البروفسور محمد عمر بشير

تاريخ الحركة الوطنية في السودان

١٩٠٠ - ١٩٦٩

راجعه

الدكتور نور الدين ساتي
كلية الآداب - جامعة الخرطوم



نقله من الانكليزية

هنري رياض   وليم رياض   الجنيد علي عمر

الدار السودانية للكتب




تاريخ الحركة الوطنية
في السودان
١٩٠٠ - ١٩٦٩

تاريخ الحركة الوطنية في السودان

١٩٠٠ - ١٩٦٩

تأليف

البروفسور محمد عمر بشير

نقله من الانكليزية

هنري رياض وليم رياض الجنيد علي عمر

راجعه

الدكتور نور الدين ساتي

كلية الآداب - جامعة الخرطوم

١٩٨٠ م - ١٤٠٠ هـ

الدار السودانية للكتب

الدار السودانية للكتب
طباعة . نشر . توزيع
الخرطوم - شارع البلدية
هاتف ٨٠٠٣١ ص.ب ٢٤٧٣

الباب الأول

الجذور التاريخية للسودان الحديث

لعب السودان في التاريخ المعاصر لإفريقيا والشرق الأوسط دوراً هاماً ، ليس بسبب كبر حجمه وسعة مساحته ووضعه الوسطي فحسب . ولكن لأنه من ناحية أخرى من أول الأقطار الإفريقية التي نالت استقلالها بعد إثيوبيا وليبريا ومصر .

والسودان من وجهة النظر الجغرافية والسكانية والاقتصادية يعتبر منطقة انتقال . وهذه الحقيقة الأخيرة وحدها قد خلقت فيه بعض الإمكانيات القيّمة وبنفس القدر خلقت له أيضاً مشاكل في مجال العلاقات بينه وبين الدول الإفريقية من ناحية ودول الشرق الأوسط من ناحية أخرى .

السودان قطر واسع تبلغ مساحته مليون ميل مربع تقريباً . وتبلغ المسافة من حدوده الشمالية حتى حدوده الجنوبية المتاخمة ليوغندا والكونغو (١٤٠٠) ميلاً بينما يبلغ عرضه من الشرق إلى الغرب في بعض الأماكن (١٠٠٠) ميل تقريباً ولا يشاركه أي قطر إفريقي آخر في عظم تنوع أحواله المناخية .

وينفرد بأنه القطر الوحيد من بين تلك الأقطار الذي يجري فيه نهر مثل نهر النيل على طول واديه من الجنوب إلى الشمال . ومعظم أجزاء السودان تتكون من سهول منبسطة . ولا تكاد توجد بها سلاسل جبلية ذات أهمية تذكر .

أما الجبال القليلة فيه مثل تلال البحر الأحمر وجبال النوبا وجبل مره . فليست لها أهمية تذكر على الأحوال المناخية للبلاد .

وتختلف النباتات في أنواعها اختلافاً واسعاً إذ تتدرج من الأعشاب الصحراوية في الشمال، إلى أن تنتهي بالغابات الاستوائية الكثيفة التي تحتاج في نموها إلى أمطار غزيرة في الجنوب حيث يزيد منسوب هطول الأمطار أكثر من (١٥٠٠) مليمتراً سنوياً .

ويعتبر السودان من الاقطار الزراعية والرعوية . ولم تبلغ الصناعة فيه درجة ملموسة محسوسة بعد . فلم تكتشف فيه معادن ذات أهمية تذكر حتى الآن .

ويمثل نهر النيل وروافده الشريان الذي يدفق الخير على البلاد .

وبعيداً عن الأنهر . يتأثر التوزيع السكاني . ويعتمد بدرجة بالغة على وفرة المياه والتمكن من الحصول عليها من الوديان والآبار والحفائر .

ونظراً لصعوبة الحصول على المياه في المناطق الريفية وتشتت المراعي . فإن نسبةً عاليةً من السكان تعيش على البداوة .

والغالبية العظمى من السكان فيه يمكن اعتبارها جماعات ريفية مستقرة . ومعظم الحضريين يسكنون في مديرية الخرطوم .

ويعتمد اقتصاد السودان أساسيا على الإنتاج الريفي . فضلاً عن بعض المنتجات الصناعية الخفيفة . لا سيما في الخرطوم والمديريات الشمالية .

ويقع الجنوب بعيداً في قلب القارة الإفريقية . وهو الجزء الأقل تأثراً بالعلاقات التي تربط البلاد بالعالم الخارجي والأقل مساهمة في انتاج السلع التبادلية سواء بالنسبة للتجارة الداخلية أو الخارجية

وينقسم الأربعة عشر مليوناً من السكان إلى أربع مجموعات رئيسية هي : النوبيين والبجا والمتزنجون والعرب .

وتوجد أيضاً مجموعات أخرى من الأجناس أقل أهمية مثل الفور والنوباويين والانقسانا .

ومع ذلك . فإنه من المسلم به عموماً أن البلاد تنقسم من وجهة النظر الثقافية إلى قسمين كبيرين هما : الشمال والجنوب .

ويعتبر الشمال بصفة عامة أكثر تجانساً من الجنوب .

فالإسلام واللغة العربية . كعناصر توحيد . ساهما في إحداث ذلك التجانس في الشمال . بينما ظل الجنوب مجتمعاً غير متجانس . فللشمال فيما عدا دارفور . تاريخ مشترك وتقاليد عريقة . إذ نشأت به الممالك والسلطنات . وكان منذ أقدم العصور مركزاً لقيام الدويلات والممالك .

وكان مرتبطاً دائماً عبر التاريخ بمصر الواقعة شماله .

وكانت أول دولة انشئت في السودان في العهد القديم هي مملكة نبته (٧٢٥ ق . م الى ٣٥٠ ب . م) بالقرب من جبل البركل .

وكان كاشتا أول ملوك الكوشيين . وهو الذي استولى على السلطة بمصر العليا . أما بعانخي ابنه الذي خلفه . فقد اتبع خطى والده وأتم غزو مصر كلها ليصبح الحاكم لكل من مصر والسودان .

وتحت ظل حكم الملوك السودانيين تم الحفاظ على مقابر مصر ومعابدها . وأضيفت اليها معابد ومقابر جديدة فاستعادت مكانتها وحيثيتها بين حضارات العالم القديم [١] .

ولئن أصاب حضارة مصر شيء من الأفول والصدأ . فإن الوضع الحضاري النبتي الجديد . أفعم الحياة فيها من جديد . وشارك في إنقاذها وحمايتها مما جعل من الإمبراطورية الكوشية قوة عالمية [٢] .

ويرى البعض أن فترة سيادة السودانيين على مصر كانت إحدى الفترات القلائل في تاريخ الاستعمار القديم حيث كانت المؤسسات الوطنية والثراء الروحي للأمة المقهورة قد أخذت تنمو وتزدهر بدلاً من أن يكون مصيرها الفناء والاندثار تحت سطوة حكام أجانب .

---

(١) Thabit, T. H, International Relations of The Sudan in Napatan Times in Sudan Notes and Records, 1959 vol. 40, pp. 20 - I.

(٢) Ibid.

ولم يكن هذا هو كل ماقام به الحكم النوبي . بل أرسلت جيوش نوبية إلى غربي آسيا لمساعدة شعوب الأمم الصغرى من سوزيين وفلسطينيين وفينيقيين لصد هجمات الجيوش الآشورية [١].

أما مروى المملكة السودانية القديمة الثانية . فلم تكن حضارتها إلا استمراراً للحضارة النوبية . وهي بهذا الوصف لم تكن غير استمرار للحضارة المصرية . وقد استقرت بالقرب من الشلال السادس في وسط سهل خصب . وبسبب هذا الموقع . أضحت مركزاً تجارياً هاماً وحامية عسكرية بالغة الأهمية .

ويماثل عهد مجدها وعظمتها مجد مصر الرومانية وحضارتها . وكانت آثار الحضارة الهيلينية والرومانية لا تزال واضحة في العاصمة التي بلغت شأواً عظيماً في الحضارة .

وقد حدث الاتصال بشعوب البحر الأبيض المتوسط عبر مصر وبوجه أخص مدينة الإسكندرية

وأنشأت علاقات أيضاً مع الدول النامية مثل اكسوم والهند [٢].

ويمكن احتساب ظهور السودان كأمة منذ القرن الثالث الميلادي عندما أخذت الخصائص الإفريقية الأساسية في الحضارة المروية تؤكد وجودها لما اتيحت لها الفرصة في ذلك الوقت [٣] . وقد أرسل نيرون الذي كان ينوي غزو مملكة مروى حملة استطلاعية صغيرة توغلت في البلاد حتى الرهد في حوالى سنة ٦٥ ميلادية .

وورد في التقرير الذي رفعته البعثة أن البلاد فقيرة للغاية بدرجة لا تستحق الغزو . وهكذا ترك الرومان فكرة غزو مملكة مروى لتصبح محلاً لهجوم الأثيوبيين من الشرق [٤] . وفي منتصف القرن الرابع كان يمثل مروى قوم قادمون من الجنوب . ومنذ ذلك الوقت أضحى تاريخ السودان مجهولاً وغامضاً . واستمر الحال على ذلك المنوال حتى ظهور الدول النوبية الثلاثة : نوباطيا ومقره وعلوة .

---

(١) Ibid

(٢) Kirwan, L. P. : « The International Position of The Sudan in Roman Medievol Times » . in Sudan Notes and Records, 1959, vol. 40, p. p 23 - 37

(٣) Ibid.

(٤) Trimingham, J. S. , · Islam in the Sudan, London - 1949 page 45

وهذه الممالك السودانية الثلاثة التي كان يسود حياتها طابع القرون الوسطى قد سارت على النهج والجادة التي بدأتها نبتة مروى من حيث الحفاظ على استقلال البلاد وتقاليدها . ومن ثمّ بسطوا نفوذهم على القبائل المستقرة على الأراضي المجاورة للنهر وروافده . وكان النيل شريان حياتهم ويوصلهم بالشمال والجنوب .

واعتنقت الدول الثلاثة الديانة المسيحية في أو بعد القرن السادس . والمسيحية مثلها في ذلك مثل الحضارة المصرية القديمة جاءت من الشمال . ووجدت الكنيسة القبطية مقراً احتمت به في السودان عندما حاربها الأباطرة الوثنيون الذين كانت في أيديهم زمام الأمور .

ولقد ظلت الممالك السودانية الثلاثة على ولائها للكنيسة القبطية في مصر . وكان ملوكها يعتبرون أنفسهم حواريين وحماة بطريرك الاسكندرية [1]

وكان ملوك تلك الممالك ملوكاً وقساوسة في نفس الوقت . قبضوا بأيديهم كلا من السلطتين الدنيوية والروحية . وساعدهم في مزاولة مهامهم نظام ديني قائم على تعاليم وطقوس الكنيسة البيزنطية [2] . وكانت اللغة الإغريقية هي أداة نشر التعاليم المسيحية إلى أن استبدلت في تاريخ متأخر باللغة النوبية لتصبح هي لغة الكنيسة [3]

وجاءت المرحلة التالية الهامة في تاريخ السودان نتيجة دخول العرب والإسلام في ربوع السودان . فلقد نشأت علاقات بين السودان وبلاد العرب قبل ظهور الإسلام بأمد بعيد . واتخذ دخول العرب إلى السودان ثلاثة طرق . أولها من شمال بلاد العرب عبر سيناء ثم مصر . وثانيهما من جنوب بلاد العرب عبر باب المندب مروراً بأثيوبيا . وثالثهما هو الطريق المباشر إلى السودان عبر البحر الأحمر .

وازدادت أهمية هذه الطرق بعد ظهور الإسلام وانتشاره . فلقد سلك المسلمون العرب تلك الطرق التي سبق أن اتبعها المهاجرون والتجار منذ عدة قرون [4]

---

(١) gadalla, F. F., « Egyption Cantaribution to Nubian Christianity » In Sudan Notes and Records 1959, vol. 40, p.p 38 - 43.

(٢) Kirwan, L. p; op.cit.

(٣) gadalla, F. F. , op. cit.

(٤) Hassan, Y. F. , The Arabs and The Sudan.Edinbargh 1967, p. 16.

ويرجع انتشار الاسلام أساساً إلى المعاملات التجارية السلمية وإلى التزاوج بين العرب المتواطنين والأهالي الأصليين[١] . بيد أن تسرب النفوذ العربي بين أهالي البلاد الأصليين كان يقوم به عرب البادية النازحين الذين أغرتهم المراعي الغنية الواقعة وراء الساحل وأولئك الباحثين عن المعادن في الصحراء الشرقية والمتطلعين لمزاولة التجارة في الذهب أو الرقيق[٢].

وقبل أن يستسلم السودان نهائياً للمؤثرات العربية والإسلامية . عقد اتفاقية مع العرب في الشمال . عرفت باسم اتفاقية البقط . وهي التي أرست أسس العلاقات الواجب اتباعها بين المسلمين والنوبه . ولكنها استخدمت كأداة سلمية دخل بواسطتها الإسلام للسودان . وتزاوج العرب المتوطنون مع العائلات النوبية المالكة وورثوا العرش النوبي . وهذا التسرب البطيء ازدادت سرعته واشتدت تأثيراته في أواخر القرن الثالث عشر . واستمر الحال على ذلك المنوال خلال مائتي سنة .

وسلكت بعض الفرق صوبَ الجنوب . ومن ثمّ لم يعد لمملكة النوبة المسيحية وجود فعلي يذكر بنهاية القرن الرابع عشر[٣] . وفتح سقوط مملكة النوبة في أيدي العرب الطريق أمامهم للتغلغل في مقرة وعلوة . واستطاعت مملكة علوة بادىء الأمر الدفاع عن كيانها وأجبرت الجماعات العربية القليلة المهاجرة على احترام سلطتها . بيد أنه لم يكن من الممكن استمرار ذلك الوضع نظراً لتزايد أعداد العرب وتكوينهم للأحلاف . فلقد أغرى ضعف المملكة وتفوقهم العددي العرب لاختبار قوتهم في مواجهة العاصمة الضعيفة سوبا التي سريعاً ما خضعت لسطوتهم وحكمهم[٤] . وهكذا سقطت آخر الممالك السودانية المسيحية الثلاثة المستقلة في أيدي المهاجرين الجدد من العرب المسلمين . بيد أن تقاليد الأخذ بنظام تكوين الدول الصغيرة المستقلة قد أخذ به في القرن السادس عشر عندما أنشئت مملكة الفونج وأقيمت عاصمتها في سنار .

وكانت مملكة الفونج مكونة من الأقاليم التي قامت فيها مقرة وعلوة وما تبقى

(١) Ibid. , page 18.
(٢) Ibid, page 42.
(٣) Ibid. , pages 124 - 5
(٤) Ibid. , pages 128 - 132.

من أراضي الدول النوبية . أما النوبة الشمالية الممتدة إلى الشلال الثالث فقد ضمت إلى ممتلكات المماليك بمصر . أما الأراضي الساحلية الواقعة بين سواكن ومصوع فقد ضُمّت إلى الامبراطورية العثمانية . وأدى توحيد إدارة تلك الأقاليم تحت أيدي حكام الفونج إلى نوع من الوحدة السياسية . وضرب من الاستقرار في البلاد . الأمر الذي كان له عظيم الأثر في انتشار الإسلام ومضاعفة انتشار الثقافة والحضارة العربية في البلاد من المناطق المجاورة لدنقلا وسنار . وأخذت الثقافة العربية الإسلامية تشق طريقها صوب كردفان ودارفور حتى بلغت بحيرة تشاد في أقصى حدود البلاد الغربية .

وتفاوت تأثير العرب على الأهالي من إقليم إلى آخر ومن قبيلة إلى أخرى . وعلى الرغم من النفوذ القوي والهائل الذي وجدته اللغة العربية باعتبارها لغة الإسلام . وفرص التجارة التي فتحت . إلا أن اتخاذها بواسطة الأغلبية لغة للحضارة استغرق عدة أجيال . ذلك أن النوبيين والبجا وهم من أوائل أهالي السودان الذين ربطتهم بالعرب علاقات متصلة قد استمروا في استخدام لهجاتهم الخاصة كأداة للتخاطب ولا زالوا يستخدمونها حتى اليوم[1] . وصاحَبَ التغلغل العربي في السودان توسع في انتشار الإسلام . ومن المحتمل أن تكون مجموعات من العلماء دخلت السودان برفقة التجار وبقيام الدولة الإسلامية وتوطيد دعائم السلطة الإسلامية أضحى السودان مهيئاً للمزيد من انتشار الدعوة الإسلامية وتغلغل الزعماء المسلمين الدينيين . ومن ثمّ غدا السودان في القرن السادس عشر الميلادي جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي الإسلامي . ولم تقتصر روابطه على العلاقات القائمة بينه وبين مصر فحسب . بل امتدت علاقاته مع الأقطار العربية وشمال إفريقيا والشرق الأوسط وبقية الإمبراطورية العثمانية .

وفي خلال فترة حكم الفونج ـ الذي كانت أقاليمه النائية محل خلاف شديد بين المؤرخين والباحثين ـ امتد انتشار الدعوة الإسلامية حتى بلغت خط عرض ١٣ درجة شمالاً . وكان العلماء والعائلات الدينية هم الأداة الأساسية في نشر الدعوة الإسلامية . وقد بسطوا سلطانهم ونفوذهم على المجتمع .

ورغم أن المهمة الأساسية التي ألقيت على عاتقهم هي بث ونشر الثقافة والدعوة

(١) Ibid., page 176.

الإسلامية إلا أنهم تمكنوا أيضاً من الحصول على بعض السلطات السياسية والاقتصادية .

وعندما زار المؤرخ الرحالة جون لويس بركهارت الدامر في عام ١٨١٤م وجد أنها تُساس بواسطة عائلة المجاذيب الدينية التي اشتهرت بإنجاب أهل الكشف والصلاح والمتصوفين الذين ملكوا قدراً من الصفاء الروحي استحال على أية ظاهرة مهما كانت خبيئة أن تخفى عليه . والذين كانت رقاهم وتعاويذهم وأحجبتهم ذات تأثير على أي شيء دون أن يحول بينها وبين ذلك أي حاجب[١]

وكانت شؤون الدامر كما أورد بركهارت في كتاباته تدار بعناية ودقة شديدتين . وكان كل جيرانها يحترمون زعماءها الدينيين ويوقرونهم غاية التوقير . نشير بذلك إلى المجاذيب . وقد بلغت هالة قداستهم واحترامهم درجة جعلت حتى البشاريين المشهورين بالغدر والخديعة يهابونهم . إلى حد أنه لم يكن يعرف عنهم أنهم تعرضوا بالضرر لأي من أهالي الدامر أثناء رحلات هؤلاء عبر جبال سواكن . فقد خافوا من قوة فقراء الدامر[٢] .

وفي أثناء حكم الفونج : دخلت الطرق الصوفية عن طريق الحجاز . ولما كانت العلاقات الخارجية الأساسية قائمة بين السودان والحجاز . فقد كان من الطبيعي تأثر السودان بالاتجاه السائد هناك . وهو إجلال الأئمة وأهل الصلاح من أصحاب الطرق الدينية :

وترجع الجذور التاريخية لنشأة الطوائف الدينية إلى التصوف وتطوره . فقد غدا جهاد النفس عن طريق الزهد في عرض الدنيا الزائل بديلاً عن الجهاد لغزو العالم ونشر العقيدة الإسلامية . وبالنسبة للصوفي فإنه ليس هناك من إله سوى الله فحسب . بل إنه ليس هناك شيء سوى الله كذلك . على أن التصوف من الناحية الفعلية هو مذهب ومنهج في الحياة . يعبّر عن نفسه بالتطهر والترفع عن الصغائر والدنايا وعرض الدنيا الزائل .

(١) Burckhardt, J. L. , Travels in Nubia, London 1819 - pp. 256 - 8.
(٢) Ibid.

وكان المتصوفون الأوائل يجوبون أرجاء العالم الإسلامي لتنظيم أتباعهم ومريديهم في أنظمة أطلق عليها فيما بعد لفظ « الطرق ». بيد أن هذه الطرق لم يكن المراد بها أن تحل محل النظم الدينية التقليدية أو الرسمية. ولكن نُظِرَ إليها باعتبارها مراكز لبث أرقى وأصفى درجات التطور والصفاء الروحي تحت قيادة وإرشاد أحد ذوي الصلاح والعناية الإلهية.

وكانت أولى الطرق التي أدخلت في السودان هي طريقة الشاذلية. وذلك في القرن الخامس عشر في عام ١٤٤٥. والطريقة الثانية هي القادرية وذلك في القرن السادس عشر الميلادي.

وكان لكل من الطريقتين مرشدين محليين من الأهالي الذين أطلق عليهم لقب الخلفاء وحظيت هذه الطرق عن طريق أولئك الخلفاء بتأييد عظيم في السنين الباكرة لقيام مملكة الفونج. ومن بين الطوائف الدينية المحلية طريقة المجذوبية الناشئة عن الطريقة الشاذلية والتي كونها حامد بن المجذوب « أو المجاذيب ». والتي أكد بركهارت فيما كتب أن لها نفوذاً واسعاً وأتباعاً كثيرين في الدامر.

ولقد وجد أولئك المتصوفة أرضاً خصبة بين السودانيين ونالوا تأييد الأهالي من ذوي العقول المتخلفة ثقافياً بالعبادة النقية وبما أتوه من خوارق الكلم والعمل.

وأصبح كثير من أتباعهم من السودانيين سدنة ذوي نفوذ لملوك الفونج والأمراء التابعين لهم. ليس في المجال الروحي فحسب. لكن في مضمار السياسة أيضاً.

وفي ذلك التاريخ. وجد عامة الناس حلول قضاياهم لا في التوسل بالله وحده. بل بالتوسل أيضاً إلى حكامهم. لأن تلك الطرق كانت هي الوسائل التي يمكن التعبير بها عن آراء الجماهير. وكان رواد الطرق متمتعين خلال حياتهم بالحظوة لدى الحكام والحب والتقدير من قبل الأهالي

أما بعد الوفاة فقد غدوا وسائل للتوسل إلى الله وأضحت قباب مقابرهم أماكن للزيارة والحج[1].

---

(١) Trimingham, T. S, OP. cit.

وشهد القرن الثامن عشر ازدهاراً واسعاً للطرق الصوفية خاصة في الولايات العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية وأحرزت كل من الطريقة النقشبندية والطريقة الخليوتية . تقدماً ملموساً . وذلك في الوقت الذي ظهرت فيه طريقة جديدة هي الطريقة السمانية في الحجاز .

وفي عام ١٨٠٠ أدخلت الطريقة السمانية إلى السودان على يدي أحمد الطيب البشير . الذي استقر به المقام قرب أم درمان . وكان له نفوذ بالغ الأثر على ملك سنار وتمكن خلال حياته من جذب كثير من الأتباع للطريقة السمانية . وكانت قوة الطريقة السمانية مثلها في ذلك مثل الطريقة المجذوبية . نابعة من أنها وإن نشأت أصلاً خارج السودان . إلا أنه كان لها رواد محليون من السودانيين ممثلين في عائلة أولاد الشيخ أحمد الطيب البشير .

بيد أن الرجل الذي كان لتعاليمه أعظم النفوذ والأثر خلال تلك الفترة هو أحمد بن إدريس الفاسي الذي لم يكن من أهل الصلاح والتقوى فحسب . بل كان رائداً عظيماً من رواد الإصلاح الديني أيضاً . وقد تلقى اثنان من الصوفيين السودانيين تعاليمهما على يديه في مكة المكرمة . وهما محمد المجذوب وإبراهيم الرشيد .

أما الأول فقد عمد إلى نشر طريقته والدعوة لها بين البجا . وعمد إبراهيم الرشيد على نشر طريقته بين الشايقية بالقرب من جبل البركل بالمديرية الشمالية إلا أن تلميذاً آخر من تلاميذ أحمد بن إدريس كان أوسع نفوذاً من الرجلين المذكورين آنفاً ، وهو محمد عثمان الميرغني . فلقد شرع الأخير في صياغة رافده الخاص من الطريقة الإدريسية . وهي الطريقة الميرغنية أو الطريقة الختمية . التي انتشرت بسرعة في شمال وشرق السودان .

واكتسبت كل من طريقة الختمية والسمانية نفوذها على حساب الطرق الدينية الأخرى . فالختمية التي كان وصولها واتساع نفوذها مرتبطاً بالحكم التركي المصري . أضحت صاحبة القدح المعلى على الطرق الباقية . وكان الصراع والمنازعات من الأشياء الطبيعية بين أتباع الطرق الدينية وكذلك بين القادة أنفسهم . وقد ظهر ذلك الصراع والتنازع أكثر وضوحاً بين السمانية والختمية منذ دخول طريقة الختمية للسودان .

لقد سيطرت الصوفية والطرق الدينية على الحياة الثقافية السودانية في عهد الفونج وقد تأثر بها النظام التعليمي الذي كان قائماً في المساجد والخلاوي لدرجة كبيرة .

وكان يجب على كل فرد أن يكون تابعاً لشيخ من الشيوخ ليرشده في أمور حياته الدنيوية وشؤون حياته الروحية .

ولم تكن سيطرة أولئك الشيوخ الروحانيين مقتصرة على جماهير الشعب فحسب . بل امتدت باسطة نفوذها على الحكام والسلاطين والملوك . وكتاب الطبقات مليء بالأمثلة التي تلقي ضوءاً ساطعاً على الدور الذي لعبه الصوفيون وأهل الكشف والعلماء في حياة المجتمع .

وفي خلال تلك الفترة اتجه السودان بنظره إلى الشرق أي صوب الحجاز والجزيرة العربية أكثر من اتجاهه صوب مصر ، وذلك أمر طبيعي إذ كانت مكة والمدينة تمثلان مركز الوحي الديني والروحي أكثر من القاهرة .

ومهما يكن من أمر . فقد ظلّ الأزهر الشريف مناراً للوعي والإشعاع لأولئك الذين كان لديهم شغف وتعلق بدراسة قواعد الدين الحنيف والفقه الإسلامي أكثر من التعلق بالروحانيات وعلم الباطن والكشف . ومن ثمّ فإن من الخطأ الزعم بأن السودان كان معزولاً عن العالم الخارجي أو عن مصر بصفة خاصة .

إن إحدى مظاهر مملكة الفونج التي لم تجد أية عناية من الباحثين منذ عهد بعيد حتى اليوم هي التكوين الإداري والسياسي لدولة الفونج .

لقد امتدت رقعة مملكة الفونج من دنقلا شمالاً حتى فازوغلي جنوباً . ومن البحر الأحمر شرقاً حتى النيل الأبيض غرباً . وكانت أقوى للمالك التي ظهرت في السودان منذ أيام نبته ومروى .

ولكن مهما يكن من أمر . فإنها لم تكن القوة السياسية الوحيدة في السودان . ذلك أنه إلى جانب مملكة الفونج كانت هنالك سلطنة دارفور وتقلى في الغرب وإمارة كاشف - وهي امتداد للحكم التركي في مصر - شمال دنقلا . ولكن مملكة الفونج التي اتخذت سنار عناصر لها كانت أقواهم ؛ واستمدت أهميتها من حقيقة أنها تألفت من

اتحاد اختياري لعدد من الممالك الصغيرة المستقلة التي تفرقت على الأقاليم المحاذية للنهر وروافده على طول البلاد وعرضها .

ولعل أعظم هذه الممالك أهمية هي مملكة العابدلاب وعاصمتها أربجى . ومملكة الجعليين وعاصمتها شندى . ومملكة الميرقاب وعاصمتها بربر . ومملكة الرباطاب وعاصمتها أبو حمد . ومملكة المناصير وعاصمتها سلامات . وأخيراً مملكة الشايقية وعاصمتها مروى .

وكانت هنالك ممالك أخرى شمال مملكة الشايقية . وهي تشمل ممالك دارفور ودنقلا والخندق وأرقو . وكانت جميع هذه الممالك تدين بالولاء لمملكة الفونج . وكان الدافع لاتحادها الاختياري هو حاجتها لحماية طرق القوافل التجارية وتطوير التجارة الداخلية والدفاع عن نفسها ضد الغارات المحلية والغزوات الخارجية .

بيد أن ذلك الولاء لم يمنع نشوء حروب فردية بين الممالك المختلفة . وهنالك إشارات عدة إلى هذه الحروب والخصومات في رحاب الأدب الشعبي السوداني .

ولعل من أبرز الحقائق التي تميز هذه الممالك هو ان خدودها القائمة كانت تتطابق مع حدود دويلات السودان القديم . فحدود دولة العبدلاب تطابق تقريباً حدود علوة . وحدود مملكة الشايقية مطابقة لحدود نبته .

وفي أواخر القرن الثامن عشر . أخذت مملكة الفونج في الانهيار مما جعلها فريسة سهلة لجيوش محمد علي الذي كان والياً على مصر .

وإذا ما رجعنا إلى آراء الدكتور ب . م . هولت حول هذه المسألة وجدناه ينظر إليها على اعتبار أنها كانت مغامرة شخصية من جانب محمد علي [1]

وذهب بعض المؤرخين والدارسين إلى أن ما قام به محمد علي كان حركة إمبريالية قصد منها الحصول على الرقيق والذهب من السودان .

ومهما كانت البواعث التي دفعت محمد علي إلى الغزو . فإن الغزو التركي المصري يعتبر من وجهة النظر التاريخية . الخطوة الأولى التي استهدفت خلق السودان الحديث .

(١) Holt, P. M, Amodern History of The Sudan, London 1967 « Page 87 ».

ولقد قاوم السودانيون الغزو بشراسة وضراوة وبسالة. ولكن الغزاة تمكنوا من قهرهم بسبب استخدام الغزاة للأسلحة النارية. ورغم انهزام السودانيين إلا أنهم لم يخضعوا للحكم الأجنبي. إذ إنه بعد سنتين من الاحتلال حين انطلقت إشاعة في البلاد مؤداها أن اسماعيل باشا قد توفي. قام السودانيون بشن غارات متفرقة على الجيش المصري.

وفي عام ١٨٢٢ قتل اسماعيل باشا في شندي بواسطة الملك نمر ملك الجعليين. وتلا ذلك الحادث البارز في التاريخ تمرد آخر بمنطقة الجعليين وآخر في منطقة العبدلاب بقيادة عجيب وفي الجزيرة بقيادة حسن ود رجب وأرباب دفع الله.

وتعقّب الجيش التركي الثوار. فقتل كثيراً من الأهالي وأحرق كثيراً من القرى. وبوجه خاص المتمه والحلفاية وتوتي والعيلفون.

وساعدت الجيش في ذلك فرق الجهادية الذين هم من أصل زنجي. وكذلك الفرق غير النظامية المكونة من الشايقية. وقد أدى دخول الشايقية في هذه الفرق الى اتهامهم بالتعاون مع الحكم التركي بصفة مستديمة. صحيح أن كثيراً منهم انضم إلى الفرق غير النظامية إلا أنه يجدر بنا أن لا ننسى أن ملكهم جاويش قد قاوم الغزو التركي وقد أُعْدِمَ ابنه كمبال لأن الحاكم التركي خاف من أن يقوم بثورة. وقد ثار أيضاً الملك حماد ضد العهد التركي.

وقامت ثورات عدة في أجزاء أخرى من البلاد احتجاجاً على الضرائب الباهظة والنظم التي كانت تدار بها دفة شؤون الحكم. ويرى هولت أن المصريين تدخلوا في كل شيء وفرضوا الضرائب المختلفة على كل فرد تقريباً بينما كانت الضرائب في عهد دولة الفونج يسيرة بالقدر الذي يكفي لتسيير دفة الحكم. أما المصريون فقد عملوا ما وسعهم الجهد للإثراء على حساب السودانيين. وبتطبيق نظام جديد للضرائب. تسبب في تقويض النظام الاقتصادي بأسره[١].

ولم يكن باستطاعة الحكم التركي المصري القضاء على شوكة المقاومة نهائياً إلا

(١) Ibid., p. 14.

في عام ١٨٤٠ . وساعد فقدان قيادة موحدة وضعف القوات السودانية . النظام التركي المصري على البطش بالحركات المعارضة والقضاء عليها بكل سهولة . ولذلك تعيَّن على السودان أن يبقى ستين عاماً تحت ظل القهر قبل أن يُبعث له قائد يكون بمقدوره استنهاض الجماهير وإيقاظها في حركة ثورية موحدة ضد القوى الأجنبية المحتلة .

وما أن انتصف القرن التاسع عشر حتى كانت السلطة التركية المصرية قد ثبتت أقدامها وقويت شوكتها في شمال السودان . وازداد ارتفاع الضرائب بصورة بشعة الأمر الذي تزايد معه سخط الشعب . ولم يُسْعِد تحت ذلك النظام إلا التجار والنخاسين الذين كان معظمهم وكلاء للتجار الأوربيين .

وفي عام ١٨٥٧ اشتدت الأحوال سوءاً إلى الحد الذي حدا بالخديوي سعيد باشا الذي تولى الحكم في مصر بعد اسماعيل باشا إلى اتخاذ خطوات لإصلاح الأحوال بالسودان .

فقد قام سعيد شخصياً بزيارة السودان وأعلن إلغاء تجارة الرقيق وخفض الضرائب المفروضة على الأهالي إبّان تلك الزيارة . وبعد عام أو عامين غدت الأحوال أكثر سوءاً مما كانت عليه من قبل . ورسم السير صموئيل بيكر الذي زار أرجاء السودان المختلفة في عام ١٨٦١ صورة للبؤس البشع والخراب المخيّم على البلاد .

وفي عام ١٨٧٠ عندما عيّن بيكر حاكماً على المديريات الجنوبية كتب سجلاً عن انطباعاته التي شاهدها خلال رحلته من القاهرة الى الخرطوم . وفي هذا الخصوص قال :

(لاحظت بقنوط وخيبة أمل حدوث تغير مروّع على سمات وملامح رقعة الأرض الواقعة من بربر وعاصمة البلاد سنار منذ أن غادرت البلاد بعد زيارتي السابقة لها وتجوالي في أرجائها . فالأراضي الخصبة الواقعة على ضفتي النهر التي كانت تزرع فيها شتى النباتات لبضع سنوات هجرت إذ لم يبق هناك كلب يعوي باحثاً عن سيده . واندثرت الصناعة . لقد أدى القمع لأن يهجر المواطنون أرضهم ...) [1] .

---

(١) Baker, Sir Samvel, Ismailia p. 11

وبخصوص الجنوب كتب يقول أن القطر بأسره قد رهن لكبار النخاسين والقناصة باسم التجارة. استطرد قائلاً :

(من العسير وصف التغيير الذي طرأ على البلاد منذ زيارتي الأخيرة لها إذ أنها كانت حديقة يانعة زاخرة بالسكان. منتجة لكل ما تشتهيه النفس. وقد تغير كل هذا وحلّ محل الرخاء قحط وجدب. أدى إلى هجرة السكان وإفقار البلاد من أهلها. الأمر الذي يعتبر نتيجة طبيعية لقدوم تجار الرقيق وممارستهم لاقتناص الأهالي حتى النساء والأطفال مما أدى إلى تحطيم كل مجتمع حطوا فيه رحالهم)[1]

وفي عام ١٨٧٣ عاد بيكر إلى القاهرة. وفي العام التالي. عيَّن الخديوي شارلس جورج غردون مديراً لمواصلة حملة الاستكشاف والإصلاح التي بدأها بنفسه. ومنذ ذلك العام بدأت علاقات غردون بالسودان. والتي بدأت بتعيينه مديراً على الاستوائية. ثم توسعت حتى شملت السودان بأسره حين عيِّن كآخر حاكم عام للسودان إبّان الحكم التركي المصري. ومن الأسماء التي ارتبطت باسم غردون اسم جيسى الإيطالي ومونزنجر السويسري. ومن السودانيين الزبير باشا وابنه سليمان.

وليس من العدل في شيء أن نخلص إلى أن نظام الحكم التركي المصري لم يسهم في الجانب الإيجابي من جوانب الحياة في السودان. فمهما كان من أمر الإخفاق الذي لحق بذلك النظام إلا أنه حقق قدراً أكبر من الوحدة والتنظيم. إذ أنه عمل على تحسين المواصلات والري. وأدخل محاصيل جديدة للزراعة وتوسع في أعمال التجارة بين السودان والأقطار المجاورة وأنشأ المدارس في المدن الرئيسية وسمح للسودانيين بل قام بإرسال بعضهم أحياناً لمصر لتلقي العلم والتدريب. ولم يسمح بوجود الطرق الصوفية فحسب. بل شجعها وقام بدعمها أيضاً.

وفي عهد الحكم التركي المصري استطاع المسافرون والرحالة المستكشفون والعلماء زيارة السودان. ذلك أن محمد علي باشا وخلفائه من بعده ساعدوا أولئك النفر في الكثير من الحالات في إنجاز المهام التي قدموا الى البلاد من أجلها. ففي سنة ١٨٢٤ تمكّن الرحالتان هيى وهوشن من الوصول إلى مكان ما بالقرب من الخرطوم.

(١) Quoted by Trimingham, op. cit, p. 92.

وفي عام ١٨٢٧ تمكن الرحالة البلجيكي ارنست لسينان دي بيلفون من السفر على النيل الأبيض وأبحر فيه حتى بلغ دار الشلك .

وفي عام ١٨٢٩ تمكن اللورد بروهو من الوصول الى الخرطوم . وتغلغل العالم أدوارد رابل في أرجاء البلاد حتى وصل الى الأبيض شاقاً الصحراء من الدبة . وقد أتى آخرون للسودان كمكتشفين أو تجار مثل كادالفين وكومبس وهوسكنج وهولرويو وبالم وبكلر موسكارو .

وكتب المستكشفون والتجار والعلماء عن السودان وأسهموا في تعريف العالم الخارجي بالسودان والسودانيين من حيث الطباع وظروف المعيشة

وحاول غردون إصلاح نظام الإدارة والقضاء على تجارة الرقيق والاضطرابات المحلية التي كانت تندلع ما بين الفينة والأخرى في شرق وغرب السودان . بيد أن الفساد والقهر كانا قد بلغا مدى واسعاً استحال على إنسان واحد القضاء عليه مهما أوتي من قدرة . وتدهورت الحال بسرعة بعد عام ١٨٦٠ . وتميزت السنوات الخمس التالية بسوء الإدارة والإسراف في الإنفاق الحكومي . ولم تدفع مرتبات الموظفين لمدة ستة أشهر .

وتراكمت الضرائب على التجار والأفراد . وامتدت الاضطرابات والقلق الى داخل صفوف الجيش في سنة ١٨٦٤ وذلك عندما خرجت القوات الموجودة بحامية الأبيض من الثكنات . وتوجهت صوب مصر . ولكن تلك القوات حوصرت وحجزت بوادي حلفا .

وفي ذلك العام انفجر تمرد بالغ الخطورة داخل صفوف الجيش بكسلا وذلك بسبب فشل الحكومة في الوفاء بمرتبات الجنود . وفي عام ١٨٦٥ تمردت القوات التي أغدت لتخلف القوات المحاربة في المكسيك[1] وانضم إليها الفيلق الرابع الذي كان معسكراً بكسلا . بيد أن أحد الضباط السودانيين استخدم نفوذه وأقنع القوات بإلقاء أسلحتهم واعداً بالعفو عنهم . ومهما يكن من أمر . لم تف الحكومة بذلك الوعد . بل أعدمت المتمردين الأمر الذي أوغر صدور الجنود السودانيين عليها .

---

(١) Quoted by Trimingham, op. cit, p. 92.

واندلعت نيران العصيان في سواكن وسنار . ولكن العصيان بكسلا كان أكثرها خطورة[1] . ومنذ سنة ١٨٦٥ اتجهت سياسة الحكومة الى تخفيض عدد القوات المكونة من السود في السودان وذلك عن طريق نقل هذه القوات إلى مصر . واستبدالها بقوات من الفلاحين المصريين . بيد أن هذه السياسة لم تثمر بل أثارت مزيداً من السخط والتذمر . ذلك لأنها لم تقابل بالرضا والارتياح من جانب السودانيين أو المصريين . ومن ثمّ فقدت الحكومة تأييد قواتها المسلحة . بعد أن فقدت تأييد جماهير الشعب .

وكان من أسباب التذمر وجود الطوائف الدينية . ذلك أن الحكم التركي المصري مال منذ البداية إلى إيثار طريقة الختمية على غيرها من الطوائف مما أدى إلى ضرب من التوتر فيما بينهما . وبوجه أخص في الشمالية .

وفي هذا الخصوص ذكر هولت :

(كان وفود محمد عثمان الميرغني إلى السودان مقارباً زمنياً للغزو التركي المصري للسودان . وفي نظر السودانيين أن الحدثين مرتبطان . وبعد أن استقر النظام التركي المصري في السودان ازدهرت طائفة الختمية بشكل ملحوظ .

ويروي نعوم شقير على لسان أحد السودانيين : « إن السودانيين عامة وزعماء الطرق الصوفية خاصة ساءهم تحيز النظام التركي المصري وتقريبه للمراغنة . الأمر الذي أدى إلى زيادة أتباعهم وتعاظم نفوذهم . ومع أن ذلك لم يكن بأمر من الحكومة في مصر . فإنه وجد قبولاً منها . فالحكام ورؤساء المصالح في الأقاليم بالرغم من كونهم ليسوا سودانيين . إلا أنهم تعاملوا مع المراغنة لعدة أسباب مثل : التقارب في أسلوب الحياة والمعيشة بينهم وبين المراغنة الذين وفدوا أصلاً من مكة . ولهذا السبب فإن الشايقية دخلوا الطريقة المرغنية بسبب قربهم من الطبقة الحاكمة . الأمر الذي أدى إلى تزايد نفوذ خلفاء الختمية واتجاههم للتعالي على بقية زعماء الطرق الصوفية الأخرى . الأمر الذي أدى الى فقدان الود من الجانبين[2] .

وانتشر السخط حتى عمّ طبقة الفقهاء (الفقراء) الذين كانوا موضع حب

(١) Holt, P. M. , op. cit. p.p 112 - 113.

(٢) Holt, P. M. Holy Families and Islam in The Sudan, Princeton Near East Papers, Number 4 - p. 8

واحترام المسلمين من السودانيين . والذين وجدوا أنفسهم تحت ظل الحكم التركي المصري في وضع غير لائق بهم . إذ أدى تكوين هيئة رسمية من العلماء إلى التقليل من سلطانهم الروحي والديني ومن دورهم السياسي[1] .

تلك كانت أحوال السودان عندما اندلعت نيران الثورة المهدية في أغسطس عام ١٨٨٠ . ويمكن إرجاع جذور الثورة وأسباب السخط البالغ للجماهير نتيجة للضرائب الباهظة . واضطراد سخط الجند في السنوات الأخيرة . وإلى غدم رضا بعض زعماء الطوائف الدينية وإلى بعض زعماء الدين التقليديين في المجتمع السوداني .

ويمكن القول بأن المهدية كانت عامل احتجاج تمسك به الزعماء الإسلاميون التقليديون ضد النظام الذي هز وضعهم في المجتمع وقتئذ .

وتعتبر المهدية من وجهة النظر هذه ثورة للفقراء أو علماء الدين . ولذلك كان من الملائم تماماً أن يكون قائدها[2] رجلاً صوفياً أخذ بأسباب التعليم التقليدية القائمة في السودان . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى يمكن أن يقال أيضاً أنها جاءت نتيجة لسوء الإدارة وفقاً لما ذكره لورد دوفرين للورد جرانڤيل في ١٤ ديسمبر ١٨٨٣ إذ كتب إليه قائلا : « الاضطرابات الحالية ترجع في الأساس إلى سوء تصريف جهاز الحكم . وإلى العقوبات والحدود التي فرضتها السلطات المصرية في الخرطوم على المواطنين . ومهما كانت ادعاءات المهدي بأنه صاحب رسالة مقدسة فإن قواه الأساسية مستمدة من حالة اليأس والبؤس التي تردى فيها الأهالي »[3] .

وذكر اللورد كرومر في هذا الخصوص أيضاً : « كان على الحكومة المصرية أن تواجه ثورة عاتية استمدت قوتها من عنصرين الأول ديني روحي : والثاني ناجم عن سوء الإدارة الحكومية . مما أدى إلى كراهية الموظفين للنظام التركي المصري »[4] .

ويذهب أحد الدارسين السودانيين « إلى أن المهدية تعتبر من ناحية أولى حركة للتحرر الوطني قامت ضد الاستعمار الأجنبي وذلك على الرغم من أن هيكلها وروحها

(١) Ibid., p. 9

(٢) Ibid., p. 10.

(٣) Quoted in The Sudan Historical Survey s g A /Palace Class/ vol. 3, p. 7.

(٤) Cromer, Modern Egypt, Lodon 1911, pp. 276 and 287.

اتشحا بالطابع التقليدي والإسلامي أكثر مما اتسما بالسمات الحديثة والعلمانية[١]. بيد أن نجاح الثورة المهدية أظهر مدى القدرة التي تمتعت بها الطوائف الدينية ورجالات الطرق الصوفية والعلماء والفقراء على إثارة الخواطر. وعلى إعداد الجيوش وتعبئتها. وعلى خلق دولة بالمعنى الحقيقي.

لقد كانت دولة المهدية استمراراً للتقاليد السودانية بشأن إقامة الممالك الوطنية والتي قامت منذ عهد مروى ولم تقوض إلا خلال عهد الحكم التركي المصري.

بيد أنه يجب ألا ينظر إلى المهدي باعتباره أول رجل ادّعى أنه المهدي أو القائد المنتظر الروحي إذ أن هنالك سودانياً آخر هو النحلان (١٧٧٤) المعروف باسم ود الترابي. كان قد ادّعى دعوة مشابهة لدعوة المهدي أثناء الحج في مكة. ولكنه لم يستطع الاستمرار طويلاً في دعواه تلك[٢].

تلقى محمد أحمد المهدي تعليمه الأولي في الخلوة كما هو معروف ومألوف في السودان. وسافر كثيراً في شتى أرجاء البلاد الواسعة. واشتهر بالزهد والتفاني في العبادة. وصار أحد أتباع الطريقة السمانية. وقبل أن يستقر في جزيرة أبا فاض صدره بكثير من عدم الرضا بالنسبة للوسائل التي استخدمها الزعماء الدينيون. كان يحس بآلام الشعب. وشرع بإيمانه الراسخ في جمع المريدين لدعوته والمؤمنين بتعاليم رسالته الداعية إلى الإخلاص في إطاعة قدرة واحدة تتسامى وتترفع عن كل الروابط القبلية. هي القدرة الإلهية التي يتوسلون إليها بواسطته. وفي الجهاد في سبيله ضد الأتراك الكفار بهدف تطهير العالم من الدنس والفساد[٣].

وعندما أعلن في النهاية على الملأ أنه المهدي في اغسطس عام ١٨٨١ كانت ظروف مواتية ليلقى نجاحاً مبكراً. ففي سنة ١٨٨٢ تمرد الجيش المصري بقيادة عرابي باشا. وفي يونيو من نفس ذلك العام. ألحق المهدي الهزيمة بالقوات المصرية في جبل قدير. وفي يوليو ضرب الأسطول البريطاني الإسكندرية. وفي ١٥ اكتوبر سُحِقَت ثورة

(١) Bakheit gaafar, pp. 11 - 12.

(٢) Trimingham, T. S., op. cit., p. 130.

(٣) Ibid., op. cit., p. 94.

عرابي في موقعة التل الكبير. وهكذا أضحت مصر تحت السيطرة السياسية والعسكرية لبريطانيا. ومن ثمّ لم تعد أمور مصر وأقدارها في أيديها إطلاقاً.

أما في السودان. فقد سارت الاحوال من سيء إلى أسوأ بالنسبة لمصر. ففي يناير عام ١٨٨٣ سقطت الأبيض في أيدي قوات المهدية. وفي النصف الثاني من ذلك العام انتشرت ألوية الثورة في شرق السودان. وكسب عثمان دقنه عدة جولات ضد القوات المصرية.

وفي نوفمبر تمّ القضاء على قوات هكس في معركة شيكان جنوب الأبيض. وعندئذ فقط توصلت بريطانيا إلى النتيجة القائلة بضرورة تخلي مصر عن السودان وإجلاء الحاميات المصرية على أن تبقى على الحدود فقط. أي في سواكن ومصوع وموانئ البحر الأحمر التي كانت هي نفسها تواجه خطر الهجوم عليها. إذ أنها في فبراير عام ١٨٨٤ لاذت الفرق المصرية بقيادة فالنتين بيكر بالفرار بصورة مضطربة أمام هجمات فرقة صغيرة من جيش عثمان دقنة في التيب.

وبعد أن سقطت سنكات في يد عثمان دقنة. أصبح مركز سواكن بالغ الخطورة، وفي أغسطس عام ١٨٨٤ غدا السودان بأسره في أيدي انصار المهدي. ولم تبق إلا الخرطوم تحت قبضة القوات المصرية وتحت إمرة الجنرال غردون الذي كان قد أوكل إليه وضع الترتيبات الضرورية لإجلاء القوات المصرية عن السودان.

وفي ٢٦ يناير عام ١٨٨٥ حوصرت الخرطوم بواسطة الأنصار وقتل غردون وأضحى انتصار المهدي نهائياً وكاملاً. ومن ثمّ انقضى إلى غير رجعة حكم الأتراك وجباة الضرائب وخلفائهم من الزعماء الدينيين.

ويرى برمنجهام أن السر في الانتصارات التي أحرزها المهدي يكمن في قوة شخصيته. وقدرته على التأثير على السودانيين رقيقي الإحساس سريعي الانفعال لكل ما يأتيهم من الخارج عن طريق الإيحاء والإيعاز. لذلك فهو القائد الذي أوجدته ظروف خاصة لنوع فريد من الشعور الوطني في السودان ويكمن وراء كل هذا اعتقاده وإيمانه الصادق الذي لا يهتز برسالته التي بعثته بها القوة الإلهية. وهي عقيدة كانت تفرض تأثيراً لا راد له على الآخرين[1]

(١) Ibid, p. 151.

إن التفاني والإخلاص للدعوة المهدية قد قضى على كل ولاء قبلي وديني كان يستقر في قلوب السودانيين . وكانت الجماهير التي خاطبها مؤلفة من المضطهدين والمستغلين الذين كانوا منذ أمد بعيد تواقين إلى ظهور منقذ لخلاصهم من الظلم والاضطهاد .

وباتباع التعاليم التي سار عليها الصوفيون التقليديون وعن طريق تبحره في دراسة الطريقة السمانية غدا شخصاً مشهوراً لدى العامة الفقراء . وكان مركز الثقل في تعاليمه هو تقبل الناس لأحكام الله على الأرض والتي تأتي إليهم عن طريق مبعوثهم المهدي . وقد شددت تعاليمه تشديداً عظيماً على الجهاد ونادى بضرورة التخلص تماماً من كل أعراض الدنيا الزائلة[1] . وانقضت المرحلة الأولى من مراجل تطور ثورة المهدية أي مرحلة الثورة والانتصار، عندما انتقل المهدي إلى الرفيق الأعلى . وبعد وفاة المهدي . بدأت المرحلة الثانية الأكثر صعوبة . وهي مرحلة خلق وتأسيس الدولة االسودانية .

ووقعت هذه المهمة الشاقة المعقدة على عاتق الخليفة عبد الله . وأرهقت الحرب الثورية البلاد وخربت اقتصادياتها ، وانتهت مرحلة الاندفاع الأولى لثورة المهدية . ومن ثمّ تسربت الخلافات والمنازعات إلى صفوف أنصار المهدي . وكان الأشراف أقرباء المهدي ومعهم الأهالي الذين استقرّوا على ضفاف النيل . على خلافات مستديمة مع الخليفة وأتباعه من أهله « البقارة » . الذين ارتكز عليهم نظام حكم الخليفة . فلم يكونوا على استعداد لأن يشاركهم « الغرباء » في الحكم . فبينما اتخذت العناصر الخمسة المكونة من الأشراف وأقرباء المهدي ورجال الدين وأهل البحر والبقارة تحت زعامة المهدي وتعاونوا على مخاربة الحكم التركي المصري . نجد أن العناصر الأربعة الأولى كونت حلفاً ضد البقارة في عهد الخليفة .

وحاول الخليفة الذي كانت تؤرقه الظروف والملابسات الشاقة المعقدة مواصلة الحرب . حاول تدعيم سلطانه عن طريق جهاز إداري بالغ الدقة يعتمد على المركزية في الحكم[2] وكانت قبضته الخاصة على الجهازين الإداري والعسكري قوية إلى حد أن

---

(١) Ibid 155 - 7.

(٢) Holt : opc. p. 107.

أية محاولة للثورة على النظام للإطاحة به باءت بالفشل. ومهما يكن من أمر. فإن الصورة التي أراد الأوربيون تصويره عليها باعتباره طاغية متعطشاً للدماء لم تكن صورة عادلة. كما أنه لم يكن طاغية بقدر ما أنه كان حبيس الظروف المحيطة التي أخضعته لمشيئتها[١].

ويرجع نجاحه إلى إصراره على فرض تعاليم المهدي والمحافظة على ولاء أتباعه وإيمانهم بالدعوة التي قامت من أجلها المهدية[٢]. بيد أن حظوظ الخليفة تبدلت في عام ١٨٨٨ عندما لحقت الهزيمة بعثمان دقنة في سواكن. وعندما لحقت الهزيمة بجيوش ود النجومي لمّا حاول غزو مصر في عام ١٨٨٩ في موقعة توشكي حيث أوشك أن يتم القضاء على جيشه عن بكرة أبيه. منذ ذلك الوقت أخذت الجيوش البريطانية والمصرية زمام المبادرة باتخاذ موقف الهجوم بدلاً عن الدفاع. وبوجه أخص على شواطىء البحر الأحمر.

وفي عام ١٨٩٠ ثارت قبائل جنوب السودان على الخليفة. وأخذت بوادر التمرد في الظهور في شتى الأقاليم، وفي ذات الوقت كانت الدول الأوربية قد أخذت في إبداء نشاط واسع في أقصى الجنوب. ذلك أن اتفاقية برلين وقعت بواسطة الدول الكبرى في عام ١٨٨٥، وفي ذات العام عُيّنت الحدود التي تفصل بين مناطق النفوذ البريطانية ومناطق النفوذ الألمانية في شرق إفريقيا بموجب اتفاقية ثنائية وقّعت بين الدولتين، وفي عام ١٨٨٨ كونت شركة إفريقيا الشرقية البريطانية لتبين الحدود داخل مناطق النفوذ البريطانية ولتصرف دفة الأمور فيها، وفي يوليو عام ١٨٨٨ أرسل الالمان كارل بيتر ليربط منطقة النفوذ الألماني مع المديرية الاستوائية في السودان. وذلك بدعوى انقاذ أمين باشا.

ووقعت اتفاقية أخرى بين بريطانيا وألمانيا في عام ١٨٩٠ تمّ بموجبها تحديد أكثر دقة لحدود المناطق الواقعة تحت نفوذ كل من البلدين في وسط إفريقيا. وفي ذات العام، أصبحت يوغندا مستعمرة بريطانية. كما وقعت كل من بريطانيا وإيطاليا بروتوكول في النصف الأول من عام ١٨٩١ يعيّن مصالحهما والحدود الفاصلة

(١) Holt, P. M. Ibid. p. 108.
(٢) Trimingham : op. cit : p. 157.

بين السودان واريتريا المستعمرة ـ الجديدة لإيطاليا . في ذات الوقت . اشتد نشاط البلجيكيين والفرنسيين في ذلك المجال .

ففي نوفمبر عام ١٨٩٢ عبرت حملة كونغولية الأراضي الواقعة بالقرب من نهر النيل الكونغولي . لكنها ما لبثت أن ارتدت متراجعة صوب النهر تحت وابل المقاومة العنيفة التي أبدتها قوات المهدية . وفي السنة التالية ألحق الإيطاليون الهزيمة بقوات المهدية في أغردات ، وفي عام ١٨٩٤ استولى الإيطاليون على كسلا .
وفي مايو عام ١٨٩٤ وقعت اتفاقية بين بريطانيا ودولة الكونغو الحرة لتحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في شرق ووسط إفريقيا .

وفي أغسطس وقعت اتفاقية لتعيين الحدود بين فرنسا ودولة الكونغو الحرة . وكنتيجة لذلك اتخذ الفرنسيون مواقع البلجيك في المسيرة صوب النيل من الغرب . وبحلول شهر فبراير من عام ١٨٩٩ بسطوا ألويتهم على بحر الغزال .

وفي عام ١٨٩٧ احتل البلجيك مدارج جبل لادو . كما أرسل الفرنسيون حملة من الشرق تجاه النيل . وهكذا وقع السودان في غمار مؤامرات السياسة الأوروبية الدولية .

ودفعت أطماع الفرنسيين والدول الأوروبية الأخري في السودان الحكومة البريطانية الى التخلي عن سياسة عدم التدخل في شؤون السودان بعد سقوط الخرطوم . وكان الفراغ من تدريب الجيوش المصرية على أيدي البريطانيين . والضعف الذي لحق بدولة المهدية بعد معركة توشكي إيذاناً للقوات التركية والمصرية وإشارة لها بالزحف والهجوم على السودان . لقد بدأت إعادة احتلال السودان في عام ١٨٩٦ وتمت في عام ١٨٩٨ . وكانت جيوش الخليفة قد منيت بالهزيمة في معركة أم درمان . وقتل الخليفة نفسه في العام التالي في معركة أم دبيكرات التي أحرز النصر فيها جنود الألاي التاسع والثالث عشر من جنود الحملة السودانية . وبلغت خسائر جيوش المهدية في معركة أم درمان ١٠,٠٠٠ قتيل و ١٦,٠٠٠ جريح . أما خسائر القوات التركية والمصرية فقد بلغت ٤٨ قتيلاً و ٣٨٢ جريحاً . وبلغ عدد الذين استسلموا من جنود المهدية ٤٠٠٠ جندي . وأول عمل قامت به الجيوش الغازية هو إطلاق سراح ١٠٦٥٤ سجيناً في أم درمان .

ولعل أشنع عمل بربري قامت به الجيوش الغازية بموافقة أولئك المعادين للمهدية في أم درمان[1] هو تحطيم قبة المهدي . فلقد أخذت بقايا جثته وتم احراقها في أحد مواقد السفن ونثر رمادها في نهر النيل[2] . وفي اليوم التالي أبحر كتشنر مع قوة كبيرة الى الخرطوم حيث أديت الصلاة أمام القصر الخرب الذي شهد مصرع غردون في ٢٠ يناير عام ١٨٨٥ .

وانتهت الصلاة بعزف الفرقة الموسيقية للحن المفضل لدى غردون ورفع العلمان . البريطاني والمصري فوق الخرطوم .

وعلى هذا شهدت معركة أم درمان الانهيار الفعلي لدولة المهدية . وقيام السودان الإنجليزي المصري . وهو مخلوق جديد وفريد للقرن العشرين . ولم تتحطم دولة المهدية فحسب بل عمل على تحطيم نظام طائفة المهدية والطوائف الأخرى التي شاركت في الثورة بينما تمّ تشجيع الطوائف الأخرى التي ناصبت المهدية العداء . وبوجه أخص طائفة الختمية .

وبعد ثلاثة أشهر من معركة أم درمان قام مائة جندي على ظهور جمالهم بقيادة البمباشي مكريل وو لكنسون بمرافقة السيد علي الميرغني من سواكن عن طريق خور بركة إلى الخرطوم . وكان السيد علي في صحبة والده . وكان والده بسواكن خلال عهد المهدية . ثم غادر السودان بعد ذلك الى القاهرة . ولدى عودته للخرطوم منح بها بعض الأراضي ومعاشاً لنفسه ولبعض أفراد أسرته .

ويعتبر تاريخ السودان خلال الستين عاماً التي أعقبت معركة كرري - بوجه عام - تاريخ صراع . أبرز أبطاله مصر وبريطانيا والطائفتان الكبيرتان - الختمية والأنصار - والمثقفون وجماهير الشعب السوداني في الشمال والجنوب في مرحلة لاحقة . لقد شهدت إعادة فتح السودان زوال بعض مظاهر الصراع القديم كما شهدت بداية البعض الآخر من الصراع .

---

(١) Ix Sudanese Regimental Records, Sudan Army Archives.

(٢) Ibid.

الباب الثاني

منذ مطلع القرن حتى الحرب العالمية الأولى

١٩٠٠ - ١٩١٤

منحت اتفاقية الحكم الثنائي بين بريطانيا ومصر المبرمة في ١٩ يناير عام ١٨٩٩ - وهي اتفاقية ذات طابع خاص وظلت مستمرة لأكثر من خمسين عاماً - منحت بريطانيا الوصاية على السودان بناء على حق الفتح . وهي اتفاقية فريدة في نوعها وليس لها مثيل في القانون الدولي .

ويعتبر لورد كرومر المهندس الذي صاغ ذلك الخلق الجديد والغريب في مطلع القرن العشرين . فعلى الرغم من أن السودان فتح باسم مصر . وأجبر مارشان باسمها على إخلاء فاشوده أو التعرض لخطر الحرب . فإن بريطانيا هي التي أضحت الشريك الغالب المسيطر في الحكم الثنائي . بل هي في جميع الأحوال السيد الوحيد المسيطر على البلاد .

ولئن ثار السؤال لماذا وكيف توصل إلى ذلك . فإننا نجد الإجابة في قول اللورد كرومر :

(انجلترا - وليست مصر - هي التي قامت فعلاً بفتح هذه البلاد . صحيح أن خزانة مصر تحملت الجزء الأكبر من عبء مصروفات الغزو وأن القوات المصرية بقيادة الضباط البريطانيين ساهمت بجزء مشرف من مجهود الحملة . إلا أنه من الصحيح أيضاً أنه خلال فترة الإعداد وتنفيذ السياسة . كانت القيادة الأعلى والطولى لبريطانيا

ولذلك فإنه لا مساغ للادعاء بأنه كان يمكن للحكومة المصرية إعادة فتح السودان دون مساعدة بريطانيا بالرجال والمال والقيادة العامة . ومن ثمّ فإن ضم الأراضي المستعمرة لإنجلترا كان له ما يبرره إلى حد ما) [1]

وبالنسبة لبريطانيا . لم يكن من الممكن أن يضم السودان إلى بريطانيا . كما لم يكن من الملائم لها أن يخضع لإدارة مصر . ففي الاعتبار الأول . كان من الضروري أن يكون النفوذ البريطاني دائماً على السودان حتى لا يمنح المصريون « حرية بلا قيد أو شرط » كما حدث في الماضي .

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ؛ فإنه ما كان من الممكن ممارسة النفوذ البريطاني تحت نفس الظروف المضطربة والشاذة التي كانت سائدة في مصر دون أن ينطوي ذلك على إدخال عنصر السياسة الدولية الضار .

ومن ناحية ثالثة . فإن ضم السودان لبريطانيا الذي كان يمكن أن يتسبب في انفصام الروابط الدولية . كانت تحول دون تحقيقه مبادئ العدالة وحسن السياسة . وكان ظاهراً أن تلك المتطلبات لا يمكن توافرها دون خلق شكل هجين جديد للحكومة [2] .

وعلى هذا كانت الاتفاقية بحكم الضرورة وليدة الانتهازية . وكان مؤلفوها على علم بذلك . وبحقيقة أنه يمكن في أي وقت استبدالها باتفاقية أكثر ملاءمة للواقع . كنتيجة للظروف السياسية الجديدة .

ومهما يكن من أمر . فإن الاتفاقية قد نجحت في الاختبار على مدى أكثر من خمسين عاماً . ومن ثمّ فقد كان السودان من الناحية العملية « دولة مستقلة » خاضعة لحكم الإداريين البريطانيين بمساعدة صغار الموظفين المصريين .

كانت الاتفاقية ذات طابع خاص . إذ أعطت بريطانيا حرية التصرف والحركة التي لم تكن مألوفة عادةً في مستعمراتها الأخرى . .

---

(١) Cromer, Modern Egypt, Part 111, chapter 33, p. 113.

(٢) Ibid.

« وهذه الحقيقة توضح إلى حد ما الاختلاف بين السياسة النظرية والتطبيق العملي في السودان لدى المقارنة بينه وبين ما حدث في المستعمرات البريطانية الأخرى » .

ففي عام ١٩١٠ مثلاً . رفعت قضية أمام المحاكم المختلطة بالقاهرة ضد حكومة مصر وحكومة السودان من جانب شركة للمقاولات على أساس عقد تمّ بين حكومة السودان وانضمت إليه الحكومة المصرية . وذلك استناداً إلى أن حكومة السودان جزء لا يتجزأ من مصر . دافعت الحكومة المصرية عن نفسها قائلة إنه بموجب اتفاقية عام ١٨٩٩ فإن حكومة السودان تشكل حكومة ذاتية منفصلة تماماً ومتميزة عن الحكومة المصرية ومن ثمّ فإنها ليست مسؤولة عن التصرفات التعاقدية لحكومة السودان ؛ ودافعت حكومة السودان بأنه ليس للمحاكم المختلطة أن تنظر في الدعوى المقامة إذ استبعدت من النظر في مثل هذه الدعاوي بموجب تلك الاتفاقية . وأن حكومة السودان قد كونت كحكومة مستقلة . وأقرت المحكمة الدفعين المذكورين . ومن ثم قضت بشطب الدعوى .

وعارض الوطنيون المصريون الاتفاقية على أساس أنّ السودان جزء من مصر . وأن أية اتفاقية تجعل من بريطانيا شريكاً تكون ضارة بمصالح مصر .

واعتبرت اتفاقية عام ١٨٩٩ بالنسبة لهم غير مشروعة لمخالفتها لمفاهيم القانون الدولي . وما جرى عليه العرف .

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى لم يكن للخديوي - في نظر الوطنيين المصريين - الحق في توقيع أي وثيقة يتنازل بمقتضاها عن السيادة على السودان [1] .

ونظر السودانيون إلى الاتفاقية بأوجه متباينة .

لم يكن أنصار المهدية وحلفاؤهم - المهزومون - في موقف يسمح لهم بالتحرك والعمل كثيراً . ومن ثمّ انفتح المجال أمام أعداء المهدية . فأبدوا استعدادهم للتعاون . ومهما يكن من أمر . فإن كلاً من المعسكرين كان معارضاً أن يكون لمصر سلطان مطلق على السودان . ذلك أن ذكريات مآسي الحكم التركي المصري وشظف العيش في عهد الخليفة كانت كامنة في النفوس .

(١) عبد الرحمن الرافعي الثورة المصرية ١٩١٩ الجزء الأول - ص ١١٦ .

ومع ذلك . وفيما عدا فئة قليلة من المهديين لم يجد النظام الجديد تحدياً أو معارضة . والواقع أن زعماء الطوائف الدينية كانوا مسرورين لأن الاتفاقية أعطت لبريطانيا السلطة العليا في البلاد . ومن ثمّ أضحى كتشنر هو الحاكم العام الأول بمعاونة كل من ونجت وسلاطين باشا .

وكان ونجت بوصفه مديراً لمخابرات الجيش المصري . على اتصال وثيق بالسودان وأهله . كما كان سلاطين الذي عاش في السودان قبل المهدية وسجيناً لدى الخليفة حتى هروبه إلى مصر للمعاونة في إعادة الفتح . على علم تام بأحوال البلاد . وأضحت مشورته ذات أهمية بالغة بالنسبة لرجل مثل كتشنر طغت فرديته وطبيعته العسكرية على كل الاعتبارات الأخرى .

واختلف كتشنر في كثير من الأحيان مع كرومر . وكان كتشنر يكره استشارته . ولم يكن راغباً إطلاقاً في الاتصال به لكي يطلعه على مجريات الأمور .

وذكر كاتب سيرة كتشنر : « إن خشونة سلوك كتشنر سببت مزيداً من الحيرة بالقاهرة »[١] . فلقد كان يقول للعاملين معه : « لا تجرؤا على تذكيري باللوائح . إنها وضعت لإرشاد الأغبياء »[٢] .

وجرى على أن يُحوّل الأرصدة بمبادرة شخصية من بنك إلى آخر في الميزانية دون إخطار لأي شخص »[٣] .

ولم يكن كرومر راضياً عن طريقة كتشنر في الإدارة وسلوكه في معاملة مرؤوسيه . ولكن كان عليه أن يوافق على معظم الإجراءات التي رغب كتشنر في تنفيذها[٤]

وكانت وجهة نظر كرومر « لا تحاول عمل أشياء كثيرة في ذات الوقت » . ذلك أنه في كل قطر . « وبوجه أخص في قطر يكون المصلح فيه أجنبياً . فإنك لا تستطيع أن تقصي الطبقات العليا »[٥]

(١) Magnus, Philip, Kitchener, London 1958 p. 148.

(٢) Ibid., p. 149.

(٣) Ibid., p. 149.

(٤) Quoted in Bakheit, g., British Administration and Nationalism in The Sudan. p. 16.

(٥) Ibid., p. 16.

وبالنسبة لإدارة السودان . كان رأيه أنه « يجب الانتظار على الأقل لمدة جيل . دون إثارة مسائل معقدة عن كيفية تطبيق النظم الغربية في بلد شرقي »[١].

وأعتقد أن كل ما هو ضروري في الوقت الراهن هو العمل على وجود نظام مبسط للضرائب . وتوفير بعض السلطات البسيطة جداً لإحقاق العدل في المجالين المدني والتجاري . وتعيين قلة من الضباط المختارين المؤهلين من ذوي السلطات التقديرية لمعالجة المسائل المحلية[٢].

وكانت آراء كرومر مقبولة لدى كتشنر باعتبارها خطوطاً عريضة يستهدي بها . ولكن شخصية كتشنر هي التي ساعدته على أن يؤكد منذ البداية الصفة الاستقلالية لحكومة السودان .

ففي أوائل عام ١٨٩٩ . أصدر كتشنر منشوراً للمديرين حدد فيه أغراض إدارته وورد فيه :

(إن استئصال الدراويش لجذور النظام القديم للحكومة أتاح فرصة لقيام إدارة جديدة أكثر إتساقاً مع متطلبات السودان . ومن ثمّ يتعين النظر بعين الاعتبار والعناية في القوانين واللوائح الضرورية وإصدارها وفق الحاجة إليها . ولكن يتعين علينا ألا ننظر إلى صياغة ونشر القوانين باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد لتطور وإصلاح الحكومة في البلاد .

إن الواجب أمامنا جميعاً هو أن نكسب ثقة الأهالي وأن ننمي مواردهم ونرفع من مستواهم . ولا يمكن أداء ذلك إلا بواسطة مفتشي مراكز ذوي اتصال وثيق مع أفضل طبقة من الأهالي . والتي يمكن أن نأمل في أن تؤثر تدريجياً على كافة الأهالي وأنه يجب على المديرين والمفتشين أن يتعرفوا على الشخصيات البارزة في مناطقهم . ثم عليهم عن طريق التعامل الودي والاهتمام بمصالحهم الشخصية أن يثبتوا أن من أهدافنا رفاهيتهم . ومتى تحقق تماماً من أنه يكمن في قلوب ضباطنا ليس حب البلاد عموماً فحسب . بل العمل أيضاً على رفاهية كل فرد يتصلون به . فإنه يترتب على

---

(١) Quoted by Stone, p. 5

(٢) Ibid., p. 17.

ذلك أن يجد تشجيع العمل الجاد من أجل التطور صدى مضاعفاً . وإن هذه النداءات ستكون قليلة الأثر إن هي اتخذت طريق الإعلانات والمنشورات .

لذا فإننا نعوّل على المجهود الفردي للموظفين البريطانيين كل واحد على حدة مع التقيد بالصالح العام . في وسط المواطنين في المناطق المختلفة . والذين استطاعوا أن يكسبوا ثقتهم في تحقيق النهضة الخلقية والصناعية في السودان .

ويجب قمع جميع العصاة فوراً وبشدة[1] . وفي نفس الوقت يجب أن يكون التأديب الأبوي هو هدفكم في علاقاتكم مع الأهالي لدى محاكمة مرتكبي الجرائم . ويجب ممارسة الرحمة بالنسبة للمجرمين الذين يرتكبون الجريمة لأول مرة . وبوجه أخص إن ارتكبت الجريمة نتيجة الجهل أو اعترف بها صراحة لأول وهلة .

ففي الحالة الأخيرة . يتعين معاقبتهم باللين الى حد كبير لتشجيع الناس على قول الصدق)[2] .

ولقد وجّه بأنه لا محل للمصالحة مع روح التعصب . ومع ذلك فإنه يجب أن يحترم دين الأغلبية كما يجب منع استمرار الرق دون تدخل في الظروف السائدة وما جرى عليه العمل « متى كانت الخدمة مقدمة طوعاً واختياراً للسادة »[3] . وكتب كتشنر خطاباً للمآمير ومعظمهم من المصريين ليقول : « عليك ألا يغيب عن بالك أبداً أنك الوكيل المعترف به في منطقتك . المثل لحكومة عادلة ورحيمة . وبوصفك كذلك يجب أن تبذل كل ما في وسعك لكي تكسب ثقة واحترام الأهالي الذين يجب عليهم بدورهم أن ينظروا ويحترموا الحكومة التي تمثلها ... وإن هدفك يجب أن يكون هو العمل على أن تبدو الحكومة في منطقتك مختلفة تماماً عما كان عليه الحال في عهد الدراويش . .

ويجب أن يبذل كل جهد لإقناع الأهالي بالشعور بأن عهداً من العدل والمعاملة الحسنة قد تحقق . وفي نفس الوقت . يتعين العمل على قمع الجريمة . والتصميم على القضاء بالقوة على أية محاولة للأشرار لتنفيذ خططهم الإجرامية التي يُرجى أن تكون

(١) Shibeika, M, The Independent Sudan 1959, p. 410.
(٢) governor general's Reports 1899, cd 95, p. 55.
(٣) Ibid, Salisbury Papers p. 112.

قد اختفت بهروب الدراويش . ويجب أن ترفض الرشاوى بحزم ودون أدنى تردد على الإطلاق . ذلك أنه يجب أن لا يؤخذ شيء من الأهالي دون مقابل . ومن الضروري بصفة خاصة عدم مضايقة النساء على أية وجه . وعلى مأمور المركز ألا يكون مثالاً للإنصاف والعدل فحسب بل للأخلاق أيضاً . وذلك عن طريق بذل أقصى الجهد لصقل مواهبه ولهجته لدى معاملة أهالي منطقته .

واذا ما تبين أنك أو أحد المستخدمين لديك قد قبلتم البقشيش من أي من أهالي المنطقة . فإنكم تكونون عرضة للمحاكمة أمام محكمة عسكرية للفصل من الخدمة »[1] .

وكان التحذير الأخير للمآمير المصريين مطلوباً . ذلك أن كثيراً من السودانيين كانوا يذكرون المعاملة القاسية التي لقوها على أيدي المصريين في التركية السابقة . وما زالوا كارهين للمآمير أو خائفين منهم .

ولما أضحى المآمير على صلة بالجمهور بحكم وظائفهم كإداريين فقد كان من الضروري ألا يقوموا بأي فعل يؤدي الى الاضطراب والفوضى . وكان الأشخاص الذين عُهد إليهم بتنفيذ هذه السياسة من الضباط البريطانيين التابعين للجيش المصري . ومن ثمّ كان معظم رجال الصف الأول للإداريين من العسكريين . واستُخْدِمَ بعض المصريين والسوريين واللبنانيين في الوظائف الصغرى . كما استُخْدِمَ بعض الموظفين الذين عملوا في خدمة المهدية ولكن تمّ ذلك تحت مراقبة مشددة .

وما لبث أن استُدْعِيَ بعض الشبان البريطانيين من خريجي المدارس الثانوية والجامعات لكي يكونوا نواة الخدمة السياسية المؤلفة من المدنيين . ومكّنت هذه الإدارة المركزية الموجهة كتشنر في أداء كثير من المهام التي ما كان من الممكن القيام بها في ظروف مغايرة :

ففي الأسبوع الأول من فبراير عام ١٨٩٩ مثلاً . استُخْدِمَ « ٥٠٠٠ » من الجنود المصريين تحت إشراف ضباط بريطانيين ومصريين لأداء مهمة شاقة وهي إعادة تشييد

(١) Magnus, p. 150.

الخرطوم. وشقّت طرق جديدة على أساس خطط عسكرية كما أمر كتشنر بزراعة ٧٠٠٠ شجرة[١].

وأنيطت بالمديرين والمفتشين والإداريين بالمراكز سلطات تقديرية واسعة. ووجد أولئك أنفسهم موكلين بإدارة مناطق واسعة دون توافر كوادر إدارية أو كتابية. وعاق أداءهم عدم إجادتهم للغة أهالي البلاد. والوسيلة التي اتبعها كرومر وكتشنر في الأداء عن طريق « الطبقة الأفضل » من السودانيين. ساعدت على تقريب الشقة بين الحكام والمحكومين.

ولعب زعماء الطوائف وبوجه أخص السيد علي الميرغني دوراً هاماً في هذا الخصوص. إذ قدموا للإدارة النصح وقاموا بالتفسير المستمر لمشاعر واتجاهات الأهالي.

ومن أولى المهام التي انصرفت الإدارة إلى الاهتمام بها مشكلة الحدود بين السودان والأقطار المجاورة. والتي أضحت مسألة عاجلة بعد حادث فاشوده.

وفي خلال بضع سنوات. عقدت سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات لوضع الحدود. فقد تمّ تعيين الحدود بين السودان وأريتريا فيما بين عام ١٨٩٩ إلى عام ١٩٠٢. وتمت معاهدة بين الجبشة وبريطانيا في عام ١٩٠٢ لتعيين الحدود بين السودان وأثيوبيا. وفي عام ١٩٠٦ تمّ الاتفاق على الحدود بين السودان والكونغو الحرة. كما تمت تسوية الحدود مع يوغندا في عام ١٩١٣.

ومن المهام الأخرى التي قامت بها الإدارة منذ البداية ما أطلق عليه كتشنر « البعث الصناعي للسودان ». وذكر كرومر في أول تقرير له عام ١٨٩٨ بأن « السودان في وضع أكثر تخلفاً بكثير من الوضع الذي كان عليه الحال في مصر عندما شُرع في إجراء الإصلاح بصورة جدية وأن العمل على إدخال الحضارة في السودان قد لا تترتب عليه آثار مماثلة لما حدث بمصر.

ومهما يكن من أمر. فإن فسحة طويلة من الزمن مطلوبة قبل كل شيء. والشرط الرئيسي للنجاح النهائي يكمن في أن كل ما يُتّخذ من إجراءات يجب أن يكون مدروساً بأناة وصبر. وألا تستعجل أعمال الاصلاح »[٢].

(١) Intell No 50, p. 61.

(٢) Magnus, p. 148

وكتب مارشان يقول ،

(إن امتلاك السودان في عام ١٨٩٩ ربما يتضح أنه شيء قليل الفائدة . فإن نحن وضعنا قائمة لإمكانيات السودان في ذلك الوقت لوجدنا أن النتيجة ضئيلة للغاية .

إن اقتصاد السودان بالضرورة اقتصاد معيشي . إذ ينتج الأهالي ما يكفي معيشتهم . وهناك انتاج قليل لمحاصيل يمكن عرضها للتصدير للأسواق الخارجية . وفي داخل البلاد لم تتجاوز التجارة حدود المقايضة بين الأهالي فيما عدا المحاصيل المعدة للتصدير . واقتصرت الصناعة على الصناعات اليدوية للمنتوجات الخشبية والمعدنية والفخارية . وكان هناك إنتاج صغير للمنسوجات القطنية البسيطة الخشنة)[1] .

وذكر كرومر في تقريره عام ١٩٠٠ أن أكثر الأمور إلحاحاً هو صرف الأموال على السكك الحديدية وأعمال الري[2] . وفي تقريره عام ١٩٠٢ أفاض في هذا الخصوص قائلاً ،

(إن ما يتطلبه السودان هو إنفاق المال بوفرة . وبوجه خاص لتحسين طرق المواصلات الضعيفة في الوقت الراهن . ومن الميؤس منه تماماً توقع قيام القطاع الخاص الذي لا تعينه الحكومة . لسد هذه الحاجة ... ولن يكون الحصول على الأموال الضرورية على حساب دافع الضرائب البريطاني - في نظري - عادلاً أو مرغوباً فيه حتى وإن كان ذلك ممكناً . وبالمثل فإنه من الجلي أيضاً أن حكومة السودان لا تستطيع أن توفر أي مال دون عون من الخارج . لأن مصروفاتها تجاوزت بكثير حدود إيراداتها .

والقول بفرض ضرائب اضافية بمصر لمقابلة متطلبات السودانيين لا مساغ له البتة)[3] .

وورد في تقريره عام ١٩٠٣ ،

---

(١) governor generals Report 1898 cd 9231, p. 53.

(٢) Stone, John, Sudan Econ. Der. 1899 - 1913, Sudan Econ. Inst. Khartom 1955, p. 1 - 3.

(٣) governior general's Report 1900 cd. 441, p. 75.

(يبدو أن مستقبل السودان يعتمد أساساً على حسن الإدارة وزيادة عدد السكان وتطوير المواصلات وتوفير المياه وزراعة القطن ووفرة الوقود الرخيص)[1] .

وأكد ونجت في تقرير عام ١٩٠٩ هذا البرنامج ذي النقاط الخمس . وأضاف نقطة سادسة هي «إنشاء نظام مبسط للتعليم »[2].

وقبل ذلك أي في عام ١٩٠٧ كان قد أشار إلى نفس الهدف إذ قال : (إن المهمة التي التزمت حكومة السودان بأدائها تتمثل أساساً في إضفاء فوائد الحضارة على السكان وذلك عن طريق ضمان سلامة أشخاصهم وأموالهم بقدر الإمكان . والعمل على تطوير المواصلات عبر تلك المساحات الشاسعة من الصحارى والغابات . والعمل على زيادة خصوبة التربة الغنية بإدخال وسائل الري الصناعي . وأخيراً وبالإضافة إلى مجرى نهر النيل العظيم الذي يستخدم كوسيلة للمواصلات . يتعين إنشاء سكك حديدية تجعل للسودان ـ كمصر ـ ميناء ومرفأ بحرياً ملائماً على شاطئ البحر الأحمر . ييسر الاتصال بالمناطق الداخلية . لكي يمكن الأهالي من استيراد حاجاتهم من الخارج . كما يمكنهم من التعامل مع الأسواق الخارجية لتصدير منتجاتهم)[3] .

وكانت العقبة في تنفيذ ذلك البرنامج عدم توفر التمويل اللازم . ومن ثمّ كان لا بد من الوصول إلى حل يضع في اعتباره جميع الظروف العامة للبلاد والامتناع عن فرض ضرائب باهظة .

كانت ميزانية السودان خاضعة لرقابة مصر وفقاً لاتفاق على المسائل المالية التي تطلبت وجوب التصديق على ميزانية السودان من جانب مجلس الوزراء المصري . وما كان الأخير ليرضى التصديق على الاقتراض من دول أو مؤسسات خاصة أجنبية . ومن ثمّ اقتصر حل المسألة على المعونة والمساعدة من جانب مصر .

ففي عام ١٨٩٩ بلغت مصروفات السودان ٤٦٧,٢٧٢ جنيهاً .والإيرادات ٥١,٥٠٠ جنيهاً . ومن ثمّ دفعت مصر الفرق . ومنذ عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩١٣ منحت مصر السودان ٦ ملايين من الجنيهات لتغطية الفرق في الميزانية وتمويل المشروعات

(١) governor - general's Report 1902, cd, 1529, p. 73.
(٢) governor - general's Report 1903, p. 2.
(٣) governor - general's Report 1909, p. 41.

الكبرى . وشملت المشروعات تشييد منازل ومكاتب وعددا من مشروعات التنمية مثل السكك الحديدية والبواخر النيلية ومعدات التلغراف وخطوط اللاسلكي.وتشييد ميناء بورسودان وبعض المنشآت الثانوية الهامة .

وقدرت مصروفات تمويل مشروعات التنمية بخمسة ملايين من الجنيهات تقريباً[1] . وكانت تلك المبالغ الكبيرة تَنُمُّ عن أريحية من جانب مصر لأن دفعها تمَّ في وقت كان الدائنون الأجانب ملحين في استرداد قروضهم من ايرادات مصر . وللأريحية المصرية دلالتها الكبرى إذ تذكرنا أن الشريك الآخر في مسؤولية ادارة السودان والسيد الفعلي المسيطر ـ بريطانيا ـ لم يساهم بأي نصيب من المال لإدارته أو تنميته الاقتصادية .

وتجاوزت مساعدة مصر حدود إقامة الهيكل الإداري فلقد ساهمت في تشييد بعض المرافق الاجتماعية على أساس قيامها دائماً بسد العجز بين الإيرادات والمصروفات .

والحجة التي بُرر بها الحصول على مساعدة مصر ـ بل طلبت باعتبار أنها حق ـ هي أن مصر وحدها كانت هي المسؤولة عن رفاهية وتطور السودان ، وأنه من صالحها أن تؤسس إدارة للسودان. ويدعم اقتصاده بأسرع ما يمكن . وذكر كرومر في تقرير عام ١٩٠٥ :

(من المؤكد أن الحكومة البريطانية ما كانت لتقدم على المساعدة في إعادة فتح البلاد نيابة عن مصر مالم يكن معلوماً بأن موارد مصر ستستخدم آخر الأمر في تطوير السودان .

ومما يتجافى مع الأخلاق تماماً أن يُترك ذلك العدد الهائل من المسلمين في السودان على حالهم الراهن دون بذل كل جهد لمساعدتهم . إن السودان ذو قيمة لا تقدر بثمن بالنسبة لمصر . ذلك لأنه منبع النيل الذي يعتمد عليه مستقبل التنمية في مصر والنفع الرئيسي للسودان فيما يتعلق بمصر مستمد من حقيقة أن النيل يجري عبر السودان وأن الرقابة التامة على النهر على طول مجراه أمر بالغ الأهمية للمصريين .

(١) Quoted by Stone, p. 5.

ولئن لم يكن الامر كذلك . فإن جميع الاعتبارات الهامة . مثل تحرير السودان من حالته البدائية والبربرية . وإن كان مرغوباً فيه لذاته . فإنه ما كان يمكن - في نظري - أن يشكل إلزاماً تترتب عليه التضحية بأرواح المصريين كما أنه ما كان هناك مبرر لتحمل خزينة مصر بمثل هذا العبء)[1] .

وكتب السكرتير المالي لحكومة السودان يقول في تقرير له في عام ١٩٠٧ بأن : « نفع السودان لمصر سواء من الناحية المادية أو الأدبية لا يمكن أن يكون أمراً مبالغاً فيه . وأن الضرورة الملجأة إليه قد ثبتت من قبل في كثير من الظروف عن طريق وقائع لا تدع مجالاً للشك فيها .

وبالتأكيد فإن مصر لا تستطيع أن تسمح للسودان أن يرتد إلى عهد البربرية وحكم القهر والفساد والخراب الذي كان سائداً في عهد الدراويش ولا أن يسقط في أيد أجنبية . ومن ثمّ تفقد السيطرة على النيل »[2] .

ووجهت مذكرة عن الميزانية المصرية لعام ١٩٠٥ نقداً شديداً لمعارضة الصحافة لإعادة السودان في عبارات صارخة :

(في هذه الأيام التي يسود فيها الروح العلمي . فإن السلطة التي تحكم النيل تستطيع أن تتحكم في تدفق المياه إلى مصر . وإن ضم السودان لمصر يعتبر أمراً ضرورياً . بل إنه أكثر ضرورة لها من ميناء الاسكندرية ...)[3] .

ورغب السكرتير المالي لحكومة السودان في تأكيد ذلك في تقريره لعام ١٩٠٥ إذ قال :

« لدى تطوير موارد السودان يجب أن توضع مصالح مصر في الاعتبار دائماً . فمثلا : لا يجوز سحب مياه النيل إلا بمقدار ما يمكن أن تستغني عنه مصر . كما أن زراعة التبغ قد حظرت لأنها ضارة بالإيرادات التي تجنيها مصر من الرسوم الجمركية على التبغ المستورد »[4] .

---

(١) Stone, p. 3.

(٢) governor - general's Report 1905, pp. 3 - 4.

(٣) Sudan government Finance Dep. Report 1907, p. 115.

(٤) Ibid Page 3 (quoted by Stone).

وارتفع مستوى المعيشة عالياً كلما وجدت معونات مصر المالية طريقها إلى المرافق العامة للوفاء بقيمة البضائع والخدمات والى تحريك فعالية وسائل الانتاج .

وساعد إنفاق موظفي الحكومة على اتساع حركة السوق الداخلية بالنسبة لبضائع الاستهلاك . ولكن كان أعظم الأمور أهمية متمثلاً في حقيقة أن المعونات والمساعدات المالية المصرية ساعدت الحكم الثنائي على تنفيذ برنامج للتطور الاقتصادي .

وقد وجّه الاهتمام أولاً لتطوير وسائل المواصلات . ذلك أن خط السكك الحديدية الذي مُدّ من وادي حلفا إلى الخرطوم بحري أكمل في نهاية عام ١٨٩٩ . وأكمل خط السكة حديد بين سواكن وبربر في عام ١٩٠٦ .

وكان ذلك تطوراً هاماً إذ أنه عمل على اتصال مدن السودان الداخلية بالعالم الخارجي . وقد قيل بأن ما حققه ذلك للسودان يماثل ما حققته قناة السويس للشرق .

وفي عام ١٩٠٩ مُدَّ خط السكة حديد إلى واد مدني وذلك لخدمة منطقة الجزيرة الغنية والكثيفة السكان نسبياً .

وفي عام ١٩١١ مُدَّ خط السكة حديد حتى وصل إلى الأبيض بكردفان . ومن ثمّ ساعد على تطوير تجارة الصمغ . وشيّد خط كريمة ـ أبو حمد في عام ١٩٠٦ بغرض تطوير ري الخياض في مديرية دنقلا .

وعلى هذا مُدّت شبكة من المواصلات تربط المديريات المختلفة بمنفذ البحر الأحمر قبل البدء في أي مشروع اقتصادي كبير . وفي عام ١٩١٣ لمّا ثارت مسألة إنتاج القطن بالجزيرة ذكرت جمعية منتجي القطن البريطانية بأن « ليس هناك مستعمرة أخرى في إفريقيا الاستوائية . يمكن أن تفخر بوجود تسهيلات ممتازة للنقل كما هو الحال بالسودان[1] .

وكان على المرحلة الثانية من تطور السكك الحديدية الانتظار حتى أعقاب الحرب العالمية الأولى . فقد أكمل خط سواكن ـ طوكر في عام ١٩٢١ . وخط

(١) Ibid. p. 3.

كسلا ـ حلفا في عام ١٩٢٤ . وخط كسلا ـ القضارف في عام ١٩٢٨ . وخط القضارف ـ سنار في عام ١٩٢٩ .

وساهمت السكك الحديدية في التطور الاقتصادي والاجتماعي وأدت إلى نمو الأعمال التجارية والظهور التدريجي لطبقة التجار . وهؤلاء طبقة من الرواد المهاجرين من المنطقة الشمالية استقروا للعمل بالتجارة وعمليات صرف النقود .

وساعدت السكك الحديدية أيضاً في تكوين طبقة عاملة ذات خبرات فنية جديدة . كما شجّعت على تطور التعليم الفني[1] . والتطور الكبير الآخر المتصل بالتوسع في مدّ السكك الحديدية هو تشييد ميناء بورسودان في عام ١٩٠٩ حيث أدى إلى انتقال التجارة من مصر الى السودان . وتأسيس مكاتب وفروع للشركات الأجنبية الكبرى للإشراف على البضائع بالميناء الجديد .

وقامت الجاليات الأجنبية المكونة من التجار والوكلاء ـ وبوجه أخص التجار الهنود ـ بفتح مكاتب ومتاجر ببورسودان . كما أن عدداً كبيراً من صغار التجار السودانيين من مواطني المديريات الشمالية . هاجروا للاستقرار هناك لمزاولة التجارة .

ومثلما كان الحال بالنسبة للسكك الحديدية . كانت الحاجة لشق الطرق وتعبيدها مطلوبة لخدمة أغراض الإدارة لكي تتصل الأجزاء النائية بالمدن والقرى المختلفة ولكي تيسر مهام الإداريين .

واستشعرت هذه الحاجة بوجه أخص بالنسبة لجنوب السودان . وتطورت جوبا باعتبارها مركزاً لشبكة من الطرق التي تربط المديريات الثلاثة والسودان بأسره بالأقطار المجاورة للجنوب .

وفي العام ١٩٢٧ كان الكونغو البلجيكي ويوغندا وكينيا وأثيوبيا مرتبطة جميعها بطرق تتصل بينها وبين السودان . وخلال نفس الفترة . شيّدت طرق لربط السودان الفرنسي بدار فور .

---

(١) Quoted by A. Rahim, A., An Economic History of The Sudan, M. A. Theais University of Manchester 1963, p. 30.

واهتمت الإدارة بمسألة الأراضي وتطوير الزراعة منذ البداية. إذ أن المهنتين الرئيستين لسواد الشعب هما الزراعة والرعي. والأراضي الزراعية لا حصر لها. كما شجّع الميل إلى فرض ضرائب معقولة واستتباب الأمن. والثقة في الادارة الجديدة. بعض الأهالي للمطالبة بامتلاك الأراضي. فقد كانت ملكية الأراضي بعد خمسة عشر عاماً من الثورة والحرب في حال من الفوضى والاضطراب. وبصفة خاصة في المديريات الشمالية. وعلى وجه أخص بالجزيرة. حيث كانت الملكية الخاصة راسخة الجذور.

ومهما يكن من أمر. فإن المشكلة لم تكن أمراً جديداً. إذ سبق أن نشأت مثل هذه المشكلة في دنقلا لدى إعادة فتحها في عام ١٨٩٦. ففي ذلك التاريخ صدر مرسوم من الخديوي في أبريل عام ١٨٩٧ يفوّض الإدارة لتكوين لجان للأراضي. وامتد التفويض للأجزاء الأخرى من البلاد. ومن ثمّ صدر قانون الأراضي في مايو عام ١٨٩٩ يقضي بتعيين مسجلين للأراضي ووضع قواعد لإرشادهم[١].

وصدر فيما بعد قانون تسوية الأراضي وتسجيلها لسنة ١٩٢٥ ونصّ فيه على أن تكون جميع الأراضي غير المسجلة مملوكة للحكومة. كما ورد بقانون نزع ملكية الأراضي لسنة ١٩٣٠ نصٌ يخوّل الحاكم العام سلطة الاستيلاء على أية قطعة من الأرض لاستخدامها من أجل المصلحة العامة.

ومهما يكن من أمر. فإن قوانين الأراضي لم تمس من الناحية الفعلية الحقوق العينية التقليدية المعروفة والمسلم بها للأفراد والقبائل والجماعات.

وبعد فترة وجيزة من إعادة الفتح. تقدم بعض الأجانب بطلبات للحكومة لاستغلال الأراضي الزراعية. ومنحت لهم بعض الأراضي القليلة لامتلاكها ملكية خاصة.

وفي عام ١٩٠٣. ونظراً لتوقع زيادة أهمية مزارع القطن وارتفاع أسعار القطن تقدم عدد كبير من الأجانب مطالبين باستثمار الأراضي.

وفي ذلك التاريخ كتب ونجت يقول:

(١) Ibid., p. 35.

(إن الحاجة لإيجاد مناطق جديدة لإنتاج القطن أغرت الرأسماليين للنزوح إلى السودان بحثاً وراء أرض ملائمة صالحة . وسبق أن تمت اتصالات من الشركات والجماعات والأفراد بحكومة السودان . بغرض الاستفسار عن شروط شراء بعض الأراضي أو شروط الاستثمار الزراعي وخلافه ...)[1] .

ووجهة النظر العامة هي أن هناك مساحات شاسعة من الأراضي ظلت دون زراعة من غير أن يكون هناك أمل في استثمارها بواسطة السودانيين . وأن تقدماً زراعياً ملحوظاً يمكن أن يتم إن منحت بعض المشاريع للأجانب . ولكن كانت هناك بعض الإعتراضات على هذا الرأي . لعل أهمها أن الحكومة لم تقم بعد بتسوية وتسجيل الأراضي بأسماء ملاكها إلا في بعض المناطق القليلة . ومن ثم فهي ليست في مركز قوي يخولها التصرف في الأراضي[2] .

وبالمثل . فإن قصور المعلومات عن احتمالات توفر الري أمر استرعى النظر إلى الأمر بعين الحذر .

وفضلاً عن ذلك . كانت هناك مشكلة توفير الأيدي العاملة وملاءمتها للزراعة . فلقد شكلت لجنة حكومية بالقاهرة في عام ١٩٠٤ للنظر في هذه المسألة . ووافق التقرير النهائي للجنة على أن هناك حاجة لتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية للقيام بالمشروعات الزراعية في السودان . ولكن ثارت صعوبات بصدد تمليك قطع من الأراضي كانت حقوق السودانيين فيها لم تتحدد نهائياً بعد .

واعترفت اللجنة أيضاً بأن العائق الخطير للتنمية يكمن في الإشراف الدقيق على مياه النيل لضمان متطلبات الحكومة المصرية منها . وتعرضت دوافع بعض المطالبين بالاستثمار للريبة . ومن ثم أوصت اللجنة على وجوب ممارسة كثير من الحذر لدى منح المشاريع الزراعية للأجانب .

ونشر تقرير اللجنة القاهرية في عام ١٩٠٤ . ومن ثم قدم كثير من الأجانب طلبات للاستثمار . ولكن معظم الطلبات رفضت على أساس عدم توفر رأس المال

(١) Stone, p. p. 13 - 14.
(٢) Quoted by Stone, p. 20

الكافي لدى أصحابها . ومُنحت بعض الأراضي الصغيرة بغرض الاستثمار بواسطة مشاريع الطلبيات ذات المائة فدان .

وكان الاستثناء الوحيد لذلك هو مشروع الزيداب عام ١٩٠٥ وهو أحد المشروعات الكبرى . فلقد منح لي هنت - وهو رجل أمريكي - رخصة للاستثمار المؤقت لعشرة آلاف فدان على أن يكون له الخيار في استئجارها ؛ كما يكون له الخيار أيضاً في شراء أراضي لتكون مملوكة له ملكية حرّة (خاصة) . وطلب منه دفع تأمين قدره عشرة آلاف جنيه .

واعتبر مشروع هنت مشروعاً نموذجياً وتم الإعلان عنه والدعاية له على هذا الأساس . وأصبح فيما بعد شركة السودان للمزارع التجريبية وتم تسجيله بانجلترا .

وبلغ رأس المال التأسيسي ٨٠,٠٠٠ جنيه . وأضيف إليه مبلغ مماثل صدرت به أسهم في عام ١٩٠٧ . بعائد قدره ٤٠٠٠٠ جنيه . واتخذت ترتيبات لرصد مبلغ ٦٠٠,٠٠٠ جنيه في حالة استهلاك رأس المال الأولى . وكان مشروع هنت أول تطور زراعي كبير في البلاد التي لم تكن حتى ذلك التاريخ قد جذبت إليها استثماراً خاصاً ضخماً في حقل الزراعة . وأطلق على شركة هنت اسم شركة السودان الزراعية بدلاً من الاسم السابق . ثم تطورت الشركة إلى ما يُعْرَفُ بمشروع الجزيرة . وقد لعب هذا المشروع دوراً من أعظم الأدوار في تطوير الاقتصاد السوداني .

ولعل من أكبر العوائق التي تعيّن التغلب عليها إن أريد تطوير الزراعة على وجه مثمر ومربح مشكلة الأيدي العاملة . ذلك أنه بينما أمكن الحصول على رأس المال الأجنبي . وكان بمقدور المصريين واليونانيين والأرمن والسوريين واللبنانيين تنظيم التجارة وحركة الصادر والوارد في البلاد إلا أن السودانيين لم يكن بمقدورهم تقديم أكثر من العمل المأجور .

وكان عدد السكان ضئيلاً بالمقارنة مع الاراضي المأمول زراعتها . وتعقدت المشكلة أكثر نظراً إلى أن الكثيرين من السودانيين رفضوا العمل اليدوي المستمر في مقابل الأجر

ولذلك فإن العاملين المتمرسين بالزراعة الذين توفروا وقتئذ كانوا أساسا من المصريين . وقلة منهم من أواسط وشرقي أوربا . وكان لهذه الصعوبة أثرها . لا على الزراعة وحدها بل على الأعمال الإنشائية أيضاً .

وفي عام ١٩٠٤ أنشأ مكتب مركزي للعمل بالخرطوم . وله عدة فروع بالمديريات لكي يعمل على توفير العمال وتطوير العمالة إلى الحد المطلوب . واقترح في عام ١٩٠٥ أنه يجب جلب عمال مهرة للبلاد تلبية للحاجة المتزايدة سواء من جانب الحكومة أو المنشآت الخاصة . ولم يكن ونجت راضياً عن ذلك . وذكر أنه يجب بذل كل الجهود الممكنة في سبيل الحصول على الأيدي العاملة السودانية . وبصفة خاصة لأن تكلفة العمال الأجانب باهظة .

وبالنسبة للعمال غير المهرة . فإن أحد الحلول هو العمل على تشجيع الهجرة بشكل واسع وبوجه أخص من مصر . واقترح أيضاً بأن على الحكومة محاولة جلب العمال غير المهرة من المملكة السعودية والهند والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا[١] . وبدا في ذلك الوقت . أن تحقيق الآمال في التطور الزراعي لا يمكن أن يتم إلا بالاستعانة بالفلاحين المصريين أو إغراء الجنود المصريين على البقاء في السودان بعد انقضاء مدة خدمتهم في السودان .

وبذلت شتى الجهود لتشجيع الإقامة بالسودان باعتباره امتداداً جديداً لاستقرار المصريين ولكن دون جدوى[٢] . ووجد مصدر آخر للأيدي العاملة لدى أفراد من قبائل غرب إفريقيا . وبصفة خاصة من الفلاته أو المهاجرين . وكون أولئك مستعمرة لهم بأم درمان . وكانوا يعملون خدماً بالمنازل ثم تحولوا للعمل بالزراعة .

واقترح هنت استدعاء زنوج أمريكا الى البلاد . ولكن كرومر تردد في تأييد الفكرة . وما لبث أن طلب الزنوج الأمريكيون الذين أحضرهم هنت العودة إلى وطنهم . وانعقدت النية على جلب عمال من الهند في عام ١٩٠٣ لأعمال التشييد في خطوط السكك الحديدية بمنطقة البحر الأحمر . ولكن لم يتم ذلك لصعوبات اعتورت المفاوضة مع الحكومة الهندية[٣] . وأوضح تقرير مكتب العمل في عام ١٩٠٨

(١) Stone, pp. 20 - 1.
(٢) Stone., p. 57.
(٣) Ibid., p. 58.

مدى هجرات السودانيين الذين تم عتقهم من أرجاء الريف إلى المدن المختلفة . وأدخل نظام للتسجيل بقصد إحكام الرقابة على الهجرة من الريف إلى المدينة .

وفي عام ١٩٠٨ صدر قانون تعويضات العمال . والغرض منه هو إيراد نصوص أفضل لتعويضات العمال في حالات الإصابة التي تلحق بالعامل أثناء تأدية خدمته أو خلال أدائه لأعمال للحكومة بموجب عقد[١] .

وشهدت الأعوام فيما بين عامي (١٩١٠ - ١٩٢٠) طلباً متزايداً لخدم المنازل والعمال والعمال المهرة المدربين . ومن ثمّ ثارت مناقشة استدعاء عمال من مصر من جديد .

وكتب مدير شركة السودان الزراعية ومدير مشروع الزيداب خطابا للسكرتير الإداري في يناير من عام ١٩١٦ جاء فيه :

(نحن الموقعين أدناه الممثلين لأكبر المصالح الزراعية في السودان نلتمس إخطاركم بما يلي : إن من الضروري لتطوير الزراعة في السودان العمل على استدعاء عمال مهرة من مصر ... وعلى الرغم من أنه يمكن الحصول على العمال هنا إلا أنهم لا يبلغون درجة كافية من المهارة لزراعة الأرض بالطريقة المثلى)[٢] . واقترحا منح المصريين تسهيلات للنقل المجاني من الشلال إلى الخرطوم . وبعد الاتفاق على ذلك استدعى عدد من المصريين للعمل بالمشاريع الزراعية .

ومهما يكن من أمر . فلم تكن هذه الإجراءات كافية . ولذلك في عام ١٩١٧ اقترح مفتش الزراعة بمديرية بربر إقامة مستعمرة مكونة من المحكوم عليهم بالسجن بمصر والذين استخدموا في شق القنوات بها . وذلك بغرض استقرارهم بصفة مستديمة في السودان . كما كانت هناك رغبة في تشجيع الفلاحين المصريين على الهجرة من الوجه البحري أيضاً . وقال المفتش : (إن فوائد مثل هذه الهجرة واضحة نظراً للتوسع الزراعي في الجزيرة وغيرها من المناطق . ثم إن هناك مسألة تتعلق بالتربية والسلوك والمثال الذي سيعطونه للمزارعين المحليين سيساعد على تطوير الزراعة لديهم)[٣] .

---

(١) Intelligence 4 / د s. g. A.
(٢) Intelligence 4 / 6 s. g. D.
(٣) Ibid.

ورفض مدير مصلحة الزراعة ذلك . على أساس أن « وجود معسكر لمثل أولئك المجرمين لا يعمل إلا على خلق فئة من الطفيليين يزودون هؤلاء المجرمين بأشياء محظورة كما ينشر أيضاً روحاً عاماً من التعاطف حيالهم . ويمهد لانتشار الأفكار الإجرامية في المنطقة »[1] .

وفضلا عن ذلك . فإن السودانيين قد ينظرون إلى إعطاء أولئك المجرمين قطعاً من الأراضي في ريبة كبيرة . إذ أنه من رأي السودانيين أن المصريين يظنون أن مقتل غردون وحكم المهدي والخليفة كانا السبب في تدخل بريطانيا في السودان . وأنهم تبعاً لذلك يتحينون الفرص للانتقام من السودانيين . ولم يمنعهم من ذلك سوى وجود البريطانيين . ومن ثمّ فإن أي إحساس لدى السودانيين بتزايد نفوذ المصريين بدرجة محسوسة . يخلف لدى السودانيين الكثير من الكآبة والخوف[2].

وفضلاً عن تمويل مشروعات السكك الحديدية والمشروعات الزراعية . لم يكن هناك سوى استثمارات ضئيلة في القطاع الخاص فيما عدا مجالات التعدين والمعادن .

ذلك أنه منذ عام ١٩٠٠ قررت حكومة السودان تشجيع استغلال الثروة المعدنية باعتبار أن ذلك مصدراً مباشراً للدخل بالنسبة للتراخيص الممنوحة ـ متوسط الدخل السنوي ٢٠٠٠ جنيه ـ وباعتبار أنه مصدر محتمل للدخل في المستقبل .

ومنعت الحكومة المغامرين إذ طلبت من الراغبين في الاستثمار القيام بصرف مبلغ معين من المال في فترة قصيرة كشرط للحصول على رخصة لاستخراج المعادن كما طلبت الشروع في العمل خلال فترة محددة .

وفي خلال العشر سنوات الأولى . مُنحت عشرون رخصة للشركات والأشخاص . وكانت معظم الرخص ممنوحة للاستثمار في مديريات بربر ودنقلا وحلفا وسواكن . ومُنحت شركة لندن والسودان للتنمية . وشركة لندن والسودان للتعدين . رخصاً للاستثمار في المنطقة الواقعة بين النيل الأزرق والنيل الأبيض حيث كانت بعض أعمال المناجم القديمة من عهد الفونج تشير إلى وجود الذهب .

---

(١) Intelligence 4 / 6 s. g. A.

(٢) Ibid.

ومن بين جميع هذه الشركات التي طُلِبَ منها صرف أكثر من ربع مليون من الجنيهات للتنقيب عن المعادن . لم يصل الى مرحلة الحصول على الترخيص أو الامتياز الا ست شركات فحسب[(١)] .

عُرِفَ السودان منذ العصور القديمة بإنتاج الذهب. وقد أنشأت مناجم في مناطق متفرقة في شمال السودان وعلى تلال البحر الأحمر . ولكنها هجرت جميعها خلال المهدية أو فيما قبيل ذلك . وبعد إعادة الفتح أبديت رغبة مباشرة من جانب كثير من الأفراد والشركات في السعي لإمكانية فتح المناجم القديمة والتنقيب في مناطق جديدة أيضاً . ومنذ عام ١٨٩٩ تسلمت الحكومة سيلاً من الطلبات للحصول على تراخيص للتنقيب .

وفي مقال نشر بالمجلة الجغرافية الاسكوتلاندية في مايو من عام ١٩٠٣ نبّه الكاتب إلى دلائل وبشائر نجاح لمناجم الذهب في مصر والسودان . وأوضح استخدام شلالات النيل كمصدر للقوى الكهربائية - المائية اللازمة لتشغيل المناجم[(٢)] .

وفي عام ١٩٠٨ أعيد إنشاء شركة مصر والسودان للتعدين تحت اسم شركة السودان لحقول الذهب المحدودة . وذلك لكي توفر رأس المال اللازم لتطوير مناجم أم نا باردي . وتبع ذلك تطور لا بأس به في هذا المنحى . ولكن تناقص الإنتاج بمرور الزمن . ومن ثم ألغي عقد الامتياز وقفل المنجم[(٣)] .

وبالإضافة الى الذهب . جذب استخراج الفحم الانتباه بشدة نظراً لقلة الوقود المحلي . فقد كانت الحكومة جادة في تشجيع البحث في ذلك الحقل . وانتدب أحد الجيلوجيين من مصلحة المساحة بمصر للعمل بحكومة السودان في عام ١٩٠٣ لمراجعة التقارير المحلية عن مناجم الفحم على طول الحدود بين السودان والحبشة . ولكنه لم يستطع تأييد ما ذهبت إليه التقارير.

وقام كل من دنّ وجرابام الموظفَيْن الحكوميَيْن في الجيولوجيا بمسح أوليّ في

(١) Stone, pp, 248 - 9

(٢) cadell, « Development of The Nile Post and Present », Quoted by Stone, p. 330.

(٣) Stone, p. 251.

أكثر المناطق التي رأيا أن من المحتمل استخراج فحم منها أو خلافه من المعادن .

وأيدت تقاريرهما احتمال توفر النحاس في بحر الغزال . والحديد بكردفان . والجبس في ساحل البحر الأحمر . ولكن نظراً لتكاليف النقل الباهظة لم يتيسر استغلال تلك الترسبات اقتصاديا[1] ومن الطبيعي أن كانت تجارة الصادر للسودان ضئيلة خلال تلك الحقبة . وظل الحال على ذلك المنوال إلى أن تمت إزالة العقبتين اللتين أعاقتا التجارة . وهما عدم وجود وسائل للنقل وارتفاع تكاليفه ، وفقد الاتصال بالأسواق الخارجية فيما جاوز مصر ؛ ومن ثمّ نمت وتطورت الصاذرات والواردات .

فقد عمل خط السكة حديد الذي شيّد في منطقة البحر الأحمر في عام ١٩٠٦ . وخط الأبيض الذي شيّد في عام ١٩١١ على فتح آفاق التجارة للبلاد أمام العالم الخارجي . ومن ثمّ انخفضت نفقات الشحن باستمرار مما أثّر بوجه خاص على تجارة الصمغ والماشية .

كان الصمغ أكثر ما يصدره السودان إلى أوربا منذ أقدم العصور . ثم أصبح في القرن التاسع عشر المحصول الرئيسي لتجارة الصادرات . وهو مركز ظلّ الصمغ يحتله حتى عام ١٩٢٠ . إذ حلّ محله القطن[2] . هذا وقد شجع امتداد السكك الحديدية للأبيض في عام ١٩١٢ على ازدهار تجارة الصمغ . ومن ثمّ نشأت أسواق منظمة لتسويقه في الأبيض والنهود وأم روابة والرهد . وكانت تجارة الماشية ذات أهمية ضئيلة قبل عام ١٩١٢ ولكن نظراً لامتداد خطوط السكك الحديدية إلى الأبيض والتوسع في الخدمات البيطرية . فقد أمكن ازدياد الصادر من الماشية . وبوجه أخص الى مصر .

وازدادت قيمة الصادرات من ٣٠٠ جنيه في عام ١٩٠١ الى ٦٧٤ جنيها في عام ١٩٠٩ ، ثم إلى ١٣٧٣ جنيهاً في عام ١٩١٢ وكانت السوقان الرئيسيتان للصادرات السودانية هما مصر وانجلترا .

وتعطي الجداول التالية فكرة عامة عن واردات وصادرات السودان إلى الأسواق الخارجية الرئيسية .

---

(١) Ibid, p. 253.

(٢) Rahim, A. A., op. cit, p. 71.

الواردات والصادرات مقدرة بآلاف الجنيهات

الأعوام (١٩٠٨ ـ ١٩١٣)

العام	واردات القطاع الخاص	الحكومة	الصادرات
١٩٠٨	١،١٨٣	٧١٠	٥١٦
١٩٠٩	١،١١٩	٦٥٧	٦٧٤
١٩١٠	١،٣١٤	٧١٨	٩٧٨
١٩١١	١،٥٦٩	٧٦٥	١،٣٧٧
١٩١٢	١،٤٧١	٤٩٦	١،٣٧٣[١]
١٩١٣	١،٦٠٦	٥٦٤	١،١٨٥

الأسواق الرئيسية للصادرات

	١٩٠٨	١٩١١	١٩١٣
مصـر	٣١٩	٥٧٧	٥٠٩
بريطانيـا	٥٥	٢٢٦	٢٨٦
الهند وعدن	٢	٦	٥
تركيـا	٦	٦	١٢
الولايات المتحدة الامريكية	١٥	٤٩	٨٨
ألمانيـا	١٦	٩٣	٨٠

بلجيكا	١٣	٢٧	٣٢
فرنسا	٤٦	١٣٦	١٠٧
النمسا	١٦	٢٠	٢٣
إيطاليا	٤	١٩	١٦
أريتريا	١١	٧	١٦
الحبشة	٥	٣	١
أقطار أخرى	٨	١٩	٢٨

صادرات المحاصيل الرئيسية

	سنة ١٩٠٨	سنة ١٩١٣
الصمغ	١٧٥ر٣٠٠	٣٧١ر٦٠٠
القطن	٨٠ر٦٠٠	١٥٢ر٥٠٠
الدخن	٥٨ر٢٠٠	٢١ر٧٠٠
الأبقار	١٦ر٢٠٠	٧٤ر٧٠٠
الأغنام والماعز	٣٢ر١٠٠	٩٧ر١٠٠
العسل	٣٩ر٧٠٠	١١٣ر٢٠٠
الجلود	٦٤ر٠٠٠	٥٤ر٨٠٠
السمسم	٢٥ر١٠٠	١٩٤ر٩٠٠
البلح	٣٣ر٢٠٠	٣١ر٩٠٠
ريش النعام	٥ر٨٠٠	٥ر٥٠٠
صادرات أخرى	٥٨ر٠٠٠	١٥٧ر٠٠٠
جملة الصادرات	٥٨٨ر٠٠٠	١ر٢٤٤ر٠٠٠

واشتملت الواردات في هذه الفترة على القطن والسكر والخشب والفحم والبن والشاي والتبغ والصابون . وزادت قيمة الواردات من ١،٩٩٣،٠٠٠ جنيه إلى ٢،١١١،٠٠٠ جنيه في عام ١٩١٣ . وكانت معظم الواردات من مصر وبريطانيا . وبلغت قيمة الواردات من مصر ٩٦٠٠٠ جنيه في عام ١٩٠٨ وأصبحت ٩٤٩،٠٠٠ جنيه في عام ١٩١٣ . كما زادت الواردات من بريطانيا من ٦١٣،٠٠٠ جنيه في عام ١٩٠٨ إلى ٦١٦٠٠٠ جنيه في عام ١٩١٣ .

وهذا التطور المستمر والبطيء للتجارة والتنمية الاقتصادية في شمال السودان . لم يكن يقابله تطور مماثل في جنوب البلاد . ذلك لأن الشاغل الرئيسي في الجنوب كان استقرار الأمن والنظام . ومن ثمّ لم تكن مسألة التنمية واردة في ذلك الزمن على الرغم من أن الإمكانيات الاقتصادية للجنوب قد لفتت الأنظار منذ زمن بعيد يرجع إلى عام ١٩١٢ . وسار التطور في التعليم في تلك الفترة الباكرة بخطى موازية لاستقرار الأمن والنظام . ومنذ البداية اعتبر التعليم كوسيلة ضرورية لتخريج طبقة من الكتبة والفنيين للعمل في الوظائف الصغرى للإدارة . وللمساهمة في أمن البلاد واستقرارها .

وفي عشية معركة أم درمان . خطط كتشنر لإنشاء كلية غردون التذكارية . وقد طلب من رجال البر والأعمال بانجلترا وبجميع أجزاء الإمبراطورية التبرع لهذا الغرض . حتى قبل مقتل الخليفة . وكانت الاستجابة لذلك حسنة ومثمرة .

وكتب سالسبوري[1] للورد كتشنر في نوفمبر عام ١٨٩٨ يقول :

(طُلب مني أن أعبّر لكم عن وجهة نظر حكومة جلالة الملكة فيما يتعلق بالكلية التي ترغبون في تشييدها بالخرطوم . وأي شيء يمكن أن يقال من جانب أي مواطن في هذه البلاد لا يكاد يضيف شيئاً يذكر بالنسبة للملاحظات القيمة التي أبديتها فيما يتعلق بظروف السودان . ولكن فيما يتعلق بقيمة الرأي الذي يذهبون إليه . فإن حكومة جلالة الملكة مقتنعة تماماً بالمشروع الذي أوصيت به والسياسة التي يشكل المشروع منها جزءاً هاماً .

وان التقارب بين الأجناس التي تقطن وادي النيل والحكومة التي يجب أن

(١) Salisbury Papers, Chriot Church Oxford Box A / 113.

تقوم مبادؤها ووسائلها بالضرورة على النهج الغربي يعتبر أمراً غاية في الصعوبة. ذلك أنه يقوم على حساب موارد أبناء الجيل الحاضر من رجال بريطانيا وأولئك الذين يولدون في المستقبل.

وقبل انحسار موجة التعصب التي تفصل بين أفكار المصريين والسودانيين. وإلى أن يتم تحقيق ذلك إلى حد كبير. فإننا لا نستطيع أن نعتمد بالتأكيد على تعاونهم سواء فيما يتعلق بالواجبات الملقاة على الحكومة أو تحقيق التقدم الصناعي. والطريقة الوحيدة التي يمكن أن يتحقق بها إعادة البناء. هي أن تُعطى الأجناس التي استعمرتها سبيلًا للاتصال بآداب وعلوم أوربا.

ولذلك فإن مشروعك لإقامة أداة يمكن بها تلقين المعارف الأوربية لأهالي وادي النيل لا تعتبر في ذاتها أمراً يدعو إلى الإعجاب فحسب. بل إنها تمثل السياسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها نشر الحضارة في هذا القطر. وإنه ليقع على عاتق الأغنياء من أبناء هذا البلد المساهمة في إنجاح مهمتك. واني لأتمنى صادقاً ألا يذهب نداؤك أدراج الرياح).

والواقع أن النداء لم يذهب هباء. ففي أقل من شهرين جُمعَ أكثر من مائة ألف جنيه. وهو المبلغ الذي طُلِبتْ المساهمة فيه. فقد أرُسلت التبرعات من كندا واستراليا ونيوزلاندا ورأس الرجاء الصالح والولايات المتحدة الأمريكية ومصر والهند.

وجعل سقوط الخرطوم ومقتل غردون السودان موضعاً لاهتمام عظيم. ومن ثمّ رحّب كثير من الناس بالفرصة لمدّ يد العون للمشروع إحياء لذكرى غردون. وأضحت الملكة ڤيكتوريا راعية الكلية.

وفي اجتماع عقد في ديسمبر عام ١٨٩٨. أعلن سالسبوري على الملأ تأييد حكومته ووصف المشروع بأنه: «مفروض علينا نتيجة ازدهار الإمبراطورية. ممّا يتطلب جهداً عظيماً لكسر الحواجز العرقية. لكي نقيم رابطة للتعاطف الثقافي ولكي ندعم خطى الثقافة الإنسانية»[1]. ومن ثمّ صدر قانون خاص من البرلمان الإنجليزي يفوض الأمناء لاستثمار الأموال التي جمعت «في الأغراض المطلوبة».

(١) gordon Memorial College Report, 1901.

. ولذلك تألف مجلس للأمناء « لإقامة ورعاية ورصد المال اللازم وإدارة الكلية . لكي توسع وتستثمر الأموال لتعليم أهالي السودان »[1] .

واستثمرت أموال كلية غردون في شراء سندات مصرية . إذ استشعر بأن « الاستثمار الأكثر ملاءمة لأموال التبرع هو ارتباطها بالحكومة المصرية » [2]

وفي ٥ يناير من عام ١٩٠٠ وضع كرومر حجر الأساس لكلية غردون التذكارية باسم الملكة فيكتوريا . ومهما يكن من أمر . فإن الكلية لم تفتح أبوابها رسمياً إلا في عام ١٩٠٢ لدى إتمام مبانيها .

ونشأ حول كلية غردون نظام حديث للتعليم الابتدائي والأوسط والصناعي والفني . وكان نظام التعليم عملياً في أغراضه . فلقد اعتقد كلٌّ من كرومر وكري - أول مدير للمعارف - أن التعليم الأدبي والأكاديمي هو الذي أدى الى الحركات الثورية في الهند . ومن ثمّ فإن حكومة السودان راغبة في تطوير نظام ملائم لإشباع حاجاتها المباشرة في حدود إمكانياتها المالية نظراً لقصور الموارد المالية للبلاد .

وأسست أول مدرسة ابتدائية في أم درمان كما أسست أخرى بالخرطوم . وكانت أغلبية التلاميذ من السودانيين . كما ضمت المدرستان قلة من أبناء المصريين من الإداريين والضباط وصغار الموظفين بالجيش أو الحكومة .

وكان معظم الطلاب السودانيين المقبولين من أبناء أمراء المهدية أو زعماء القبائل . والمناهج المدرسية هي نفس المناهج المتبعة في المدارس المصرية .

وكان الغرض تخريج طبقة تصبح فيما بعد قادرة على ملء الوظائف الصغرى في دواوين الحكومة . وعلى هذا فإن أبناء الأمراء وزعماء القبائل قد أريد لهم منذ العهد الباكر الالتحاق بخدمة الحكومة في الوظائف الصغرى . وأخضعت عقولهم وأرواحهم تحت إرشاد وإشراف المدرسين البريطانيين إلى ذات الطابع المدرسي والتعليمي لرصفائهم بمدارس مصر .

وفضلاً عن ذلك . فقد تمّ منذ البداية تعيين بعض المدرسين المصريين . وإن تمّ اختيارهم بدقة بواسطة مستر « جلاس دانلوب . وكيل وزارة المعارف المصرية » .

(١) Report of The Simpson Comimssion 1929. p. 5.
(٢) Ibid.

وعُيِّن أحمد هدايت وهو مصري تخرج من كلية بورد بايسلورت بإنجلترا ناظراً لمدرسة أم درمان الابتدائية . وأدت أزمة المدرسين بالحكومة إلى إنشاء معهد لتدريب المدرسين هو « معهد تدريب الشيوخ » . والغرض من ذلك « تدريب عدد من الشيوخ السودانيين على القراءة والكتابة والحساب . وأن يُدَرَّبُوا قليلاً على التدريس لاستيعابهم في الكتاتيب »[1] .

وأسست مدرسة الصناعة بأم درمان لإشباع الحاجة إلى فنيين . وكانت بالقرب من مرسى السفن بشاطئ النيل . وذلك تحت إشراف الضابط المسؤول عن نقل المياه وهو المستر د . ن . يورز . وفي عام ١٩٠٤ تحقق من أن نظام التعليم . وبوجه أخص في دائرة كلية غردون . قد قَصَّرَ عن الوفاء بمقتضيات التطور الاقتصادي والإداري . ذلك أن كرومر الذي كتب يقول في عام ١٨٩٩ بأن : « ليس هناك شاب في السودان ذو قدرة على تلقي التعليم العالي »[2] . عدل عن رأيه أخيراً بخصوص الكلية إذ قال : « على الرغم من أنه قد بدا عند إنشاء الكلية أنها كانت أمراً سابقاً لأوانه بالنسبة لمقتضيات التعليم في البلاد . إلا أنه يمكن أن يقال في اطمئنان بأن بُعد نظر كتشنر في تأسيس الكلية . دلَّت الحوادث على سداده »[3] . ومن ثمّ اقترح التوسع في النظام الدراسي للكلية لكي يشتمل على :

١ ـ مدرسة ثانوية عادية ذات تعليم عام .

٢ ـ مدرسة صغيرة للهندسة .

ونُفِّذ الاقتراحان في عام ١٩٠٥ إذ انخرط ستة عشر طالباً بالفصل الثانوي الفني للكلية . وكان المراد من هذا الفصل « تخريج شخص لا ليصبح مهندساً ولكنه سيكون فنياً ماهراً من النوع الذي اتضح انه ذو فائدة بمصلحة الأشغال العمومية في الهند ومماثل للذين يتخرجون في كلية روك للهندسة »[4] .

وكان الهدف من القسم الثاني هو تخريج مجموعة من الأشخاص حائزين على

(١) governor general's Report 1901, cd. 796.

(٢) governor general's 1899, cd. 95, p. 54.

(٣) gordon Memorial college Report 1905.

(٤) gordon Memorial college 1905.

معلومات حسنة لمبادئ المساحة . كما كان يتعيَّن أيضاً أن يكون الطلاب « على درجة كافية من إجادة اللغة الإنجليزية لكي يتمكنوا من تلقي التعليمات وكتابة التقارير الواضحة بهذه اللغة »[1].

وفي عام ١٩٠٤ فُتِحَتْ المدرسة الحربية لتخريج ضباط من السودانيين . ولقد رُؤِيَ منذ تمرد الجيش في عام ١٩٠١ ـ كما يبين ذلك في الباب الثالث ـ بأن تدريب ضباط للأورط السودانية التي كانت جزءاً من الجيش المصري . أمر سديد . فحتى ذلك الوقت كانت الفئة القليلة من الضباط السودانيين قد دُربوا بمصر . وقد اعتُقِدَ بأنهم تأثروا بتيارات الحركة الوطنية المصرية . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ؛ فإن الضباط المصريين العاملين بالسودان كان يُنْظَرُ إليهم على أنهم يشكلون خطراً سياسياً .

ونُظِرَ الى تأسيس هذه المدرسة كتأكيد للسياسة المعلنة بأن أية وظيفة يُعْتَقَدُ أن السودانيين قادرون على شغلها يجب ألا يُسَدَّ الطريق أمامهم لولوجها . وساعد على اتخاذ قرار فتح المدرسة الحربية . استدعاء الضباط البريطانيين للعمل في الأجزاء الأخرى للإمبراطورية كما حدث بالنسبة للحرب في جنوب إفريقيا مثلاً . وعدم ميل الضباط المصريين للعمل في السودان . وذلك فضلاً عن أن الضباط البريطانيين كانوا مدركين ومقدرين لصفات الشجاعة والإقدام لدى المحاربين السودانيين . والمدرسة الحربية أول مدرسة من نوعها أسست في المستعمرات الإفريقية لبريطانيا . ومهما كانت الدوافع وراء ذلك التأسيس . فقد كانت إضافة حميدة لنظام التعليم . بل أكثر من ذلك . فإنها قامت بتخريج طبقة من الضباط لعبت ذلك الدور الهام والبارز في تاريخ السودان .

وعلى ذلك . ما أن حل عام ١٩٠٥ حتى اشتمل نظام التعليم بالكلية على مايلي :

- مدرسة ثانوية .
- معهد لتدريب المعلمين والقضاة الشرعيين .

---

(١) Ibid.

- مدرسة ابتدائية .

- مدرسة صناعية .

وساهمت وزارة المعارف في إنشاء ثلاثة مدارس ابتدائية في كلٍّ من وادي حلفا وسواكن وأم درمان، وفي إنشاء عدد من الكتاتيب وفي مساعدة الخلاوي . وكان من الأسباب التي أدت إلى النزاع والخلاف في هذا المضمار التعليم التبشيري ومهمة الجمعيات التبشيرية المسيحية . ذلك أنه لما كانت الإدارة البريطانية الوليدة مهتمة أساسا باستقرار الأمن والنظام في البلاد . فقد كان من الطبيعي أن تعارض أي نشاط يتجافى مع مشاعر جماهير الشعب التي تدين بالاسلام .

وقد رُؤِيَ أن البلاد كانت لا تزال تعاني من آثار ما سُمِّيَ « التعصب للمهدية » . مهما يكن من أمر . فقد كانت الجمعيات التبشيرية المسيحية مهتمة بالسودان بوجه خاص . إذ رأت في غردون بطلاً مسيحياً قتل في سبيل الدفاع عن المسيحية .

وكانت راغبة في وقف انتشار الإسلام من وادي النيل إلى قلب القارة الإفريقية . وأيدت فكرة قيام « حائط صيني عظيم من الجمعيات التبشيرية تمتد من رأس الرجاء الصالح حتى القاهرة » .

وفي عام ١٨٧٨ عندما كان الجنرال غردون حاكماً للاستوائية حدث أن طُلِبَ من الجمعية التبشيرية الكنسية وجمعية الرومان الكاثوليك العمل في السودان .

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى . فقد وعد كرومر لدى أول زيارة للسودان في عام ١٨٩٩ الزعماء السودانيين بأنه لن يسمح أو يشجع تغيير الأديان في الشمال المسلم .

ومهما يكن من أمر . فقد كان على استعداد للتغاضي عن وجود الجمعيات التبشيرية في الجنوب . وأشار في حديث له إلى واجب الإدارة الجديدة في المحافظة على الشريعة الغراء . وأيد كتشنر وونجت والإدارة البريطانية كرومر فيما ذهب إليه حيال الجمعيات التبشيرية . وبحثت هذه المسألة في البرلمان الإنجليزي عندما أثار السيد جون . ج . كنماري النائب البرلماني ورئيس الجمعية التبشيرية الأسقفية . موقف

حكومة السودان . ووصفه بأنه إخلال بمبدأ حرية العقيدة . وأمر غير سديد من جانب بلاد تدّعي الاسترشاد بذلك المبدأ »[1] .

وفي مواجهة هذه المعارضة القاسية كان على حكومة السودان الوصول الى تسوية . ولذلك سمح للجمعيات التبشيرية بحرية العمل في الجنوب . ولكنها قيدت في الشمال وأخضعت لإشراف الحكومة . ومكّنت هذه السياسة الحكومة من استخدام مواردها المحدودة في التعليم بالشمال ولم تأبه بالجنوب إطلاقاً .

ورغم قلة الموارد المالية وقلة الاهتمام بالتعليم والتدريب إلا أن الجمعيات التبشيرية قد تحملت مسؤولية التعليم في الجنوب . والنتيجة لذلك ـ كما سنبين فيما بعد ـ هو اتساع الشقة بين شمال السودان وجنوبه . سواء بالنسبة للمدارس والمؤسسات التربوية أو بالنسبة لنوع وطابع التعليم والتربية .

وفي عام ١٩٠٦ قدمت مائة ألف جنيه للإنفاق على التعليم كما شهدت الأعوام من ١٩٠٦ إلى عام ١٩١٦ زيادة مستمرة في ميزانية التعليم .

وحظيت الخدمات الصحية ـ مثل التعليم ـ بنصيب وافر من الاهتمام . فلم يكن بمقدور السودان تخريج أطباء أو عمال صحة . والأطباء في ذلك الوقت إما من أطباء الجيش المصري أو من السوريين في الأغلب الأعم . ومن خريجي كلية البروتستانت السورية أو الجامعة الأمريكية أو مدرسة الطب الفرنسية ببيروت

وانصرف جل اهتمام أولئك الأطباء لمعالجة أفراد الجيش إلا أن « جيش الاحتلال . لا يمكن أن يكون غير حريص على صحة المواطنين المحليين وأن الموارد المالية المحدودة للهيئة الطبية المتوفرة . كانت موجهة في الاعتبار الأول لأداء مهمتين أهمهما وضع مبادئ أولية للنظافة والاحتياطات ضد الجدري في مراكز تجمع السكان »[2].

وفي عام ١٩٠٠ شيدت مستشفيات في أم درمان والخرطوم وبربر ودنقلا وسواكن

(١) Church Missionary Society's Annual Report 1901 - 1902.

(٢) Squires, H. C., The Sudan Medical Service London 1958.

وكسلا فضلاً عن مستشفى وادي حلفا ..واستدعي أول ثلاثة أطباء مدنيين بريطانيين للعمل في عام ١٩٠١ وألحِقُوا للعمل بالجيش .

ولم يتأسس قسم طبي مدني مستقل إلا في عام ١٩٠٤ .

وفي نفس الوقت أسست معامل أبحاث ويلكوم كهبة من السير هنري و يلكوم . وألحقت معامل ويلكوم بكلية غردون . ومن ثمّ أقامت حكومة السودان أساسا لتقليد يقوم على وجود رابطة وثيقة بين التعليم والبحث العلمي .

ومحاربة الأمراض المعدية كانت من أولى واجبات الخدمة الطبية . ففي عام ١٩٠٥ عندما ثار الشك حول غزو مرض النوم لجنوب السودان عيّنت لجنة طبية للتحقيق في أمر الداء . ورؤي أن الملاريا مرض آخر تعيّن بذل جهد لمحاربته . ومن ثمّ قاد بلفور حملة في معامل ويلكوم للبحث ومحاربة البعوض .

ولم يكن السحائي« أبو فرار » مرضاً غير معروف لدى السودانيين . لكنه لم يظهر كوباء إلا في عام ١٩١٥ حيث انتشر من جنوب السودان إثر انتشار الوباء في يوغندا .

وفي عام ١٩١٥ شُيّدت شبكة من المستشفيات والمستوصفات في أرجاء البلاد . واستجاب الأهالي للاحتياطات الجديدة واللوائح الصحيّة . وزاد عدد المرضى النزلاء على المستشفيات كما ازداد عدد الشفخانات .

وتمّ قبول الخدمات الصحية تدريجياً . كما حدث بالنسبة للتعليم .إذ كان هناك طلب مستمر للتوسع فيها . ووجدت الإدارة أن توافر هذه الخدمات جعل مهمتها أيسر إذ ساعدها ذلك على كسب ثقة الأهالي . ولخّص كل من اللورد كرومر والسير الدون غورست في التقريرين الصادرين في عامي ١٩٠٣ و ١٩٠٩ على التوالي . التغيير الذي حدث في السودان والإنجازات التي تمت في عهد الإدارة الجديدة .

كتب اللورد كرومر يقول : « لقد قمت بزيارة السودان ثلاث مرات منذ إعادة فتح البلاد في نهاية عام ١٨٩٨ . ففي الزيارة الأولى بدا الأمل في مستقبل أفضل

بالتأكيد بعيداً عن الإثارة والتشجيع . ولا يكاد أحد يجرؤ على القول بأن ثمّة بذرة للحضارة هناك ... »[1] .

وفي زيارة كرومر الثالثة لاحظ بأن : « البلاد لم تشرع في اليقظة فحسب بل إنها في سبيل نهضة ظاهرة بأكثر مما كان يمكن توقعه »[2] .

- ويعتبر تقرير السير الدون غورست مشجعاً أيضاً إذ ورد فيه : « الانطباع الذي كونته من كل ما رأيت وسمعت خلال زيارتي كان على وجه الإجمال في صالح النظام الذي تدار تحته البلاد . ففي كل مكان تجد الأهالي قانعين وآملين في المستقبل . وفي كل مكان تظهر علاقات صداقة حميمة بين الأهالي والسلطات »[3] .

ومما لا جدال فيه أن البلاد قد أصابت تقدما مادياً . ومهما يكن من أمر . فقد جعلت الحرب العالمية الأولى المزيد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي أمراً مستحيلاً .

ففي عام ١٩١٣ اتفقت الحكومة البريطانية على أن تضمن قرضاً لحكومة السودان مقداره ٣ ملايين من الجنيهات للإنفاق على إمكانيات التنمية في السودان باعتباره بلداً منتجاً للقطن . وبدأ العمل في هذا الخصوص في عام ١٩١٤ . ولكن نظراً لنشوب الحرب لم يكن من الممكن الاستمرار في المشروع .

وساهمت مصر في سبيل التنمية الاقتصادية عن طريق الصرف على القوات الموجودة بالسودان وعن طريق المنح والقروض التي ظلت تقدمها حتى عام ١٩١٣ .

وعلى الرغم من ذلك . ظلت السلطة الفعلية في البلاد في أيدي البريطانيين . فلقد تم تعيين بعض المصريين مأمير ونوابا للمأمير وكتبة تحت إشراف المديرين ومفتشي المراكز البريطانيين . وكان عمل عدد كبير من المصريين جيداً وفقاً لرأي البريطانيين . في حين أن البعض الآخر « مال الى التشبه إلى حد ما بالسلوك الذي سبق أن اتبعه الموظفون المصريون في عهد الحكم التركي الرديء »[4] .

---

(١) governor - general's Report 1902.

(٢) Ibid.

(٣) governor - general's Report 1909.

(٤) Palace Class / Rev . 3.

وأثار ذلك مشكلة إدارية ما كان يمكن حلها إلا عن طريق تدريب سودانيين لكي يحلوا محل المصريين . ومن ثمّ كان التطور الذي حدث في نظام التعليم .

وفي عام ١٩١٥ تقرر أن يختار سنوياً عدد من الشبان السودانيين لتدريبهم كإداريين صغار أو نواباً للمأمير . وعلى أية حال . كانت هناك مشكلة أخرى هي « أن عجلة إدارة الحكومة لم تسر بيسر وسهولة كما كانت تسير في السنوات الأولى . وقد أضحت المشاكل المماثلة معقدة جداً مما تسبب في حساسية في العمل »[١].

ذلك أن الحاكم العام الذي أنيطت به كل السلطات وجد أنه أصبح من الصعوبة أكثر فأكثر الإشراف على عجلة الإدارة وضمان تطبيق السياسة المعلنة . ومن ثم شكلت لجنة استشارية من السكرتير المالي والسكرتير الإداري والمفتش العام والسكرتير القضائي والوكيل العام منذ عام ١٩٠٥ لكي تقدم النصح والمشورة للحاكم العام .

وفي عام ١٩٠٥ اتخذت خطوة جديدة لتشكيل لجنة للحكومة المركزية مهمتها النظر في كافة التشريعات واللوائح التي قد يعرضها عليها الحاكم العام . وأعضاء اللجنة هم من أعضاء اللجنة الاستشارية فضلا عن مراقب ومدير الأشغال ومدير المعارف ومدير المساحة .

ورغم أنه لم تكن هناك لائحة لتنظيم أعمال تلك اللجنة إلا أنها أثبتت فائدتها . مما أدى الى الشعور بأن الخطوة التالية لذلك هي أن تنقل السلطات العليا في السودان لمجلس الحاكم العام . ومن ثم شُكِّلَ مجلس الحاكم العام في عام ١٩١٠ باعتباره أول تنظيم دستوري في البلاد .

ولم يكن هناك محل لإدلاء السودانيين بوجهة نظرهم في إدارة البلاد . ولكن ذلك لم يكن حائلًا دون استشارة بعض الأفراد . بل جرى العمل على أن يطلب الحاكم العام ومعاونوه . من وقت إلى آخر المشورة من الزعماء الدينيين مثل السيد علي الميرغني والشريف يوسف الهندي والشيخ محمد البدوي .

ولعب سلاطين باشا بطبيعة الحال دوراً كبيراً في نقل سياسة الحكومة إلى الأهالي

---

(١) S. g. A. genco 4 / 1. Note on governor - general's council - sep 1909.

وفي نقل آراء الأهالي إلى الحكومة . فقد كانت معرفته بالبلاد والأهالي تشكل رصيداً ضخماً مفيداً للأخبار وإعطاء النصح .

ولما نشبت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ كانت حقبة وضع أساس للتطور الاقتصادي والاجتماعي قد انتهت . وتزعزع التطور الذي سار في يسر وسلام وطمأنينة منذ عام ١٨٩٨ . ذلك أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي أدى الى نشوء مشاكل وصراعات جديدة . ومن ثم لم تكن عجلة الإدارة البسيطة ملائمة لمقابلة التحديات الجديدة .



الباب الثالث

المقاومة الأولى

كان الرأي دائماً أن إعادة فتح السودان بواسطة القوات البريطانية والمصرية قد وضع حداً لكل معارضة ومقاومة . وأدخل السودان في فترة تطور سلمي وطمأنينة لم تتزعزع إلا عند قيام الحرب العالمية الأولى ثم خلال ثورة عام ١٩٢٤ . بيد أن هذا القول ينأى تماماً عن الحقيقة والصواب . ذلك أن معارضة الإدارة الجديدة قد اندلعت منذ البداية في شتى المناطق ولأسباب ودوافع متباينة . والواقع أن أحد المهام الأولى للإدارة الجديدة كانت كسب ثقة الأهالي ؛ فلقد تم تشكيل نظام للإدارة لإعطاء السودانيين إحساسا بالأمن بالنسبة لأشخاصهم وأموالهم كما أثير الإهتمام بالمشاريع الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية .

ولم يكن من الضروري تطبيق العدالة فحسب بل كان من الواجب التأكد من أن الناس - أو على الأقل أولئك الذين يهم الإدارة أمرهم - يرون بأعينهم العدالة سائدة في المجتمع :

كان معظم المصريين من صغار الموظفين على اتصال بمجرى الحياة اليومية للأهالي . وقد ساعدوا على تنفيذ هذه السياسة .

وكان العلماء والشيوخ ورؤساء الطرق الذين عانوا خلال المهدية وفرحوا لانهيارها . على استعداد ورغبة لمساعدة الإدارة الجديدة .

وشرع السيد علي الميرغني ومجلس العلماء الذي قام النظام الجديد بتشكيله بإقناع الأهالي بأن الإدارة الجديدة ستظل قائمة على حكم البلاد .

ورغم ذلك كله اندلع العصيان والتمرد . وقاد أكبر حركة تمرد علي دينار سلطان دارفور . فلقد عارض الإدارة الجديدة منذ البداية . ولم يتم انهزامه إلا مؤخراً في عام ١٩١٦ . وعندئذ فقط أضحت دارفور خاضعة للحكم الثنائي .

تأسست سلطنة دارفور وهي سلطنة سودانية قديمة في القرن الخامس عشر وظلت قائمة أربعمائة سنة تقريباً باعتبارها دولة مستقلة تحت حكم خلفاء السلطان سليمان إلى أن ضمت إلى الأجزاء الأخرى خلال الحكم التركي المصري بواسطة الزبير باشا .

وخضعت أخيراً لقوات المهدية في عام ١٨٨٤ .

وظل علي دينار حفيد ملوك الفور كما ظل السلاطين الآخرون غير آبهين بالمهدية في أول الأمر .

ومهما يكن من أمر . فقد أجبر علي دينار على الرحيل إلى أم درمان في عام ١٨٩٧ للمساهمة في معركة عطبرة . ولدى رجوعه الى أم درمان مُنعَ من مغادرتها إلى دارفور . وساهم في موقعة أم درمان بجانب قوات المهدية .

وبعد هزيمة كررى جمع علي دينار رجاله وعاد الى دارفور . وهناك أقصى وكيل الخليفة عبد الله ونصَّب نفسه سلطاناً على دارفور . وفي عام ١٩٠٠ أجبر حكومة السودان على الاعتراف به كسلطان مستقل[1] .

وبدأ الشقاق بين علي دينار وحكومة السودان في عام ١٩٠٣ ومن ثمّ تقدم بعدد من الشكاوي للحاكم العام بالخرطوم .

وتدهورت علاقته بالحكومة أكثر فأكثر لما نشب نزاع بينه وبين قبيلة الرزيقات . عدوه التقليدي .

وحدثت الكارثة في عام ١٩١٤ لما نشبت نيران الحرب العالمية الأولى . فلقد نادت تركيا بوصفها زعيمة الدول الإسلامية وقتئذ عند دخولها الحرب بجانب ألمانيا والنمسا

---

(١) Theoboid, A. B., Ali Dinar, London 1965, p. 121.

جميع المسلمين الخاضعين للاستعمار البريطاني ان يهبوا للثورة ضد البريطانيين .

وبدت ألمانيا والنمسا، كصديقتين للإسلام . ولما ترامت دعايتهما الى أرجاء السودان . خشيت حكومة السودان من أن يؤثر ذلك على علاقاتها مع الرعايا المسلمين . واتخذت بعض الترتيبات لتخفيف ذلك الخطر . ومن ثمّ اتجه كل من السيد علي الميرغني والشريف يوسف الهندي وغيرهما من قادة وزعماء القبائل والطوائف الدينية الأخرى إلى إعلان تأييدهم لجانب الحكومة . وأدانوا موقف تركيا الى جانب ألمانيا والنمسا . وطلبوا من أتباعهم تأييد بريطانيا وحكومة السودان .

واتخذ علي دينار موقفاً مغايراً لذلك .. فبالنسبة له كانت حكومة السودان جزءاً من العالم المسيحي . ومن ثم فهي تنتمي إلى أعداء الإسلام الذين أعلنوا الحرب ضد تركيا . وعزلوا خديوي مصر من العرش . ورأى علي دينار نفسه جزءاً لا يتجزأ من الجهاد الأكبر ضد المسيحية واعتقد أن واجبه معارضة ومحاربة حكومة السودان .

وتستشف كراهيته من خطاب أرسله الى الحاكم العام لمّا بعث له الأخير خطاباً أخطره فيه بنشوب الحرب . إذ ورد في خطاب علي دينار : (لقد تعودتُ أن تكون لدي ثقة كبرى في حكومتكم والفوائد التي يمكن أن أحصل عليها منها . ولكن قبل نشوب الحرب أصبحنا متأكدين من نيتكم في الاستيلاء على دارفور هذا العام . كما أعلنت على الملأ في المديريات والمراكز . ومن الوقت الذي عرفنا فيه قصدكم للاستيلاء على دارفور أكملنا استعداداتنا . انتظاراً لما يمكن أن يحدث دون وجل .

وإنني أقسم بالله العظيم أنني لا أخشى أحداً غير الله . وإنني لا أقصد الاعتداء على أحد . ولكن أولئك الذين يحاربوننا فإننا سنحاربهم ... تقول إنك لم تفعل شيئاً ضد الإسلام ولكنك تعلم أنك فعلت كل شيء لتزييفه . وأنك لم تترك شيئاً في الإسلام لم يمس . ولذلك فإننا نرجو أن يفصل الله بيننا وبينكم . وإنه لخير الحاكمين)[1] .

وبعد ثلاثة أشهر . كتب خطاباً طويلاً للسيد علي الميرغني ردد فيه شكواه من حكومة السودان لعجزها عن إمداده بالأسلحة . ومدها يد العون لأعدائه التقليديين من

(١) Quoted by Theobold, p. 139.

قبائل الرزيقات والكبابيش والزيادية . وفشلها في إجلاء الفرنسيين عما اعتبره هو جزءاً من دارفور .

ولم يكن بمقدور حكومة السودان أن تظل متمسكة بدور سلبي . ذلك أن هجوم علي دينار على القبائل الموالية للحكومة هدد سطوتها ونفوذها في كردفان [1].

وفضلاً عن ذلك فإن حكومة السودان أصابها القلق نظراً للزحف الفرنسي وفي أبريل عام ١٩١٥ . لما قام علي دينار بالتخلي عن التزاماته تجاه حكومة السودان وأعلن استقلاله . لم يكن أمام الحكومة إلا غزو دارفور . ولذلك أرسلت قواتها في عام ١٩١٦ وسقطت الفاشر في مايو من ذلك العام .

وقُتل علي دينار بواسطة كتيبة من الجنود السودانيين بقيادة هولستون الذي أصبح فيما بعد حاكماً عاماً للسودان . وفي أول يناير من عام ١٩١٧ أصبحت دارفور مديرية خاضعة للحكم الثنائي . ومن ثمّ بدأ العمل على استتباب السلام والأمن في المنطقة .

وعلى هذا تمَّ القضاء على العدو الأول لحكومة السودان والاستيلاء على دارفور . مما جعل حكومة السودان في مواجهة الفرنسيين للمرة الثانية بعد حادث فاشوده . إذ كان الفرنسيون زاحفين من الغرب .

وتمت تسوية مشكلة الحدود نهائياً في عام ١٩١٩ بموجب معاهدة وقعت في باريس واتُفِق بموجبها على أن يكون المساليت والقمر تابعين للسودان .

وفي عام ١٩٢٤ حددت الجبهة الغربية للسودان بمقتضى بروتوكول وقع بين حكومتي فرنسا وبريطانيا . وتسبب ضم قبائل وأراضي جديدة في خلق مشاكل إدارية جديدة نسبة لتخلفها عن المديريات الأخرى اقتصادياً واجتماعياً .

ولم يكن علي دينار هو القوة المعارضة الوحيدة . ذلك أن كثيراً من قبائل الجنوب والقبائل بجبال النوبا رفعت لواء التمرد . وظلت تقاوم قوات الغزو من جانب إدارة الحكم الثنائي .

---

(١) Ibid, pp. 174 - 5.

وفي عام ١٩٠١ قُتل بعض الأفراد من قبيلة دينكا أجار ضابطاً بريطانياً هو البمباشي سكوت باربور. ومن ثمَّ أرسلت إليهم قوات حكومية. « وأحرقت القرى التي كان لها يد في الأمر. وقُتل الشيوخ كما صودرت المواشي[١]».

وفي عام ١٩٠٣ أرْسِلَتْ حملة للقضاء على تمرد دينكا اتوات على نهر لاو. وأرْسِل مزيد من الحملات في عامي ١٩٠٧ و ١٩١٠ ولكن لم يتم القضاء نهائياً على التمرد. فلقد دأب سكان المنطقة على مقاومة الإدارة الجديدة كلما كان بمقدورهم ذلك حتى عام ١٩١٧ عندما استطاعت القوات المسلحة إخماد التمرد وإعادة السلام والأمن.

وفي عام ١٩٠٣ ثارت قبيلة نيام نيام بقيادة السلطان ريكتا ابن سلطان يامبيو. وهاجموا فصيلة من الجيش كان يقودها كابتن وود. وقاد سلطان يامبيو نفسه جيشاً من الأهالي صد قوات الحكومة في عام ١٩٠٥ ولكنه هُزِمَ ومات متأثراً بجراحه. ومهما يكن من أمر. فقد ظل ابنه على عداء مع الحكومة ولم يتم القبض عليه إلا في عام ١٩١٤. وأبعد الى الخرطوم حيث توفي في عام ١٩١٦.

وسادت الغارات بين القبائل المتباينة في الجنوب ردحاً من الزمن. ولذلك كان من الضروري أن ترسل الإدارة الجديدة قوات مسلحة لمواجهة غارات قبائل الدينكا والنوير والأنواك والبوير. فمنذ عام ١٩٠٧ حتى عام ١٩١٢ دأبت قبيلة البوير بمديرية منقلا على شن سلسلة من الغارات على الدينكا. وفي عام ١٩١٤ هاجمت الدينكا والماندالا بعض القبائل هناك. وسببت جمعية سرية من البوير إزعاجاً للسلام في سنتي ١٩١٦ و ١٩١٧ [٢]. وهنالك تمرد للشلك حدث في عام ١٩١٥. وتمرد للنوير في أعوام ١٩١٣ و ١٩١٤ و ١٩١٧.

وأرسلت فصيلة من الجيش لقمع الأنواك في عام ١٩١٢ وترتب على ذلك موت ثلاثة من البريطانيين وثلاثة من الضباط السودانيين واثنين وأربعين جنديا [٣]

وكان العامل المشترك لكلّ تمرد أو عصيان في جنوب السودان هو معارضة فرض الضرائب ومقاومة الحكم الدخيل. ذلك أن تجربة الجنوبيين خلال الحكم التركي

(١) S. g. A. / Sudan Intelligence Report No. 92, p. 3.
(٢) The Anglo - Egyption Sudan, H. M. S. O, No 98, London 1920, pp. 50 - 2.
(٣) Mc Michall, Sir Harold, The Sudan, London 1954.

المصري . وتحت قهر تجار الرقيق . أدت إلى ارتياب قبائل الجنوب وإلى مقاومة غزو أي حكم أجنبي .

وهناك أسباب مماثلة وراء مقاومة النوبا في كردفان .

والنوبا في هذه المنطقة هم أحفاد الزنوج-الذين حكموا البلاد في زمن قديم . وبقوا طويلاً مقيمين في عزلة بجبال النوبا .

ولما استحال على النوبا محاربة القبائل العربية في السهول اضطروا إلى التقهقر إلى سفوح الجبال حيث لم يكن بمقدور أية سلطة أجنبية الوصول إليهم . ولم يخضع للحكم التركي المصري ثم للمهدية إلا بعض المناطق الجبلية الصغيرة . ونأت الجبال الكبرى عن الخضوع . بل لم تتخذ أية خطوات في سبيل إخضاعها . وواجهت حكومة السودان نفس الموقف . وكانت جماعات من النوبا متمتعة بالقوة ومسلحة تسليحاً جيداً . وعلى ثقة في مقدرتها على الصمود والذود عن « قلاعهم الصخرية . وهم مفعمون بعدم ثقة متأصلة فيهم بالنسبة لأي دخيل أجنبي ... »[1]

وظلت تلك الجماعات تقاوم أوامر الحكومة وأبدت احتقاراً متناهياً لسلطان الحكومة[2]

وفي عام ١٩٠٣ عندما رفض النوبا في جبل الداير دفع الجزية المفروضة عليهم من قبل الحكومة . وأرسلت ضدهم حملة عسكرية . كتب الحاكم العام : « يجب أن نتذكر أن هؤلاء الجبليين لم يكونوا خاضعين إطلاقاً لا للحكومة القديمة ولا للدراويش »[3]

ومعارضة النوبيين مثل معارضة الجنوبيين هي نتيجة الرغبة في الاستقلال . ولذلك رفضوا فرض أية سلطة أجنبية عليهم . كما رفضوا إجبارهم على دفع الضرائب أو الخضوع لإدارة حكومية مركزية . وإن رغبتهم في اتباع طرقهم الخاصة في الحياة والتي تشتمل على تبادل الغارات والغزوات فيما بين القبائل المختلفة . تتجافى حتماً مع سياسة الحكومة لإقرار القانون والنظام .

---

(١) Report s on The Finance and Administration on The Sudan 1908, Khartom, p. 7.

(٢) Ibid., p. 7.

(٣) Reports on The Finance and Administration of The Sudan 1904, p. 10.

ومهما يكن من أمر. ففي كثير من الأحيان تم القبض على بعض النوبيين وجندوا بالجيش حيث أصبحوا جنوداً ممتازين ومن ثمّ انتشرت روح المقاومة لسلطة الحكومة وظلت مستمرة فترة طويلة. فلقد قام تمرد في جبل براني في مركز تالودي عامي ١٩٠٨ و ١٩١٧. وفي رقيق عامي ١٩١٠ و ١٩١١. وفي هيبان عام ١٩١١. وفي توقوى عام ١٩١٠. وفي الطير الأخضر عامي ١٩١٤ و ١٩١٥. وفي مركز كارو جلى كانت هناك انتفاضات في الداير عام ١٩٠٤. وفي الليرى عام ١٩٠٦. وفي نيانج نيانج عام ١٩٠٦. وفي كيله كرون عام ١٩١٠. وفي شط الضافية عام ١٩١٤. وفي ميرى عام ١٩١٥. وفي مركز الدلنج ثار التمرد في مندال عامي ١٩١٤ و ١٩١٩. وفي كاندرو عام ١٩٠٦. وفي فاندو عام ١٩٠٨. وفي كيلا كيدو عامي ١٩٠٨ و ١٩٠٩. وفي تيمة عامي ١٩٠٩ و ١٩١٠. وفي سيبى عام ١٩١٤. وفي ذلار عام ١٩١٤. وكان النيميا في حالة تمرد من عام ١٩٠٨ حتى عام ١٩١٨.(١) ومن ثم قضى كثير من المواطنين نحبهم من الجانبين كنتيجة لتلك الحركات.

وهذه المقاومة الأولى لا يمكن أن تفسر على أنها مقاومة قومية. ذلك أنها كانت مقاومة قبلية مدفوعة بعوامل ومفاهيم قبلية وعقائدية وموجهة الى أية جهة أجنبية تحاول فرض سلطاتها عليها.

ولم يتم إخضاع آخر القبائل الجنوبية المتمردة - وهي التبوسا - إلا في عام ١٩٢٦. ولم يتم السلام في أرجاء جبال النوبا إلا في عام ١٩٢٩ حيث قمعت المعارضة نهائياً بقمع الليري.

وإذا تركنا جانباً المنطقتين المذكورتين. وجدنا أن معارضة الإدارة الجديدة ارتبطت بالدين ومفاهيم نزول النبي عيسى.

وعلى الرغم من أن المهدية قد هزمت في المواقع الحربية وحرمت أفكارها إلا أن أيديولوجيتها ظلت قائمة ومستمرة. بل انبثقت حركة للمهدية الجديدة ظلت مستمرة ردحاً طويلاً.

وجذب هذا الادّعاء الفريد بالنبوة انتباه القبائل. وبدا أملاً لإزالة سخطها وذلك بالادّعاء بأنه بعد انهزام المهدية يأتي المسيح من السماء ليقود المؤمنين الانصار ضد

(١) H. M. S. O : The Anglo - Egyptian Sudan, 1820, p. 49.

أعداء المسيحية الذين يعتبر البريطانيون من بينهم. ومن ثمّ يعود من جديد العصر الإسلامي السعيد[1].

وأول مظاهر المهدية الجديدة جرت في عام ١٩٠٠ بأم درمان ـ عاصمة المهدية ومعسكر حروبها ـ عندما قبض على علي عبد الكريم أحد الاقرباء المقربين للمهدي. فضلاً عن تسعة من الأنصار. استناداً على اتهامهم بالدعوة للمهدية وحض الناس على التمرد.

ولما استجوب علي عبد الكريم واتباعه لم ينكروا اعتقادهم في المهدي وفي توقع نزول النبي عيسى لإنقاذ السودان والعالم الإسلامي قاطبة. واعترفوا بأنه إن أوحي إليهم بشيء من ذلك. فقد كان عليهم الوقوف في مواجهة الحكومة لأن ذلك يكون إلهاماً قدسياً لا يرد.

والطائفة المعروفة بجماعة ود الكريم أطلقت على نفسها «عباد الله». وكان لها خمسة شعائر للإيمان هي:

١ ـ كل ما يعمل بالأقوال أو الأفعال يكون صحيحاً إذ أنه «بفعل الله».

٢ ـ إن الله ساهر على كل خلقه وأنه لن يتخلىٰ عن من يؤمن به.

٣ ـ كل ما يحدث من خير أو شر فهو من إرادة الله.

٤ ـ لنسبح بحمد الله عند وقوع الشر أو الخير. وعلينا أن نسبح باسم الله.

٥ ـ كل الأفعال تعزى إلى إلهام من الله[2].

كانت المحكمة التي مثلوا أمامها مكونة من سلاطين باشا ونعوم شقير والبمباشي نيوول. وقد انتهت إلى أنه «بالنظر الى البند الخامس المتعلق بالوحي الإلهي يكون من الأوفق أن يبعد عدد من قادة الجماعة ـ الأرجح أن عددهم سبع وعشرون ـ من أم درمان بأسرع فرصة ممكنة»[3].

---

(١) Bakheit, p. 26.

(٢) S. g. A / Sudan Intelligence Report No : 67, p. 14.

(٣) Ibid p. 15.

ولذلك شُكِّلَتْ لجنة للتحقق فيما إذا كان المذهب الذي بشّر به علي عبد الكريم ملائماً مع المذاهب والتعاليم الإسلامية وان لم يكن موافقا لها . فما هو الإجراء الذي يتعين اتخاذه ضده وأعوانه .

ومؤدى التقرير الذي تقدمت به اللجنة أن تعاليم علي عبد الكريم مخالفة للمبادئ الإسلامية وأن وجوده واتباعه « خطر على الديانة الإسلامية »[١] .

ونصح التقرير بأن تقوم الحكومة « بإبعاد هؤلاء وأولئك الذين يعتنقون نفس المعتقدات . لكي نحمي الدين الإسلامي الحنيف . ولكي نحول دون الآثار الضارة التي قد تحدث من جرّاء أعمالهم[٢] . ومن ثمّ أبعد ستة وعشرون شخصاً بما في ذلك علي عبد الكريم وإبراهيم أحمد الذي كان قريباً للمهدي الى حلفا .

وأعلن الحاكم العام أن « نفس الجزاء سيوقع على أي شخص أو أشخاص يحاولون العمل على مخالفة أحكام الدين الإسلامي الحنيف »[٣] .

ووضع علي عبد الكريم بسجن وادي حلفا . وبقي رهن السجن والقيد الثقيل الى ان توفي بعد الحرب العالمية الأولى .

وجرت الحركة الدينية الثانية في عام ١٩٠٤ عندما أعلن محمد ود آدم بأنه النبي عيسى في سنار . فلقد رفع له راية وأعلن تلقيه الوحي . وحاول جذب أتباع من أهالي المنطقة لتأييده . وقام بصحبة بعض اتباعه بهجوم على قوة للبوليس أرسلت للقبض عليه . فقتل الضابط المسؤول كما قتل محمد ود آدم .

وعُلِّقَ على الحادث بأنه « لم يكن بأي حال من الأحوال عمل خطة محكمة لقائد ديني ولكنه ببساطة تصرف مجنون دون سبق إصرار »[٤]

مهما يكن من أمر . فإن أخطر الحركات الدينية حدثت في عام ١٩٠٨ عندما أعلن عبد القادر ود حبوبة التمرد ضد حكومة السودان . وعبد القادر من قبيلة

---

(١) Ibid. 17.
(٢) Ibid. 17.
(٣) Ibid. 19.
(٤) Report on The Finance and Administration in The Sudan; Khartom 1904, p. 12.

الحلاوين بالجزيرة حيث تلقى المهدي دروسه على يدي الطيب البصير العالم الديني المعروف . الذي أضحى فيما بعد تابعاً للمهدي ومحارباً في صفوفه .

ولذلك كانت عائلة عبد القادر وثيقة الصلة بالحركة المهدية منذ البداية بل إن عبد القادر نفسه كان تابعاً مخلصاً ونصيراً صلباً . وعندما أعلن العفو العام بعد واقعة أم درمان عاد الى دياره للاستقرار فيها .

ومهما يكن من أمر . فلم يكن بعض أفراد عائلته موالين كما كان هو موالياً للمهدية . فلقد قاد أحد أشقائه بعض الحلاويين للمحاربة في صفوف كتشنر في واقعة أم درمان . وكان عمه عبد الله مساعد عمدة كتفيه وأحد الأعداء المناهضين للمهدية ومن أوائل من بادروا وأسرعوا مرحبين بالإدارة الجديدة لما استولت على الجزيرة .

ونشأت نزاعات حول ملكية أراضي العائلة بين عبد القادر وشقيقه وعمه . وهذا الصراع العائلي ساهم في إحياء معتقدات المهدية لعبد القادر « ولسنوات عدة كان يعمل على تأجيج الغرائز العصبية لإخوانه في الدين وقد نشر بذور التمرد في الجزيرة »[1]

ولما ترامى الخبر بأن عبد القادر كان يجمع أتباعه بالقرب من ود شنينه . أرسل له مأمور المسلمية طالباً منه بيان سبب لما قام به . ولكنه امتنع عن الذهاب إليه . إلا أنه وافق أخيراً على مقابلة نائب المفتش س . سكوت مونكريف والمأمور واليوزباشي محمد شريف . بشرط أن يحضروا دون أن يصحبهم أحد من أتباعهم ودون سلاح . وتم الاجتماع في قرية تقر مركز المتمردين .

ووفقاً لما ورد في التقرير المدون عن ذلك . روي أنه لما سئل عبد القادر عن شكواه ردّ بأن ليس لديه شكوى من الحكومة الحاضرة . وأجاب أيضاً بأن ما كان يفعله إنما « يفعله لله وإنني سأموت فداء لله »[2]. ثم هاجم هو وأتباعه المفتش والمأمور وقتلوهما . ومن ثمّ أرسلت قوة مسلحة فوراً لتخويفه لكنه لاذ بالفرار .

وتمّ القبض على عبد القادر أخيراً في الرابع من مايو . وأحضر الى الكتفية

---

(١) Ibid.

(٢) S. g. A. / INT / Class 6 / Box 1, Piece 2.

بواسطة أهالي قرية الدبيبة الدباسين . وقد حوكم بتهمة التمرد والقتل . وأعدم في ١٧ مايو في حلة مصطفى السوق الرئيسي لقبيلة الحلاويين[١] .

وأظهر تمرده بأن موت المهدي وهزيمة الخليفة لم تؤديا إلى القضاء على عقيدة المهدية . وأنه ما لم تُتخذ إجراءات سريعة فإن احتمال حمل بعض الفئات من الأهالي للسلاح في مواجهة الحكومة لازال قائماً . ومن ثمّ تعيّن مراقبة الحركات الدينية مراقبة شديدة .

ومرةٍ أخرى . لما علم في عام ١٩٠٨ أن عبد الوهاب بجزيرة تنقاس عزم على القيام بتمرد . قامت السلطات بتفتيش منزله . ووجدت خطابات تؤيد الولاء له وتطالب بإعادة حكم المهدية ، وتمّ القبض عليه وعلى بعض أتباعه .

وعلّق الحاكم العام على الحادث بقوله : « إن لاكتشاف هذه الحركة بدنقلا بالإضافة للإثارة التي وقعت بالنيل الأزرق . دلالة على أن روح المهدية لم تنطفئ بعد بأي حال من الأحوال وأنه لا يزال يوجد كثير من غير المتعلمين والأشخاص المتمسكين بالخرافة في السودان الذين يسهل خداعهم بواسطة الأدعياء المتدينين . وما ذلك إلا تحول من مرحلة الإيمان المستتر بالمهدية الى التمرد الفعلي ضد الحكومة »[٢]

وحتى بعد إعدام عبد القادر ود حبوبة . فإن جذوة المهدية كانت لا تزال كامنة في النفوس . .

ففي عام ١٩١٠ أعلن الشريف مختار ود الشريف هاشم من قبيلة الشنابلة أنه النبي عيسى . وأرسلت قوة صغيرة من رجال البوليس للقبض عليه فقتل اثنان منهما . ثمّ قبض عليه أخيراً وأعدم . ودلت التحريات على أنه كان قد سبق أن سجن في عهد المهدية لادّعائه بأنه الخليفة الرابع[٣] .

أما الفكي نجم الدين الذي كان مطلوبا القبض عليه منذ عام ١٩٠١ لتعصبه الديني . فقد زار سنار في عام ١٩١٠ لإثارة الأهالي هناك . ولكن ما لبث أن قُبض عليه سريعاً وأعدم .

---

(١) Ibid.

(٢) Report on The Finance and Administration of The Sudan - Khartom 1908, p. 59.

(٣) Ibid.

وفي نفس العام . أعلن الفكي مدني أنه النبي عيسى بمديرية النيل الأبيض . وتمّ القبض عليه .

وفي عام ١٩١٢ أعلن الفكي عكاشة أحمد وهو من أتباع عبد القادر ود حبوبة في كردفان أنه المهدي المنتظر . وجمع عدداً كبيراً من الأتباع فألقِيَ عليه القبض وتمّ إعدامه .

وفي عام ١٩١٥ أعلن أحمد عمر وهو فلاتي من سوكوت بدارفور أنه النبي عيسى . وأرسلت قوة مّن رجال البوليس للقبض عليه . وبعد إلقاء القبض عليه تمّ إعدامه .

ولم يكن هو الفلاتي الوحيد الذي أعلن أنه النبي عيسى في السودان . ذلك أن الفكي محمد الخرين من برنو أعلن في عام ١٩٠٢ بكردفان أنه المهدي المنتظر . وكان مصيره الإعدام مثل كل من حدثته نفسه ادّعاء أنه المهدي أو عيسى المنتظر خلال تلك الفترة .

ولربما كان أخطر من حركات التمرد تلك . روح الكراهية والتذمر التي بدت من القوات السودانية عقب الفتح مباشرة .

ويرجع تاريخ الوحدات السودانية في الجيش المصري الى عام ١٨٩٨ عندما كونت ستة أورط عسكرية من السجناء والهاربين من جيش الخليفة . وبالإضافة الى اثنتي عشرة أورطة مصرية كونوا أغلبية جيش كتشنر الذي غزا السودان . وكان معظم الضباط في جميع وحدات الجيش سواء أكانت مصرية أو سودانية من البريطانيين .

وسياسة التعيين قضت ألا يُعيّن أحد من الضباط البريطانيين في وظيفة أقل من وظيفة ميجر . ولا أن يعمل تحت إمرة مصري .

وبالنسبة لجميع الأورط السودانية كان معظم الضباط الصغار من المصريين الذين تلقوا تدريبهم بالمدرسة العسكرية بالقاهرة أو من حفنة من السودانيين الذين ترقوا من صفوف القوات المسلحة[1] .

وبعد سفر كتشنر إلى جنوب أفريقيا رفعت الأورط السودانية الأربعة عشر راية

(١) gwynn, Sir Charles W. Imperial policing - London 1934, pp. 178 - 9.

التمرد. ففي يناير عام ١٩٠٠ قامت إحدى الأورط بإلقاء القبض على الضباط البريطانيين واستولت على المهمات العسكرية.

وأوضح كرومر رأيه في هذا التمرد في خطاب خاص ورد فيه: (ويمكن على وجه الإجمال القول بأن أسباب التمرد تتلخص فيما يلي:

أولاً: الانطباع العميق السائد بوجه خاص بين الجنود نتيجة الهزائم في الترانسفال؛ وكانت أكثر التقارير سوءاً هي التي ترددت في أم درمان من أن تمرداً حدث بالقاهرة أو أنه يجب إرسال قوات من السود إلى رأس الرجاء الصالح ... الخ.

ثانياً: سلوك الخديوي والصحف المحلية بالقاهرة. ذلك أن الخديوي لم يخف كراهيته الشخصية الشديدة للسردار السابق كتشنر. وفي الحقيقة كان يعطي الانطباع بأنه ودي إزاء من مالوا إلى عدم الخضوع. أكثر من الميل إلى الممثلين للسلطة الشرعية.

وبالنسبة لتشكيل الجيش المصري فقد كان ذلك كافياً لإثارة روح من التمرد لا تتطلب إلا فرصة لانفجار لهيب الثورة.

ثالثاً: وهناك سبب كامن هو التذمر الذي حدث نتيجة الحكم القاسي للسردار السابق كتشنر. فلقد كانت الفكرة الوحيدة المسيطرة عليه هي أن يحكم بإشاعة الرهبة في النفوس؛ والرهبة التي أشاعها كانت على وجه يُتَصوَّرُ معه أن التمرد الذي حدث ما كان يمكن أن يقوم لو بقي هو بالسودان.

وكل الدلائل أقنعتني بأن أنتهي إلى أن نظام حكمه في السودان سواء بالنسبة للشؤون المدنية أو العسكرية كان لا بد مؤدياً إلى الانهيار إن عاجلاً أو آجلاً.

وفضلاً عن هذه الأسباب المؤكدة يمكن إضافة أسباب أخرى مثل الاتهامات العديدة التي حدثت في صفوف الضباط البريطانيين والمعاملة غير العادلة للقوات المصرية بواسطة الضباط البريطانيين والضباط غير النظاميين وبوجه أخص بواسطة الأخيرين. وإزالة مدافع المكسيم وقيام الجنود بتشييد قصر كبير للحاكم العام كثير التكاليف لا نرى داعياً لتشييده. وإهمال المدرسة الحربية)[١]

---

(١) Letter From Lord Cromer to Salisbury January 25, 1900 - Salisbury Papers : Oxford Box A / 112.

وأرسل الكولونيل جاكسون إلى أم درمان لكي يقوم بالتحقيق في التمرد وتقديم تقرير عن أسبابه والمقترحات فيما يتعلق بالمستقبل. وأيد تقريره ما سبق أن ذكره كرومر. ولكنه أضاف مسألة كبرى جديدة ؛ وهي تتحصل في أن بعض الضباط المصريين كونوا سراً نادياً أو جماعة وطنية مركزها القاهرة. وأنهم كانوا على اتصال دائم بها ولها فرع بأم درمان.

ولدى استلام الضباط الأوامر بتسليم أسلحتهم دار بخلدهم أن الإشاعات بشأن اضطرابات القاهرة لا بد أن تكون صحيحة. ومن ثمّ فإن الأوامر فيما يتعلق بتسليم البنادق والمهمات اتخذت كإجراءات احتياطية لأي احتمال للتمرد في صفوف الجنود المصريين والسودانيين.

وبتحريض من اليوزباشي محمود مختار من الأورطة السودانية الرابعة عشر لم يرفض الجنود الانصياع للأوامر فحسب بل بادروا بالهجوم على المخازن وأبعدوا الحارس واستولوا على كميات كبيرة من المهمات الحربية[1].

ولما قبض على بعض منهم انفجر لهيب التمرد. وتحقق جاكسون من أن هناك عدم رضاء بين صغار الضباط المصريين والقلة من الضباط السودانيين الذين تلقوا تدريبهم في المدرسة الحربية بالقاهرة. فقد شكوا من قلة مرتباتهم واللوائح المعاشية التي قضت بوجه أخص بأن الضابط الذي عمل لأقل من عشر سنوات لا يكون له معاش يذكر. ولم يكن كثير من الضباط المصريين مستعدين أو راغبين للعمل مثل تلك الفترة الطويلة[2]

وتبين أيضاً أنه فيما عدا قلة من الضباط القياديين كان هناك اتصال ضئيل بين الجنود والضباط البريطانيين.

وكتب جاكسون : « وعلى خلاف ما كان يحدث في الماضي عندما كان جميع الضباط البريطانيون يختلطون برجالهم ... فانهم أصبحوا الآن يقضون أوقاتهم بين

---

(1) Jakson's report : aconfidential note from wingate to cromer and Foreign office, Salisbury papers : Oxford Box A / 112.

(2) Ibid.

نادي البولو والمنزل ...[١] كما أن الضباط البريطانيين لم يكونوا على صلة كافية بالضباط المصريين والسودانيين » .

بل أكثر من ذلك فإن صغار الضباط البريطانيين كانوا « دائماً وقحين في مواجهة من هم أكبر منهم سناً . وفي مواجهة الضباط الآخرين الذين قضوا مدة أطول وأكثر تجربة منهم والذين عوملوا دائماً في الأيام الخالية باحترام تام من جانب الضباط البريطانيين »[٢] .

ومن ناحية أخرى . لم يكن الضباط السودانيون . وفقاً لذلك التقرير . ممن يعتمد عليهم إذ أنهم نتاج نفس المدرسة الحربية التي تخرج منها صغار الضباط المصريين[٣] .

وتتلخص مقترحات جاكسون التي نفذت فيما بعد فيما يلي :

يجب أن يتم اختيار قواد الأورط السودانية بكل دقة . كما يجب أن يبدي صغار الضباط البريطانيين اهتماماً أكثر بأورطهم والجنود العاملين فيها : وأنه يجب زيادة عدد الضباط المترقين من صفوف الجند وسحب جميع الطلاب السودانيين من المدرسة الحربية بالقاهرة وانشاء مدرسة حربية لمثل هؤلاء الطلاب بالخرطوم .

وشرح جاكسون الاقتراحين الثالث والرابع في خطاب أرسله الى ونجت قائلاً : (سبق لي أن أكدت ضرورة وجود عدد أكثر من الضباط في الأورط السودانية ممن حصلوا على البراءة من الصف . وأن الخريج الأسود من المدرسة الحربية لاجدوى منه . وليس أفضل من الضابط المصري الصغير . ففي القاهرة يتلقى الطلاب أفكاراً تدير رؤوسهم مما يزيد من المبالغة في تقدير أهميتهم . ومن ثمّ يرفضون الاختلاط بعامة الشعب . ولذلك يتعالون على الضباط السودانيين الذين ترقوا من الصف والذين يعتبرون عصب الأورط السودانية)[٤] .

حدد تقرير جاكسون الأسباب الكامنة لتمرد الأورطة ١٤ السودانية في عبارات لم تترك شكاً في أنه لتجنب التمرد في المستقبل كان من اللازم والمهم لحكومة السودان أن

(١) Ibid.
(٢) Ibid.
(٣) Ibid.
(٤) Ibid.

تقوم بتخريج ضباط من السودانيين من مدرستها الحربية أو من الصف. ومن ثمّ أسست المدرسة الحربية بالخرطوم في عام ١٩٠٥. ودخل المدرسة عدد من الطلاب معظمهم من أصل زنجي إذ أن السودانيين الآخرين فضلوا دخول كلية غردون التذكارية ؛ وترتب على ذلك أن طبقة من الضباط بدأت تظهر في أفق السودان منذ عام ١٩٠٨.

وهذه الطبقة الجديدة قدّر لها أن تلعب دوراً هاماً في تاريخ السودان أولا في ثورة عام ١٩٢٤. وبعد خمسين عاماً حين نال السودان استقلاله في مطلع عام ١٩٥٦.

ولم يكن لأي من حركات المقاومة المذكورة سواء في الجيش أو الجنوب أو جبال النوبا صدى واسع في أرجاء القطر أو تأييد شعبي عام. ومن ثمّ كان تجمعها يسيراً.

ولكن الانفجارات الدورية المتوالية أدت الى تذكير حكومة السودان بأن روح الثورة ما زالت كامنة في نفوس بعض الجماعات وأجزاء البلاد رغماً عن إمكانيات التطور الاقتصادي والاجتماعي والفوائد التي يمكن أن تجنيها البلاد. ورغم ذلك فإن النظام الإداري الذي شُكّل عقب إعادة الفتح أثبت جدارته وجدواه بالنسبة لقمع أي تمرد خطير.

وأثبتت سياسة السماح لزعماء الطوائف والقبائل الاتصال بالإدارة في حدود معينة نجاحاً أيضاً. وبصفة خاصة « في المناطق النيلية بالشمال » وأضعف نفوذاً في المناطق الريفية الأقل نمواً[1].

ولما نشبت الحرب العالمية الأولى ودخلت تركيا الحرب ضد بريطانيا كان من المأمول بالنسبة للسودان. وما يقال عن تعصبه للاسلام. أن يكون لذلك صدى في أرجائه. لكن لم يحدث شيء من ذلك فيما عدا موقف علي دينار.

ولم يكن لاحتجاج علي دينار صلة مباشرة بالحرب. ذلك أن العلاقة بينه والحكومة على ما سلف القول كانت متدهورة لأمد طويل. ولم يكن نشوب الحرب إلا تبريراً لتنفيذ غزو دار فور الذي وضعت خططه قبل ذلك بزمن طويل. ويتعين

(١) 'gataar Baknelt - op - cit p. 27.

أن يستقر في الأذهان أن السودان عانى كثيراً من الحكم التركي المصري وأن ذكريات ذلك العهد البغيض كانت كامنة في أذهان كثير من المواطنين .

والمهديون الذين كان يتوقع أن ينتهزوا الفرصة التي أتاحتها الحرب لإعلان تمردهم على البريطانيين لم يبادروا بعمل شيء . لقد كانت ثورة المهدي موجهة ضد الحكم التركي المصري ومن أهدافها رفض أن يكون الخليفة باستنبول هو خليفة للعالم الإسلامي . وهذه النظرة لم تتغير ولذلك لم يكن هناك سبب دعا أنصار المهدي وأتباعه للتعاون مع الأتراك باسم الإسلام .

والصدى الذي وجده نداء الحاكم العام في عام ١٩١٤ للعلماء والأعيان في السودان لتأييد بريطانيا باعتبارها الصديق الحامي للإسلام كان ذو دلالة كبرى . فلقد أرسلت التبرعات لجمعية الصليب الأحمر وجمعية أمير بلاد الغال « ويلز » . ففي يونيو من عام ١٩١٥ بلغت جملة التبرعات لصندوق أمير بلاد الغال ١٥,٠٠٠ جنيه . وأرسل مبلغ ٨٤٠٠ جنيه لجمعية الصليب الأحمر في عام ١٩١٦ . ومن الجائز ألا تكون هذه الأموال مبالغ ضخمة لكنها ذات دلالة واضحة على مدى تأييد وحماس البلاد . وإن كانت بلداً فقيراً .

وفضلاً عن ذلك . أرسل ١١٢٧٥ جملاً من جانب أصحاب وملاك الجمال وذلك لمساعدة الجيش في الانتقال . كما أرسلت كميات كبيرة من الجوالات والحصر لاستخدام الجيش لها في فلسطين . وأرسلت أيضاً كميات وافرة من الدخن[١] .

وأبدى زعماء الطوائف وأعيان المدن وزعماء القبائل تأييدهم بالتوقيع على سِفر الولاء الذي بعثوا به الى الحاكم العام .

ونشر الكتاب المتضمن لرسائل الولاء لحكومة السودان وحكومة بريطانيا في ملحق خاص لجريدة سودان تايمز في ٤ أغسطس ١٩١٥ تحت رعاية الحاكم العام والسكرتير الإداري . والشيخ محمد مصطفى المراغي « قاضي القضاة » . والشيخ الطيب هاشم « مفتي الديار » . والشيخ أبو القاسم هاشم « رئيس لجنة العلماء » . والسيد علي الميرغني . والشريف يوسف الهندي .

(١) S. g. A. / Archives Intelligence Class / Box.

وكتب ل . ب . جريديني محرر جريدة السودان تايمز بأن الكتاب جاء « دليلاً قاطعاً على سيادة المبادئ الأساسية للحكم البريطاني » . إذ أنه « رغم إن السودان أحد أكثر المستعمرات البريطانية حداثة إلا أنه أثبت أنه من بين الدول القليلة المخلصة والمتفانية في سبيل خدمة أغراض الإمبراطورية »[١]

وتصدى السيد عبد الرحمن المهدي « ابن المهدي » الذي كان لا يزال يعيش تحت الظل بأم درمان لتقديم خدماته . فأرسل إلى الجزيرة لكي يضمن ولاء الشيوخ والعمد هناك في مواجهة دعاية تركيا . وأدى مهمته تلك بنجاح تام . ومن ثمّ اكتسبت الحكومة ولاء أنصار المهدي بالجزيرة والنيل الأبيض .

وفي مقابل هذا التعبير عن الولاء . كانت هناك المظاهر العادية للتذمر والشكوى خلال الحرب ولدى انتهائها . ولكنها كانت ضئيلة وقد تم قمعها سريعاً .

ولقد حدث أن قام أحد الضباط السودانيين بالجيش التركي بالنزول بساحل البحر الأحمر وشق طريقه إلى بور سودان واتصل بضباط الأورطة الثالثة . وتم القبض عليه وحوكم أمام محكمة عسكرية بعقوبة الإعدام . ولكن العقوبة خفضت إلى العقوبة البديلة بالسجن مدى الحياة .

وفي عام ١٩١٨ بشرق السودان جمع أحد رجال الدين المتعصبين ويدعى محمد الحاج سانبو ثلاثين رجلاً تقريباً من الهدندوة والغلاتة وهاجم قلعة كسلا . لكن لحقت به الهزيمة . وقُتل بعض من رجاله .

وفي مايو عام ١٩١٩ أعلن محمد السيد حامد ابن أخت المهدي أنه النبي عيسى . بمديرية الفونج . ولكن ما لبث أن ألقي عليه القبض وأعدم شنقاً .

والطريقة التي استجابت لها أغلبية السكان لنداء الإدارة البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى ورسائل الولاء التي بُعث بها رداً على نداء ونجت . كانت دليلاً على أن النظام الإداري خاض غمار التجربة بنجاح في حين أنه كان من المتوقع سقوطه في هذا المضمار على الأقل في نظر بعض المواطنين .

(١) S. g. A / Archives, The Book of Loyolty Int / Class 11 Box 2.

وكانت نهاية الحرب العالمية الأولى معلماً بارزاً لنهاية مرحلة في تاريخ السودان . ومن ثمَّ مهدت لمرُحلة جديدة لكي تشهد فيها البلاد نمو نوع جديد من النشاط السياسي يختلف في أغراضه واتجاهاته عن حركات المقاومة السالف بيانها .



الباب الرابع

إرهاصات الثورة

شهدت نهاية الحرب العالمية الأولى نشوء الحركة الوطنية السودانية وتكوين الجماعات والمنظمات السياسية التي أضحت فيما بعد مسؤولة عن ثورة عام ١٩٢٤ .

وقد وضعت أسس جديدة للإدارة. والاقتصاد مما مهد الطريق لقيام الإدارة الأهلية ومشروع الجزيرة . وتعتبر الحركة الوطنية ومشروع الجزيرة والإدارة الأهلية هي المحاور الرئيسية التي دارت حولها الحوادث في ذلك العهد.

مهما يكن من أمر . فإن تلك الحوادث جرت في ظروف تأججت فيها الحركة الوطنية المصرية التي أضحت أكثر صلابة في النضال من أجل المطالبة بالاستقلال والمطالبة بنصيب في الإدارة الفعلية للسودان . ذلك أنه منذ إعادة الفتح في عام ١٨٩٨ . لم يكن لمصر دور فعال في السودان . واستشعر الوطنيون المصريون بأن الاجراءات والترتيبات التي توصل اليها كرومر وبطرس غالي كانت مجحفة تماماً بحقوق مصر . ذلك أن إعلان بريطانيا الحماية على مصر في عام ١٩١٤ لم يُقبل من جانب الوطنيين المصريين كنهاية للصراع . إذ نمت روح الوطنية بمصر خلال سني الحرب . ولما نشر الميثاق البريطاني الفرنسي في عام ١٩١٨ معلناً إعطاء حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للحكم التركي . وجد الوطنيون المصريون في ذلك سبباً جديداً للمناداة بالاستقلال . فقام سعد زغلول بتنظيم وفد لتقديم قضية مصر أمام مجلس السلام

ولكنه مُنع من ذلك . بل قُبض عليه ونفي الى جزيرة مالطة . ومن ثمّ نشأت فترة من المقاومة والجهاد بين الوطنيين وبريطانيا . ولذلك أرسلت لجنة برئاسة اللورد ملنر إلى مصر للتحقيق في الموقف . وتبع ذلك سلسلة من المفاوضات والمشاورات بين مصر وبريطانيا .

وفي ٢٨ فبراير من عام ١٩٢٢ . أصدرت الحكومة البريطانية إعلاناً بالاعتراف باستقلال مصر . ومهما يكن من أمر فإن أربعة أمور قد تحفّظ عليها لكي تكون خاضعة للسلطة التقديرية المطلقة لحكومة جلالة ملك بريطانيا إلى الوقت الذي يمكن فيه للجانبين التوصل الى اتفاق بصددها[١] .

والأمر الرابع الذي كان محل التحفظ المطلق هو السودان . وذلك يعني أن مركز السودان بقي على ما كان عليه الحال من قبل . وازدادت مخاوف مصر وأوجه معارضتها . « وكان قلقها أكبر بالنظر إلى أن تطورها وازدهارها بل كيانها ذاته . يعتمد على مياه النيل . وأن تطور الري بالجزيرة الذي تم تخطيطه قبل الحرب قد بدأ العمل فيه من جديد في عام ١٩١٩ .

ووجهت مصر بما لم تواجه به إطلاقاً من قبل عبر تاريخها بوجود إقليم تحت حماية قوة عظمى يقوم باستغلال مياه النيل التي تعتبر شريان الحياة فيها »[٢] .

ولما سمح لسعد زغلول رئيس الوزراء المنتخب فيما بعد بالعودة إلى مصر في عام ١٩٢٣ . أعلن أنه يقف إلى جانب الاستقلال الكامل لمصر والسودان .

وفي عام ١٩٢٤ بدأت مفاوضات بريطانيا ومصر بشأن التحفظات الأربعة السابقة بما في ذلك السودان . ولم يكن الوطنيون المصريون وحدهم هم الساخطين على موقفهم تجاه السودان . بل كانت حكومة السودان ساخطة أيضاً . بل أكثر من ذلك . فإن الإدارة البريطانية اعتبرت نفسها دائماً وصية على مصالح السودانيين . ولم تكن مستعدة للتنازل عن أية سلطة اكتسبتها بموجب اتفاقية الحكم الثنائي .

والحق إن الإدارة البريطانية وقفت ضد أية محاولة لإضعاف النفوذ البريطاني

(١) Mc Michael, Sir Harold, Anglo - Egyption Sudan London 1934, p. 150.

(٢) Holt, P. M., AModern History of The Sudan, London 1961, p. 126.

وإرجاع النفوذ المصري . ذلك أنها لم ترفض الإدعاء بأن مصر والسودان بلد واحد من ناحية تاريخية فحسب . بل ذهبت أيضاً لإثبات أن سجل مصر بالماضي وسجل الموظفين المصريين منذ إعادة الفتح يتعذر الصفح عنه .

ووفقاً لنظر الادارة البريطانية فإن الضباط المصريين « مالوا الى مجاراة سلوك الموظفين المصريين في الأيام المظلمة الأولى قبل ثورة الدراويش . والى اتباع طرق معاملتهم للأهالي . كما أن خبثهم ساهم الى درجة غير قليلة في عدم الميل لجنسهم في السودان كما كان عائقاً للتقدم في ذلك التاريخ »[1]

وكانت الإدارة البريطانية تستشعر مسؤولية أدبية نحو السودانيين . واعتقدت أن رغباتهم ورفاهيتهم يجب أن يكون لها الاعتبار الأول في أية تسوية تتم بين مصر وبريطانيا .

وكان هناك ثلاثة حلول معروضة للسودان لاختيار إحداها وهي :

١ ـ إزالة الإشراف البريطاني وضم السودان إلى مصر . وهو ما تطلبه مصر كنتيجة لحصولها على الاستقلال

٢ ـ استمرار الوضع كما هو الحال عليه . على ما تؤيد ذلك الحكومة البريطانية في مفاوضاتها مع مصر .

٣ ـ تقوية النفوذ البريطاني والرقابة على السودان كمقابل لمطلب إزالة الحكم البريطاني من مصر .

وعملت الإدارة البريطانية جاهدة لتحقيق الهدف الثالث . ذلك أنه في نظرها لا يمكن تحقيق مصالح السودانيين ولا تغلب السيطرة البريطانية إلا عن طريق استمرار الوضع على ما كان عليه .

واستعرض السير لي ستاك الحاكم العام . في رسالة بعنوان « مذكرة عن وضع السودان في المستقبل » موجهة الى الحكومة البريطانية . وجهة نظر الإداريين البريطانيين في السودان في عبارات واضحة لا لبس فيها ولا غموض . وتمسكت كلٌ

---

(١) The Sudan - A Historical Note - S. g. A / Palace Class I/ Box / 3 : Piece 63.

من مصر وبريطانيا وحكومة السودان بوجهة نظر مخالفة بالنسبة لمسألة السودان. حتى بدا الصدام بينهما أمراً لا مفر منه. وفي ذات الوقت بدت ظروف السودان منذرة بوقوع الكارثة وانفجار الشقاق. ففي الاعتبار الأول كانت هناك مقترحات لإصلاح إداري أريد منه « بطريق مباشر أو غير مباشر إقصاء النفوذ المصري من دواوين الحكومة وتقوية قبضة الإداريين البريطانيين. وذلك بالعمل على إحلال صغار الضباط السودانيين محل المصريين. وتهيئة السلطات التقليدية للقيام بدور الادارة المحلية »(١).

وفي مذكرة متعلقة بتلك الاقتراحات. رأى السكرتير القضائي بونام كارتر « ليس لدي ثقة كبرى في الوسطاء أو السماسرة. والطريق للتخلص منهم هو أن يواجه الطرفان الأصليان ـ البريطانيون والسودانيون ـ كل منهما الآخر »(٢). مهما يكن من أمر. فإن المقترحات لم يكن دافعها الوحيد الرغبة في إزالة النفوذ المصري. ذلك أن تدريب السودانيين على الإدارة اعتبر كخطوة في سبيل انتهاج الطريق الصحيح. الذي اقتضته ضرورات الفلسفة الجديدة السائدة في بريطانيا تجاه الخاضعين لسيطرة الحكم البريطاني.

وورد في مذكرة للسكرتير القضائي في عام ١٩١٦ : « بعد انتها الحرب فإن علينا في السودان. كما هو الحال بالنسبة للأجزاء الأخرى للإمبراطورية. أن نفحص ونمحص موقفنا ومدى تطورنا الذي تنبأ به اللورد كتشنر في عام ١٨٩٩ »(٣).

وفي ١٠ مايو عام ١٩١٧ كتب مذكرة أخرى ورد فيها :

(يبدو لي أن الوقت قد حان للقيام بخطوات أخرى نحو تدريب أهالي البلاد على إدارة بلادهم ... وأن سياسة منح أهالي المستعمرات البريطانية سلطات سياسية وإدارية متى كانوا وإلى الحد الذي يستطيعون أن يكونوا فيه أهلاً لمباشرتها إنما هو أمر موافق تماماً لتقاليد بريطانيا ؛ وانه لمن الطبيعي أن تسعى الحكومة السائدة إلى تقديم بعض التنازلات. وإذا قدمت الحكومة هذه التنازلات بمحض إرادتها وبمبادرة

---

(١) Bakheit, op. cit, p. 38.
(٢) Quoted by Bakheit, op. cit, p. 39.
(٣) Minutes of governor's meeting, January 1918, S. g. A / Blue Nile 1/17.

منها فإنها تستطيع أن تعطي تَلك التنازلات الشكل الذي يروقها. أما إذا أرغمت إرغاماً على تقديمها سواء من قبل السياسيين في بريطانيا أو عن طريق الاضطرابات المحلية فإنها ربما تجد نفسها مضطرة إلى تقديم أشكال من التنازلات لا تروقها كثيراً) [1].

وكان يعتقد أن الإدارة الأهلية قد تجعل القبائل السودانية أكثر اتصالاً والتصاقاً بالإدارة البريطانية. وأنه بعد رحيل ونجت وسلاطين. كانَ من المهم التحقق من آراء المواطنين.

ومن المؤكد أنه عندما نوقشت هذه المقترحات في عامي ١٩١٨ و ١٩١٩ ثم في عام ١٩٢٠ في مواجهة مطالب المصريين في السودان. كانت الرغبة في إزالة أثر النفوذ المصري هي العامل الأول في وضعها موضع التنفيذ. وفضلاً عن ذلك فإن تطور الإدارة الأهلية قد وُجد كبديل عن الحكم الذاتي أو الحكم النيابي الذي كان يرى أن السودانيين غير جديرين به إطلاقاً في ذلك التاريخ.

وعلى هدى من ذلك. ولكن دون عنف. شُرع في اتباَع سياسة تدريب السودانيين ليحلوا محل المصريين في الوظائف الصغرى منذ عام ١٩١٥. فلقد اختير عدد من السودانيين ودرّبوا في معهد خاص لنواب المأمير. وتمّ تعيين عدد أكبر فأكبر من خريجي كلية غردون بالمصالح الفنية لكي يشغلوا وظائف المهندسين والزراعيين والفنيين في الإرسال البرقي. وهي وظائف كان يشغلها المصريون.

وبدأ تدريب مساعدي الأطباء في عام ١٩٢٢. وفتحت مدرسة كتشنر للطب بالخرطوم في عام ١٩٢٤. ولما ازداد عدد الموظفين السودانيين المدربين أعلن تخفيض عدذ من الموظفين المصريين العاملين بحكومة السودان.

وفي مقابل الخطة المرسومة لتدريب السودانيين على الإدارة. كانت هناك خطة أخرى لتقوية قبضة الإدارة البريطانية في المديريات والمصالح المختلفة. ومن ثمّ حدث أن اعتبرت الإدارة الأهلية عاملاً من عوامل القضاء على النفوذ المصري.

---

(١) Ibid.

ولذلك ازداد نفوذ المديرين البريطانيين ورؤساء المصالح وزعماء القبائل بينما تضاءل نفوذ كل من المأمير ونواب المأمير وصغار الإداريين والكتبة والفنيين المصريين .

أما بالنسبة لمشروع الجزيرة ومياه النيل . فقد سبق أن تُوصِلَ إلى اتفاق في عام ١٩١٠ كان يتعين بمقتضاه على شركة السودان الزراعية إجراء تجارب لزراعة القطن في الجزيرة . وذلك نيابة عن حكومة السودان . وقد ثبت نجاح التجارب ومن ثمّ قامت الحكومة البريطانية في عام ١٩١٣ بصفة رسمية بتقديم ضمان لحكومة السودان لدى اقتراض ثلاثة ملايين من الجنيهات وذلك لتطوير زراعة القطن في السودان .

وفي عام ١٩١٩ زيد مبلغ القرض الى ستة ملايين . ولكن ما لبثت الحكومة أن وجدت أن ذلك لم يكن كافياً . ومن ثمّ ضمنت بريطانيا قرضاً آخر بمبلغ ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات .

ومن الطبيعي أن سببت خطط التنمية الاقتصادية مخاوف لمصر . وكانت وجهة نظر الموظفين المصريين أن التطور الاقتصادي في مصر يجب أن تكون له الأولوية على التطور في السودان ..وأن نصيب مصر في مياه النيل يجب أن لا يقل عما هو عليه .

وأكد تقرير ملنر في عام ١٩٢٠ حق مصر غير المتنازع فيه في الحصول على مياه كافية ومضمونة للأراضي القابلة للزراعة . وفي حصة عادلة بالنسبة لأية زيادة في المياه يمكن أن يتحصل عليها نتيجة المعرفة الهندسية والفنية[١] .

ووافقت الحكومة البريطانية أيضاً أن لاتتجاوز الأراضي المروية في الجزيرة ٣٠٠,٠٠٠ فدان . ولكن الإدارة البريطانية في السودان رأت أن تلك الاتفاقيات ضارة بمصالح السودان وعائقة لتطور امكانياته الاقتصادية .

وبالنسبة لمسألة حقوق المياه أكد الحاكم العام :

« وبينما يجب ضمان الحقوق المكتسبة والعادلة لمصر . فإنه يجب تسوية حقوق السودان على أساس استخدام المياه والانتفاع بها . وأنه يجب إزالة كل القيود على مساحات الأراضي التي يمكن ريها ».

---

(١) Milner Report, p. 34.

ورغم كل التأكيد والضمانات لم تبدد مخاوف وشكوك المصريين بالنسبة للخطط البريطانية فيما تعلق بتوزيع مياه النيل.

وقد ثبت أن مشروع الجزيرة لإنتاج القطن ومسألة مياه النيل كانتا محوراً للجدل بين الحكومتين البريطانية والمصرية من ناحية. وبين الحكومة المصرية والإدارة البريطانية للسودان من ناحية أخرى. وكان لذلك كله بطبيعة الحال أثر على المصريين المقيمين بالسودان وعلى الرأي العام السوداني.

ففي مايو من عام ١٩١٩ قام المصريون العاملون بأورطة السكة حديد ببورسودان بالخروج من معسكراتهم. وساروا في شوارع المدينة منادين باستقلال مصر.

وبالمثل. قام المصريون والعاملون بالسكة حديد بعطبرة بمظاهرات حاملين الأعلام تأييداً لاستقلال مصر. وفي أعقاب الشهر. ألقى أحد الضباط السودانيين المتقاعدين بالمعاش ويدعى محمد أمين هديب. خطبة في جامع أمدرمان مطالباً جميع السودانيين بالاتحاد مع المصريين لإجلاء البريطانيين. وبعد القبض عليه وتقديمه للمحاكمة دانته المحكمة وعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات. ووجّه نداء من جانب قاضي القضاة المصري الجنسية وكبار ضباط الجيش المصري للأهالي للتبرع لضحايا الثورة الوطنية بمصر[١].

وفي اجتماع عقده الضباط المصريون بناديهم بالخرطوم في نوفمبر وقع الضباط على مذكرة لتأييد استقلال مصر[٢].

ووزع منشور معادٍ لبريطانيا. محرر باللغة العربية بعنوان « نداء إلى أهالي السودان » يطالب باستقلال وادي النيل. وقد أرسل المنشور بالبريد لعدد من الشخصيات السودانية[٣].

وحاول الضباط والموظفون المصريون العاملون بالسودان الحصول على تأييد السودانيين لإجلاء القوات البريطانية من مصر والسودان واستقلال وادي النيل.

(١) S. g. A / Sudan Intelligence Report No. 298 May 1919.

(٢) S. g. A / Sudan Intelligence Report No 304 Nov 1919.

(٣) S. g. A / Sudan Intelligence Report Ibid,.

وفي مصر نفسها قام تجمع ضد حكومة السودان. وأكدت الصحف السياسية المصرية باستمرار على وجود المصالح المشتركة بين القطرين.

وبالمثل كانت حكومة السودان تعمل جاهدة للحصول على ثقة السودانيين. فقد أعدت قوائم التأييد من جانب فئات من الأهالي كانت تتعاون معها منذ مطلع هذا القرن. وكان رجال الطوائف الدينية في طليعة القائمة. بل كانوا هم أول من تقدم بعريضة لإدانة الحركة الوطنية المصرية والاعتراف بالشكر الجزيل لأعمال حكومة السودان في ربوع البلاد وتأكيد الولاء للحكومة البريطانية.

وفي يوليو أرسل وفد سوداني لبريطانيا بهدف تهنئة مليكها على الانتصار في الحرب. وتكون من ثلاثة من رؤساء الطوائف هم السيد علي الميرغني. والشريف يوسف الهندي والسيد عبد الرحمن المهدي. ومن ثلاثة علماء هم الشيخ علي الطيب أحمد هاشم « المفتي » والشيخ أبو القاسم أحمد هاشم « رئيس لجنة العلماء » والشيخ اسماعيل الأزهري « قاضي دارفور ». وأربعة من زعماء القبائل هم علي التوم « ناظر الكبابيش » وابراهيم موسى « ناظر الهدندوة » وعوض الكريم أبو سن « نائب ناظر الشكرية » وابراهيم محمد فرح « ناظر الجعليين ».

وفيما عدا السيد عبد الرحمن المهدي. كان أعضاء الوفد هم الموقعين على كتاب الولاء « سفر الولاء » وزعماء القبائل الأربعة من القبائل المعارضة للمهدية.

وأقصي من الوفد المتعلمون الذين تخرجوا من كلية غردون والكلية الحربية إذ لم يمثلوا بأحد في الوفد. وفي لندن عبّر رجال الوفد عن عدم ثقتهم في نوايا المصريين. ومعارضتهم استمرار النفوذ المصري بالسودان ورغبتهم في أن يُحكَمُوا بواسطة البريطانيين. .

وفي هذا المنحى كانوا يعبرون عن صوت ورغبات وسياسة الإدارة البريطانية. وعَبّر عن نفس المشاعر أيضاً في عام ١٩٢٢ بموجب خطابين. أولهما موقع من جانب زعماء القبائل في المديريات المختلفة. وثانيهما من جانب أعضاء وفد عام ١٩١٩.

وأبان الخطاب الأول لزعماء القبائل وجهة نظرهم إذ ورد فيه:

(إذا كان لنا أن نعبّر عن وجهة نظرنا . فإننا لا نريد أن ننفصل بأي طريقة من الطرق عن الحكومة البريطانية . إن الفوائد التي جنيناها من حكمكم لا تحصى . وهي فوائد لم نتمكن من تحقيقها بأنفسنا كما أن المصريين قد فشلوا كذلك في تحقيقها .

وعليه فإننا نرجو أن تتكرموا بالإفصاح عن نواياكم للمستقبل . فإذا كنتم تنوون إعطاء مصر استقلالها وأن تشملونا ضمن ذلك الاستقلال . فنرجو أن تخبرونا بذلك لأننا نعتقد أن مصالحنا ومصالح وطننا وظروفنا وحقوقنا تختلف كثيراً عن ظروف ومصالح وحقوق مصر .

لذا فإننا نريد أن نكون على استعداد لحماية مصالحنا في حالة اتخاذكم لقرار بوضع الأمر بين أيدي المصريين) .

وكان الخطاب الثاني أكثر إمعاناً في تأييد الإدارة البريطانية إذ ورد فيه : « إن جميع أهالي السودان يدركون المنافع التي جلبتها الحكومة البريطانية للسودان . ويرغبون في استمرار الحكومة في عملها لتطوير السودان . وفي إرشادم ومساعدته في طريق التقدم الوطني إلى أن يبلغ الدرجة التي يطمح في الوصول إليها » .

وكانت هناك عدة وسائل أخرى لتأييد بعث بها بعض الأفراد وزعماء القبائل الريفية . ومن ثمّ فإن الطبقة المحافظة بين السودانيين مالت إلى تأييد جانب بريطانيا في مواجهة مطالب مصر باستقلال وادي النيل . وقد استجيب لرغباتها . ومن ثمّ صدر إعلان في البرلمان الإنجليزي في ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ مؤكداً بأن الوضع القائم في السودان لا يمكن السماح بتغييره .

والحملة التي شنتها الصحافة المصرية على حكومة السودان قوبلت بحملة مضادة من جريدة الحضارة . بإيعاز من مكتب الاتصال العام لحكومة السودان . وكانت جريدة الحضارة هي الجريدة الوحيدة التي صدرت باللغة العربية ومملوكة للسادة الثلاثة علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي . وتأسست في عام ١٩٢٠ ورأس تحريرها حسين شريف . وهو يمت بصلة القربى للسيد عبد الرحمن المهدي .

وكان حسين شريف من الرواد الأول للصحافة السودانية . ففي عام ١٩١١ كتب مقالاً في جريدة « رائد السودان » ـ وكانت ملحقاً لجريدة سودان هيرالد ـ داعياً المتعلمين السودانيين لتكوين نادٍ اجتماعي يمكن أن يجمع شملهم ويعمل على اتاحة الفرص لمناقشة المسائل المتعلقة بهم وبمشاكل بلادهم . وكنتيجة لذلك المقال . نمت فكرة إقامة ناد للخريجين . الذي أسس أخيراً في عام ١٩١٨ .[١]

وقد دعا أيضاً لفكرة إنشاء جريدة سودانية وطنية يستطيع فيها المتعلمون السودانيون التعبير عن آرائهم ويحاولون فيها التأثير على الرأي العام مما أدى إلى تأسيس جريدة حضارة السودان « الحضارة »[٢] . وأصبح حسين شريف أول محرر سوداني لجريدة رائد السودان لما أعيد إلى مصر رئيس تحريرها المصري الأستاذ مصطفى قليلات في عام ١٩١٧ بسبب كتاباته المناوئة لبريطانيا[٣]

وأضحت حضارة السودان أداة في يد كلٍ من حكومة السودان وأصحابها الثلاثة . وحاول حسين شريف في سلسلة من أربع مقالات نشرها خلال شهري أغسطس وسبتمبر عام ١٩٢٠ . أن يشرح للرأي العام المسألة السودانية ووجهة نظر السودانيين ـ أو على الأصح وجهة نظر المسيطرين على الجريدة ـ بالنسبة لوضع البلاد في المستقبل .

ففي المقال الثالث رأى حسين شريف أن السودان ليس في موقف يستطيع فيه أن يحكم نفسه . كما أنه ليس في استطاعة مصر ترشيده صوت الحكم الذاتي أو الاستقلال . ومن ثمّ فإن الحل الوحيد أمام السودان هو أن يظل تحت سيطرة الإدارة البريطانية إذ أن الأخيرة هي دون شك أكثر قدرة على القيام بمثل هذه المهمة[٤]

وكانت المقالات الأربعة بالحضارة معلماً بارزاً في تاريخنا السياسي . ذلك لأنها لم تكن صريحة في معارضتها مطالب السيادة المصرية على السودان فحسب بل تميزت بالصراحة والوضوح والعناد في تأييد استمرار الحكم البريطاني .

(١) محجوب محمد صالح ـ الصحافة في السودان ـ الخرطوم ـ ص ٢٢ و ٢٨
(٢) المرجع السابق ـ
(٣) نفس المرجع
(٤) الحضارة ـ ٣١ اغسطس ـ ١٩٢٠

وعلى خلاف خطابات وعرائض زعماء القبائل المرسلة الى الحاكم العام. كان الخطاب في المقالات موجهاً الى فئة المتعلمين. كما كانت صياغتها في عبارات رزينة معتدلة. ومع ذلك فقد أثارت تلك المقالات معارضة معسكر من السودانيين الذين تجوهلوا من جانب حكومة السودان في محاولاتها المحمومة لإيجاد المؤيدين والمتعاطفين معها. وهذا المعسكر الجديد من السودانيين معظم أفراده من خريجي كلية غردون والمدرسة الحربية. الذين انحازوا ـ على الزمن ـ أكثر فأكثر. تحت تأثير نظام التعليم المصري والمدرسين المصريين الوطنيين. صوب الثقافة والفكر المصري. وساعدت اللغة المشتركة والدين على تقاربهما. وكان الضباط من خريجي المدرسة الحربية جزءاً من أفراد الجيش المصري وولاؤهم مثل جميع الضباط المصريين لملك مصر. وكان من الميسور على الفريقين الاتصال بالصحافة المصرية. كما كان الضباط والاداريون والكتبة على اتصال برصفائهم المصريين في مجرى الحياة اليومية. ومن ثمَّ لم يكن بدٌّ من أن يكونوا حادبين على وجهة النظر المصرية. وظلت الوطنية المصرية بالنسبة لهم مصدراً للأمل والتطلع لنيل الاستقلال.

وعلى خلاف زعماء الطوائف والقبائل لم يكن لدى أفراد ذلك المعسكر الجديد رواسب لذكريات القهر المصري خلال عهد الحكم التركي المصري. كما لم يكن لديهم مصلحة جدية في استمرار الحكمّ الأجنبي البريطاني. وقد قلّلت من قدرهم الإدارة البريطانية لدى اعتمادها الكامل على زعماء الطوائف والقبائل.

ووفقاً لرأي هولت، «لقد تعلم المديرون ومفتشو المراكز البريطانيين كيفية معاملة الأعيان والوجهاء. ونشأت فيما بينهم بعض الثقة وإن كانت مشوبة بحذر خفيٍّ من جانب الطرفين. وسلوكهم تجاه الريفيين والرحّل شابه التعاطف الأبوي. لكنهم نظروا إلى الطبقة الوسطى في المدن وبوجه أخص السودانيين الذين تلقوا تعليماً غربياً بالمدارس الوسطى وكلية غردون بالقليل من الاستلطاف والاحترام[1].

وهذه الفئة المتعلمة حديثاً لم تكن تنافس المصريين في الوظائف إذ كانت هناك وظائف كثيرة شاغرة لكل الخبراء والمؤهلين من السودانيين. ولم يكن لديهم اتصال

(١) Holt, P. M., P. 127.

بالإدارة البريطانية . كما لم يكن يجمعهم تنظيم موحد يمكنهم من التعبير عن وجهة نظرهم .

وكان الالتحاق بخدمة الحكومة يعني أنهم لا يستطيعون تكوين أحزاب سياسية أو الانضمام إليها . والطريق الوحيد أمامهم في سودان ما قبل الحرب هو العمل على تنظيم جماعات سرية غير مشروعة أو توزيع منشورات سياسية ونشر مقالات سياسية في صحف القاهرة بأسماء مستعارة .

وكان مركز الحركة الوطنية في كلٍّ من الخرطوم وأم درمان وبور سودان وواد مدني وعطبرة . ومكان التجمع نادي الخريجين بأم درمان . وفي ٢٠ نوفمبر أرسل منشور موقع من كاتب مجهول أطلق على نفسه « وطني ناصح أمين » - إلى جميع الشخصيات المعروفة في الخرطوم وأم درمان وسائر المديريات .

وورد في المنشور ما يلي :

١ - إن السياسة البريطانية قائمة على مبدأ فرّق تسُد .

٢ - إن حكومة السودان صادرت الأراضي من ملاكها لصالح الشركات البريطانية الأجنبية .

٣ - ادّعى البريطانيون أن فتحهم السودان كان بغرض القضاء على تجارة الرقيق . لكن ذلك كان كذباً وبهتاناً لأنه لم تكن هناك تجارة للرقيق بل كان هناك رسل للحضارة من جانب الإدارة التركية المصرية إلى أبناء الجنوب . لأن المصريين والاتراك كانوا مسؤولين عن إدارة البلاد .

٤ - أجبر السودانيون بواسطة البريطانيين على دفع ضرائب باهظة . وأجبر أبناء السودانيين المسلمين على دراسة المسيحية . كما أجبر الجنوبيون على اعتناق المسيحية[1] .

وأخيراً وجه نداء للسودانيين لتوحيد الصفوف فيما بينهم وبين المصريين أيضاً لتحرير كل من مصر والسودان .

---

(١) الحضارة - ١٣ نوفمبر - ١٩٢٠م.

وأهمية هذا المنشور أنه عكس آراء العناصر المؤيدة لمصر في أوساط الفئة المتعلمة كما أبان أن هناك تياراً قوياً من المشاعر نحو مصر وأن ليس هناك احترام لزعماء الطوائف والقبائل بين المتعلمين إلا بمقدار معين.

وتصدت حضارة السودان لكل ذلك. وقامت بالدفاع عن الإدارة البريطانية وزعماء الطوائف الدينية. ففي مقال للشريف حسنين يوسف الهندي ورد أن العدل والحرية والأمن والرفاهية نتاج للإدارة البريطانية لا يمكن مقارنتها بأي نظام آخر[1].

وعلى هذا انقسم السودانيون الى معسكرين أحدهما أيد الحكم البريطاني في السودان لكي يُعد السودانيون للاستقلال وثانيهما أيد جلاء الاستعمار والوحدة مع مصر للحصول على الاستقلال.

وكان المعسكر الأول يتألف من الزعماء التقليديين والدينيين والقبليين. ومن حضارة السودان كناطق رسمي. كما تألف المعسكر الثاني من العناصر المتعلمة تعليماً عصرياً.

ولعل من الخطأ أن يقال على كل حال أن المعادين لبريطانيا والمؤيدين لمصر كانوا مجرد أدوات في أيدي الوطنيين المصريين. فقد كانت هناك ماسي حقيقية مثل سياسة الأراضي المتعلقة بمشروع الجزيرة واحتكار الحكومة للسكر وارتفاع اسعاره[2] والضرائب ونظام الترقية في الخدمة المدنية.

وفي مقال بجريدة الحضارة نشر في أول نوفمبر عام ١٩٢٢ أكد الكاتب أن هناك مظلمتين محددتين ناتجتين من جراء ارتفاع سعرالسكر وتكاليف نقل صادرات البلاد. والتدبير الذي يساق بالنسبة لارتفاع سعر السكر هو الحصول على أموال تغطي تكاليف الإدارة الداخلية[3].

---

(١) الحضارة - ٢٠ نوفمبر - ١٩٢٠ - وجعفر بخيت - ص ٣٦

(٢) الحضارة - ١٤ يونيو ١٩٢٢ و ٧ يونيو ١٩٢٢

(٣) نفس المرجع - أول نوفمبر ١٩٢٢

أما بالنسبة لارتفاع الضرائب . فقد تأكد ذلك من جانب الحاكم العام لما كتب إلى المندوب السامي بمصر قائلا :

(إنني أعتقد أن المواطن السوداني قد فرضت عليه ضرائب باهظة على الأقل بالمقارنة مع ما رأيته في أي بلد آخر ...) وقال الكولونيل شستر السكرتير المالي أن مما لا جدال فيه أن أهالي السودان مرهقون تماماً بالضرائب وأن ليس هناك محل لفرض ضرائب جديدة على الثروات يمكن اللجوء إليها لزيادة الدخل[1].

ووجه نقد مستمر لسياسة التعليم استناداً إلى أن الجمعيات التبشيرية مُنحت وضعاً ممتازاً . وبوجه أخص بالنسبة لتعليم المرأة . وأن أبناء المسلمين في المدارس التبشيرية قد أجبروا على تلقي دروس الدين المسيحي كما أنه في جنوب السودان أطلق العنان للمبشرين . واتبعت سياسة موجهة ضد الإسلام والثقافة العربية .

وأشار مقال بالحضارة إلى عدم رضاء الموظفين بالخدمة المدنية عن نظام الترقيات والدرجات[2].

وشهدت الأعوام من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٣ نمو الوعي السياسي في بلادنا . ذلك أن المرحلة الأولى للدعاية السياسية عن طريق الأوراق والمنشورات تطورت وأضحت المرحلة الثانية هي مرحلة التنظيمات والجمعيات السياسية .

وأصبحت الحركة الوطنية المصرية والأحزاب السياسية مثلاً يحتذى .

وفي عام ١٩٢٠ تأسس بأم درمان تنظيم سياسي هو جمعية الاتحاد السوداني . وأعضاؤها المؤسسون هم : عبيد حاج الأمين . توفيق صالح جبريل . محي الدين جمال أبو سيف . ابراهيم بدري . وسليمان كشة . وهم جميعاً أعضاء بنادي الخريجين ومن خريجي كلية غردون عدا واحداً منهم . كما كانوا عاملين بخدمة الحكومة كإداريين صغار أو كتبة .

وكان العضو الخامس يزاول أعمال التجارة .

(١) S. g. A / Letter from governor general to High Commissioner in Egypt dated April 27, 1925, Kordofan 1/13.

(٢) الحضارة - ٢٦ يوليو - ١٩٢٢

وكان من أوائل من انضم إلى جمعية الاتحاد السوداني عبد الله خليل « رئيس الوزراء في عام ١٩٥٦ » . ومحمد صالح الشنقيطي « قاضي المحكمة العليا فرئيس مجلس الشيوخ » . وخلف الله خالد « أول وزير وطني للدفاع » . وخليل فرح « فنان » . وبابكر قباني « كاتب » . ومحمد عبد الله العمرابي « مدرس »[1] . ثم انضم إلى الاتحاد علي عبد اللطيف ومحمد صالح جبريل وصالح عبد القادر . وتألفت جمعية الاتحاد السوداني من نظام الخلايا . ورئيسها دون جدال عبيد الحاج الأمين من أبناء الخرطوم . ولما أكمل عنبيد السنة الثانية بكلية غردون أرسِلَ الى عطبرة للعمل بمصلحة السكة حديد . وفي عام ١٩٢٢ فصل من العمل فالتحق بمصلحة البوستة والتلغراف ثم فُصِلَ مرة أخرى .

واتخذ النشاط السياسي لجمعية الاتحاد أسلوب إرسال المحررات والمنشورات المعادية . للإدارة البريطانية ولزعماء الطوائف والعلماء ولجريدة الحضارة .

وبعث عبيد حاج الأمين برسالة إلى الأمير عمر طوسون نشرت بجريدة الأهرام . أعلن فيها أن الوطنيين السودانيين مؤيدون للشعب المصري ومعارضون انفصال مصر والسودان تحت أية ظروف[2] .

واستمرت الجمعية في اتباع طرق دعايتها وإثارتها حتى عام ١٩٢٣إذ لم يرض عبيد حاج الأمين. وبعض الأعضاء الأكثر صلابة . بالاكتفاء بمجرد شن الهجوم بالأقوال . ومن ثمّ ترك الجمعية للانضمام الى علي عبد اللطيف لتكوين جمعية اللواء الأبيض .

ولم يشتهر علي عبد اللطيف سياسياً إلا في عام ١٩٢٢ . وهو ينحدر من صلب امرأة دينكاوية . ومن والد نوبي من الخندق بمديرية دنقلا .

وكان والده مقيداً بسجل الجهادية ـ قوات الخليفة من السود ـ وقد هجرها للالتحاق بالجيش المصري . وعمل أيضاً في الأورطة الثالثة عشر والأورطة الخامسة عشر السودانية .

---

(١) Bakheit, p. 67.

(٢) الأهرام ـ ٢١ نوفمبر ـ ١٩٢٢ . انظر أيضاً كتاب الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان للدكتور جعفر محمد علي بخيت .

ولد علي بأسوان خلال خدمة والده في الجيش المصري وحضر مع والده الى الخرطوم . وكان طفلاً شقياً . وقد اعتاد على كسب نصف قرش مقابل الإشراف على الخيول خارج أحد النوادي . وقد تبنّاه بعد ذلك ريحان حنا التاجر بأم درمان وأدخل بواسطة صهر ذلك الرجل ويدعى فرج أبو زيد إلى المدرسة الحربية حيث تخرج في أوائل عام ١٩١٤ (١) .

وورد وصف له في تقرير ايوارت بأنه : « متوحش صغير ... وجد نفسه طالباً عسكرياً في الحلقة الثانية من عمره . ولما بلغ الثانية والعشرين أصبح ضابطاً . ومن ثمّ انتقل من بؤرة التخلف إلى صفوة المجتمع المحلي » (٢) .

ولا يُعرف أكثر من ذلك عن تاريخ حياته الباكر فيما عدا أنه تشاجر في واد مدني مع مفتش المراكز عندما استجوبه الأخير عن سبب رفضه الوقوف له عند مروره عليه .

وفي واد مدني أضحى رفيقاً حميماً لمحمد فتوح أحد ضباط الجيش المصري الذي كان على اتصال أيضاً بجمعية الاتحاد السوداني . وفي مايو عام ١٩٢٢ طلب علي عبد اللطيف من رئيس تحرير الحضارة نشر مقال طالب فيه بحق تقرير المصير للسودان . وقد سبق للحضارة أن نشرت تفاصيل الاجتماع الذي عقده اللورد أللنبي المندوب البريطاني السامي بمصر. لكي يؤكد لزعماء الطوائف والقبائل بالخرطوم أن مخاوفهم من تسليم السودان الى مصر لا أساس لها من الصحة .

وفي الاجتماع الذي عقد في ٢٦ أبريل أعلن السيد علي الميرغني « أن السودان بلد يختلف عن مصر . وشعب السودان غير شعب مصر . ولذلك فإنه يتطلب طريقاً للتطور مخالفاً للتطور في مصر . الذي يلائم ظروفها وحدها » (٣) .

وأثارت أخبار الاجتماع وملاحظات السيد علي عدداً من التعليقات بالصحف

---

(١) S. g. A / Rep dated June 22, 1924, Kordofan 1/12.

(٢) Ewart Report, Secret Report of Special Committee Commissioned in 1925 to enquire into Political Organizations in The Sudan Culminating in 1924 disturbances.

(٣) الحضارة ـ ٢٩ ابريل ١٩٢٢ .

المصرية . وأكد مقال علي عبد اللطيف الذي أرسل للحضارة ولم يُكتب له النشر . على حق السودانيين في اختيار من يرغبون لإرشادهم لطريق الاستقلال سواء كانوا السودانيين أو المصريين . وطالب بمزيد من التعليم وإنهاء احتكار السكر وبوظائف عالية في سلك الخدمة المدنية [1].

وقُبض على علي عبد اللطيف ودانته المحكمة وعاقبته بالسجن لمدة سنة واحدة . ولدى إطلاق سراحه أضحى بطلاً وطنياً في نظر الخريجين والضباط معاً . وأثنت الصحافة المصرية على موقفه بينما استمرت « الحضارة » في اتخاذ موقف عدائي حياله ومؤيديه . ولدى تعليق تقرير إيوارت فيما بعد ورد بالتقرير :

(ان المقال الذي أدين لكتابته لم ترد به كلمة واحدة لصالح مصر ، بل ذهب إلى الدعوة لقيام حكومة للسودان بواسطة السودانيين وإنهاء الحكم الأجنبي ... ومهما يكن من أمر ، فإن معظم محتويات المقال كانت تعبيراً عن مشاعر كانت وما زالت هي المشاعر التي يفيض بها وجدان أبناء الجيل الجديد المتعلم بل حتى كبار الموظفين)[2] .

وفي أبريل من عام ١٩٢٣ أسس علي عبد اللطيف جمعية اللواء الأبيض . وقد تألفت على النهج الذي كونت عليه جمعية الاتحاد السوداني . وذلك برئاسة علي عبد اللطيف . ومن أعضائها عبيد حاج الأمين وصالح عبد القادر وحسن صالح وحسين شريف . وقد تلقى صالح عبد القادر تعليمه بكلية غردون وعمل في وظيفة وكيل بريد سفري بين الخرطوم وحلفا .

وكتب عدة مقالات للصحافة من وقت الى آخر لما كان طالباً بكلية غردون كما بعث بمقالاته إلى جريدة الأهرام بالقاهرة . وقد اقتصرت عضوية الجمعية على السودانيين وكان على من ينضم إليها أن يدفع رسم دخول قدره عشرين قرشاً .

وكان علم الجمعية عليه خريطة لوادي النيل وفي إحدى زواياه علم مصر .

---

(١) الدكتور جعفر محمد علي بخيت ـ الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان

(٢) ايوارت ـ ص ٧ .

وتألفت عدة فروع للجمعية في المدن الكبرى في السودان الشمالي. ووفر نظام الخلية حماية الأعضاء من أعين البوليس، كما ساعد على تنسيق الاتصال مع الجماهير. وانضم إلى الجمعية عدد من ضباط الجيش وموظفي الحكومة والفنيين والتجار والطلاب. وعلى الرغم من أن القاعدة الأساسية للجمعية لم تتجاوز ١٥٠ عضواً في عام ١٩٢٤ إلا أن مؤيدي الجمعية والمتعاطفين معها كانوا أكثر من ذلك إلى حد بعيد.

ومهما يكن من أمر. فإن قوة الجمعية كانت متمثلة في صفوف ضباط الجيش حيث حظي علي عبد اللطيف بالاحترام كما تمثلت في صفوف الكتبة الذين أعجبوا بعبيد حاج الأمين. ومن بين ١٠٤ أسماء وردت في كشف أعده مكتب المخابرات باعتبار أنه ضم أسماء أعضاء الجمعية يبين أن ٤٠ شخصاً كانوا من الموظفين. و ٢٧ من الضباط السابقين. و ١٠ من العمال و ٨ من التجار. و ٦ من الكتبة. و ٤ من الطلاب. و ٤ من القضاة. و ٣ من المدرسين. و ٢ من نواب المأمير. ومن ثم ضمت العضوية مختلف فئات المتعلمين.

وهناك كشف آخر أعده مكتب المخابرات اشتمل على أسماء ٦٠ من الضباط السودانيين باعتبارهم أعضاء عاملين نشيطين بالجمعية[١].

والسؤال الآن هو: إلى أي مدى يمكن أن يقال أن الجمعية قد كونت وتأثرت بالحركة الوطنية المصرية؟

وعلى الرغم من أن تكوين الجمعية كان يقضي أن تقتصر العضوية على السودانيين فحسب إلا أن بعض المصريين قد قبلوا كأعضاء سريين. وكانوا يعقدون اجتماعات مع قيادة الجمعية.

وساهم أعضاء كل من جمعية الاتحاد السوداني وجمعية اللواء الأبيض في إرسال مقالات للصحافة المصرية اذ أنهم كانوا يعملون في سبيل نفس الأهداف التي رمى إليها الوطنيون بمصر. ولكن من الخطأ أن يفترض أن جمعية اللواء الأبيض كانت واجهة سياسية لمصر أو انها قامت بوحي من المصريين.

---

(١) S. g. A / File D.I K / 29365. (1)

كانت أغراض الوطنيين المصريين والوطنيين السودانيين متوافقة ومتماثلة . وكان للعون والتأييد المصري بما في ذلك العون المالي أثر ظاهر منتج . وبوجه أخص عندما شكلت فيما بعد في عام ١٩٣٣ لجنة برلمانية لشؤون السودان بمصر لما زار حافظ رمضان السودان .

وكانت لجنة مصر والسودان التي شكلت بالخرطوم من الضباط المصريين وبعض الموظفين حلقة اتصال بين جمعية اللواء الأبيض واللجنة البرلمانية لشؤون السودان بمصر .

إن اللواء الأبيض كالاتحاد السوداني حركة سودانية أصيلة خالصة عملت لصالح السودانيين بالتعاون مع الوطنيين المصريين . ولكنها لم تكن بوقاً للقاهرة على الإطلاق .

ففي نداءات جمعية اللواء الأبيض لجماهير الشعب السوداني إن لم يكن في ندائها للقاهرة « لم تأبه كثيراً بالوحدة السياسية لوادي النيل . إذ انصرف اهتمامها إلى مظالم السودانيين المحلية في مواجهة البريطانيين »[١] .

وفي مقال لحسين شريف . كتب لجريدة التايمز . أكد هذا النظر . ففي رأيه ـ وهو رجل لا يمكن أن يتهم بالانحياز للمصريين ـ أن حركة اللواء الأبيض قد قامت للأسباب التالية :

١ ـ عدم الرضا بالنسبة للأخطاء الإدارية التي ارتكبتها الحكومة كمشروع الجزيرة مثلاً .

٢ ـ الشك في نوايا بريطانيا المستقبلية .

٣ ـ ازدياد الوعي الوطني ومصادرة الحريات عقب الحرب .

٤ ـ التطلعات الوطنية التي وجدت طريقها الى قلوب الكثير من السودانيين .

٥ ـ أثر الخلاف بين بريطانيا ومصر على السودان .

---

(١) الدكتور جعفر محمد علي بخيت ـ الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ ص ٧٠

٦ ـ خددت مصر نواياها لمستقبل علاقاتها مع السودان بينما لم تحدد بريطانيا نواياها . وقال كذلك إن الحركة في جوهرها سودانية على الرغم من أنها تبدو مصرية في الظاهر .

وكان موقف حسين شريف قد بدا يتغير من موقف معادٍ للرابطة ومصر إلى موقف معتدل . وقد احتوى مقاله على نقد للإدارة . إذ قال :

وأخذت التطلعات الوطنية للطبقات المتعلمة والمستنيرة في النمو .

فلقد كان المتعلمون فيما مضى يطالبون بإصلاحات داخلية مثل إنشاء جمعيات محافظة . وإصلاح سياسة التعليم والإدارة والنظم المالية . ومشروع الجزيرة ...الخ وازالة القيود على حرية الصحافة والخطابة والاجتماع وغيرها من أوجه الاصلاح . ولكن الحكومة منذ البداية لم تأبه اطلاقاً بهذه الروح كما أنها لم تعالجها على نحو صحيح بحيث يرشدها الى طريق الصواب ويحول دون تشجيع الوطنيين المتطرفين بل يحميهم أنفسهم من الفوضى والكراهية .

وعلى عكس ذلك . فقد تقبلت الحكومة ذلك الروح بلا اهتمام بل حاربته دون هوادة أو عن طريق التجاهل . وقد فهم الناس من ذلك أن الإنجليز لم يقصدوا الخير بهذه البلاد وأنهم لن يشجعوا أي عمل لرفاهيتها مهما كان نصيبه من الاعتدال ومهما كان دافعه من الإخلاص . وأنهم لن يتعاطفوا إلا مع الأشخاص الذين يتبعونهم تبعية عمياء ولن يوافقوا على أي شيء مالم يتوافق مع سياسة سرية معينة لتحقيق أطماعهم الإمبريالية والاستغلالية[1] .

بل أكثر من ذلك فقد ذهب الكاتب الى الحد الذي أعلن فيه تأييده الى الحكم الذاتي والوحدة بين مصر والسودان اذ قال :

(إن المسألة السودانية يجب تسويتها على أساس أن السودان للسودانيين وأنه ليس للإنجليز ولا للمصريين ....

---

(١) Hussein Sherif Appeal to The Free English People op. cit.

ويجب أن تقوم حكومة وطنية مماثلة إلى حد ما لحكومة Mesopotami وذلك لتلائم ظروف البلاد ... وليتوافر من الوقت ما يعين على تطور السودان وتحقيق استقلاله . على أن يتضمن الإعلان بذلك إعلاناً مماثلاً بالنسبة لمجالات التعليم والعمالة والجيش والإدارة والزراعة والتجارة وغيرها .

ويجب أن يحدد الإعلان مركز انجلترا والرابطة السياسية بينها وبين السودان كما يجب أن يعيّن أيضاً أوجه المصالح الحيوية لمصر والروابط الضرورية التي يمكن أن تكون في مصلحة كل من القطرين ... وبعبارة موجزة يجب أن يكون هناك نوع من الاتحاد بين الأمتين للمحافظة على الروابط الأزلية التاريخية للقطرين الشقيقين على أن يكون ملزماً لهما لكي يحول دون نشوء أي نزاع فيما بينهما)[1] .

ومن ثمّ بدت في الجبهة التقليدية المؤيدة لبريطانيا دلائل الانقسام في مواجهة دعاية ونشاط جمعية اللواء الأبيض . وازدهر نفوذ اللواء إلى حد أنه في منتصف عام ١٩٢٤ شرع بعض من وصفتهم حكومة السودان بأنهم « طبقة المتعلمين المسؤولين من ذوي التطلعات المشروعة ... »[2] . في المطالبة بأنه يجب على الحكومة البريطانية أن تحدد الوقت الذي يمكن أن ينال فيه السودان الحكم الذاتي . وعقد اجتماع بأم درمان في منزل المفتي حضره بعض الرجال « التقليديين » . ورأى المجتمعون كتابة عريضة لمطالبة الحكومة بإلغاء احتكار السكر وتخفيض العوائد والضرائب . وإدخال بعض السودانيين في مجلس الحاكم العام . وإصلاح المجلس البلدي وتعديل نظام مشروع الجزيرة .

ورغم أن السيد علي الميرغني استطاع إقناعهم ألا يذهبوا بعيداً في هذا المنحى . إلا أن مناقشة تلك المسائل من جانب أولئك الذين اعتبروا من مؤيدي الحكومة . وقد وقفوا دائماً في مواجهة من تحدثوا عن المظالم . قد دلّت على أن آراء اللواء الأبيض قد أثرت أيضاً على « التقليديين »[3] .

وفي المناطق الريفية . كان لدعاية اللواء الأبيض ضد الضرائب واحتكار السكر

(١) Ibid.

(٢) Ewort, p. 12.

(٣) S. g. A / Intelligence Report 364, November 1924.

وارتفاع الأسعار والوسائل الاستعمارية لاستغلال مشروع الجزيرة وأراضي كسلا صدى بعيد .

وفي الجنوب أيضاً . بدأت جذور القلق التي بذرها ضباط الجيش والتجار الشماليون في الظهور على السطح .(١)

واجتمعت قيادة الجمعية في مايو . وأرسلت برقية احتجاج للحاكم العام ضد ما أسمته « الطرق الخفية التي تتبع لفصل السودان عن مصر » .

ولم تفزع حكومة السودان من تلك التطورات فحسب . بل أصاب الهلع أيضاً زعماء الطوائف والقبائل العنيدين . المؤيدين للوضع الراهن . ورأوا في نشاط اللواء الأبيض تحدياً وتهديداً لمراكزهم ومصالحهم ولم يكونوا على استعداد للاختفاء وراء الصفوف لكي يسمحوا لأولئك الذين يصفونهم بأنهم اشخاص غير مسؤولين ومتهورين بأن يسرقوا منهم سلطانهم التقليدي وأن يفرضوا إرادتهم وسلطتهم .

ومن ثمّ اجتمع أربعون منهم في يونيو عام ١٩٢٤ بدار السيد عبد الرحمن المهدي . وأرسلت رسالة الولاء للحكومة تقول بأن اختيارهم يقع على انجلترا لا مصر . وكان مطلبهم الوحيد للإصلاح هو إنشاء مجلس من السودانيين ليقدم النصح للحاكم العام . ولم يكن الحاضرون على استعداد للذهاب إلى أكثر من ذلك . إذ أنه عندما اقترح بابكر بدري وأحمد السيد الفيل بأن عليهم مطالبة بريطانيا تحديد أجل لانتهاء وصايتها على البلاد . لم يجد ذلك الاقتراح قبولاً من باقي الحاضرين .

وعلى الرغم من أن بابكر بدري وأحمد السيد الفيل كانا من جبهة اليمين التقليدي إلا أنهما كانا يمثلان أفكار كبار موظفي الحكومة الذين ظلوا أعضاء بجمعية الاتحاد السوداني بعد أن تركها عبيد حاج الأمين . لكي يساهم ويؤسس جمعية اللواء الأبيض .

وكان الفارق الوحيد بينهما وبين باقي التقليديين المتطرفين أنهما كانا يطالبان

---

(١) Ibid, p. 13.

بتحديد أجل لنيل الاستقلال . ولذلك فقد وصفا بأنهما مترددان في ولائهما[1] . وكان من بين قادة هذه الجماعة في ذلك الوقت حسين شريف وبابكر بدري وعلي أبو قصيصة وابراهيم اسرائيل وبعض ضباط الجيش مثل عبد الله خليل وحامد صالح الملك وحلمي أبو سن[2] .

وعلى هذا انقسم الوطنيون السودانيون في منتصف عام ١٩٢٤ إلى المعسكرات التالية :

معسكر التقليديين : الموالين لبريطانيا والإدارة البريطانية . والمعادين لمصر والمطالبين باستمرار الوضع القائم .

معسكر المعتدلين : الموالين لبريطانيا . المطالبين بالإصلاح والتطور التدريجي صوب الحكم الذاتي ثم الاستقلال .

معسكر الوطنيين « المتطرفين » : المعادين لبريطانيا . المؤيدين لمصر والمطالبين باستقلال مصر والسودان . والتعاون مع مصر للحصول في النهاية على استقلال السودان .

ولم يساهم المعتدلون بدور يذكر في الحوادث التي أعقبت ذلك . ومن ثمّ كانت المواجهة الحقيقية بين التقليديين والوطنيين المتطرفين .

وكان رد الفعل بالنسبة للأخيرين هو إعداد عريضة للولاء لمصر . ولكن لم تصل العريضة إطلاقاً إلى القاهرة . إذ أن من أنيط بهما حملها . وهما محمد المهدي الخليفة « ابن الخليفة عبد الله » وزين العابدين عبد التام « ضابط الجيش » . ألقي عليهما القبض في وادي حلفا .

ولم يكتب النجاح للمظاهرة التي أعدتها جمعية اللواء الأبيض للترحيب برجوعها لدى وصولها محطة السكة الحديدية بالخرطوم في ١٧ يونيو عام ١٩٢٤ . إذ

---

(١) الدكتور جعفر محمد علي بخيت ـ الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ ص ٨٢ ـ ٨٤ .

(٢) نفس المرجع .

أجبرا على النزول بمحطة الخرطوم بحري . وفي يونيو ويوليو . شهدت البلاد ارتفاعاً لموجة الحركة السياسية وسلسلة من الاحتجاجات والإضرابات ضد حكومة السودان .

وقامت أول مظاهرة سياسية بأم درمان في ١٩ يونيو بمناسبة السير في جنازة مأمور مصري هو المغفور له عبد الخالق حسن . فلقد هتف الحاضرون من المصريين والسودانيين بأعلى صوتهم « تحيا مصر » . وألقي القبض على تاجر سوداني هو حاج الشيخ عمر .

وفي اليوم التالي . ألقى الشيخ حسن الأمين الضرير إمام جامع الخرطوم . خطبةً هاجم فيها بريطانيا . وذكّر الذين حضروا الصلاة بأن واجب كل مسلم أن يتمسك بحقوق مصر في السودان .

ونظمت حركة اللواء الأبيض مظاهرات خلال يوليو في كل من الخرطوم وأم درمان وواد مدني والأبيض وبور سودان . وفي كل منها حمل علم اللواء الأبيض - راية بيضاء عليها خريطة النيل - وترددت الهتافات العالية « تحيا مصر » . وتمّ القبض على بعض المتظاهرين في كل من المدن المذكورة . مما أدى الى مزيد من الاحتجاج والاستياء . وفصل أولئك الذين دارت حولهم الشكوك بأنهم أعضاء اللواء الأبيض . كما نُقل بعض الموظفين من الخرطوم الى مدن أخرى . مما ترتب عليه أن انتشر نشاط اللواء الأبيض على امتداد مديريات القطر .

وأثار اعتقال علي عبد اللطيف في ٤ يوليو عام ١٩٢٤ ومعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات . مزيداً من الاحتجاج والمظاهرات في يوليو وأغسطس .

ولما فُصل عبيد حاج الأمين من خدمة الحكومة وجد نفسه منظماً سياسياً متفرغاً طوال الوقت والآمر الوحيد لجمعية اللواء الأبيض .

وكان سجن علي عبد اللطيف وانتقال قيادة اللواء الأبيض لعبيد حاج الأمين معلماً بارزاً لانقضاء عهد الكفاح عن طريق العرائض والمظاهرات والاحتجاجات السلمية . ومن ثمّ ساد جو عام من المقاومة والتحدي والمواجهة . وقد انساقت جميع

فئات الشعب إلى دوّي المناقشات السياسية والنشاط السياسي وشمل ذلك بريطانيا ومصر والوطنيين التقليديين والمعتدلين والمتطرفين .

وكان على الجيش أخيراً أن يعلن موقفه . رغم أن الضباط المصريين والسودانيين كان لهم دور في كل ما جرى . بل إن بعضاً منهم كان على صلة وثيقة سواء باللواء الأبيض أو الاتحاد السوداني . وإن تم ذلك بصفة فردية .

ولما تغيّر الجو السياسي في أغسطس وجد الجيش نفسه منحازاً إلى جانب الوطنيين المتطرفين .



الباب الخامس

ثورة ١٩٢٤

خلافا للتمرد الذي حدث في صفوف القوات المسلحة عام ١٩٠٠ . وعلى نقيض حركات المقاومة التي وقعت خلال الخمسة وعشرين عاماً الأولى للحكم الثنائي . جاءت ثورة عام ١٩٢٤ بدافع حوافز سياسية مستهدفة إنجاز أهداف سياسية معينة . ولقد لعب فيها الجيش دوراً رئيسياً . كما انخرط طلاب المدرسة الحربية والجنود في التيار الجارف للثورة .

اندلعت نيران الثورة وهي مستندة إلى عاصفة عارمة من السخط السياسي وإلى تدبير دقيق من النشاط والعمل التنظيمي ؛ فمنذ تمرد عام ١٩٠٠ استهدفت السياسة البريطانية خلق طبقة من الضباط السودانيين لكي يخلفوا المصريين . مما أدى إلى نشاط المدرسة الحربية .

وبعد إعادة فتح السودان . أعيدت معظم القوات المصرية العاملة به إلى مراكزها بمصر . وهكذا غدت الوحدات السودانية مكونة للأغلبية العظمى من الجيش .

وفي عام ١٩١٦ . أنشأت فرقة الاستوائية وجُنِّد أفرادها من القبائل الوثنية التي تعيش على الفطرة وتسود صفوفها الخرافة والجهل للعمل هناك .

وأنشأت فرقة العرب الشرقية وتم تسليحها بأسلحة إيطالية أخذت من مخلفات

الوحدة الإيطالية التي سلمت كسلا. وأنشأت الفرقة الغربية بعد احتلال دارفور عام ١٩١٦[1].

ورغم تزايد عدد الضباط السودانيين. كان الضباط البريطانيون والمصريون هم وحدهم أصحاب الحل والربط. ولم يحتل الضباط السودانيون غير مراكز ثانوية في الفرق السودانية. وكان ولاء هذه القوات وطاعتها للأوامر في البداية لا يخضع إلا لسلطان الخديوي. ثم خضعت بعد نيل مصر استقلالها إلى ملك مصر. وانخرط بعض الضباط السودانيين الذين في الخدمة وبعض الضباط السابقين، في عضوية جمعية الاتحاد السوداني وجمعية اللواء الأبيض سراً.

وفيما عدا عبد الله خليل وحامد صالح الملك وعلي عبد اللطيف. لم تكن عضوية الجمعية معروفة لدى العامة. ومن ثمّ تجنب الأعضاء الآخرون خطر الاعتقال والفصل من الخدمة.

وفي ٩ أغسطس من عام ١٩٢٤. قام طلاب المدرسة الحربية بمظاهرة تعبيراً عن تأييدهم لجمعية اللواء الأبيض واحتجاجاً على اعتقال علي عبد اللطيف. وساروا رافعين العلم المصري الأخضر وصورة الملك فؤاد. ملك مصر. عبر الطرق الرئيسية بالخرطوم. وتوقفوا عند الجامع الكبير وأمام منزل علي عبد اللطيف حيث أهدوا أسلحة لعائلته. ومن هناك. اتجهوا صوب سجن الخرطوم بحري هاتفين بحياة علي عبد اللطيف الذي كان سجينا به. وقاموا بتوزيع بعض الأسلحة للأهالي. وفي خلال مسيرتهم سار خلفهم عدد كبير من المواطنين. ولدى عودتهم إلى المدرسة الحربية أحاطت بهم القوات البريطانية مناشدة إياهم تسليم أسلحتهم.

وألقي القبض على واحد وخمسين طالباً ممن اشتركوا في المظاهرة واحتجزوا بسفن من حاملات المدافع الراسية على شاطئ النيل. حيث أخذوا يرددون هتافات سياسية حتى تم نقلهم الى سجن الخرطوم بحري.

ولقد قيل بأن مظاهرة طلاب المدرسة الحربية كان دافعها الاحتجاج على تعيين

---

(١) gwynn, Sir Charles, W, op. cit, p. 179.

اثني عشر طالباً من المدرسة الحربية بالقاهرة وتعيين اثنين فقط من المدرسة الحربية بالخرطوم. ولكن مهما يكن من أمر. فإن الأمر لم يعرف إلا بعد نشره بالغازيته بعد خمسة أيام من تاريخ المظاهرة.

ووجه قلم المخابرات الاتهام لثلاثة من الضباط المصريين الذين عملوا بالتدريس في المدرسة الحربية. على أن لهم ضلعاً في إثارة المظاهرة.

وفي نفس ذلك اليوم قامت مظاهرة من فرقة العمل المصرية بعطبره. واستقبلت صالح عبد القادر الذي اعتقل في بور سودان. وكان في طريقه إلى الخرطوم.

وفي اليوم التالي. قامت الفرقة نفسها بمظاهرة مسلحة انضم إليها بعض المدنيين. وتسببت في إتلاف مباني السكك الحديدية وورش الصيانة. وعلى أثر ذلك. استدعيت قوات بريطانية وسودانية وتمت محاصرة المتمردين لما ارتدوا إلى ثكناتهم. ولقي بعض الرجال حتفهم خلال الاشتباكات التي حدثت.

بيد أن روح التمرد شملت الرجال العاملين على امتداد السكك الحديدية خارج عطبرة.

ومهما يكن من أمر. فقد أمكن محاصرة التمرد.

وتوصلت لجنة شكلت لتقصي الحقائق إلى أن الأسباب الدافعة للتمرد لم تكن سياسية فحسب. بل كانت هناك أسباب أخرى من بينها انتشار روح الفوضى بين رجال الفرقة حينما تفشت الأخبار بحل الفرقة كلها. فضلا عن الانخفاض البالغ في الروح المعنوية لدى الجنود. وتحريض المدنيين على التمرد[1].

وأصدرت محكمة ايجازية أحكاماً بالسجن على ثلاثة عشر شخصاً لاتهامهم بالقيام بدور قيادي في التمرد. وأصدر الحاكم العام أمراً بحل فرقة العاملين، وما أن حلَّ شهر سبتمبر من عام ١٩٢٤ حتى أُبعِدَ رجال الفرقة من السودان إلى مصر. وفي ١٠ أغسطس. حدثت اضطرابات من رجال الفرقة في بور سودان. ومن ثمّ أرسلت قوات

(١) Intelligence Report No. 364, November 1924, and S. g. A / Summary of events in The Sudan August 9 t September 1924.

بريطانية. وسفينتان هما « ويمث » و « كليماتي » بسرعة إلى هناك واعتقل قادة المظاهرات .

ومع كل ذلك استمر اندلاع المظاهرات وانفجارها في كل من شندي وأم درمان والأبيض ودنقلا وملاكال خلال أغسطس وسبتمبر وأكتوبر . واعتقل عدد كبير من المتظاهرين . وعندئذ أدركت الإدارة البريطانية أنها لم تكن تواجه اضطراباً نظمه دعاة ومثيرون للشغب من رجال السياسة المدنيين . بل كانت مواجهة بثورة مسلحة اشترك فيها الضباط وطلاب المدرسة الحربية والجنود .

ولذلك جاء في تقرير الحاكم العام :- « إنني لم أعد أثق في صغار الضباط السابقين من طلاب المدرسة الحربية . وأن كل الضباط السودانيين والعرب فيما عدا من عُيّنوا من الصف . كانوا يكنّون شعور العداء للبريطانيين .

وكان شعور العداء من جانب القلة سلبياً . أما الأكثرية فقد كان عداؤها سافراً وإيجابيا »[(١)] .

وعلى الرغم من أن الحاكم العام قد مُنح سلطة إبعاد الضباط المصريين والقوات المصرية التي ساهمت في التمرد أو النشاط السياسي من السودان . إلا أنه كان واضحاً أن سلوك ذلك الطريق وحده لم يكن كافياً . ولم يعد هناك بدٌّ من إبعاد كلّ القوات المصرية من السودان إن أُريد تجنب أية ثورة مسلحة .

وابتداء من اغسطس وبينما كانت جمعية اللواء الأبيض دائبة على تنظيم وسائل الاحتجاج والمظاهرات . كانت حكومة السودان غارقة في تنظيم عملية إجلاء تم الاتفاق عليها في المفاوضات بين الإدارة البريطانية والحكومة البريطانية تتلخص في اتباع ما يلي :

١ ـ إجلاء الضباط والقوات المصرية .

٢ ـ في حالة رفض الحكومة المصرية أو معارضتها لهذه الخطوة . يجب إتمام الجلاء بالقوة بعد تجريد تلك القوات من أسلحتها على أن هذا التجريد لن يكون له ضرورة في حالة موافقة الحكومة المصرية على الجلاء .

---

(١) Ibid, S. g. A / Summary of events, op. cit.

٣ ـ يجب أن تتم عملية الجلاء فوراً . وأن يتم إبعاد الضباط المصريين العاملين مع القوات السودانية في نفس الوقت .

٤ ـ تكوين قوة دفاع السودان تحت قيادة الحاكم العام . الذي يتعين عليه الاستقالة من منصب السردار في الجيش المصري . وعلى أن تقدم القوة الجديدة قسم الولاء لملك انجلترا[١].

وفضلا عن كل ذلك . أوصت حكومة السودان بما يلي :

١ ـ يجب أن تُخْطر الحكومة المصرية بقرارسحب كلّ المصريين والقوات المصرية من السودان .

٢ ـ يجب أن يُطلب من الحكومة المصرية أن تُصدر أمراً بالجلاء . وأن تقدم لها كل مساعدة . وأن يُعَبَّر لها عن الامتنان والاحترام إن هي وافقت على ذلك .

٣ ـ في حالة الرفض . يجب اتخاذ جميع الخطوات العسكرية التي من بينها إبعاد حراس المخازن للأسلحة عن مراكزهم وإحلال جراس وقوات بريطانية بدلاً عنهم . وتجريد أولئك الحراس من السلاح .

٤ ـ تُمنح الحكومة المصرية مهلة ثمان وأربعين ساعة للاختيار بين الأمرين . تجريد الجنود المصريين من السلاح[٢]. الأمر الذي يضمن عدم وقوع قتال وعدم إذلال تلك القوات ؛ أو المخاطرة بالزج بالقوات المصرية في قتال يكون من نتائجه إلحاق خسائر فادحة لها[٣].

أما فيما يتعلق بالخطوات الواجب اتباعها حيال الاضطرابات والمظاهرات المدنية . فقد اقترحت الإدارة إصدار بيان للأهالي لإعلان أنها مستمرة في انتهاج سياستها الخاصة بتدريب السودانيين تدريجياً لإدارة شؤونهم الداخلية . وتعيين عدد أوفر منهم في الوظائف الكتابية والإدارية . وإقامة مجالس استشارية وإدارية[٤].

(١) Ibid.
(٢) Ibid.
(٣) Ibid.
(٤) Ibid.

وبعد مرور شهرين اقترح الحاكم العام اجراء تخفيض في عدد القوات المصرية على أن يُعَد لفترة انتقال لمدة أربع سنوات تتكون في نهايتها قوة سودانية .

وجاء هذا التحول في مجرى الأحوال السياسية نتيجة للمساهمة النشطة للضباط والقوات المصرية في العمل السياسي في السودان .

وتقبلت الحكومة البريطانية مقترحات الإدارة السودانية بالارتياح . ومن أجل ذلك أعلن رمزي ماكدونالد على أثر فشل مفاوضاته مع سعد زغلول إن الحكومة البريطانية لن تسمح للضباط العسكريين ولا للمدنيين والموظفين بالتآمر ضد حكومة السودان[1] . وكان هذا التصريح يعني أن اتفاقية الحكم الثنائي يمكن أن تُلغى من جانب بريطانيا وحدها لفرض وصاية بريطانية على السودان .

وأتاح مقتل السير لي ستاك حاكم السودان العام وسرداز الجيش المصري بالقاهرة في التاسع عشر من نوفمبر . الفرصة والتبرير للقيام بتنفيذ السياسة التي ظلت حكومة السودان تسعى إلى تنفيذها خلال العامين السابقين وهي انسحاب القوات المصرية من السودان .

وفي الإنذار الذي وجهه المندوب البريطاني السامي لسعد زغلول أمرت الحكومة البريطانية باجلاء القوات المصرية . وبدلاً من أن ينحني سعد زغلول للعاصفة . قدّم استقالته . ومن ثمّ تسلّم الحاكم العام أمراً بإجلاء القوات المصرية والضباط بالقوة . وتم إجلاء الفرقة المصرية الرابعة في ٢٥ نوفمبر .

وفي نفس اليوم . احتج الضباط المصريون في الخرطوم بحري وأعلنوا أنهم لن يغادروا البلاد إلا إن تسلموا أمراً مباشراً من وزير الحربية المصرية .

ورفضت المدفعية والفرقة الثالثة تنفيذ الأوامر الصادرة إليها بمغادرة البلاد . ووضعت هذه الاحتجاجات كلها القائم بأعمال الحاكم العام والسردارية بالإنابة هولستن باشا في مركز حرج وشائك للغاية . إذ لم تكن الفرقتان البريطانيتان المعسكرتان بالخرطوم كافيتين لتنفيذ الأوامر التي أنيطت به للإشراف على عملية إجلاء القوات المصرية . كما لم تكن القوات السودانية محل ثقة .

(١) Egypt No. 1 (1924) Cmd 2269.

وفي مؤتمر تداولي للضباط البريطانيين . تقرر استخدام القوة إذا استدعت الضرورة ذلك . وفي ذات الوقت استدعيت فرقة بريطانية للحضور إلى السودان . وبُعث ببرقية للقاهرة للمطالبة بالموافقة على أوامر القائم بأعمال السردارية بالإنابة من وزير الحربية المصرية . وعند هذا الحد قررت الفرق السودانية بالخرطوم وأم درمان وتالودي القيام بمظاهرات تعبيراً عن تعاطفها مع القوات المصرية واستعدادها لشق عصا الطاعة على الحكومة .

وفي ذات الوقت . تمرد وأضرب المسجونون السياسيون وطلاب المدرسة الحربية المحتجزون بالسجن العمومي بالخرطوم بحري .

وفي ٢٧ نوفمبر سارت ثلاثة سرايا من الفرقة السودانية الحادية عشرة من ثكنات سعيد باشا إلى مدرسة الفرسان بعد أن كسرت مخزن السلاح واستولت على مدفعين فيكرز وكميات من الذخيرة . وتحركوا عن طريق السوق إلى وزارة الحربية في طريقهم إلى الخرطوم بحري .

وعندئذ تم إخطار القوات البريطانية بمعسكرات بري ـ مكان جامعة الخرطوم ـ والقوات البريطانية المرابطة بالخرطوم البحري . وزحفت هذه القوات لتسد شارع الخديوي ـ شارع الجامعة ـ بوضع المتاريس لمنع مسيرة الفرقة ١١ من بلوغ هدفها . ولما فشل القائد ماكاوان قائد حامية الخرطوم في اقناعها بالعودة إلى ثكناتها وجه لهم إنذاراً باللجوء إلى استعمال القوة . ثم أخطر القائم بأعمال السردار بما حدث . وأمر الأخير القوات البريطانية بتدعيم قوتها بجلب ستة مدافع من الفيكرز ثم ذهب إلى القوات السودانية وأمرها بالعودة إلى ثكناتها . ولما لم يجد استجابة أو رداً أمر القوات البريطانية بإطلاق النار . وما أن أطلقت المدافع الرصاص حتى رد السودانيون بالمثل . واستمر القتال حتى الساعة العاشرة . فانكسرت شوكة المقاومة ولحقت الهزيمة بالثائرين .

وفي فجر اليوم التالي . شرعت القوات البريطانية في البحث عن كل من اشتبه أنه من الثائرين . وما أن تقدمت صوب المستشفى العسكري حتى انطلقت النيران من جديد . فقتل عدد من الضباط والجنود البريطانيين واحتمى بعض الجنود

السودانيين بمباني الضباط المصريين بالقرب من المستشفى . وأبدو مقاومة ضارية ؛ ولم يفلح في دحرهم رصاص المدافع الرشاشة ولا القنابل اليدوية ؛ ومن ثمّ أحضر البريطانيون المدفع الوحيد الثقيل هاويتزر عيار ٤.٥ الموجود بالحامية . وأطلقت منه ثلاثون قنبلة من على بعد مائة ياردة تقريباً . بيد أن ذلك كله لم يجد البريطانيين . بل باءت محاولة الولوج إلى المستشفى بخسائر فادحة جديدة .

وفي النهاية اضطرت القوات البريطانية إلى اتباع أسلوب إطلاق القنابل . فأطلقت ١٧٠ قذيفة مما أدى إلى انهدام أركان المباني والقضاء على المقاومة[١] . فلم يبق على قيد الحياة واحد من أبطال المقاومة الشجعان الذين حظوا بإعجاب أعدائهم[٢] كما تفرق شمل الباقين . ولقد قُتل عبد الفضيل الماظ وأربعة عشر ضابطاً . وأصيب بعض الجنود بجراح خطيرة . وقتل خمسة ضباط من البريطانيين . وثمانية من الجنود . وجُرح أحد عشر شخصاً . توفي منهم اثنان فيما بعد متأثرين بجراحهما[٣] .

وفي ٢٨ نوفمبر حاول اللازم أول أحمد سعد محمد قيادة جنود الحملة الميكانيكية في ثورة سافرة تأييداً للفرقة ١١ وهجم الضباط على مستودع الأسلحة ووزعوا الأسلحة والذخائر على جنودهم إلا أن الثورة لم تتم على أثر القبض على أحمد سعد وطليعته بواسطة قوة من البوليس . وما أن حل اليوم التالي حتى عمّ الهدوء أرجاء الخرطوم . ومن ثمّ انطفأت جذوة الثورة من جانب الفرقة ١١ .

أما ثورة الفرقة ١٠ السودانية التي اندلعت في تالودي بجبال النوبة . فقد واجهت نفس المصير . فقد استطاع ثلاثة من الضباط المصريين وثلاثة من الضباط السودانيين كانوا قد اعتقلوا لرفضهم تنفيذ أمر الجلاء من الإفلات من الحرس . ووزعوا الأسلحة لجنودهم وقاموا بمظاهرة سياسية إلا أن الضابطين البريطانيين الموجودين بتالودي نجحا في السيطرة على الموقف . وفي ذات الوقت أرسلت قوات حكومية من الخرطوم والأبيض وتمّ إخماد التمرد .

واعتقل الضباط المصريون والسودانيون الذين اشتركوا في الثورة . ومن ثمّ أمكن

(١) gwynn, Sir Charles, W, op. cit. pp. 168 - 9.

(٢) Ibid., p. 169.

(٣) S. g. A / The Mutiny of N.

الحفاظ على النظام والامن . ولدى الرجوع إلى تقارير ووثائق قلم المخابرات يبين أن قادة ثورة الجيش في عام ١٩٢٤ كانوا هم : عبد الفضيل الماظ وحسن فضل المولى وثابت عبد الرحيم وسليمان محمد وسيد فرح وعلي البنا وأحمد سيد محمد .

ولقد قُتل عبد الفضيل الماظ في فجر ٢٨ نوفمبر . وقُدّم حسن فضل المولى وثابت عبد الرحيم وسليمان محمد لمحكمة عسكرية . قضت بإعدامهم رمياً بالرصاص . ونفذ فيهم الحكم فعلاً . أما سيد فرح فقد أصيب بجراح بالخرطوم في ليل السابع والعشرين من نوفمبر . واستطاع الهرب إلى مصر رغم رصد ألف جنيه كجائزة لمن يقبض عليه . وأبدل حكم الإعدام الصادر ضد علي البنا بالسجن مدى الحياة لأن رجال المخابرات قرروا أنه كان يمدهم بمعلومات عن الحوادث التي وقعت في ملاكال . وعوقب أحمد سعد بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً [1].

وتردد اسم كل من زين العابدين التام وعبد الله خليل في تقارير المخابرات . باعتبارهما المحرضين الأساسيين على التمرد . وارتبط اسم زين العابدين بأحداث ملاكال وتالودي . وارتبط اسم عبد الله خليل بثورة الخرطوم .

بيد أن فشل عبد الله خليل في الاتصال بصغار الضباط كان من شأنه أن يُحدّ من إنفعال أولئك الشبان المتطرفين وقيامهم بأعمال طائشة [2] .

ومن الأحداث التي ارتبطت ارتباطاً مباشراً بثورة نوفمبر خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٩ الإضرابات التي وقعت في السجن العمومي بالخرطوم البحري منذ ١٩ إلى ٢٩ نوفمبر .

ومنذ يونيو عام ١٩٢٤ أصبح السجن العمومي بالخرطوم بحري يستقبل لأول مرة أعداداً متزايدة من السجناء السودانيين .

وفي سبتمبر . ولدى زج طلاب المدرسة الحربية . بلغ عدد السجناء السياسيين المائة تقريباً . ولم يكن ضباط السجن وجنودهم من الحرس معتادين على معاملة أمثال

---

(١) Palace 5/11 : Note by Director of Intelligence 27. 11. 1924.

(٢) XI Th Sudanese Mutiny at Khartoum, Note by Director of Intelligence 10. 12. 1924, Palace 4/11.

أولئك السجناء المتعلمين ذوي المطامح السياسية . والذين كانت مطالبهم تختلف عن مطالب المجرمين العاديين .

مهما يكن من أمر . فلم يكن أولئك السجناء يعاملون معاملة خاصة . وكان الكثير منهم قد زج به في زنزانات انفرادية . ووضعت على أيديهم وأرجلهم السلاسل والأغلال . وعلى الرغم من أن النظام الحديدي كان مفروضاً عليهم إلا أنهم استطاعوا بمساعدة الحراس الاتصال فيما بينهم من ناحية . وفيما بينهم والعالم الخارجي . من ناحية أخرى . وفي اليوم السابق لاغتيال السير لي ستاك . طالبوا بتحسين أغذيتهم وقاموا بتهديد الضباط وجنود الحرس . عندئذ استسلمت السلطات للتهديد واستجابت لمطلبهم في ذلك الخصوص . والنجاح الذي أحرزوه مع تواتر أخبار اغتيال ستاك أغراهم إلى المزيد من المطالب . مثل فك السلاسل والأغلال .

وفي ٢٤ نوفمبر نجحوا في تحطيم أبواب الزنزانات وسقط السجن في قبضتهم . وتم إطلاق سراح جميع السجناء الآخرين . وشرعوا في إرسال الإشارات إلى القوات المصرية التي ردت عليهم وشجعتهم ووعدتهم بالمساعدة .

وكان قرب موقع السجن من ثكنات سلاح المدفعية سبباً لتمكنهم من تلقي الأخبار الجديدة باستمرار . ومن ثمّ استدعيت القوات البريطانية . فقامت فوراً بمحاصرة السجن[1] . بيد أن روح الثورة الكامنة لديهم لم تكن قد خمدت بعد . وفي اليوم الأول من ديسمبر حاولوا تكسير أبواب السجن . وفي ذلك التاريخ كانت القوات المصرية قد غادرت البلاد إلى مصر . كما تمّ سحق الفرقة ١١ . وفي ذلك الوقت هددهم قائد السجن بإطلاق النار على ثوار السجن . وأحضر ضابط سوداني عالي الرتبة ليطلب إلى الثائرين التسليم . وما أن استجابوا إلى ذلك حتى انتهى التمرد . وكانت السلطات قد ارتأت أن محمد المهدي وعبيد حاج الأمين هما اللذان قادا تمرد السجن . ذلك أن علي عبد اللطيف الذي كان بالسجن المركزي قد نقل إلى ثكنات الجيش البريطاني في اليوم الأول للتمرد .

---

(١) gwynn, Sir Charles, W., pp. 162 - 3.

أما صالح عبد القادر فقد نقل بناء على طلبه الخاص إلى سجن المديرية في الخرطوم . ولذلك كان كلاهما بعيداً عن الخرطوم بحري وقت وقوع التمرد .

وبحلول أول ديسمبر . كانت ثورة الجيش قد أخمدت تماماً . وجاءت التعليمات من وزارة الحربية المصرية بوجوب مغادرة الضباط والجنود المصريين . ومن ثمَّ سيطرت القوات البريطانية على الموقف . وعلى ذلك تمَّ إجلاء جميع الضباط والجنود المصريين عن السودان نهائياً . وأعزيَ فشل ثورة الجيش في عام ١٩٢٤ إلى عجز القوات المصرية في معاضدة الجنود والضباط السودانيين وفشلها في إمدادهم بالعون العسكري اللازم .

ومن الجائز أن ذلك كان أحد الأسباب ولكن من الصحيح أيضاً أن تدخل القوات المصرية بالخرطوم لمساندة الضباط والجنود السودانيين . لم يكن وحده كافياً لزيادة فرص النجاح أمام الثورة السودانية . ذلك أن القوات البريطانية . وإن كانت أقل عدداً . إلا أنها كانت أقوى وأمضى سلاحاً . كما كان بوسعها تلقّي الإمدادات اللازمة في أقصر وقت ممكن .

وفضلاً عن ذلك . لم تكن مصر حرة في تصرفاتها . إذ رغم إعلان استقلالها في عام ١٩٢٢ إلا أن بريطانيا كانت لا تزال هي الآمرة الناهية في الشؤون السياسية الكبرى لمصر .

كان ولاء القوات المصرية خاضعاً لملك مصر . ولكن عندما طلبت إليه الحكومة البريطانية أن يعفي الضباط من قسم الولاء ويطلب منهم الجلاء . لم يتردد في الاستجابة لذلك . وترتب على خضوعه لأمر الحكومة البريطانية أثر سيء على الروح المعنوية لدى كل من المصريين والسودانيين .

ولم يكن للملك أو وزرائه الرغبة في الدخول في عراك مسلح مع القوات البريطانية الموجودة في السودان ولا القدرة على ذلك العراك . ولم يكن لدى الضباط المصريين رأي موحد في هذا الخصوص . بل إن بعضهم ذهب إلى تعضيد البريطانيين . كما سادت عدم الثقة بين الضباط المصريين المسلمين والضباط المسيحيين . وكان

التنافس والغيرة الدينية في صفوفهم مصدراً من مصادر القلق والإزعاج . ولم تكن سبل الاتصال بالمراكز الخارجية مثل ملاكال وواو وتالودي سهلة دائماً . وفضلاً عن ذلك . وُجد ضَرْبٌ من عدم التنسيق في النشاط بين الخرطوم والمناطق الخارجية . كما ارتكبت أحياناً تصرفات خرقاء .

وعلى ذلك . كان من الميسور دحر تلك المقاومة الضعيفة . وكان الاتصال بين الضباط بالخرطوم وزملائهم بالقاهرة ضعيفاً . وكانت تصرفات الضباط الموجودين بالخرطوم خاضعةً لما اطلعوا عليه في صحف مصر أكثر من المعلومات الرسمية . ومالت الصحافة إلى الإشارة والتهويل أكثر من الميل الى توخي الدقة والموضوعية . وإن عملاً قام على مثل هذا الضرب من المعلومات كان لابد من دحره وإلحاق الهزيمة به في يسر وسهولة . بيد أن السودانيين كانوا يعانون أيضاً من كثير من نقاط الضعف . وأولاها عدم وضوح أهداف الثورة في أذهان الضباط والجنود . وكان أغلبهم أعضاء في جمعية اللواء الأبيض أو عاطفين عليها . وأكثرهم من أنصار مصر ويؤمنون بوحدة وادي النيل كخطوة أولى نحو الاستقلال [١]

أما كبار الضباط مثل عبد الله خليل وحامد صالح الملك فقد كانوا على صلة بجمعية الاتحاد السوداني . ورغم أنهم لم يناصبوا مصر العداء إلا أنهم لم يعتنقوا فكرة وحدة وادي النيل . ولم ينظر إلى الإطاحة بالحكومة والاستيلاء على السلطة من جانب الجمعيتين كهدف سياسي مباشر . مما أدى إلى عزل المصريين الذين أخذوا مصالح مصر في الاعتبار الأول .

وبدت نقطة الضعف الثانية في ضعف الاتصال والتنسيق بين الضباط السودانيين في الخرطوم ورفاقهم في المناطق الخارجية . وذلك فضلاً عن أن معظم ضباط الجيش في جمعية اللواء الأبيض لم يكونوا حذرين للغاية مما أدى إلى تسلل كثير من رجال المخابرات في صفوفهم . ومن ثمّ اطلاع الإدارة البريطانية على كثير من الأخبار عن خطط ونشاط جمعية اللواء الأبيض . فقد خُصّص أحد رجال المخابرات لنقل أخبار

(١) Ewarts Report, p. 38.

ونشاط محمد صالح جبريل في الأبيض . وقد تمكن من زعزعة نشاط الجمعية في غزب السودان[١].

ونقطة الضعف الثالثة مردها ظهور المصالح الاجتماعية الضيقة الإقليمية والقبلية بين الفيئة والأخرى.

وبناء على تقرير لقلم المخابرات صدر في عام ١٩٢٤ . فقد تكونت في مواجهة جمعية اللواء الأبيض جمعية اللواء الأسود التي تكونت من الضباط السود في الجيش الذين بسبب سواد بشرتهم لم يثقوا في رفاقهم العرب واعتبروا أنفسهم الورثة الشرعيين للسلطة.

وورد ذكر عمر الخليفة عبد الله وزين العابدين صالح وحسن محمد زين وسرور رستم باعتبارهم ذوي صلة بهذه الجمعية[٢].

وقد أضعفت الاختلافات فيما بين العرب والسود من تنظيمات الحركة الثورية داخل الجيش وفي أوساط المدنيين.

وكانت نقطة الضعف الرابعة كامنة في عدم نضوج الظروف للثورة. وذلك على الرغم من أن الاستعدادات لمواجهة الحكومة قد بدأت منذ عام ١٩٢٢ . وجذب الجيش بكل نجاح للانخراط في التنظيمات الثورية ، ولكن الوقت لم يكن في مصلحة الثوار. ذلك أن التوقيت أملاه مقتل السير لي ستاك والأمر الصادر بإجلاء الجيش المصري. ولذلك ما أن وجد الضباط والجنود السودانيون وعداً بالتأييد من جانب القوات المصرية حتى شرعوا في القيام بالثورة قبل أن يكونوا مستعدين لها استعداداً كاملاً.

ونظراً إلى ابتعاد الضباط الكبار مثل عبد الله خليل عن قيادة الثورة. كانت القيادة بأيدي صغار الضباط قليلي الخبرة والذين لم يصقلهم الزمن. ومن ثمَّ ارتكبت بعض التصرفات الطائشة والساذجة[٣].

ومنذ البداية. وقعت جمعية اللواء الأبيض فريسة لنشاط عملاء المخابرات. فلقد دُسّ محمد علي صالح الذي أصبح شاهد ملك خلال المحاكمات. في أوساط الجمعية بواسطة رئاسة قلم المخابرات[٤].

(١) Intelligence Report from El Obeid - Kordofan 1/12.
(٢) Security 10/2 - Note by Director of Intelligence, December 19, 1924.
(٣) Note by Director of Intelligence 10. 12. 24 Palace 4/11.
(٤) File 36 - M - 5 Kordofan 1/12.

وكان محمد جبر الدار الضابط بالجيش والذي عمل بالتعاون الوثيق مع محمد صالح جبريل في الأبيض . على تحمل مسؤولية تنظيم الجمعية وإثارة المظاهرات والاتصال بقبائل الغرب ؛ هو الآخر من عملاء المخابرات .

ومهما يكن من أمر . فإن السبب الرئيسي لفشل الثورة هو انعدام التأييد الجماهيري لها . والحق أن التأييد الذي حظيت به كان مستمداً من المدن ومن مجموعات صغيرة من الموظفين المثقفين والمستنيرين .

ولم يكتف كبار رجال الدين وزعماء الطوائف بأن يكِّنوا لها العداء . بل ذهبوا إلى حد العمل على إجهاضها . بل نجحوا في تحييد أتباعهم . وأكثر من ذلك جعلوهم يعادون الجمعية معاداة سافرة . ولما تمَّ إلقاء القبض على العدد القليل من القادة السياسيين .والمنظمين وحكم عليهم بالسجن . لم يعد هنالك أية فرصة للاتصال بالجماهير . ومن ثمَّ شُل نشاط الجمعية مما مكَّن الإدارة البريطانية من سحق الثورة دون كبير عناء . وهكذا انتهت ثورة السودان القومية الأولى بعد إلحاق الهزيمة بالثورة المهدية .

ونود أن نورد في إيجاز أهم أحداث هذه الثورة القومية في خلال عامي ١٩٢٣ و ١٩٢٤ على الوجه التالي ؛[1] .

يناير ١٩٢٣

الخرطوم ؛	في ١٩٢٣/١/٢٣ نشرت مقالة في الحضارة تشرح وجهة نظر السودانيين بالنسبة لمستقبل البلاد .
القاهرة ؛	صدرت الصحف المصرية وهي تحتوي على مقالات تندد باتفاقية عام ١٨٩٩ وبالإعلان الصادر في ٢٣ فبراير من عام ١٩٢٢ .

فبراير -

القاهرة ؛	صدرت الصحف وكانت لا تزال توالي حملاتها على تجاهل ذكر السودان في الدستور المصري وإعلان استقلال مصر .

(١) Ewart Report, pp. 99 - 127.

مارس -

القاهرة : في ١٩ مارس وقّعَ على الدستور المصري . وصدرت الصحف وهي تنتقد النصوص المتعلقة بالسودان .

ابريل -

الخرطوم : في ١٧ ابريل نشرت الحضارة مقابلة مع السكرتير الإداري ورد فيها وصف لسياسة حكومة السودان المالية .

يونيو -

القاهرة : صدرت الصحف وأطلقت صرخاتها ضد الاتجاهات المعادية لمصر والتي بدرت من الحاكم العام .

سبتمبر -

القاهرة : لدى عودة سعد زغلول إلى القاهرة أصدر كثيراً من التصريحات المعادية لبريطانيا .

سبتمبر -

الخرطوم : صدر منشور معاد لبريطانيا طبع بالقاهرة ووزع في شوارع الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحري .

نوفمبر -

الخرطوم : انتشرت نظريات معادية لبريطانيا فيما يختص بسياستها بالنسبة لمشروع الجزيرة .

ديسمبر -

الخرطوم : زار حافظ بك إبراهيم الخرطوم .

يناير ١٩٢٤ -

القاهرة : انتصار حزب سعد زغلول في الانتخابات .

نشرت الصحف أنباءً عن تكوين حزب هو حزب تحرير مصر والسودان .

مارس -

القاهرة : تم عقد اجتماعات بنادي الضباط المصريين وبنادي الموظفين

المصريين . وأكدت الخطب الملقاة وحدة مصر والسودان .

انتقدت الصحف بشدة خطاب العرش عند افتتاح البرلمان على اعتبار أنه غامض فيما تعلق بالسودان .

تنصيب عبد المجيد على العرش واعتراف حسين بهكخليفة . وقد تسبب ذلك في كثير من القلق في أرجاء السودان . وخاصة أم درمان .

واقترح ترشيح الملك فؤاد لاعتلاء كرسي الخلافة .

ابريل -

أبدى الدعاة المصريون نشاطاً واسعاً في العمل الدعائي وبصفة أساسية بين صغار الموظفين .

مايو -

القاهرة : صدرت مقالات عدة وأسئلة كثيرة بالبرلمان فيما يتعلق بمسألة السودان . ومن ثمّ تكونت لجنة برلمانية لتقصّي الحقائق وجمع المعلومات عن السودان .

وصلت عدة رسائل من زعماء القبائل تأييداً للحاكم العام وفي ذات الوقت توهج ضوء جمعية اللواء الأبيض وعلا نجمه وتألق .

١٠ يونيو -

تم عقد اجتماع بمنزل السيد عبد الرحمن المهدي .

١٦ يونيو -

منع زين العابدين عبد التام ومحمد المهدي من السفر إلى القاهرة وتم إرجاعهما إلى الخرطوم .

١٧ يونيو -

وادي حلفا : قيام مظاهرة عند وصول قطار وادي حلفا الأمر الذي أدى إلى إنزال محمد المهدي في محطة الخرطوم بحري .

١٩ يونيو -

تشييع جنازة المأمور المصري حيث ألقيت الخطب ونظمت المظاهرات . وعلى إثر ذلك قبض على الشيخ حاج عمر .

٢٠ يونيو

ألقى حسن الضرير خطبة في الجامع هاجم فيها الحكومة البريطانية .

٢٢ يونيو -

أصدر الحاكم العام بالإنابة إعلاناً بمنع وحظر المظاهرات .

٢٣ يونيو -

الخرطوم : قامت مظاهرة بالخرطوم واعتقل قادتها .

٢٥ يونيو -

أم درمان : قيام مظاهرات بها .

٢٦ يونيو -

الخرطوم : قيام مزيد من المظاهرات .

٢٧ يونيو -

أم درمان : ألقى أحمد إدريس أبو غالب خطبة معادية للحكومة في جامع أم درمان .

٢٩ يونيو -

الخرطوم : وردت إلى الحكومة تقارير مؤداها أن جمعية اللواء الأبيض قررت مهاجمة دار صحيفة الحضارة لقتل شخصيات معينة .

٣ يوليو -

أرسل علي عبد اللطيف برقية إلى السير ماكدونالد وإلى مختلف الصحف البريطانية .

٤ يوليو -

الخرطوم : ألقي القبض على علي عبد اللطيف .

٦ يوليو -

قيام محاولة غير ناجحة لقيادة مظاهرة . والمزيد من الاعتقالات .

٩ يوليو -

واد مدني : اعتقال أحمد عمر باخريبة .

١١ يوليو -

الخرطوم : محاكمة علي عبد اللطيف والحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات .

١٣ يوليو -

الخرطوم : ألقى محمد سر الختم خطاباً في الجامع فأُلقِيَ القبض عليه .

١٤ يوليو -

شندي : تم لصق منشور عدائي مثير بمدخل الجامع .

٢٢ يوليو -

الخرطوم قيام مظاهرة بقيادة علي حسن . تم على إثرها اعتقال كثير من الأفراد .

٢٤ يوليو -

الاسكندرية : سافر سعد زغلول إلى أوربا .

٢٥ يوليو -

وادي حلفا : ألقى عبد العزيز محمد خطبة معادية للحكومة

الأبيض : ألقى أحد المصريين خطبة معادية للحكومة فقبض عليه .

٢٦ يوليو -

قيام محاولة لتنظيم إضراب من موظفي البوستة والتلغراف .

٢٧ يوليو -

صدر حكم على محمد سر الختم بالسجن لمدة ثلاثة أشهر . وقد صدر أمر من الحاكم العام بالإنابة باطلاق سراحه فوراً .

٣٠ يوليو -

تمَّ تفتيش منازل الزعماء البارزين لحركة اللواء الأبيض وعلى رأسها منزل عبيد حاج الأمين وموسى لاظ وعبد البخيت وحسن مدحت . وأُلقِي القبض عليهم .

٣ أغسطس -

اعتقل صالح عبد القادر .

٦ أغسطس -

بور سودان : أضرب موظفو البوستة والجمارك احتجاجاً على اعتقال صالح عبد القادر .

الخرطوم : قامت محاولة لتنظيم مظاهرة لكنها لم تنجح .

٨ أغسطس -

عطبرة : قامت مظاهرة ضخمة عند وصول القطار الذي أقلّ صالح عبد القادر . وانضم إليها رجال الفرقة العاملين بالسكك الحديدية .

الخرطوم : قامت مظاهرة طلبة المدرسة الحربية .

١٠ أغسطس -

بور سودان : قامت مظاهرة بقيادة علي ملاسي .

عطبرة : قامت مظاهرة من رجال الفرقة العاملين بالسكك الحديدية . وأصيبت الورش والمصانع بالضرر والتخريب . أرسلت على إثر ذلك سريتان من جنود ليستر من الخرطوم . كما أرسلت فرقة من الفرسان من شندي . ومع ذلك قامت مظاهرات عند مغادرة القطار لمدينة عطبرة .

الخرطوم : اعتقل أحد عشر فرداً من قادة طلاب المدرسة الحربية . واحتجز الباقون في منازلهم وحددت إقامة كل منهم .

أم درمان : اعتقل محمد علي عبد الرحيم أحد قادة جمعية اللواء الأبيض .

١١ أغسطس -

هدد جنود الفرقة العاملين بالميناء بالقيام باضطرابات في الميناء . ووصلت السفينة يارموث .

عطبرة : قام جنود الفرقة العاملين بالسكك الحديدية بمظاهرة لكنهم حوصروا بواسطة قوات الجيش وأرغموا على البقاء في الثكنات تحت حراسة رجال الفرسان وقام جنود الفرقة بمهاجمة رجال

الفرسان الذين أطلقوا عليهم النار مما تسبب في قتل عشرين شخصاً .

١٢ أغسطس -

بور سودان : ورد تقرير مؤداه أن علي ملاسي يعمل على إثارة القاطنين بالديوم والأحياء المجاورة للمدينة .

عطبرة : أرسل إليها المزيد من قوات الجيش من شندي . فقد أضرب جنود الفرقة العاملين بأبوديس عن العمل وهددوا بمنع مرور القطار .

الخرطوم بحري : قامت مظاهرات هددت بإلحاق أضرار بمستودعات السكك الحديدية .

١٣ أغسطس -

بور سودان : وصول حاملة الجنود كليماتيس .

عطبرة : أقنع رجال الفرقة بأبوديس بالعودة إلى عطبرة ولدى عودتهم أحاط بهم الجنود وأرغموا على البقاء في ثكناتهم .

الأبيض : غادر محمد صالح جبريل الأبيض وحاول تنظيم مظاهرة في أرجاء الريف .

١٤ أغسطس -

غادرت ويموث ميناء بور سودان .

عطبرة : أضرب بقية رجال الفرقة وطالبوا الانضمام لرفاقهم .

شندي : انفجرت المظاهرات من جديد .

١٥ أغسطس -

عطبرة : دعمت الحامية .

وادي حلفا : وصلت فرقة بريطانية جديدة .

ألقيت خطب وبيانات في الجامع . ولم يطلق سراح أحد الخطباء إلا بعد أن هدد تهديداً صارماً وأنذر .

أم درمان : محاولة قيام مظاهرة عند مغادرة المصلين للجامع واتجاههم صوب المعدية .

وفي المساء قامت مظاهرات عدة فقبض على ١٧ شخصاً .

كوستي : فشلت محاولة لتنظيم مظاهرة منظمة .

الأبيض : ألصقت احتجاجات كتبها محمد شريف على جدران السجن .

١٦ أغسطس -

بور سودان : حرك جنود الفرقة من مواقعهم وألزموا ثكناتهم .

عطبرة : تم تشكيل لجنة للتحري عن واقعة إطلاق النار على جنود الفرقة . وعقدت أولى اجتماعاتها .

دنقلا : قامت مظاهرات عندما مرت سفينة بريد تحمل السجناء من أعضاء اللواء الأبيض الذين قبضوا في أرقو . ولكنها مرت بسلام .

الأبيض : غادر محمد شريف المدينة . وعلى أثر ذلك اتخذت إجراءات للأمن الجماعي من جانب البوليس حالت دون وقوع مظاهرات من الشعب .

١٧ أغسطس -

قُبض على خمسة من زعماء العصيان لقيامهم بمظاهرات جديدة .

عطبرة : أعدت إجراءات لرد شرف جنود الفرقة من المصريين .

دنقلا : صدرت تعليمات بمنع المظاهرات في دنقلا وأرقو ومروى .

١٨ أغسطس -

بور سودان : قامت مظاهرات قوامها ٤٠ من الموظفين احتجاجاً على اعتقالات اليوم السابق . واعتقل رجل واحد ولكن أطلق سراحه فيما بعد . وكان من جنود الفرقة العاملين بالسكك الحديدية . وقد رفض العمل . ومن ثمّ أرسل إلى الثكنات .

الخرطوم : نقل طلاب المدرسة الحربية من الثكنات إلى الحاميات أو إلى ما وراء الأسلاك الشائكة . وفي نفس الوقت تسلم التجار الأجانب منشوراً من جمعية اللواء الأبيض أنذرهم بأن يرتدعوا عن الجشع .

١٩ أغسطس -

تم دفن جثمان أحد جنود الفرقة الذي أصيب بجرح في ١١

أغسطس. رحلت الدفعة الأولى من جنود الفرقة وأرسلت إلى الشمال.

الخرطوم: حاول طلاب المدرسة الحربية القيام ببعض الاضطرابات.

الأبيض: وزع منشور وألصق بأبواب المتاجر بأن مظاهرة ستقوم يوم الجمعة التالي.

٢٠ أغسطس -

بورسودان: وصلت فرقتا أرجيل وسذرلاند من مصر.

الخرطوم بحري: وجدت منشورات ملصقة على أعمدة التليفونات.

الأبيض: أجليت الفرقة الثالثة المصرية لتخلي السبيل أمام الجنود البريطانيين.

القاهرة: نشر بيان يندد بالحكومة أصدرته جمعية اللواء الأبيض في مجلة اللواء.

٢١ أغسطس -

بور سودان: غادرت فرقتا أرجيل وسذرلاند بورسودان متوجهتين نحو عطبرة ووادي حلفا والخرطوم.

٢٣ أغسطس -

عطبرة: حكمت المحكمة العسكرية على قادة الثورة بالسجن لمدد مختلفة.

الخرطوم: صدر احتجاج من جانب ٥٤ ضابطاً مصرياً ضد إرسال ووصول قوات بريطانية ألحقت بوزارة الحربية المصرية في القاهرة. ثم نوقشت المطالب التي تعين تقديمها للحكومة.

الأبيض: وجدت منشورات معادية للحكومة موزعة في الطرقات.

٢٤ أغسطس -

واو: أرسلت برقية احتجاج من الضباط المستخدمين إلى وزير الحربية المصرية على استخدام العلم الأحمر القديم بدلاً من العلم المصري الأخضر الجديد.

الإسكندرية: عقد اجتماع موسع وكبير بواسطة لجنة الوفد المحلية لتأييد الحركة السودانية.

٢٨ أغسطس ـ

عطبرة : أرسلت آخر دفعة من جنود الفرقة العاملة بالسكك الحديدية إلى القاهرة .

٢٩ أغسطس ـ

الخرطوم : وجّه إنذار وتحذير إلى جميع المستخدمين العاملين بالسلك الإداري لئلا يعملوا بالسياسة وألا يكتبوا في الصحف في شؤون السياسة .

ألقيت خطبة سياسية تندد بالحكومة بواسطة علي سعيد أحمد . عضو جمعية اللواء الأبيض .

٣١ أغسطس ـ

الأبيض . قبض على رسالة كان يُزْمَعُ إرسالها إلى سعد زغلول . وألقي القبض على أربعة أشخاص .

القاهرة : نشرت مقالة بواسطة عبد الرحمن فهمي بوصفه رئيساً للعمال ولاتحاد نقابات العمال .

٢ سبتمبر ـ

الخرطوم وأم درمان:تم اعتقال ١٤ شخصاً لاتهامهم بالاتفاق على التحريض . ومن بينهم ٩ من موظفي الحكومة . و٣ مصريين . والبقية من الضباط السابقين .

القاهرة : نشرت الأخبار مقالاً معادياً للبريطانيين بتوقيع الطيب بابكر .

٤ سبتمبر ـ

اعتقل علي المرضي خضر عمدة الخرطوم .

٦ سبتمبر ـ

عطبرة : وزعت منشورات صادرة في أغلب الظن من عصبة الشباب التقدمي .

الخرطوم : اعتقل عكاشة عبد المحمود أحد موظفي مصلحة المالية لإلقائه خطاباً دينياً معادياً للحكومة . قطع الاتصال البرقي بين الخرطوم ومدني .

٨ سبتمبر -

أم درمان : عقد اجتماع بمنزل عبد الحليم العتباني .

الخرطوم : عقد اجتماع بمنزل شيخ أبو زيد سليمان .

١٠ سبتمبر -

الأبيض : صدر حكم على كلٍ من عطا الله شرفي . وعبد الله أبو قصيصة . وعبد الله خضر . وابراهيم سليمان . وأحمد الأقرع . بالسجن لمدة ثلاث سنوات .

١١ سبتمبر -

الخرطوم : اعتقل ٤ أشخاص من شعبة العمال بجمعية اللواء الأبيض . وزعت منشورات معادية للبريطانيين وموالية للمصريين من جانب جمعية الاتحاد السوداني واتحاد الدفاع عن السودان .

١٣ سبتمبر -

الخرطوم : وصل من مصر إلى حلفا أحمد سعيد سليمان أحد موظفي مصلحة الوابورات .

١٦ سبتمبر -

الخرطوم : اعتقل اليوزباشي محمد صالح جبريل لاتهامه بالقيام بنشاط سياسي داخل النادي . وسرقت بعض الأسلحة من منازل هولستن والدرتون .

٢٠ سبتمبر -

بور سودان : حكم على علي ملاسي بالسجن لمدة ست سنوات كما حكم على ستة أشخاص آخرين بالسجن لمدة ستة أشهر مع الغرامة .

عطبرة : حكمت لجنة تأديبية بفصل ١٠ من الموظفين المصريين التابعين للسكك الحديدية لاتهامهم بإرسال تقارير عن حوادث الشغب إلى السلطات المصرية .

الخرطوم : تمت الموافقة على الأحكام الصادرة ضد خمسة من طلاب مدرسة ضباط الصف بالسجن لمدة خمس سنوات لكل منهم . كما عوقب جنديان بالسجن لمدة سنتين .

أم درمان : قُبض على أحمد أمين مترجم الفرقة الشمالية لاتهامه بتوزيع منشورات جمعية اللواء الأبيض أثناء تجواله بين الخرطوم وشندي لأداء أعماله الرسمية .

٢١ سبتمبر -

الخرطوم : جرت مظاهرة من خمسة أفراد فألقي القبض عليهم .

أقرِّت الرقابة على أعمال البريد بين مصر والسودان .

٢٢ سبتمبر -

ملكال : جرت محاولة للقيام بمظاهرة من ثلاثة رجال تابعين لجنود الفرقة الثانية عشر السودانية . ولكن ألقي القبض عليهم في الحال .

٢٣ سبتمبر -

عطبرة : ترحيل الموظفين المصريين .

أم درمان : عقد اجتماع بدار سيد أحمد سوار الدهب .

ملاكال : جرت محاولة لإحراق منزل الضابط المسؤول عن قيادة الفرقة الحادية عشر .

لندن : بدأت المفاوضات بين رمزي ماكدونالد وسعد زغلول .

٢٤ سبتمبر -

حوكم أربعة من المتظاهرين لقيامهم بنشاط في ٢١ سبتمبر .

٢٥ سبتمبر -

ملاكال : جرت محاولة لتنظيم مظاهرة كما جرت محاولة للقيام بأعمال شغب من جانب رجال الفرقة .

٢٦ سبتمبر -

عطبرة : قام أربعة سجناء كانوا في طريقهم إلى الخرطوم بتوجيه ألفاظ مقذعة وتهديد لموظف بريطاني يعمل بالسكك الحديدية .

ملاكال : نقل ثلاثة من الضباط من ملاكال . اعتقل قادة المظاهرات وكلهم من السودانيين .

٢٧ سبتمبر ـ

ملاكال : حوكم ٥ أشخاص اعتقلوا في ٢٥ سبتمبر وقضت المحكمة بسجن كل منهم لمدة ثمانية عشر شهراً . ونقلوا إلى الخرطوم .

٢٩ سبتمبر ـ

عطبرة : حوكم بعض موظفي السكك الحديدية . وعوقب أحدهم بالسجن لمدة عشر سنوات . كما عوقب آخر بالسجن لمدة سنة . وبرأت المحكمة ساحة اثنين . وتولى الدفاع عن المتهمين أحد المحامين المصريين .

٣٠ سبتمبر ـ

ملاكال : وصلت إلى ملاكال نصف الفرقة البريطانية التي عسكرت بالمدينة .

٣ اكتوبر ـ

أم درمان : عقد اجتماع بمنزل مصطفى أرباب وتلى خطاب أحضره من بربر . بواسطة حبيب الله عيد

لندن : انقطع حبل المفاوضات بين ماكدونالد وسعد زغلول .

٤ اكتوبر ـ

الخرطوم : عاد أعضاء لجنة ويمبلي أدراجهم .

٨ أكتوبر ـ

لندن : انعقدت مناظرة في مجلس العموم .
الاحتفال بذكرى تنصيب الملك فؤاد .

١٠ اكتوبر ـ

أم درمان : تمت إجازة النشيد المعادي للحكومة والمسمى بالنشيد الوطني ، بواسطة لجنة النصوص .

١٢ اكتوبر ـ

الخرطوم : تسلم القائم بأعمال الحاكم العام خطاباً مرسلاً إليه من لجنة الانتقام التابعة لجمعية الاتحاد السوداني .

١٣ اكتوبر -

الخرطوم بحري : شرعت المحكمة في محاكمة أربعين متهماً جلهم من أعضاء جمعية اللواء الأبيض .

١٤ اكتوبر -

وُجد منشور ألصق بأعمدة التلغراف بتوقيع اتحاد علماء السودان .

١٥ اكتوبر -

الخرطوم : نشرُ بيان من الحاكم العام حول الورقة البيضاء .

٢٠ اكتوبر -

الخرطوم : المحامي المصري أحمد الشاهد يكف عن موالاة الدفاع عن المتهمين ويقفل راجعاً إلى القاهرة .

٢٢ اكتوبر -

نشرت الأهرام خبراً مؤداه أن أحمد الشاهد قد أبعد .

١٩ نوفمبر -

القاهرة : توفي السير لي ستاك في الساعة ١٨ والدقيقة ٤٥ .

٢١ نوفمبر .

الخرطوم - انتشرت إشاعة بأن الذين قاموا باغتيال السير لي ستاك كانوا من السودانيين

٢٢ نوفمبر -

عطبرة : قابل الضباط المصريون نبأ اغتيال ستاك بارتياح بالغ .

الخرطوم : أقيمت صلاة الغائب على روح سير لي ستاك في حديقة القصر حضر لها خصيصاً من القاهرة هولستن باشا .

القاهرة : وجّه إنذار بريطاني شديد اللهجة إلى سعد زغلول .

٢٣ نوفمبر -

الخرطوم : وصلت أوامر من المندوب السامي تقضي بمواصلة إجلاء الجيش المصري .

القاهرة : رفض الإنذار البريطاني برمته فيما عدا أربعة نقاط .

٢٤ نوفمبر -

الخرطوم : أقنعتْ الفرقة المصرية الرابعة بصعوبة الجلاء .

الخرطوم بحري : رفضت الفرقة المصرية الثالثة الجلاء دون أمر خاص من الحكومة المصرية . تمرد في السجن .

تالودي : انتشرت ألوية التمرد في المنطقة مما أدى إلى القبض على الضباط المصريين الذين قاموا بالتمرد وبتوزيع بعض الأسلحة على المواطنين .

الإسكندرية : استولت الحكومة البريطانية على مصلحة الجمارك . استقالة سعد زغلول .

٢٥ نوفمبر -

الخرطوم : مغادرة بقية الفرقة المصرية الرابعة . إرسال تلغراف إلى القاهرة يطلب من وزير الحربية إصدار أوامره للفرقة المصرية بالجلاء عن السودان .

الخرطوم بحري : السجناء يرسلون إشارات الاستغاثة للمدفعية .

٢٦ نوفمبر -

الخرطوم : أخبار القاهرة تفيد بأن أمراً بالجلاء قد صدر . قوة من ٧٠ ضابط وجندي من ليستر تغادر إلى تونقا .

الأبيض : فرقة الفرسان تغادر إلى تالودي .

٢٧ نوفمبر -

بور سودان : أول قطار يحمل الفرقة المصرية الرابعة يصل إلى بور سودان .

الخرطوم : تمرد الفرقة السودانية الحادية عشر .

الأبيض : مغادرة سريتين من الهجانة إلى تالودي .

٢٨ نوفمبر -

بور سودان : قطاران حملا رجال فرقة دوشستر . إلى الخرطوم وعطبرة ووادي حلفا .

الخرطوم : التمرد ينتهي بمقتل واعتقال معظم المتمردين .

الأبيض : سريتا ارجيل وسذرلاند غادرتا الأبيض إلى تالودي .

تالودي : وصل كريف ومعه العربات المصفحة .

٢٩ نوفمبر -

بور سودان : الفرقة المصرية الرابعة غادرت بور سودان إلى السويس على ظهر الباخرة . بقية الجنود المصريين توجهوا إلى مصر عن طريق وادي حلفا . فرقة دور سيت تُرْسَلُ إلى أم درمان .

تونجا : سرية من البوليس توجهت إلى تالودي لكنها أعيدت إلى مواقعها نسبة لإلغاء الأمر .

٣٠ نوفمبر -

إرسال فرقة دور سيت أخرى إلى أم درمان

★ ★ ★

الباب السادس

ما بعد ثورة ١٩٢٤

لدى إلحاق الهزيمة بثورة الجيش. انطفأت جذوة الروح الوطنية المناضلة بالطرق والوسائل المباشرة. فقد أضحى القادة إما رهن السجن أو الاغتراب بمصر. إذ نقل كل من علي عبداللطيف وعبيد حاج الأمين وعلي البنا ومحمد المهدي الخليفة ومحمد بخيت من سجن الخرطوم بحري إلى سجن واو بالجنوب. وأطلق سراح حسن شريف وعلي أبا يزيد وأبعدا إلى مصر. كما أطلق سراح صالح عبد القادر ومحمد زكي عبد السيد وحسين مختار وعلي ملاسي والتهامي محمد. ولكنهم ظلوا بالخرطوم تحت رقابة البوليس. ولجأ عرفات محمد عبد الله. وفرغلي الذي رفض أداء قسم الولاء للحاكم العام. إلى القاهرة ؛ حيث استمرا في كتابة مقالات معادية لبريطانيا في الصحف المصرية. وتم استيعاب بعض الضباط الذين رفضوا قسم الولاء للحاكم العام في صفوف الجيش المصري أو البوليس أو السجون. ولكن لم يجد أولئك ترحيباً في الدوائر الرسمية بمصر.

وترتب على قبض بعض اللاجئين لمصر من غير المرغوب فيهم. كما ترتب على محاولة اتهام البعض الآخر في حادث مقتل السير لي ستاك. أن القادة السياسيين السودانيين استشعروا المرارة والكراهية. ومن ثمّ عبّر صالح عبد القادر فيما بعد عن خلجات نفسه ومشاعر بعض زملائه في شعر رصين مشهور. يقطر بالعداء حيال

المصريين . وأصيب الوطنيون الذين ظلوا بالبلاد بخيبة أمل لما أسفرت عنه الحادثات . ووجهوا سهام الاتهام للمصريين بالإغراء على التمرد . ومن ثمّ تسببوا في الهزيمة والآلام الناتجة عن ذلك . واتهموا على وجه الخصوص رفعت بك من رجال المدفعية بالخرطوم بحري بتعريض أرواح السودانيين للهلاك نتيجة عدم إطلاق النيران في الوقت المناسب كما وعد . ومن ثمّ نمت خيبة الأمل والمرارة . واضطردت مشاعر العداء نحو المصريين . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى . فإن رحيل الضباط المصريين والمدنيين حرم الوطنيين السودانيين من حلفائهم ومؤيديهم الأقوياء . وممن كانوا السبب المباشر لاتصالهم بالعالم الخارجي . فلك أن وجود المصريين بالسودان كان يعني الرقابة على مخططات البريطانيين . ولما ترك المصريون البلاد خشي السودانيون من أن يُطلق البريطانيون أيديهم لتنفيذ أية سياسة شاءوا . ذلك أن تصرفات البريطانيين خلال التمرد أبانت للسودانيين أن الإمبريالية البريطانية لم تكن ضعيفة ولا راغبة في المساومة بل مستعدة لإعلان الحرب لدى أي مساس بمصالحها .

وتحقق السودانيون وقتئذ أن عليهم الاعتماد على جهودهم الخاصة في مواجهة الإدارة البريطانية . ومن ثمّ ساد شعور من اللامبالاة واليأس في صفوف الوطنيين . ذلك أنهم خلصوا إلى أنه كان عليهم القبول بما فرض عليهم . ومحاولة الاستفادة من الأوضاع بقدر الامكان تحت ظل الحكم البريطاني والمساعدة البريطانية . وانحصر نشاط الوطنيين في رحاب نوادي الخريجين ودوائر الجمعيات والحلقات الأدبية .

وفي خلال هذه الفترة . رفع واتبع شعار « السودان للسودانيين » بين الجماعة المعتدلة في صفوف المواطنين . وقُدِّمَ الشعار باعتباره « مخرجاً من دوامة القلق لدى الظهور بالمظهر غير الوطني إذا لم يؤيدوا جانب المصريين أو اصطدموا مباشرة مع البريطانيين إن قاموا بتأييد مصر »[1] . واعتقدوا « بأنهم لن يكسبوا شيئاً - ولربما خسروا كثيراً - خلال سنوات طوال مقبلة باللجوء إلى الاتجاه الصريح المعادي للبريطانيين »[2] .

---

(١) Note by Edward Atiya on Political History of the Sudan 1924 - 31; S g A / Security class 7, file 28300.

(٢) Ibid.

وفي نفس الوقت لم يكونوا على استعداد للظهور بأنهم غير آبهين بالآمال والمطامح الوطنية . ولذلك كان اتجاه العمل تحت شعار « السودان للسودانيين » هو برنامج نشاطهم السياسي . وقد عبروا تحت مظلته عن رأيهم السياسي . ولدى اتخاذهم هذا الموقف الذي رضي عنه البريطانيون ما دام منطوياً ضمناً على إنكار مطالب مصر . حدا الأمل هذه الجماعة الوطنية إلى تأييد المطالبة بالاستقلال الكامل . ذلك أنهم أرادوا أن يوافق البريطانيون على هذا الهدف وأن يتبعوا سياسة تؤدي بالبلاد إلى الحكم الذاتي . وبالنسبة لحكومة السودان . كانت المكاسب البارزة الناتجة من حوادث عام ١٩٢٤ هي انسحاب وحدات الجيش المصري والموظفين من البلاد . والقضاء على الوطنيين المناضلين الأشداء . ذلك أنه كنتيجة لرحيل المصريين زال من ناحية عملية أي أثر مباشر للنفوذ المصري . إذ لم يكن للنفر القليل من الموظفين والتجار المصريين الذين ظلوا بالبلاد . نشاط سياسي يذكر . فقد كانوا على أي حال جماعة قليلة منعزلة متقوقعة لا تعدو اهتماماتها حدود وظائفها والاستمرار في الإقامة في السودان . ومهد إبعاد الوطنيين المناضلين والشعور بخيبة الأمل . الطريق لتعاون الإدارة البريطانية مع الجماعة المعتدلة وتنفيذ السياسات التي كان يصعب تنفيذها خلال السنوات السابقة .

وأتاح الهدوء الذي أعقب ذلك الفرصة للاستمرار في تنفيذ الخطط والمشروعات المتعلقة بالجيش والتطور الاقتصادي والإدارة الأهلية . وأعطى تنظيم الأورطة السودانية الأسبقية في برامج الاصلاح . وقد سبق أن اتُخِذَتْ خطوات في هذا السبيل قبل الثورة . لدى تكوين قوات بالاستوائية . وقوات الأعراب الشرقية . وقوات الأعراب الغربية . وقد كوِّنت قوات الإستوائية من القبائل الوثنية في الجنوب لتعمل في جنوب البلاد . وكونت قوات الأعراب الشرقية انطلاقاً من وحدة أخذت من الإيطاليين عند احتلال البريطانيين لكسلا . وكونت قوات الأعراب الغربية بعد احتلال دارفور .

وبرز تنظيم جديد للجيش - قوات دفاع السودان - في ١٧ يناير عام ١٩٢٥ . على أساس المنطقة . إذ قسم القطر إلى ستة مناطق لكل منها وحدات جيش خاصة . هكذا

كونت قوة لها مقدرة هائلة على الحركة . وهي أقرب ما تكون إلى البوليس الحربي منها إلى الجيش النظامي .

وكانت قوة دفاع السودان تدين بالولاء للحاكم العام مما أخاف الإدارة . ذلك أن كثيراً من الضباط كانوا يعتبرون جزءاً من قوات الجيش المصري الذين سبق لهم أداء يمين الولاء لملك مصر . وتمّ حَلُّ هذه الأزمة عن طريق اقتراح صدر من المفتي الشيخ إسماعيل الأزهري . مؤداه أنه يمكن للضباط التحلل من أحد القسمين - وفي هذا الخصوص القسم السابق لملك مصر - بإطعام واكساء عشرة فقراء أو بالصيام لمدة ثلاثة أيام . ورغم أن لجنة العلماء رفضت تأييد ذلك الاقتراح إلا أن ما حدث هو أن قام الضباط بأداء يمين الولاء للحاكم العام . وظلت هذه المسألة فترة طويلة من الزمن محلًا للجدل والحوار في صفوف الضباط .

وكانت تكاليف إنشاء هذه القوات الجديدة محلًا للمفاوضات بين بريطانيا ومصر . وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية كانت معارضة لتصرف البريطانيين لإجبار القوات المصرية على الجلاء من السودان إلا أنها كانت على استعداد لدفع التكاليف اللازمة لكي تظهر للرأي العام أن الصلة بين مصر والسودان لا تزال قائمة أما من ناحية الحكومة البريطانية . فقد كان من الطبيعي في نظرها أن من الواجب على مصر دفع تكاليف القوة التي كان عملها الرئيسي ضمان استتباب السلام في ربوع السودان وتوقف المياه إلى مصر . وهو أمر يتوافق مع حقيقة أن بريطانيا كشريك في إدارة الحكم الثنائي ظلت تقوم بادارة ودفع تكاليف حامية صغيرة .

« وكانت موافقة مصر على الدفع في نظر بريطانيا نتيجة منطقية للالتزام المفروض عليها بموجب اتفاقية الحكم الثنائي . ولكن كانت ترى أنه يجب ألا تعطى الفرصة لمصر لممارسة أية ضغوط أو محاولة التأثير على قوة دفاع السودان لمصلحتها »[1] . فلقد اتُفق على أن تساهم مصر سنوياً بدفع مبلغ قدره ٧٥٠,٠٠٠ جنيه لحكومة السودان للوفاء ببعض التكاليف اللازمة لقوات دفاع السودان . وظلت مصر تقوم بدفع هذا المبلغ حتى عام ١٩٣٧ ثم خُفِّضَ إلى ٥٦٢,٥٠٠ جنيه في عام ١٩٣٨ وإلى ٣١٢,٥٠٠ جنيه . في عام ١٩٣٩ وإلى ٦٢,٥٠٠ جنيه في عام ١٩٤٠ . ومنذ ذلك التاريخ ألغيت هذه المساهمة .

(١) Mc Michael, The Anglo - Egyption Sudan, p. 162.

وكانت مسألة مياه النيل تعتبر مشكلة أخرى تعيَّن على الحكومة البريطانية حلها نتيجة إنذار نوفمبر عام ١٩٢٤ .

ووفقاً لأحد المسؤولين البريطانيين . فإن البند المتعلق بالقطن قد ضمّن في الإنذار لكي « يلقي في روع مصر أننا نمتلك سلطة يمكن لنا استغلالها لدى الضرورة طالما كنا مسيطرين على السودان » [١].

ومهما يكن من أمر . فقد أكد ذلك مخاوف مصر من أن بريطانيا تقصد التدخل في مسألة توريد المياه لها . وكنتيجة لذلك شكلت لجنة من الخبراء في عام ١٩٢٥ لبحث مسألة مياه النيل . وتقديم مقترحات متعلقة « بالأساس الذي يمكن أن توزع به مياه الري مع الاعتبار الكامل لمصالح مصر دون الإضرار بحقوقها القومية والتاريخية » [٢]. والحق أن لجنة الخبراء كانت استمزاراً للجنة مشاريع النيل المكونة في عام ١٩٢٠ . والتي عُيّن أعضاؤها تعيينا رسمياً من جانب الحكومتين البريطانية والمصرية . ولها صفة ذات صبغة دولية .

فقد كانت لجنة عام ١٩٢٠ مكونة من رئيس هندي الجنسية . وعضو معين بواسطة جامعة كامبردج . وعضو منتخب بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية . وقد أوصت في تقريرها بوجوب إعطاء مصر الحق في استخدام مياه الصرف في موسم التحاريق وأن يستخدم السودان مياه الفيضان . ولكن لم يكن من الممكن الوصول إلى اتفاق على ذلك وقتئذ .

ومهدت حوادث عام ١٩٢٤ والإنذار الموجه إلى مصر . السبيل إلى إعادة النظر في التوصيات السابقة . وعلى أساس تقرير عام ١٩٢٠ استطاع الخبراء الوصول إلى اتفاق سنة ١٩٢٩ وضمن الاتفاق الجديد مصالح مصر في مياه الري .

ومهد الطريق للتنمية الاقتصادية في السودان انطلاقا من إنتاج القطن بمشروع الجزيرة . وهو يمثل الأسبقية الثانية لحركة الإصلاح لحكومة السودان . وقد شُرع في العمل في مشروع الجزيرة للقطن منذ عام ١٩١٤ . ولكن توقف تقدم العمل به نظراً لنشوب الحرب العالمية الأولى .

(١) Wavel, Field Marshal Earl, (Viceroy of India) Allenly, Soldier and Statesman ; London 1946 p. 337

(٢) Command 3348 London 1929.

وفي عام ١٩١٩ كان القرض الأساسي الذي قدمته الحكومة البريطانية ٣ ملايين من الجنيهات زيد إلى ٦ ملايين. ثم قُدِّمَ قرضان آخران بلغ مجموعهما ٧ ملايين. وذلك في عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٤. ومن ثمّ بلغت جملة القرض ١٣ مليوناً. والتزمت شركة السودان الزراعية بالقيام بإدارة المشروع وبجزء من تمويل المشروع. وشرع في تشييد خزان سنار في عام ١٩٢١. وفي يوليو من عام ١٩٢٥ أكملت أعمال الخزان وحفر القنوات اللازمة. وأمكن القيام بأعمال الري. وبحلول عام ١٩٢٧ كانت ٣٠٠.٠٠٠ فدان معدة للزراعة. وفي عام ١٩٢٩ وُسِّعت الرقعة الزراعية حتى بلغت ٥٢٦.٤٨٤ فداناً. وشهد السودان لأول مرة في تاريخه. الرخاء الاقتصادي كنتيجة لزراعة القطن في الاعتبار الأول.

ذلك أن إيرادات البلاد ارتفعت من ٤.٨٦٦.٨٨٣ جنيهاً في عام ١٩٢٥. إلى ٦.٦٤٦.٨٨٣ جنيها في عام ١٩٢٨. وارتفعت المصروفات في خلال نفس الفترة من ٤.٣٧٥.٦٧٠ جنيها إلى ٦.٠٤٥.٢٨٦ جنيها

ولم يمنح التعليم أسبقية كبرى مثل التنمية الاقتصادية. وكانت أهم خطى التقدم في مضمار التعليم إنشاء مدرسة كتشنر الطبية. فقد وضعت الخطط لإنشائها في عام ١٩١٦ ولكن توقف تنفيذها خلال الحرب العالمية الأولى ثم نتيجة للحوادث السياسية المتلاحقة..

ورغم أن سياسة التعليم الحكومية اتخذت مجرى جديداً منذ عام ١٩٢٤. وقاومت توسع التعليم في جميع المستويات. إلا أنه كان من المتفق عليه استثناء تدريب الأطباء من تلك السياسة.. فلقد كان الأطباء من المصريين أو السوريين فحسب. وبعد رحيل المصريين. أضحت الحاجة ملحة لوجود أطباء سودانيين لكي يحلوا محلهم. وكان للعمل الصحي أوجه سياسية. ولم يكن من اليسير أن يناط بالسوريين وحدهم مثل هذه المهمة.

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، كان المتعلمون السودانيون يتطلعون إلى الأمام. ومن ثمّ هيأ لهم إنشاء مدرسة كتشنر بعض فرص الاستخدام.

والتطور الآخر الذي لحق حقل التعليم تعلق بالخلاوي. ذلك إنها تمثل ضرباً

من التعليم التقليدي. ومن ثمّ نظر إليها باعتبارها نوع التعليم المنطقي والطبيعي لمجتمع يسعى إلى تطور مؤسساته التقليدية.

وأضحى الحكم غير المباشر والإدارة الأهلية سياسة معلنة لحكومة السودان في الوقت الذي حاولت فيه الحكومة العمل على خلق اقتصاد ومؤسسات جديدة مثل مشروع الجزيرة وخطوط السكك الحديدية الجديدة ومدرسة كتشنر الطبية. ولكن بدلاً من تشجيع خلق المؤسسات الحديثة الملائمة للاقتصاد الحديث المعاصر. أعيد تشكيل مؤسسات وتنظيمات على أساس الولاءات القبلية..

وعكس اتباع الحكم غير المباشر والإدارة الأهلية خيبة أمل الحكومة في الفئات المتعلمة. ورغبتها في الحيلولة دون مساهمة المتعلمين في إدارة بلادهم. وفقدت بريطانيا أيضاً الثقة في فئة المتعلمين - والجماعة الوحيدة بجانب زعماء الطوائف التي كان يمكن الاعتماد عليها هي زعماء القبائل - من أبناء الجيل الجديد الذي كانت «أم درمان تعنى لديهم قليلاً. ولكنها باعتبارها مركزاً وطنياً كبيراً. اضحت متحضرة حيث يستطيع الفرد شراء الثياب الرخيصة المصنوعة في أوربا. وأن يتحدث في شؤون السياسة في شتى النوادي والمقاهي».

وبالنسبة لاولئك أو على الأصح بالنسبة لكبارهم في المدن. كانت حوادث مصر ذات أهمية بالغة. وكانت القاهرة مركز الإشعاع العظيم للتقدم الثقافي. كما أن إطلاق حرية الكتابة في الصحف دون قيد أو حد ونشر خطب ومقالات السياسيين فيها كان دليلاً على الحرية والشجاعة[1]

والتعليم الذي حظي به المتعلمون لم يستطع أن يطور ملكاتهم النقدية. إذ خلّف «اتجاهاً عقلياً يبلغ في دركه الأسفل الحسد. وفي أحسن صوره إحساساً بالانحراف صوب السفسطة والرومانسية»[2].

وكان المتعلم السوداني. وفقاً لرأي أحد النقاد: «موظفاً صغيراً ذو مرتب بسيط. ولد في أحضان جماعة بدائية ينطوي قلبه على احتقارها. ولكنه ملزم خلال

(١) Mc Michael, The Anglo - Egyption Sudan, p. 139.

(٢) Ibid, p. 269.

ممارسته لحياته العائلية العادية . بقيود من الأعراف غير المستنيرة ... وهو يشعر في أعماق ذاته أن ثقافته ما هي إلا قشور وأن آماله أضغاث أحلام . وهو يستعيض عن إحساسه بالانسحاق بخلق أسطورة عن ماضيه المجيد ويرى نفسه بطلًا لنهضة أكثر عظمة . وهو لا يمكن أن يعترف بأن رفاهية بلاده يمكن أن تتم بمعزل عن مصالحه الذاتية المباشرة » .

ومن ثمّ نظر الإداريون البريطانيون إلى المتعلمين نظرة احتقار[1] . ولم يأبهوا بنصحهم . وورد في تقرير ايوارتس عام ١٩٣٥ : « يجب أن نعترف بأن هناك الآن طبقة في السودان . وإن كانت صغيرة لكنها ذات أثر فعال . وهي بالضرورة تملك نفوذاً أكثر بكثير من حجمها الحقيقي . ذات أفكار ومطامح وطنية » .

وهذا الرأي مثل غيره من الآراء المشابهة . لم يجد آذانا صاغية . ذلك إنه عقب ثورة عام ١٩٢٤ . لم تكن الإدارة البريطانية على استعداد للتعاطف أو الاستجابة لأية مطالب للطبقة المتعلمة . بل كانت راغبة في القضاء عليها . ولم يكن اللجوء إلى تأييد الإدارة الأهلية إلا جانباً من الجوانب لتحقيق ذلك الغرض .

وكانت مسائل الإدارة الأهلية وتفويض السلطات لزعماء القبائل مدار البحث وموضوع عدد من التقارير منذ إعادة فتح البلاد . فقد أضعفت السلطات التقليدية لزعماء القبائل والطوائف إلى حد كبير خلال عهد المهدية . ذلك ان شيوخ القبائل في ذلك العهد أصبحوا قادة لمجموعات عسكرية دانت في الاعتبار الأول للخليفة ولعماله ووكلائه .

ولم تعمل الإدارة الثنائية التي كانت تنتهج سياسة الحكم المباشر على إحياء وتشجيع السلطات المحلية التقليدية . ولم يحدث أن شرع في تغيير هذه السياسة إلا بعد الحرب العالمية الأولى .

ففي عام ١٩١٧ نبه مدير المخابرات رؤساءه إلى أن « هناك شعوراً لدى أفضل طبقة في البلاد بأن الحكومة قد تقوم بتسهيل أعمالها . وفي نفس الوقت تقوم بتدعيم

(١) Ibid.

وامتداد النفوذ الشعبي لأعيان السودان. وذلك بأن تخول لهم المساهمة بقدر معين في إدارة البلاد ». واقترح بأنه « يجوز خلق نظام يمكن أصحاب النفوذ من الأهالي لتوزيع العدالة على أسس مشابهة إلى حد ما بالمحاكم الجنائية بانجلترا التي تقوم بالفصل في الجرائم البسيطة حيث يقوم القضاة بالحفاظ على الأمن ». واستطرد قائلاً : « إن نظام الحكومة في الإدارة بما يستتبعه من وجود دعائم له كقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية. لا يتلاءم تماماً مع أعراف الشعب ... ويمكن تطوير المشروع حتى يكون أولئك القضاة الشعبيون في موقف المستشار للحكومة في مسائل لا تتصل بالقضاء. وذلك كوسيلة لانتشار وجهات نظر الحكومة أو سياستها أو أية مسائل أخرى. بينما يمكن أن يكونوا قادرين على أن يقدموا للحكومة. في شكل أكثر شعبية مما عليه الوضع في الوقت الراهن ما تجيش به أحاسيس الشعب والمصاعب التي تعترض طريقه ».

واقترح بونام كارتر ثلاثة وسائل لتنفيذ هذه السياسة. أولاها : إنشاء مراكز محلية استشارية.

وثانيتهما : منح سلطات قضائية محدودة للفصل في بعض القضايا وذلك لكبار الشيوخ.

وثالثتهما : منح سلطات محدودة للفصل في القضايا المدنية لبعض الشيوخ المختارين أو اللجان أو المجالس.

ونوقشت وجهتا النظر المذكورتان بواسطة المديرين في يناير عام ١٩١٨. وكان ثمة إجماع على المسائل التي أثيرت والسياسة الواجب اتباعها. فقد أكد تقرير ملنر الحاجة إلى اللامركزية وتشجيع الإدارة الأهلية إذ قال :

(نظراً إلى الاتساع الشاسع لرقعة السودان. وتباين مشارب سكانه فإن إدارة مختلف أجزائه. يجب أن تترك - كلما أمكن ذلك - في أيدي السلطات الأهلية - أينما وجدت -. وذلك تحت إشراف البريطانيين. ذلك أن البيروقراطية المركزية ليست ملائمة على الإطلاق للسودان. وإن إتباع المركزية وتفويض السلطة

للأهالي ـ كلما كان ذلك ممكناً ـ لإدارة الشؤون البسيطة للبلاد . في مرحلتها الراهنة من التطور . سيكون مفيداً من ناحية اقتصادية ومن ناحية الكفاءة أيضاً) .

وما أدلت به لجنة ملنر من توصيات في هذا الخصوص لم يأت بجديد . ذلك أن حكومة السودان كانت في الواقع قد اتبعت بعض الخطوات في سبيل اللامركزية .

ففي تقرير عام ١٩٢١ كتب الحاكم العام السير لي ستاك يقول :

(اتخذت بعض الخطوات التشريعية العامة منذ بداية عام ١٩٢١ بناء على السياسة الرامية لمنح بعض الأهالي نصيباً من إدارة شؤون البلاد وتأهيلهم لتحمل المسؤوليات المتزايدة وهذه السياسة قد اتبعت بعدة وسائل وجهت لتحقيق نفس الغرض . ففي الاعتبار الأول تمّ اختيار وتعيين بعض أهالي السودان في خدمة الحكومة لأداء مهام إدارية مباشرة . ومن ناحية أخرى . صدر تشريع ينظم ممارسة بعض سلطات زعماء القبائل على أفرادها) .

وفي عام ١٩٢٢ . ترك سلطان دار مساليت لإدارة الشؤون الداخلية لمنطقته تحت اشراف المفتش المقيم البريطاني . كما أنشأت محاكم السلاطين بالمديريات الجنوبية .

وما أن حل عام ١٩٢٣ حتى بلغ عدد من فوّض من شيوخ القبائل الرحل وغيرها من القبائل الرعوية سلطات بموجب قانون شيوخ القبائل الرحل لسنة ١٩٢٢ ثلاثمائة شيخ .

وكنتيجة لحوادث عام ١٩٢٤ وخيبة الأمل في طبقة المتعلمين التي أعقبت الحوادث . وجدت سياسة الإدارة الأهلية مزيداً من التشجيع . فلقد اعترفت الحكومة بأهمية تقوية السلطات التقليدية القبلية في مواجهة المتعلمين . القطاع الحديث في المجتمع . واعتبرت السلطات القبلية كترياق للإثارة الوطنية النابعة من فئة المتعلمين . ومن ثمّ فإن الموظفين البريطانيين كانوا يعملون بكل الطرق على تقليل سلطات وإعداد العاملين تحت إدارتهم . وهم الخريجين العاملين بخدمة الحكومة المركزية سواء كانوا كتبة أو قضاة أو نواب مأمير أو محاسبين .

وأكد السير جون مفي الذي أصبح حاكماً عاماً في عام ١٩٢٧ الدور السياسي

للإدارة الأهلية عندما كتب قائلاً ، بأن الإدارة الأهلية يجب أن تكون « درعاً يقف حائلاً بين المشاغبين والإدارة » كما تقوم « بوظيفة الغدد الواقية من الجراثيم الخطيرة ـ الوطنية ـ التي تنتقل عدواها بالضرورة من الخرطوم في المستقبل ... ليس هناك شيء لا يتغير. ففي الخرطوم الآن نرى طلائع القوى السياسية الجديدة ... يجب تطوير السلطات الادارية حتى نطهر الجراثيم السياسية التي انتشرت من مصب النيل إلى الخرطوم . وأن نعمل على حصرها في النطاق المحلي فحسب ... » .

وعلى هذا . أضحت اللامركزية والسلطات القبلية والإدارة الأهلية سلاحاً حاولت حكومة السودان حماية نفسها به في مواجهة الفئة المتعلمة واحتمال بعث الوعي الوطني . والسلاح الآخر المشار اليه آنفاً هو التشجيع الضمني للجماعة المعتدلة في صفوف الوطنيين الذين كان شعارهم « السودان للسودانيين » . فإلى ذلك الوقت كان كلٌ من الجماعتين ـ زعماء القبائل . والجماعة المعتدلة ـ يتبع طريقاً مستقلاً عن الآخر . وكان الأمل يراود الإدارة البريطانية في أن تتفق الجماعتان يوماً ما للعمل معاً .. ومن ناحية أخرى كانت الطبقة المتعلمة غير المنظمة واليائسة تنظر إلى الادارة الأهلية كخطوة رجعية غير ملائمة للظروف الملابسة . ففي رأي المتعلمين أن السودان قد خلق نظاماً مكبراً للإدارة . حيث يساهم فيه عدد كبير من المتعلمين . وأن الإدارة الأهلية تؤدي إلى نقل السلطات التنفيذية والقضائية التي مارسها الإداريون والقضاة السودانيون لجماعة أخرى من السودانيين لم يتشربوا ويتدربوا تماماً على وسائل الحكم أو الإدارة الحديثة .

واستشعر المتعلمون أن المراد من ذلك هو محاولة لإرجاع عقارب الساعة إلى الوراء وبعث النفوذ القوي الذي سبق أن تضاءلت قواه . مما يؤدي إلى خلق جماعة جديدة من المؤيدين الذين يمكن لهم الاتحاد مع زعماء الطوائف الدينية في مواجهة الفئة المتعلمة سعياً الى تأييد الادارة البريطانية .

ولما وجد المتعلمون أنفسهم معزولين وبلا حول أو قوة وقد تحطمت تنظيماتهم وسحقت ثورتهم . انصرف النشاط إلى ممارسة شؤون نوادي الخريجين وتكوين الجمعيات الأدبية . وقد أسس نادٍ جديد للخريجين وافتتح رسمياً في عام ١٩٣١ وفي

نفس العام أسس ناد للتجار بأم درمان وناد بوادي حلفا . ووفرت هذه النوادي فضلاً عن نادي الضباط ونادي الخريجين بأم درمان أماكن للاجتماع لإدارة حوار سياسي بين الخريجين .

ومن وقت إلى آخر . كان المتعلمون يتطلعون بأبصارهم صوب مصر باعتبارها محط الأمل الوحيد للنجاة بالنسبة لكثير منهم .

وانعكس هذا الاهتمام في ازدياد بيع الصحف المصرية في العاصمة المثلثة . وهي أساساً من الجرائد الوفدية التي كان قرّاؤها من المتعاطفين مع الوفد تعاطفاً قوياً .

وورد في تقرير لقلم المخابرات في عام ١٩٣٠ . « إن الجيل الصاعد يعتقد أن تغيير وضع السودان لا يمكن أن يتم إلا عن طريق مصر ونجاح الحركة الوطنية المصرية » .

وكانت مسألة السودان إحدى المسائل التي طرحت في المفاوضات التي انعقدت بلندن ودارت بين ثروت باشا والسير اوستن تشمبرلين في عام ١٩٢٧ . وكانت بعض المقترحات ترمي إلى تقسيم البلاد بين مصر وبريطانية وتعيين مصري نائباً للحاكم العام وإعادة بعض قوات الجيش المصري . ولكن لم تجد أي من هذه المقترحات قبولاً من جانب الحكومة البريطانية .

وكانت وزارة النحاس باشا التي لم تبق في الحكم إلا فترة قصيرة وأعقبت وزارة ثروت باشا في عام ١٩٢٨ مشغولة إلى حد كبير بالمشاكل الداخلية بمصر فلم تلق بالاً للسودان .

ومهما يكن من أمر . فقد أبدت وزارة محمد محمود باشا اهتماماً كبيراً وفعالاً بالنسبة لمسألة السودان . ففي عام ١٩٢٩ زار بريطانيا في الوقت الذي تولت فيه حكومة حزب العمال مقاليد الأمور . وقام بإغراء الحكومة البريطانية للموافقة من ناحية المبدأ على إرجاع بعض القوات المصرية إلى السودان .

وكان الاتفاق مبهماً وغامضاً . إذ ورد فيه أن البريطانيين « على استعداد للنظر بعين العطف في اقتراح يقول بإعادة فصيلة من الجيش المصري السودان في الوقت الذي يتم فيه سحب القوات البريطانية من القاهرة » .

ولما ذاع خبر ذلك ازداد قلق المتعلمين في السودان . وازدادت موجة الاضطراب

أيضاً لما استقال محمد محمود باشا من الوزارة . وسافر النحاس باشا الذي تولى رئاسة الوزارة بعده إلى لندن لموالاة مفاوضات المعاهدة بناء على الشروط التي اتفق عليها محمد محمود مع حكومة العمال .

ولم يكن هناك تعبير جماعي عن رأي المثقفين . ولكن قلة من المثقفين عبّرت عن آرائها . فقد كتب محرر الحضارة الشيخ سيد أحمد عثمان القاضي سلسلة من المقالات بالحضارة رداً على مقال كتبه الأمير عمر طوسون بالأهرام . أنكر فيها المحرر صحة الحقوق المدعى بها من جانب مصر على السودان . وذكر صراحة أن السودان لن يكون في وضع أفضل مما هو عليه تحت وصاية بريطانيا .

وكتب حسين شريف يوسف الذي أضمر دائماً كراهية شديدة للمصريين مقالاً بالحضارة هاجم فيه المصريين وشجب مطالبهم بالنسبة للسودان . واتخذ كل من السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي جانب اللامبالاة . ولم يكن أي منهما معروفاً بميوله نحو مصر . رغم أن السيد علي كان يؤمل في أن « يتم التوصل إلى اتفاقية إذ أنه يبدو أن مطالب المصريين كانت تزداد كلما شارفت المسألة السودانية على الحل » .

ومهما يكن من أمر . فليس هناك غير فئة قليلة كانت راغبة في عودة المصريين . ذلك أن ذكريات عام ١٩٢٤ كانت لا تزال كامنة في نفوس الأهالي . كما كانت الدعاية المعادية لمصر على أشدها في أرجاء البلاد . ومع ذلك فقد كان هناك بعض من رحب باحتمال القوات المصرية . ومعظمهم من التجار وأصحاب الحوانيت والحرفيين والضباط . وكان دافعهم - فيما عدا الضباط - قائماً على اعتبارات اقتصادية . ذلك أن الكساد الاقتصادي كان قد بدأ يضرب أطنابه .

وكانت النقود نادرة . والأسواق كاسدة . وكانت هذه الحالة تعزى إلى حد ما إلى رحيل الجيش المصري من السودان في عام ١٩٢٤ . ومن ثمّ فإن الأمل في عودته كان يثير الأمل في ازدهار التجارة إلى حد ما .

وأصيب الضباط السودانيون بقوة دفاع السودان بخيبة أمل في الترقيات إلى الرتب التي خلت لدى رحيل الضباط المصريين . ولم يقنعوا بالتطلعات المرسومة أمامهم التي لا تساوي كثيراً إن هي قورنت بوضعهم السابق في الجيش المصري أو

بوضع اقرانهم الذين لم يتم استيعابهم في قوة دفاع السودان. فذهبوا الى مصر للانخراط بالجيش المصري.

واعتقد الضباط وبوجه أخص الجيل الصاعد منهم في صدق بأنه إن ساهمت مصر في إدارة حكم البلاد. فإن مجالاً عظيماً من الترقي يمكن أن يكون مفتوحاً أمامهم. وأن مراكزهم كأبناء عمومة من ناحية دينية وعرقية ولغوية للمصريين الشركاء في الحكم يمكن أن تتحسن كثيراً. وزالت مخاوفهم من أن يحل المصريون محل الوظائف التي كانوا يؤملون الحصول عليها. نتيجة الدعاية المصرية المنتشرة في الجرائد المصرية. ونتيجة الاعتقاد المضطرد من أن المصريين يمكن أن يحلوا محل صغار الضباط والموظفين البريطانيين وأن السودانيين بدورهم يمكن لهم الحلول محل المصريين في المستقبل.

وفضلاً عن ذلك. فقد استشعر الضباط أنهم سيكونون من ناحية سياسية أكثر تحرراً من القيود وأقل تعرضاً للقهر الاستعماري. وعلى العموم لم يعتقدوا أن رجوع المصريين ضار بتطلعات الضباط في المستقبل. بل لعل اتصالهم بمصر - زعيمة حركة التحرر في الشرق ضد الاستعمار الغربي - مساعد على تحقيق أغراضهم.

وكان القضاة الشرعيون وأساتذة المعهد العلمي على وجه الخصوص. آملين في الحصول على منافع أعظم وتطوير مراكزهم نتيجة الاتصال المباشر بمصر وبجامعة الأزهر للدراسات الإسلامية بالقاهرة. إذ كانت مصالحهم أساساً روحية دينية. اعتباراً إلى أن مصر مركز الإشعاع الروحي للعالم الإسلامي. وقد تضرر القضاة الشرعيون ومفتشو المحاكم مما اعتبروه انتقاصاً من سلطاتهم نتيجة تصدي رجالات الإدارة الأهلية للمسائل الشرعية. ومن ثمّ استشعروا بأن وجود شريك مسلم في الإدارة الحكومية قد يؤدي إلى تطوير وتقوية مراكزهم.

ولما تبيّن أن الأفراد الذين أعلنوا مَعارضتهم لمطالب مصر أضحوا غير محبوبين إلى حد كبير. اعتبر ذلك دليلا على أن السودانيين مؤيدون لمصر.

ويمكن أن يقال أن الطبقة المتعلمة كانت تميل إلى حد ما إلى مصر في عام ۱۹۳۰ رغم أنه لم يكن لديها اتصال وثيق بالوطنيين المصريين. ومهما يكن من أمر. فإن

يكن المتعلمون السودانيون على استعداد للانتظام في عمل منظم . ولربما خشوا إغضاب حكومة السودان ذلك لأنهم لم يستشعروا بقوة كافية لإبداء وإسماع أوجه نظرهم . ولكن خاب أملهم لما فشلت المفاوضات في عام ١٩٣٠ . فأعقب ذلك فترة من الهدوء والوجوم .

وفيما عدا حالات استثنائية . لمْ يحاول الوطنيون المصريون الاقتراب أكثر من السودانيين . وقد بدا الاهتمام بشؤون السودانيين في الإهتمام الزائد حيال السيد علي الميرغني بواسطة رجالات الوفد المشهورين لدى زيارة السيد علي لمصر في عام ١٩٣١ .

ووجدت زيارة عبد الرحمن بك عصام إلى السودان في عام ١٩٣٠ ترحيباً حاراً . وقدم الأمير عمر طوسون مساعدات مالية للطلاب السودانيين الذين تلقوا العلم بمصر . كما قدم معونات خيرية لمشروعات البر في السودان .

ورغم أن حكومة السودان كانت مدركة تماماً لذلك الموقف إلا أنها كانت مشغولة أساسا بمشاكلها الداخلية . وبوجه أخص المشاكل الناتجة من الأزمة الاقتصادية السائدة في أوربا في عام ١٩٢٩ . فلقد انخفضت أسعار المحاصيل الزراعية وبوجه أخص القطن . كما أن رداءة الأحوال الجوية وغزو أسراب الجراد سببت انخفاضاً عظيماً في الكمية المنتجة . ومن ثمّ انخفضت قيمة الواردات في عام ١٩٣٠ بمقدار ٦٧٩,٠٠٠ جنيهاً . كما انخفضت قيمة الصادرات بما يجاوز ١,٥٥٠,٠٠٠ جنيهاً . ومرة أخرى انخفضت الواردات في عام ١٩٣٠ بمقدار ٢.٥ مليون جنيه . وانخفضت الصادرات بمقدار ٣ ملايين من الجنيهات .

وكانت الأزمة الاقتصادية حادة جداً إلى حد اضطرت معه الحكومة في عام ١٩٣٢ إلى إتّباع سياسة تخفيض القوى العاملة أملاً في تخفيض المصروفات . فطلب من المصالح الحكومية الاستغناء عن بعض الموظفين والخدمات . ومن ثمّ فصل ١٠٩٥ موظفاً تقريباً من بينهم ٢٧١ موظفاً بريطانياً . و ٥٢٠ مصرياً . و ٦٩ سودانياً والباقون من السوريين والجنسيات الأخرى .

وتمّ استقطاع نسبة تراوحت بين ٥ ـ ١٠ ٪ من المرتبات . كما خصمت بعض العلاوات الخاصة . وتم تحقيق وفر قدره ١٢٥,٠٠٠ جنيه في السنة .

ورغم أنه لم يقع على الموظفين السودانيين ضرر بالغ بالمقارنة لما أصاب الموظفين من الأجناس الأخرى فيما تعلق بعدد الوظائف التي فقدت إلا أنه كان لتخفيض المرتبات أثر بالغ محسوس . وكان ردهم على ذلك إرسال عريضة للحاكم العام عبروا فيها عن معارضة سياسة التقشف .

والعريضة التي وقّعت من لجنة من عشرة موظفين منتخبين من أعضاء نادي الخريجين . تقدمت باقتراح مؤداه أنه بدلاً عن تخفيض مرتبات السودانيين يجب أن يطلب من الحكومة البريطانية والمقرضين بلندن وقف مطالباتهم لاستيفاء القروض في مواعيد استحقاقها . وطالب مقدمو العريضة بألا تخفض أية وظيفة شغلها سوداني . كما يجب ألا يخفض مرتب خريج كلية غردون . وطالبوا بوجوب إصلاح نظام التعليم بحيث يهيىء السودانيين لممارسة المهن الحرة خارج دواوين الحكومة . واقترحوا بوجه خاص « توسيع برنامج التعليم ليشمل بعض المهن التي لم تكن قد انشأت لها مؤسسات تعليمية بعد . مثل كليات التجارة والقانون والزراعة والبيطرة .

وكانت العريضة التي صيغت في عبارات منتقاة لبقة أول عمل منظم من جانب الخريجين منذ عام ١٩٢٤ . وقد عكست اتجاه المعتدلين ورغبتهم في الإيحاء للإدارة البريطانية بأنهم راغبون ومستعدون للتعاون معها .

ويتعيَّن ألا تفسر على أنها ذات دلالة على فقد الثقة من جانبهم بالنسبة لحسن نية الحكومة حيال السودان والسودانيين . ولم تكن الحكومة على استعداد للاستجابة لهذه المطالب . ففي الاعتبار الأول لم تكن مستعدة للاعتراف بحق جماعة من الأفراد أو لجنة للتعبير نيابة عن أهل البلاد بأسرها .

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى لم تكن موافقة على اقتراحات لجنة العشرة بشأن كيفية الوصول إلى حل للأزمة الاقتصادية . فلم يكن من الممكن تأجيل دفع القروض ومن ثمّ أضرب طلاب كلية غردون احتجاجاً على سياسة الحكومة .

ووفقاً لتقرير قلم المخابرات . فإن فكرة الإضراب نوقشت أولاً بواسطة جماعة من الخريجين الذين خابت آمالهم في استجابة الحكومة لما ورد بالعريضة . مع عدد من طلاب السنة الرابعة من الكلية في إجازة صيف عام ١٩٣١ .

وبعد انقضاء الإجازة شكلت لجنة للإضراب رئاستها بأم درمان بقيادة مكي المنّا ومحمد عبد الكريم. وشملت حركة الإضراب الصديق المهدي ويوسف بدري وحسن محجوب وعبد الحميد أبو القاسم. ومعظمهم ان لم يكن كلهم من أسر ذات ميول مهدوية.

وأقسم الطلاب على المصحف بألا يعودوا للدراسة ما لم يتم إلغاء القرار الصادر من الحكومة بتخفيض المرتب الشهري للخريج من ٨ جنيهات إلى ٥ جنيهات و ٣٠٠ مليم.

وفي ٢٤ اكتوبر عام ١٩٣١ أضرب الطلاب. وقفلت أبواب الكلية. وأرسل الطلاب إلى أولياء أمورهم. وقررت لجنة الإضراب أن يستمر الإضراب حتى يستجاب لمطالبهم. وتحقيقاً للوحدة في صفوف الطلاب وضماناً لاستمرار الإضراب. عيّن ضباط اتصال من بين الطلاب في شتى المدن.

وكان من أهداف ضباط الاتصال أولئك هو تصعيد عدم الرضا بين طلاب السنة الرابعة الأولية في الأقاليم كيما يشتركوا في الإضراب. ثم صدر قرار بمقاطعة البضائع الانجليزية والامتناع عن استعمال السكر الذي كانت تحتكره الحكومة. ولم يكتب النجاح لكل المحاولات التي قام بها كبار الخريجين لاقناع الطلاب لإنهاء الإضراب والعودة إلى الدراسة.

واتصل السيد عبد الرحمن المهدي. الذي كان ابنه الصديق أحد قادة الإضراب بالطلاب. وكان من ضمن ما قاله لهم أن من الضروري أن تظل أبواب الكلية مفتوحة لكي تخرج جيلاً من المتعلمين لخدمة القضية الوطنية. وأكد للطلاب أنه وفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية فإن التحلل من القسم يمكن أن يتحقق لدى القيام بعمل من أعمال البر أو العبادة. وأنه على استعداد لأداء ذلك نيابة عنهم بإطعام ٥٠٠٠ من الفقراء والمساكين.

ووافق الطلاب على ذلك. وعادوا للانتظام في فصولهم. مقتنعين بأنهم نجحوا في حركتهم. وانزعجت الحكومة لهذه المبادرة. إذ تحققت أن قراراتها غير السديدة لن

يسمح لها بعد ذلك أن تمر دون معارضة. وأيد كثير من الخريجين إضراب الطلاب. ولكن بعض الخريجين وان أبدوا عطفاً حيال حركة الطلاب الا أنهم لم يوافقوا على القيام بالإضراب. وكان من بين أولئك الشيخ أحمد السيد الفيل والشيخ أبو دقن ومحمد علي شوقي وعبد الله خليل وسيد أحمد سوار الدهب.

واشتمل فريق آخر ـ لعله أصغر سناً وأقل اعتدالاً ـ على كل من خضر حمد. وعبد الله ميرغني. وعثمان حسين عثمان. ومكاوي سليمان. وعبد الرحمن النور. وميرغني حمزة ومحمد إبراهيم النور. وقد ذهب إلى تأييد احتجاج الطلاب والإضراب أيضاً.

واتهمت الحكومة كلا من اسماعيل الأزهري. وعبد الفتاح المغربي. وعبيد عبد النور. وصادق فريد. والهادي محمد الأمين ـ شقيق عبيد حاج الأمين ـ. المدرسين بكلية غردون بتأييد الإضراب. وإنه لمن الخطل في الرأي أن ينظر إلى إضراب كلية غردون باعتباره عملاً طلابياً مجرداً. ذلك لأنه لأول مرة منذ حوادث عام ١٩٢٤ عادت الطبقة المتعلمة لاتباع الوسائل العملية المباشرة في تعاملها مع الحكومة. ومن ثمّ كان الإضراب معلماً جديداً لفترة جديدة بين الطرفين. ولذلك لم يكن الإضراب احتجاجاً منفرداً محلياً ضد الاجراءات المالية التي اتبعتها الحكومة بل تعبيراً سياسياً نُظّمَ من جانب فريق من الطبقة المتعلمة ضد سياسة الحكومة واتجاهاتها نحو المتعلمين السودانيين.

وقيام طلاب كلية غردون بالإضراب أو مجرد توقع ذلك. كان له وقع المفاجأة بالنسبة للإدارة البريطانية. ففي تقرير سابق حرر في عام ١٩٣١ ذكر بأن « من الخطل أن يقال إن إحدى المدارس بالسودان فكرت في القيام بإضراب كاحتجاج سياسي. ذلك أن الزمن لم يأت بعد لكي تشغل حكومة السودان بالها في التفكير جدياً في إمكانية حدوث مثل هذا الأمر ».

ويبدو أن سلطات المخابرات البريطانية قد نسيت أن سلاح الإضراب قد استخدم من قبل بالمدارس السودانية. لما قام طلاب المدرسة الحربية بالسير عبر شوارع

الخرطوم في عام ١٩٢٤ ومنذ ذلك التاريخ . ظل الطلاب في بلادنا يتابعون بإعجاب بالغ أخبار الطلاب بمصر ومساهمتهم في مضمار السياسة .

وقد أملت لجنة العشرة التي كانت عريضتها البداية لجميع تلك الأحداث . في أن تكون حركة الإضراب عاملاً لإقناع الحكومة لتغيير اتجاهاتها . ومن ثمّ أرسلت عريضة أخرى تطالب بنفس المطالب السابقة في يناير عام ١٩٣٢ .

وكان رد الحكومة برفق هذه المرة . إذ أعادت النظر في قرارها فيما يتعلق بمرتب الخريج الجديد . إذ قررت أن يكون ٦ جنيهات شهرياً بدلاً عن ٥ جنيهات و ٥٠٠ مليم . وكان ذلك القرار في نظر لجنة العشرة انتصاراً ومثاراً للفخر .

وترتب على نجاح إضراب كلية غردون والتحقق من أنه تعيَّن على الحكومة القيام بتسوية المسائل مثار النزاع . أن أضحى الخريجون أكثر ثقة بالنفس . فقد أقنعهم ذلك أنه يمكن الوصول إلى اتفاق. وإزالة بعض المظالم الواقعة عليهم من خلال العمل الجماعي المنظم . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ؛ فقد تحقق الخريجون أنه إن كان مرادهم أضخم وأكبر فإنهم في حاجة إلى إعادة النظر في الوسائل التي اتبعوها والى تقوية دعائم تنظيماتهم ومؤسساتهم .

ولما غادر جون مفي البلاد في عام ١٩٣٢ كان السودان يمر بمرحلة جديدة . فقد أظهرت الأزمة الاقتصادية لكل من الحاكمين والمحكومين مدى ضعف الأسس الاقتصادية للبلاد . واقتنعت الحكومة بالحاجة الى تغيير سياستها وبرامجها للتنمية الاقتصادية . واقتنعت الطبقة المتعلمة بأن الوسائل القديمة لم تكن كافية . ومن ثمّ نشأت الحاجة إلى اتّباع وسائل جديدة وتنظيمات حديثة إنْ أرادت السير بالقضية الوطنية إلى الأمـــام .



الباب السابع

الوطنية الجديدة

بدأت حقبة جديدة من تاريخ السودان السياسي لدى تعيين السير جورج ستيورات سايمز حاكماً عاماً في ١٩٣٤ . وكان قد سبق له أن عمل بالسودان . بل كان في وقت من الأوقات السكرتير الخاص للسير ر. ونجت ونائب مدير المخابرات العسكرية . لذلك كان على علم بأحوال السودان . وبما أنه عمل بفلسطين وعدن وتنجانيقا فيما بين ١٩٣٠ إلى ١٩٣٣ ، فإنه كان أفضل من كثيرين إذا احتاج الأمر إلى تقييم مشاكل البلاد . وقد حدثت تغييرات كثيرة خلال تلك السنوات . واستطاع سايمز تتبعها عن كثب . وفي بعض الأحيان . كان يبدي انتقاده للسياسة المتبعة فيها .

وفي أول اجتماع لسايمز بمديري المديريات الشمالية . أعلن شجب « الميل في السودان - ولربما كان ذلك بسبب عدم وجود صحافة أو وسائل أخرى تسمح بالتعبير عن أوجه الرأي المختلفة - للافتراض بأن النقد إنما هو بالضرورة نقد عدائي »[1] . ودلّ هذا الإعلان على إتجاه جديد ونظرة حديثة لم يكن للادارة البريطانية عهد بها من قبل . فمنذ ١٩٢٤ ، أضحت الادارة عصبية لا تتقبل النقد على أي نحو وجه إليها . وكان النقد الموجه من جانب المصريين أو الوطنيين السودانيين يقابل بالعبوس ، كما لم تكن الإدارة تسمح لصغار الإداريين البريطانيين بانتقاد سياستها .

ذلك أن سدنة مكاتب السكرتارية سواء بالمديريات أو المصالح - وضعوا تقليداً

---

(١) Northern Governor's Meeting December 1934 : S. G. A / Northern 1/16

راسخاً معادياً لأي نقد يوجه إليها . ولذلك كانت كلمات سايمز فاتحة لسياسة ومفاهيم حديثة بالنسبة للعلاقة بين السودانيين والادارة البريطانية . وأعلن سايمز أنه لا يعتقد بجدوى المركزية في الخرطوم ، وأنه ليس « مؤيداً متحمساً للادارة الأهلية »(١) . وسأل المديرين فيما إذا لم يكن بمقدور السودانيين « خلال الخمسة عشر أو العشرين سنة القادمة أن يستخدموا في شيء أفضل من الخدمة اليدوية بالمنازل »(٢) .

ولا بد أن ذلك بدا للآخرين كالهرطقة . ذلك أن الإدارة الأهلية كانت حديث الساعة . وقد نظر إلى المثقفين على إعتبار أنهم ناكرون للجميل بسبب دورهم في ثورة ١٩٢٤ .

والقول بأن من الواجب كما رأى سايمز الحاقهم بوظائف كبرى ذات مسئولية والتوقف عن أداء خدمات يدوية للبريطانيين كان أمراً أقل ما يقال عنه أنه غير مقبول من جانب سدنة الحكم .

وبعد إنقضاء ستة أشهر أخطر سايمز مديري المديريات الشمالية بأنه غير راض عن النظام القضائي ، الذي اعتقد أنه « يخالف تماماً التطبيق العملي للدستور البريطاني . . . والذي لا يمكن الدفاع عنه في مواجهة النقد الموجه إليه من الخارج ، لأنه يبلغ في التطبيق العملي بوجه عام إلى منع القضاة الرسميين المؤهلين من الفصل في معظم القضايا الجنائية »(٣) . وأوضح أن نيته تتجه إلى إصلاح نظام الحكم .

وتعرض سايمز مرة أخرى لمشقة السير في طريق محفوف بالمخاطر ومتصل بمسائل شديدة الحساسية . ذلك أن حكومة السودان ظلت تفخر دائماً بالنظام القضائي الذي طورته . وبتفويض سلطات قضائية للشيوخ والسلاطين من أبناء البلاد . وأوضح سايمز سياسته الجديدة في مذكرة سياسية كتبها في ١٩٣٥ تناول فيها في الاعتبار الأول وضع السودان في المستقبل .

وبالنسبة للسؤال فيما إذا كان السودان سيظل محكوماً بموجب أحكام إتفاقية ١٨٩٩ أو يوضع تحت شكل آخر للوصاية أو يضم إلى ركب الامبراطورية البريطانية ،

(١) Ibid

(٢) Ibid

(٣) Northern Governor's Meeting July 1935 : Northern 1/15

كان رده البسيط : « إننا لا ندري »[1]. ولكنه اعتقد أن الترابط . بين السياسة المصرية والادارة البريطانية ورقابة بريطانيا يجب استمراره . وبعبارة أخرى . كان بمقدور سايمز رؤية أن الاتفاقية . لا زالت قائمة وباقية ، وأن السياسة في السودان يجب أن تتبع ما سبق أن أرسته بريطانية في المستعمرات الافريقية الأخرى لإحداث « تمازج فعلي بين طرف الحكم الأوربي المتحضر من ناحية . وطرف الحكم الأهلي من ناحية أخرى . وأنه لا بد للأول من أن ينقلب في النهاية »[2] عن طريق حكومة على النهج الأوربي على أن تضم عدداً كبيراً نسبياً من الاوربيين في خدمتها » . ويوفر الترشيد والرقابة السياسية من جانب حكومة بريطانيا الضمان لأداء جيد للنظام ، وذلك يعني تحديث مجلة الادارة الحكومية[3]

وبعد ذلك ، تناولت المذكرة دور السودانيين في إنجاز سياسة التحديث . فالوطنيون في رأي سايمز الذين يتكونون من المتعلمين الذين « ينظرون إلى مصر كمرشد في السياسة والتمويل للأحزاب » . ومن أنصار المهدي السابقين الذين اطرحوا لباس المهدية القديم لارتداء الزي المدني العصري[4] . قد شكلوا خطراً سياسياً ، ولذلك لا يمكن الاعتماد عليهم . ومن ثم وجب تقييد مساهمتهم في مجال التنظيمات المركزية للحكومة

وأكثر إتجاهات سايمز العملية والواقعية هي القائلة بأن « تستخدم الوحدات التقليدية للقبيلة أو العشيرة أو القرية[5] . بعد إتمام اصلاحها ، وأن تعطى الفرصة للمتعلمين حتى يتمكنوا من اكتساب الخبرة في شتى المناصب العليا بالخدمة المدنية » .

وبعبارة أخرى : أيّد سايمز إصلاح الإدارة الأهلية . وبوجه أخص الجانب القضائي لها ، بحيث لا يتنافى مع المبادىء المسلم بها في نطاق العدل البريطاني أو تنطوي على تمازج بينها وبين الممارسات المحلية في نطاق القضاء والعدل »[6] .

(١) Political Memorandum on the Anglo – Egyptian Sudan June 1935 – Northern Province 1/15

(٢) Ibid.

(٣) Ibid

(٤) Ibid

(٥) Ibid

(٦) Ibid

ورأى سايمز أنه يجب تعيين الموظفين البريطانيين في الوظائف ذات المسئولية الكبرى، على أساس الاستغناء عنهم تدريجياً فحسب، فيما عدا الحالات التي لا يمكن الاستغناء عنهم فيها .

وفي ١٩٣٥ كان هناك ٦١٦ من الاداريين والفنيين البريطانيين العاملين بالخدمة في السودان .

ويبيّن الجدول التالي توزيعهم على مختلف المصالح والمرافق :

الخدمة السياسية .	١٤١
خدمة الحكومة المركزية	١٠٨ -
الخدمات الاقتصادية	٢٢٢
(السكك الحديدية والمواصلات	١١٦
الوظائف الفنية	٨١
الابحاث	٢٥)
الخدمات الاجتماعية	٧٣
قوة دفاع السودان	٧٢

ولتحقيق هذا الهدف اقتضى الامر وضع نظام لتدريب السودانيين في المستوى الذي يلي المدارس الثانوية . وكتب الحاكم العام في ١٩٣٥ يقول :

(وأضحت الحاجة أكثر إلحاحا - بل إنها ستضطر في المستقبل القريب تدريجيا - إلى مزيد من التدريب الأكثر تقدما . وبصفة خاصة للسودانيين الذين يلتحقون بأفرع معينة في الخدمة المدنية) .

ومن ثم شكلت في ١٩٣٤ لجنة برئاسة لوجين مدير مصلحة الاشغال العمومية لدراسة المسألة . وكان من أغراض اللجنة :

١ - أن تستقرىء بوجه عام التقدم الذي أصاب الحاق السودانيين في الوظائف الأكثر مسئولية في المصالح الفنية . خلال العشر سنوات الماضية .

٢ - أن توصي بل تجعل توصياتها - كلما كان ذلك ممكنا - محدودة فيما إذا كان إشراك السودانيين هذا يمكن أن يتم بصورة سريعة واقتصادية دون أن يؤثر على الأداء في الخدمة المدنية مع الاشارة بوجه خاص لما يلي :

أ - إيجاد أفضل الوسائل للتدريب الفني للسودانيين المرشحين للتعيين .

٣ ـ التعديلات الممكنة في النظم السائدة وفيما جرى عليه العمل بالنسبة للمصالح الفنية . والتي يمكن أن تيسر بدرجة أفضل سبل استخدام السودانيين في الوظائف ذات المسئولية .

. وبعد استقراء اللجنة لنظام التعليم . إنتهت إلى أن الأغراض الأساسية التي أرساها كتشنر وكري بعد الفتح مباشرة لم يعد لها محل نظراً لتغير الظروف في السودان ، وأن من الضروري إصلاح التعليم لتخريج سودانيين أكفاء قادرين على تحمل المسئوليات الجديدة .

وأوردت اللجنة في تقريرها نقداً لكلية غردون وذكرت بأنها عجزت عن تخريج طلاب مؤهلين للوظائف في المصالح الفنية . واوصت بابعاد التدريب العلمي والفني للتخصص العالي من رحاب كلية غردون . لكي يكون من اختصاص معهد جديد . وذلك على أن تستمر كلية غردون كمدرسة ثانوية عامة . وأن تكون الدراسة فيما بعد الثانوي . كما يكون التدريب الفني . من اختصاص معهد مستقل . أو إن لم يكن ذلك ممكنا . أن يدرب الخريجون في المصالح الفنية نفسها .

وقد رؤي أن إقامة مدارس للعلوم والهندسة خطوة ضرورية إن كان يراد سدّ . احتياجات البلاد فوراً . وقبلت توصيات اللجنة فيما تعلق بانشاء مدارس عالية لخريجي الثانوي . من جانب مجلس الحاكم العام ، على فهم بأنها يمكن أن تكون ملحقة بالمصلحة المناسبة في فرع الدراسة .

ومهما يكن من أمر . فقد استبعد تماماً احتمال تطوير تلك المدارس خلال فترة قصيرة، إلى جامعة . فقد كتب الحاكم العام قائلاً : « إن التقدم لمرحلة الجامعة يعتبر في رأيي مسألة غير واقعية تماماً في هذه المرحلة » .

وفي ١٩٣٦ . تقرر إنشاء مدارس عليا للزراعة والبيطرة والهندسة . وقد سبق ذلك انشاء مدرسة القانون في ١٩٣١ . كما انشئت مدرسة كتشنر للطب في ١٩٢٤ وكان على المدارس الجديدة تخريج سودانيين مؤهلين للعمل بدواوين الحكومة . وأوكلت مهمة إصلاح التعليم لخريستوفر كوكس . الذي كان عميدا للكلية الجديدة بأكسفورد .

وتعيين مدير للمعارف من خارج الخدمة المدنية في السودان كان تجديدا في حد ذاته. وكان المدير الجديد للمعارف على وفاق تام مع آراء سايمز التحررية. واستطاع بوصفه أجنبياً عن السلك السياسي معالجة المشاكل بعقل مفتوح ودون تحيز.

ومن الأغراض الهامة لسياسة سايمز. فضلا عن اصلاح النظام القضائي ونظام التعليم. الاسراع في التنمية الاقتصادية عن طريق إحلال مؤسسات تجارية عادية محل المؤسسات التجارية الحكومية. وتوسيع قاعدة تجارة الصادر. وتوفير مبالغ يحتفظ بها كاحتياطي تحوطا للسنوات العجاف التي تهبط فيها الاسعار أو المحاصيل.

وسياسة سايمز في مواجهة الجنوب أكثر تحرراً من سياسة جون مفي. فلقد تحقق سايمز من أن تشجيع الجمعيات التبشيرية وابعاد الشماليين من الجنوب مؤد بالضرورة إلى خلق عداء سواء بالنسبة للمصريين أو الشماليين. ومن ثم رفض اتباع سياسة مفي المتعلقة بتطوير الجنوب بمعزل من الشمال. والمؤدية إلى الانفصال بينهما. واتبع سياسة جديدة للتقريب بين الشمال والجنوب [١]

ولذلك يمكن التحقق من أن سايمز كان يهدف إلى بناء أمة حديثة عن طريق « إدارة عاملة في الاعتبار الاول ومتقدمة. ليس بالتعاون مع السلطات القبلية. بل بالتعاون مع الانتلجنسيا السودانية. فلم تكن الانتلجنسيا السودانية [٢] - في نظره - هدامة أو ثائرة» [٣]

ورغم أن التعاون معها ينطوي على بعض المخاطر إلا أن ذلك يعتبر أفضل مما لو ظل المثقفون في حالة من الاغتراب بعيدين عن مجريات الأمور في بلادهم.

وتناول سايمز مفهوم ذلك التعاون في مذكرة هامة عن الاعلام الثقافي. قدمها لمديري المديريات الشمالية في ١٩٣٨. إذ أبرز بوضوح مشكلة العلاقات بين

(١) G. G. R. 1934 I p. 16.

(٢) Ibid, Political Memorandum op. cit.

(٣) Bakheit, p. 237

البريطانيين والسودانيين[1] .فلقد سلم بأن الادارة شبه الحربية مدينة بنجاحها في أيامها الاولى للاحتلال« للاتصالات التي تمت مع الاهالي عن طريق ممثليهم من زعماء الطوائف والقبائل[2]» . وظل هذا التقليد سارياً حتى ١٩٣٥ . ولكنه لم «يمتد بنفس الدرجة إلى الطبقة التي أوجدها البريطانيون أنفسهم»

وفي رأيه أن فئة المتعلمين كانت تبالغ في تضخيم نفسها بعد ترك الدراسة إذا تركت لشأنها . مما أدى إلى ترسيب إحساس بالنقص العرقي بالنسبة لرؤسائهم البريطانيين» [3] . ورأى أن حوادث ١٩٢٤ كانت صدمة للمثقفين السودانيين أدت بهم إلى محاولة « ملاءمة أنفسهم مع النظام أو حتى التعاون معه . باعتبار أن التعاون أفضل فرصة لتأييد مثلهم[4] . ومن ثم مطالبتهم بالتعليم وبنصيب أكبر في إدارة دفة السياسة في البلاد» .

وفي رأي سايمز أيضا أنه وجب تشجيع مثل هذا الإتجاه والسماح بتطويره وازدهاره . وبوجه أخص بعد الظروف الجديدة المترتبة على معاهدة ١٩٣٦ .

لذلك شجع على زيارة مزيد من السودانيين لبريطانيا وارسال بعثات من الطلاب السودانيين للدراسة في جامعات بريطانيا وبيروت وتأسيس ناد للثقافة .

ووجدت سياسة سايمز ترحيبا حاراً من جانب المثقفين السودانيين . ووفقاً لقول أحد الجامعيين ؛ كانت مبادىء سايمز تقدمية إلى الحد الذي جعلها تلقى ظلالاً من المستوى الفكري والعملي لم يعرفه أي قطر آخر من المستعمرات الافريقية لبريطانيا حتى الحرب العالمية الثانية . إن ذلك الرجل الحصيف قد تجاوب تجاوباً عميقاً مع الانتلجنسيا السودانية التي استشعرت أنه وقف بجانبها يعضدها ويؤيدها [5]

وخلقت هذه الافكار التقدمية المناخ الصالح لتطور الحركة الوطنية . فلقد

---

(١) Symes, Sir Stewart, Tour of Duty, London 1946, p. 222

(٢) Note on Cultural Contact, Northern Governor's Meeting 1938

(٣) Ibid

(٤) Ibid

(٥) Bakheit, p. 245

أضحت الانتلجنسيا أكثر تطلعا. ولم تعد مترددة في بدء الحوار مع الادارة البريطانية.

وكان المثقفون متلهفين للاستفادة من الاتجاهات والسياسات المتفتحة الجديدة. وبينما كانوا على ادراك بأن سياسة سايمز لاتجد تأييدا لها في أوساط كافة البريطانيين. أدركوا أيضا أن سايمز قد عنى ما قال. فمثلا. إزداد عدد الموظفين السودانيين في الوظائف الكبرى من واحد في ١٩٣٠ إلى ستة في ١٩٣٥. وإلى ثمانية وعشرين موظفا في ١٩٣٩.

وانخفض عدد الموظفين البريطانيين في نفس الدرجة من ٥٦٠ في ١٩٣٠ إلى ٤٤١ في ١٩٣٥ ووقف عند ٥٣٣ في ١٩٣٩. وفي القسمين الثاني والثالث زاد عدد السودانيين من ٢٧٣٥ في ١٩٣٠ إلى ٣٢٢٥ في ١٩٣٥ ثم إلى ٤٦١٢ في ١٩٣٩ بينما انخفض عدد البريطانيين من ٤٦٤ في ١٩٣٠ إلى ٣٥٦ في ١٩٣٥ ثم إلى ٣٥٣ في ١٩٣٩.

وكان عدد المصريين العاملين في القسمين المذكورين ١٥٣١ في ١٩٣١. انخفض إلى ١٠٠٣ في ١٩٣٥ ثم إلى ٥٧٤ في ١٩٣٩.

وهذه الأرقام تتحدث عن نفسها. وهي قاطعة الدلالة على جدية سياسة سايمز. وسُرَّ المثقفون بالسياسة المتعلقة بالتعليم العالي. بوجه خاص. واتسع نطاق دائرة التعاون والثقة. وجدّ المثقفون في إتخاذ الخطوات المؤيدة لأغراضهم القومية الوطنية.

ودخلت الحركة الوطنية السودانية مرحلة جديدة بتأييد وتشجيع من الحكومة. كان معظم نشاط الانتلجنسيا لفترة طويلة بعد ثورة ١٩٢٤ منصرفاً إلى الأدب أكثر منه إلى غمار السياسة. وكان نادي الخريجين بام درمان ونادي الخريجين بواد مدني مركزي النشاط الأدبي. ولكن لم يلبث أن تطرق البحث لكي يشتمل على مسائل ذات طابع قومي.

ففي ام درمان إتخذ النشاط الأدبي والثقافي للخريجين شكل القراءة في حلقات أدبية. فقد جرى العمل على أن تلتقي جماعة صغيرة من الخريجين في منزل واحد منهم لقراءة ومناقشة الكتب والجرائد والمجلات الواردة من مصر وانجلترا. وأضحت

فكرة القراءة الجماعية أمراً شائعاً بين الخريجين . وفيما بين ١٩٢٧ إلى ١٩٣٤ . أصابت الخريجين حمى قراءة الأدب وكتب السياسة .

وكان إزدياد مقدار الكتب التي يقرأها الخريج هو الدلالة على مدى ثقافته . وفي ذلك النشاط تأثر المثقفون بالحركة الثقافية السائدة بمصر .

والكتابات الشعبية والجادة لطه حسين ومحمود عباس العقاد ومحمد حسين هيكل ومحمد عبد القادر المازني هي النوافذ التي رأى المثقفون من خلالها العالم الخارجي بما في ذلك العالم الاوربي . ولضحى الشعراء والنقاد الجدد مثل عبد الرحمن شوقي والأمين علي مدني وحسين منصور والتجاني يوسف بشير أسماء لامعة في عالم الأدب .

وفضلاً عن ذلك . كان هناك إتجاه جاد نحو المسرح . ومن ثم ألفت روايات مسرحية مستمدة من البيئة السودانية مثل تاجوج وخراب سوبا . كما تألفت فرقة للمسرح بقيادة صادق فريد .

وكانت هناك جمعيتان أدبيتان بارزتان في ذلك الوقت . إحداهما جماعة الهاشماب والأخرى جماعة أبو روف .

وتكونت جماعة الهاشماب من الخريجين المنتمين لعائلة الهاشماب وأصدقائهم من أبناء حي الموردة ومن أبرز أعضائها محمد أحمد محجوب وعبد الحليم محمد ويوسف التنى ومحمد عشري الصديق وعبد الله عشري الصديق .

وتألفت جماعة أبي روف من مكاوي سليمان أكرت وحسن عثمان وحسين عثمان والنور عثمان وعبد الله ميرغني وخضر حمد .

وتألفت جماعة أخرى بواد مدني من أحمد خير واسماعيل العتباني وابراهيم عثمان وابراهيم أنيس . وقامت بنشاط دائب .

ومعظم أعضاء هذه الجماعات من خريجي كلية غردون العاملين بخدمة الحكومة . ولما اندلع لهيب ثورة ١٩٢٤ كان معظمهم في عهد الطلب أو خريجين حديثين .

ولم يكن القاطنون والعاملون بام درمان راضين بالنزاعات والخصومات الناشئة بين أبناء الجيل القديم من الخريجين . ومن ثم إنقلبوا إلى جماعات وحلقات للقراءة هروباً من الإنضواء تحت ظلال ما كانوا يعتبرونه مشاجرات شخصية لا تتصل بالمصالح الحقيقية للبلاد

وكانت الهاشماب أكثر الجمعيات دأباً ونشاطاً . فلقد نجحت في ١٩٣٤ في إصدار مجلة الفجر بالتعاون مع عرفات محمد عبد الله . وكان عرفات الذي قام بدور فعال في ثورة ١٩٢٤ قد لاذ بالفرار إلى مصر حيث عاش هناك في شظف ، وخاب أمله في الوطنيين المصريين والسياسة المصرية . ولدى عودته إلى السودان في ١٩٣٣ ، كان على صلة وثيقة بجماعة الهاشماب . واستطاعت مجلة الفجر أن تجذب إلى رحابها تأييد بعض أفراد من الجماعتين الأخريين ، بل نجحت في أن تكون المجلة الأولى للانتلجنسيا السودانية .

وروح الفجر وطنية ، لكنها أقرب إلى الثقافة العامة منها إلى السياسة . وهدفها «خدمة الآداب والفنون والثقافة العامة وخدمة الآمة السودانية واللغة العربية وقول كلمة الحق بغير خضوع لفئة أو فرد » [١]

ومالت جماعة أبي روف إلى أن تكون «جماعة قومية سياسية متمسكة باتجاه عدائي للحكومة » [٢]. ووصف أعضاؤها بالمقاومين السلبيين الذين أعدوا أنفسهم للنشاط غير الممالئ للحكومة [٣] .

وفي نادي الخريجين بام درمان . ظهرت جماعتان أو مدرستان للفكر . المدرسة الأولى بقيادة الشيخ احمد السيد الفيل ودرديري محمد عثمان . وحظيت بتأييد عام من السيد علي الميرغني .والمدرسة الأخرى بقيادة محمد علي شوقي ومحمد صالح الشنقيطي . وحظيت برعاية السيد عبد الرحمن المهدي .

---

(١) الفجر - المجلد الاول

(٢) الفجر - المجلد الأول

(٣) الفجر - المجلد الاول

وكان النزاع والخصام فيما بينهما يظهر جليا كل عام لدى الانتخابات السنوية للجنة النادي .

وفي خلال السنتين الأولى والثانية من مجلة الفجر . إنصب اهتمام الفجر على الموضوعات الاجتماعية . فطالبت بتكوين منظمة للشباب . وإحياء سطوة الشعر القديم التقليدي ودراسة تاريخ السودان .

ووجه محمد أحمد محجوب في إحدى مقالاته بالفجر نقداً لنظم التعليم باعتبارها نظما قاصرة ورديئة المناهج . ووجه النقد بوجه أخص لأغراض التربية الحديثة التي اتبعت ببخت الرضا والتي شددت على وجوب دراسة التاريخ والجغرافيا المحلية أكثر من دراسة تاريخ وجغرافية البلاد بوجه عام .

وإن إهمال التعليم الجامعي تحت ستار الإدعاء بأن السودانيين لم يكونوا مستعدين له بعد . إعتبر في نظره أمرا ضاراً بالمصالح القومية للبلاد . وفي هذا قال :

(وبلادنا الآن تقف في مفترق طريقين يؤدي أحدهما إلى الحضيض وهو الأمية أو ما فوقها بقليل . والثاني يؤدي إلى القمة وهي التعليم العالي . ولهذا فمثلنا الأعلى للتعليم الذي ننشده لهذه البلاد هو التعليم الجامعي الذي يقوم على أساس متين من التعليم في اطواره الثلاثة الأولى) [1] .

ولعل أبرز ما يمثل المقالات عن المشاكل الاجتماعية . مقال بعنوان «علمونا» . فلقد طالب كاتب المقال بالتوسع وإصلاح التعليم بقوله :(ينبغي أن نلقن التعليم لأجل التعليم في هذا العهد ... وأملنا في الحياة ان يتوفر لنا التعليم العالي فمدرسة للحقوق ومدرسة للزراعة ومدرسة عليا للهندسة الملكية والميكانيكية أصبحت لامحيد عنها لمستقبل هذه البلاد .

ولقد جاء الأوان ليعطى السوداني فرصاً أحسن في حكومة بلاده والتعليم العالي هو السبيل الوحيد لتحقيق تلك الفرص .

(١) الفجر ـ المجلد الأول ـ عدد ١٢ ـ ص ٥٣٠

وفي الوقت الحالي نطالب بزيادة عدد الطلبة في كلية غردون التذكارية . وينبغي أن يحسن المقرر تحسينا محسوسا ليؤهل الطلبة للتعليم الجامعي وأن يكون في نفس الوقت كاملا في ذاته كخطوة نهائية .

ومدرسة كومبوني ومدرسة الأقباط الثانويتين ينبغي أن يفتحا للسودانيين أسوة بالجاليات الأخرى .

والبعثات إلى جامعة بيروت لا بد من مواصلتها ويجب إن أمكن ألا تكون قاصرة على المعلمين فقط . . . ولقد عرفنا قيمة التعليم وبدأنا نعتقد في أنه مفتاح تقدمنا والحكومة قد شرعت في تعليمنا ولكنها لا تبدو مفكرة في تقدمه .

والخطر في هذا راجع إلى أن التعليم إذا ما بدئ في بلد ما ينبغي أن يواصل ويحسن وإذا لم يتحقق ذلك فالناس سيصرخون مطالبين بزيادة التعليم لأنه يصبح عندهم ضروريا كالطعام والماء والنور [1] ...)

وأبان مقال آخر مخاطر الانقسام بين السودانيين ودعا إلى الوحدة الوطنية [2] . وحذر مقال لأحمد يوسف هاشم من الآثار الضارة للقبلية التي « أتلفت كل شيء وأدت بالسودانيين إلى الكوارث في الماضي وإلى فساد الأخلاق في الحاضر» [3] .

وفي مقال افتتاحي بعنوان« نظرة جيلنا » وصف الكاتب الإدارة الاهلية بأنها معرضة للفشل متى كانت بأيدي غير المتعلمين بل إنها تكاد تكون مماثلة للنظام الاقطاعي وإن كان من الواجب الابقاء على الادارة الاهلية فإنه يجب أن تكون الادارة في أيدي أبناء الجيل الجديد من المتعلمين [4] .

واستطرد الكاتب يقول « أن الادارة الاهلية قامت على النعرة القبلية والارستقراطية الدينية ولسنا في حاجة لنقول انهما مصدر الكثير من مصائبنا . انهما

---

(١) الفجر ـ المجلد الأول ـ عدد ٢١ ـ ص ١٠١٨ .

(٢) نفس المرجع .

(٣) الفجر ـ المجلد الأول ـ عدد ٩ ـ ص ٤٠٥ .

(٤) الفجر ـ المجلد الثالث ـ عدد ١ .

بمثابة الطوائف في الهند. ولهذا السبب نحن لا نعمل على وفاق . والقوى دائما متوزعة في جهات متضادة»[1] .

وحذر مقال آخر من نشاط الجمعيات التبشيرية المسيحية «التي لجأت إلى تعليم موضوعات تجارية وعلمية كوسيلة لانتشار المثل الايديولوجية المسيحية»[2] .

وبعد وفاة عرفات محمد عبد الله في ١٩٣٦ ازداد ميل مجلة الفجر صوب السياسة. وأصبح رئيس التحرير أحمد يوسف هاشم الذي تخرج من المعهد العلمي وأمضى فترة بمصر. ورغم أن أساس تعليمه يمكن وصفه بأنه تقليدي إلا أن أحمد يوسف هاشم كان صاحب أفكار عصرية .

وساعده اتصاله بجماعة الفجر . وكلهم من خريجي كلية غردون . على اكتساب نظرة حديثة . ومن ثم أصبح داعية للآراء والأفكار المعاصرة .

ولما أضحى رئيساً للتحرير في ١٩٣٧ . أكد دور الفجر كمنبر لا يخدم مصلحة غير مصلحة السودان. وكتب يقول : «والذات السودانية تحتاج الى خلقها والمحافظة عليها . . . واننا نحتاج إلى كتابة تاريخنا وإلى تصفيته من الاراء غير الصحيحة التي أدخلها عليه السائحون من الكتاب والمغرضون من المؤرخين .

اننا نحتاج إلى ايجاد أدبنا الخاص وتكييف ثقافتنا الخاصة . وعلينا من ناحية اخرى تشجيع التعليم وبصفة خاصة التعليم العالي ومحاربة القبلية والطائفية والإدارة الأهلية[3]

وبعد ستة أشهر أعاد سرد أغراض الفجر في مقال ورد فيه أن الأغراض هي :

١ ـ خلق وتحريك الشعور القومي والقضاء على سلطان القبيلة .

٢ ـ تكوين جبهة قومية متحدة .

---

(١) الفجر ـ المجلد الثالث ـ عدد ٢١ ـ ص ٩٧٥

(٢) الفجر ـ المجلد الثالث ـ عدد ٣ ـ ص ٦٦ ـ ٧١

(٣) المرجع السابق

٣ ـ محاربة الحزبية .

٤ ـ السعي للحكم الذاتي بصرف النظر عن تقرير السيادة .

٥ ـ مقاومة الادارة الأهلية في شكلها الحالي إذ أنها لاتؤدي للحكم الذاتي .

٦ ـ المطالبة بالمكان الأول للسودانيين .

٧ ـ ايجاد نظام للتعليم كامل وصحيح.[١]

ولخص البرنامج المكون من سبعة نقاط التفكير السياسي لفئة المثقفين وبرنامج عملهم . ووجدت النقطة السابعة الخاصة بالتعليم عناية خاصة من كتاب الفجر وغيرهم من الكتاب برئاسة أحمد يوسف هاشم . فلقد اعيد نشر مذكرة محمد عشري الصديق عن التعليم التي بعث بها الى لجنة اللورد دي لاوير التي زارت السودان في ١٩٣٧ لكتابة تقرير عن التعليم . اعتبارا إلى أن المذكرة مطابقة للآراء التي دعت لها مجلة الفجر .

ودلت مذكرة محمد عشري كما دل تقرير لجنة العشرة في ١٩٣١ ومقال محجوب الذي سبقت الإشارة إليه .على أهمية التعليم بالنسبة للطبقة المثقفة . ففي رأي عشري كان الرأي العام « مجمعا على المطالبة بتعليم صحيح ومعافى » [٢] واعترف عشري بأنه وزملاءه على صلة حميمة وثيقة بالحضارة الغربية ومثلها . اذ كانت هي المثل التي ترسمها المثقفون السودانيون . وهي تتحصل في « تحقيق الشعور الذاتي والتعليم والحكم » .

وأن هذه الأغراض لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق التعليم الجامعي . وفي هذا الخصوص قال :

(وسوف تجلب هذه الجامعة لنا الشرف وتستدر الثناء على الادارة البريطانية في السودان . وسوف يكون من الميسور أن يتخرج في هذه الجامعة شباب يساعدون في

---

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق

تكوين المجالس التشريعية والاستشارية والتنفيذية وفي اللجان الاقتصادية والصناعية والزراعية والتجارية وفي خلق طرق أرقى للتفكير الصحيح .

وقد لاتكون مثل هذه الجامعة معهداً حكوميا فقد تنشأ بمال يكتتب له كثير من المحسنين في انجلترا ومصر والسودان ثم توضع تحت رعاية الحكومة . وقد تربط بمعهد انجليزي يخط لها الطريق وتتخذه مثلا . وقد تكون معهدا حكوميا صرفاً يؤخذ ماله من موارد البلاد المالية ويمكن أن يوجد لها الشبان من عدة مدارس ثانوية التي هي معدومة الآن . . .)[1]

وناقش محمد عامر بشير (فوراوي) ـ أحد أعضاء جماعة الفجر ـ دور التعليم باعتباره مفتاحا للتقدم . واقترح التوسع في أعمال بخت الرضا وإصلاح مناهجها عن طريق إدخال علوم مثل الجيلوجيا والقانون والاقتصاد . وذلك بقصد تخريج موظفين عصريين للعمل في الادارة الأهلية .

وبهذه الطريقة «يرتفع مستوى العاملين بالادارة الاهلية دون حاجة الى عناصر أجنبية . ومن ثم تجد الادارة الأهلية في العمل تجاوبا من جميع الاهالي[2] ».

وبالنسبة لمسألة التعليم الجامعي . كتب فوراوي يقول :

(قد لا يمكن إنشاء جامعة في السودان لمدة عشر سنوات ـ وأرجو أن يثبت خطأ حسابي ـ ولكنه حلم مرعب أن يترك موضوع الاجازات المعترف بها معلقاً إلى ذلك الاوان .

والمخرج من هذه الورطة هو كالآتي :

يمكن بسهولة عمل الترتيبات اللازمة مع الجامعات الانجليزية أو الجامعة المصرية لاعتماد الشهادات التي تمنح في مدارسنا بعد الثانوية .

وقد يلزم تغيير مناهج هذه المدارس ـ تغييرا أصلح بالطبع ـ أو أن تعتبر تلك

---

(١) المرجع السابق

(٢) الفجر ـ المجلد الثالث ـ عدد ٤ ـ ص ١٠١ ـ ١٠٤

الجامعات أن الامتحانات هنا تغني عن امتحاناتهم . إن هذا سيكون علاجا فعالا لقلوبنا الكسيرة وسنكون عندئذ مطمئنين من أن سياسة الاستعمار سائرة في الطريق القويم ألا وهو حسن التفاهم والتعاضد وتحرير العقل الافريقي من ربقة الخرافات والعقائد البالية وأن رفاهية السودانيين المنصوص عليها بالخط العريض لا ريب فيها ...) [١]

ولعله من البيّن أن جماعة الفجر كانت متأثرة إلى حد كبير بالثقافة والاتجاهات الانجليزية . وكانت مقترحاتها لتطوير التعليم الجامعي في السودان هي نفس المقترحات المقدمة من لجنة دي لاوير في ١٩٣٧ . كما أن مشروعها لقيام علاقة خاصة بين الجامعة في السودان وجامعات بريطانيا مستمدة من تقارير اللجنة الاستشارية للتعليم في المستعمرات . وقد طبقت أخيرا في السودان وفي المستعمرات الافريقية لبريطانيا .

ووجدت المسائل السياسية ذات الصبغة القومية عناية خاصة من الفجر لدى تولي أحمد يوسف هاشم رئاسة التحرير . فقد كانت هناك دعوة في ١٩٣٧ لاصدار قانون الجنسية السودانية [٢].

وبعد أسبوعين . حرر مقال إفتتاحي .ورد فيه أن الوضع السياسي للسودان «لازال غامضاً جداً وأن الاتفاقية بين إنجلترا ومصر التي إدعت أنها وضعت الأمور في نصابها الصحيح لم تبين موقف السودان» [٣]

وكنتيجة لهذا الخلق الغريب [٤] اتفاقية الحكم الثنائي لسنة ١٨٩٨ ـ وجد السودان نفسه غير راض عن كل من إتجاهات بريطانيا ومصر فيما يتعلق بوضع البلاد في المستقبل . وأن كلا من وجهة النظر البريطانية القائلة أن « مستقبل السودان سيتحدد إلى حد كبير بالتيار العام للفكر السياسى بانجلترا بأكثر مما يتحدد بمجرى الحوادث في السودان » . ووجهة النظر المصرية القائلة « ان مستقبل السودان يعتمد

(١) المرجع السابق

(٢) الفجر ـ المجلد الثالث ـ عدد ٥ ـ ص ١٢٩ ـ ١٣١

(٣) الفجر ـ المجلد الثالث ـ عدد ٦ ـ ص ١٦١ ـ ١٦٣

(٤) المرجع السابق

بصفة عامة على مصير ومستقبل مصر» .إنما هي وجهة نظر غير مقبولة وغير واقعية . إذ لم تأخذ في الاعتبار الظروف التي طرأت على السودان داخلياً وخارجيا[1]

ذلك أن مستقبل السودان . وفقا لكاتب المقال . يعتمد « على جهود أبناء الجيل الجديد ومدى تمسكهم بالاستفادة من تغيير الأوضاع العالمية» .

ونادى الكاتب بقيام جبهة سودانية موحدة تعمل «باصرار صوب الحضارة والاستقلال والعزة القومية »[2]. ولذلك كان التفكير السياسي لجماعة الفجر متجها إلى خلق حكومة سودانية مستقلة عن كل من مصر وبريطانيا . ومن ثم على الجبهة الوطنية المتحدة التعاون مع الادارة البريطانية لإصلاح التعليم . واصدار قانون الجنسية السودانية . وتحديث الادارة الأهلية .

وهذه الأغراض السياسية مماثلة للأغراض التي اعتنقتها قلة من الإداريين البريطانيين الأحرار .

وقد أثمرت سياسة سايمز التحررية . ومن ثم فإن شعار « السودان للسودانيين » استطاع أن يجذب أنصاراً جدداً في صفوف الطبقة المتعلمة بقيادة جماعة الفجر .»

وكانت جماعة الفجر لاتزال مؤيدة للرأي القائل بأن هناك مصالح مشتركة كثيرة بين مصر والسودان . وأن تحقق الدعوة لوجود سودان مستقل ليس أمرا معاديا لمصر . فلقد كانوا يعتقدون بضرورة وجود علاقات وثيقة وحميمة بين البلدين . ولم يتجه للدعوة لإمكانية أن يصبح السودان مستعمرة بريطانية غير جماعة ضئيلة العدد بقيادة أحمد عثمان القاضي وهو وطني متمرس قديم شارك في ثورة ١٩٢٤ . وأضحى بعد وفاة حسين شريف . رئيسا لجريدة الحضارة . ومعاوية محمد نور أيضاً .

تلقى معاوية دروسه في كلية غردون حيث وصف بأنه «أكثر الخريجين تبريزاً

---

(١) المرجع السابق .

(٢) المجع السابق .

في مقدراته الذهنية»[1] . واضطر تحت ضغط أسرته للالتحاق بمدرسة كتشنر الطبية لكنه هجرها ولاذ بالفرار إلى القاهرة في ١٩٢٥ .

وفي ١٩٢٨ شق طريقه الخاص للذهاب إلى بيروت للالتحاق بالجامعة الأمريكية . حيث حصل على ليسانس في أدب اللغة الانجليزية في ١٩٣١ . ولدى عودته إلى القاهرة عمل بالصحافة

وفي ١٩٣٢ رجع إلى السودان وتقدم بطلب للالتحاق بخدمة الحكومة . فعرضت عليه وظيفة بمصلحة المالية فرفضها على أساس أنها غير مناسبة لرجل في مؤهلاته . ثم ذهب إلى القاهرة والتحق بهيئة تحرير جريدة الأهرام .

وفي ١٩٣٤ عيّن سكرتيرا للغرفة التجارية بالسودان .

ووصف خلال هذه الفترة بأنه «رجل ذو مقدرة غير عادية وموهبة نقدية فريدة»[2] مما كان في نظر الاداري البريطاني «أمراً نادراً تماماً بالنسبة للسوداني»[3]

وأضحى كل من محمد عثمان القاضي ومعاوية محمد نور أكثر إقتناعا بأن المستقبل في ظل وزارة المستعمرات يعتبر أفضل حل لمشكلة السودان . واتفقا على أن وضع السودان غير المستعمر ضار للمثقفين السودانيين . ذلك لأن كل ما يمكن أن يتطلعوا إليه هو الحصول على عضوية بمجلس الحاكم العام .

وقد خشيا بانه إن عجز البريطانيون والانتلجنسيا عن التعاون . فان المجال يكون مفتوحاً أمام زعماء القبائل الذين سوف يتحكمون في الحلبة السياسية[4]

ولم يكتب لمعاوية أن يظل على ظهر البسيطة لموالاة ذلك الإتجاه في الفكر السياسي . ومن ثم بقي على أحمد عثمان القاضي عبء مناقشة القضية في مواجهة معارضة قاسية من كل من جماعة الفجر وجماعة أبي روف .

(١) P. S. I. Monthly Letter December 1934

(٢) Ibid

(٣) Ibid

(٤) Ibid, July 34.

وكان أثر الثقافة المصرية على المتعلمين كبيراً جداً إلى الحد الذي جعل من غير الممكن اغراءهم على ترجيح كفة بريطانيا على مصر . فقد إعتقد معظم المثقفين بأن السودان يمكن أن يستفيد أكثر من رحى المضاربات والمصالح المتناقضة بين مصر وبريطانيا . ومن ثم رفضوا فكرة جعل السودان دولة من الكومنولث .

ولذلك ظل أحمد عثمان القاضي هو الذئب المغترب الذي أقعى وراء نظرية الخضوع للاستعمار .

وحاولت الحضارة أن تجد مؤيدين لهذه الفكرة ولكن دون جدوى . فلقد رأت الطبقة المثقفة أن ليس ثمة حاجة لتغيير الوضع القانوني للبلاد إذا كان يراد تحقيق أي تقدم . كما كان هناك إتفاق عام على مسألة التعاون مع حكومة السودان . واقتصر الخلاف على مدى التعاون المطلوب .

وكان هناك إحساس متزايد بأنه يجب تشكيل تنظيم يقوم بالتعبير عن مطالب المتعلمين وتنسيق جهودهم في الأعمال الاجتماعية والسياسية . وعلمتهم التجارب أنه لا يمكن تحقيق أي مطلب دون تنظيم للجهود المشتركة .

وأول نداء لانشاء مثل هذا التنظيم حدث في ١٩٣٥ لما دعت الفجر إلى تكوين جمعية تعاونية أو جمعية أخرى . « لتمثيل الخريجين تدافع عن مصالحهم ، وتتصل بالحكومة في جميع المسائل المتعلقة بظروف عمل الخريجين في دواوين الحكومة [(١)]

ودارت كثير من المناقشات حول ذلك المقال في الاجتماعات الخاصة للمثقفين ولكن لم تتخذ أية خطوة عملية في هذا الخصوص .

وفي ١٩٣٧ جاء تداء أكثر إيجابية وقوة من نادي الخريجين بواد مدني في محاضرة ألقاها أحمد خير .

كانت الجمعية الأدبية بواد مدني ذات نشاط فعال في الحقل الثقافي خلال مدة

---

(١) الفجر المجلد الأول ـ عدد ٢٤ ـ اغسطس ص ١١١٩ و ١١٢٠ .

طويلة . وجذبت اجتماعاتها الاسبوعية انتباه الكثيرين . وكان عدد الحضور للاجتماعات كبيرا كالعادة .

وكان أحمد خير الروح المحركة للجمعية . وقد ألقى محاضرة عن « واجبنا السياسي - مؤتمر الخريجين » . نشرت بعض فقراتها في الصحف المحلية [١] .

ولما نشرت بمجلة الفجر أضحت محل المناقشة والجدل بين الخريجين في النوادي والمجالس الخاصة . والمحاضرة في الواقع دعوة للمستنيرين السودانيين فئة الخريجين و« شرح للخطوات اللازمة التي يجب على الخريجين إتباعها لحماية مصالح الشعب وتحقيق المطالب الوطنية » [٢] .

وقد عددت المصالح والمطالب الوطنية للسودانيين على الوجه التالي :

١ - تطوير التعليم .

٢ - إصلاح القوانين التي تتجافى مع الإنصاف والعدل وإصلاح اللوائح المتعلقة بالادارة الاهلية والمالية والشركات ... الخ .

٣ - إعادة النظر في اتفاقيات القروض واللوائح الخاصة بالتجارة والمالية [٣]

. ورأى أحمد خير أن الخريجين لن يستطيعوا تحقيق أي من المطالب المذكورة إن تفرقت بهم السبل دون تنظيم يمكن أن يعبّر عن ارادتهم . والحل في نظره هو « الوحدة الثقافية وتكوين تنظيم يجمع شتات الفئة المثقفة لكي يعمل المتعلمون لصالح البلاد في حقول التعليم والاقتصاد والتجارة والرياضة والفن وأعمال البر والخير» [٤] .

وأشار أحمد خير إلى تركيا وايرلندا ومصر والهند حيث كان يطالب المؤتمر الوطني مثلا بالمطالب الوطنية .

---

(١) أحمد خير - واجبنا السياسي - مؤتمر الخريجين - الفجر المجلد الثالث - عدد ٦ ص ١٨١ - ١٨٤ .

(٢) نفس المرجع .

(٣) نفس المرجع .

(٤) نفس المرجع .

ونادى أحمد خير بان الوقت قد حان بالنسبة للمثقفين لهجر الطرق السلبية والاتصالات الشخصية مع الحاكمين واتباع « إتجاه جديد مبني على فكر منظم من خلال منظمة نيابية يوكل إليها تحقيق مطالب البلاد وتؤيد من جانب الرأي العام » [١]

ودعا الخريجين إلى تقديم مزيد من التأييد لنادي الخريجين بأم درمان ومطالبة لجنته لتأسيس نواة لجمعية أو نقابة أو مؤتمر. وأن يطلب من المؤتمر القيام بوضع برنامج وطني وأن يجري العمل على كسب تأييد الخريجين لتنفيذه [٢]. وما ذهب إليه أحمد خير كان المراد منه إنشاء مؤتمر وطني للسودانيين على نهج حزب المؤتمر الهندي. على أن يكون له برنامج يشتمل على نشاط سياسي واقتصادي واجتماعي وتربوي وثقافي . ورأى المؤتمر في صورة تنظيم يؤسس بواسطة الخريجين على أن يكون مركزه أم درمان ، وأن تكون البادرة عن طريق لجنة نادي الخريجين .

ولدى نشر محاضرة أحمد خير بالفجر وجدت ترحيبا حارا من جانب الخريجين . فلقد أثنى مقال لحامد أحمد حمداي على اقتراح أحمد خير باعتبار أنه « عملي وممكن التنفيذ في الواقع . ولكنه يتطلب شجاعة في التنفيذ » [٣] ووصف مقال آخر لميرغني دفع الله الفكرة بأنها « الطريق الوحيد الممكن الذي يمكن أن يتحد به شباب البلاد ... وأنها فكرة صائبة جاءت في وقت مناسب .وهي ستمكننا من اعداد أنفسنا للمرحلة الجديدة » [٤].

وفي مقال إفتتاحي للفجر عن مستقبل السودان نشر في ذلك الوقت ..أيدت الافتتاحية الافكار التي طرحها أحمد خير ونادت « بجبهة موحدة ومؤتمر يمكن أن يوجه مصيرنا على الطريق الصحيح صوب الحكم الذاتي » [٥]

---

(١) نفس المرجع .

(٢) نفس المرجع .

(٣) الفجر ـ المجلد الثالث ـ عدد ١٠ ص ٣٠٩ ـ ٣١٠

(٤) السودان ـ الخرطوم ـ عدد ٢٨٧ ـ ٢٣ / ١١ / ١٩٣٧

(٥) الفجر ـ المجلد الثالث ـ ص ١٦١ ـ ١٦٣ .

وهناك مقال آخر نشر بالفجر تأييدا لذلك . وعبر فيه الكاتب عن وجهة نظره بقوله :

(لقد سمعت أصوات بعض الأفراد في كثير من المناسبات واستطاع عدد من أبناء الطبقة المستنيرة أن يرفعوا مطالبهم وأن يظهروا رضاءهم وعدم موافقتهم للكثير مما يدور في دولاب الحكومة ولم تقصر أعمدة الصحف المحلية في أن تحمل الرسالة إلى أولى الأمر . غير أن التجارب قد دلت في كثير من الأحيان على أن الحكومات لا تقيم وزناً للآراء الفردية ولا تهبها أقل إعتبار وصحافتنا لا تنشر آراء هيئة معترف بها أو منظمة ، إذ أنه لا توجدُ بين صحفها صحيفة للنطق بلسان حزب أو هيئة لها نظامها وبرنامجها .

وما دامت الحالة كهذه فلا بد من وجود هيئة منظمة معترف بها تمثل الطبقة المتعلمة في البلاد واذا تكونت هذه الهيئة خولتها الطبقة المتعلمة لتنطق باسمها وأن تعبر عن أمانيها وتمنياتها ولتدافع عن قضيتها الاجتماعية والسياسية كما أنها ستكون في الوقت عينه حلقة الإتصال بين الحكومة وأفراد الشعب ولا بد لهذه الهيئة أن تكون حائزة على رضا جميع الخريجين أو أكثريتهم وأن تكون قوية العناصر حتى لايشك كائنا من كان في إخلاصها وفي أنها تعمل للصالح العام وهنا نواجه صعوبة أخرى وهي كيف نصل إلى تكوين هذه الهيئة وممن تكون .

إن نادي الخريجين هو مركز الخريجين رغم كل ماحدث في الماضي من اختلاف في الرأي وهو حلقة الاتصال بين جميع الخريجين فأول خطوة تخطوها في سبيل تكوين هذه الهيئة هي أن يلتف الخريجون حول النادي ويقبلوا عليه وبذلك يكون الخريجون قد انتظموا تحت لواء واحد فيبدأوا العمل بتوجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر عام في النادي يحضره أكبر عدد ممكن من الخريجين . وهذا العدد يستطيع أن ينتخب هيئة تمثله وتنطق باسمه . على أن هذا المؤتمر يجب أن يقرر مبادىء المجموعة والعمل والمسئولية الملقاة على عاتق الهيئة المنتخبة) [١].

وفي نهاية ١٩٣٧ كانت فكرة مؤتمر الخريجين قد لقيت قبولاً وتأييداً عاماً من

---

(١) الفجر ـ المجلد الثالث ـ عدد ١٢ ص ٣٥٣ ـ ٣٥٦ .

جانب الخريجين . وناقشت لجنة نادي الخريجين بأم درمان الخطوات الواجب إتباعها لتحقيق الفكرة . ومن ثم وجهت الدعوة للخريجين لعقد اجتماع في أول يناير .

ونشر بيان من اللجنة موقع من السكرتير مكي شبيكة أكد الحاجة إلى الوحدة بين الخريجين إن أرادوا خدمة البلاد .

ولما حُدِّد يوم الاجتماع طفق الخريجون بالخرطوم وخارجها في الدعوة لحضوره ومناقشة أغراض المؤتمر في الأماكن الخاصة والأماكن العامة على السواء . وحتى ذلك الوقت لم يكن لدى كثير منهم فكرة عن البرنامج الذي يحاول تنفيذه المؤتمر المراد إنشاؤه .

وفي حفل عام دعا إليه نادي الخريجين قال أحمد عثمان القاضي أنه يجب أن يكون المؤتمر منظمة شعبية . واقترح محمد عثمان ميرغني وهو عضو بارز في النادي بأن الواجب أن يقتصر برنامج المؤتمر على المشروعات التي يكون في استطاعة الخريجين أنفسهم القيام بتنفيذها دون مساعدة خارجية سواء كانت رسمية أو أهلية .

واقترح يحيى الفضلي أنه يتعين على المؤتمر أن يركز جهوده على المسائل المتصلة مباشرة بمشاكل الخريجين وأن يعمل على إصدار جريدة خاصة به . واقترح جمال محمد أحمد أن يضمن البرنامج مشروعات ذات طبيعة عامة متصلة بمصالح الخريجين والجمهور مثل تأسيس مكتبات عامة وتشييد قاعة للمحاضرات ومحطة إذاعة . كما رأى أنه يجب أن يكون للمؤتمر إهتمام بمسائل عامة مثل الدفاع عن الحريات العامة . واصدار قانون للجنسية ، وتطور التعليم .

وفي اجتماع عقد ببورسودان . قدم عبد الرحمن باشري برنامجا تضمن أربعة عشر بندا منها إصلاح النظام القضائي والإدارة الأهلية وإنشاء مجلس استشاري لكي يحل محل مجلس الحاكم العام وتطوير التعليم وإعطاء منح دراسية للتعلم بالخارج وتكوين إتحادات للعمال . ومحاربة البطالة . وتشجيع المؤسسات الاقتصادية

الوطنية . والمساهمة في الألعاب الأولمبية . وإلغاء القوانين واللوائح التي تحظر دخول الشمالي إلى الجنوب [1].

ونشرت كل من الحضارة والسودان مقالات ووجهات نظر متعلقة بتلك الآراء والمناقشات . ومن ثم وجد اقتراح تكوين المؤتمر دعاية واسعة .

وجاء التأييد لها من جميع المناطق التي كان يوجد بها نادٍ للخريجين أو نفر قليل من الخريجين . وفضلا عن ذلك . فقد أرسل رئيس اتحاد الطلاب السودانيين محمد أمين حسين خطاباً للجنة أخطرها فيه بموافقة الاتحاد على تأييد الفكرة وأنه يعمل من أجل نجاحها [2]

وعلى هذا ما أن حلت نهاية العام حتى وجدت الفكرة القائلة بأن يُعنى مؤتمر الخريجين بالمسائل والمشاكل العامة تأييداً من الرأي العام .

وتم إنعقاد الاجتماع العام الذي دعا إليه نادي الخريجين بأم درمان في ١٧ يناير ١٩٣٨ . واتفق في الاجتماع على ألا تقتصر عضوية المؤتمر على أعضاء نوادي الخريجين .وفضلا عن ذلك . وافق الاجتماع على أن يفوض للجنة مهمة تنظيم المشروع .

والاعضاء الذين تم تعيينهم في هذه اللجنة التحضيرية هم إسماعيل الأزهري ومكي شبيكة واسماعيل عثمان صالح وأحمد محمد ياسين وعلي محمد أحمد وأحمد عثمان القاضي وحسن علي كرار وعبد الماجد أحمد ومعني محمد حسن ومحمد عثمان ميرغني وابراهيم أحمد حسين وعثمان شندي وعبد الله ميرغني ويحيَى الفضلي وجمال محمد أحمد . وكان أولئك الأعضاء يمثلون مختلف الاتجاهات السائدة في صفوف الخريجين في ذلك الوقت

وانعقد الاجتماع التأسيسي للمؤتمر في ١٢ فبراير ١٩٣٨ وحضره ١١٨٠ خريجاً واشتمل على كل الخريجين المقيمين بالعاصمة المثلثة تقريباً وقلة من خارج العاصمة .

---

(١) السودان ـ عدد ٢٩٠ ـ ٧ / ١٢ / ١٩٣٧ والحضارة عدد ١٦٤٨ ـ ١٣ ديسمبر ١٩٣٧

(٢) الحضارة عدد ١٥٤٨ ـ ١٣ / ١٢ / ١٩٣٧ .

وأجاز الاجتماع الدستور المقترح وأطلق على المؤتمر « مؤتمر الخريجين العام » . وأهدافه «خدمة أهداف البلاد والخريجين» . [١]

واشتملت العضوية على الخريجين من المدارس السودانية والمعاهد التي فوق مستوى المدارس الأولية . وتم إنتخاب لجنة من ستين عضواً « اللجنة الستينية » ثم انتخبت هذه اللجنة لجنة تنفيذية من خمسة عشر عضواً [٢] . وعلى هذا ظهر أخيراً المؤتمر العام للخريجين على مسرح السياسة السودانية .

وانتخب اسماعيل الازهري الذي حصل على أكثرية الأصوات لدى انتخاب اللجنة الستينية وانتخاب اللجنة التنفيذية أيضا سكرتيرا للمؤتمر . وعبد الله ميرغني مساعداً للسكرتير . ودرديري محمد أحمد أميناً للصندوق . وحماد توفيق محاسباً .

وفي أول اجتماع للجنة التنفيذية قررت ألا تنتخب رئيسا دائما على أن تكون الرئاسة دورية . على أن يتم تعيين الرئيس من بين أعضائها لمدة شهر .وعلى هذا . عيّن حسن الظاهر أول رئيس للجنة . وسجّل صوت شكر « لأحمد خير الذي يرجع إليه في الاعتبار الأول الفضل في المناداة بالفكرة » [٣] .

وكانت اللجنة التنفيذية مثل اللجنة التحضيرية الأولى تمثل خليطاً من الأفكار السياسية . ومعظم أعضائها من موظفي الحكومة . وبعض الأعضاء من التجار والحرفيين والضباط المتقاعدين فضلا عن كبار وصغار الخريجين .

يبين من ذلك أن تكوين المؤتمر كان نتيجة تضافر الجهود لجمعية واد مدني الأدبية . وبوجه أخص أحمد خير عضوها المتفاني . ولجماعة الفجر وجماعة أبي روف ولمختلف الجماعات الأخرى للخريجين في العاصمة المثلثة وخارجها . إذ أن كلا منهم ساهم في إنجاح وتنفيذ الفكرة .

وكنتيجة لطبيعة وضخامة هيكل المؤتمر . عكس المؤتمر شتى الاتجاهات

---

(١) السودان ـ عدد ٢٩٣ ـ ٢٨ / ١٠ / ١٩٣٧

(٢) دستور المؤتمر العام للخريجين ـ الخرطوم ١٩٣٨ .

(٣) السودان ـ عدد ٣٠٠ ـ ١٥ فبراير ١٩٣٨ .

والمطامح السياسية للخريجين . ووجد كل منهم مكانا له في إطار الدستور الذي صيغت مواده بدقة وعناية . واقتنعت سائر الجماعات ـ المتطرفة والمعتدلة والمؤيدة للتعاون مع حكومة السودان ـ أن الوليد الجديد يمثل بصدق آراء الخريجين .

وفي ٢ مايو ١٩٣٨ أرسلت اللجنة التنفيذية خطابا للحكومة أوضحت فيه أغراض المؤتمر ووسائله . وأكدت بوجه خاص رغبة الطبقة المتعلمة في التعاون مع الحكومة . ولم تطالب باعتراف رسمي بالمؤتمر كحزب أو هيئة سياسية . كما لم تطالب بأن تعبّر عن أو تمثل كافة قطاعات الشعب بل عن آراء أعضائها فحسب .

وعبرت عن رغبتها في أن تعتبر من جانب الحكومة كهيئة شبه عامة تهتم بأعمال البرّ والخير وذات اختصاص في أن تمثل وتعبر عن الرأي العام فيما يتعلق بالمسائل القومية العامة [(١)]

وصيغت عبارات الخطاب في لهجة جد معتدلة . وكان رد الحكومة ملائما بموجب خطاب رقيق . فقد رحبت الحكومة بالرّغبة في التعاون وأشارت لاستعدادها للأخذ في الإعتبار « وجهات النظر التي تقدم اليها نيابة عن المؤتمر في الموضوعات التي تقع ضمن دائرة حدوده » [(٢)]

ومن وجهة نظر الحكومة . كان تكوين مؤتمر الخريجين خطوة لا بأس بها . لأن السياسة الرسمية كانت تتوقع منذ ١٩٣٦ تكوين مجلس استشاري يمثل فيه الخريجون . وقد طورت هذه الفكرة بواسطة ج .. بني . ضابط الإتصال العام . وذلك بغرض مواجهة الأفكار الموالية للمصريين . ولكن تبين أن تنفيذ ذلك كان أمرا غير عملي وشاق . وخشي السكرتير الإداري من أن يتطور المجلس الاستشاري للخريجين بالضرورة لدى تصاعد التنظيم الوطني وأثر استيعاب الطاقة السياسية للانتلجنسيا في نطاق المنظمات الحكومية الموحدة [(٣)] .

ولذلك فإنه نظرا إلى نمو وتطور مؤتمر الخريجين منذ البداية بل لربما

---

(١) Sudan Monthly Record. April 1938, S. G. A.

(٢) Bakheit, pp. 207 – 301

(٣) Civil Secretary to Governors and Heads of Departments 28. 3. 1938 SGA / CS / SCR / I / B2 quoted by Bakheit p. 306.

بتشجيع من جانب الإداريين البريطانيين .فقد رأوا فيه بذور الحركة الوطنية الداعيةِ والمؤمنة بذاتية السودان ووضع مستقبل لها في المستقبل .

ولهذا السبب . ففي المذكرة التي بعث بها السكرتير الإداري للمديرين ورؤساء المصالح كتب يقول بأن ليس هناك مايدعو للخوف متى كانت الحركة « في أيدي أكثر الأعضاء إتزانا في صفوف الخريجين » (١) وفي رأيه « أن مؤتمر الخريجين عبّر عن رغبة حقيقية صادقة من جانب الطبقة المتعلمة للتعاون مع الحكومة لتدعيم ما تتصوره أنه أفضل لصالح السودان بأسره » . وكان المؤتمر « وطنياً بحق وصدق » (٢) وأنه ـ يجب قبوله كنتيجة لا بد منها للاعتراف الذي تنطوي عليه المعاهدة البريطانية المصرية من أن السودان ذاتية مستقلة ذات مستقبل سياسي متفرد (٣)



(١) المرجع السابق .
(٢) المرجع السابق .
(٣) المرجع السابق .

الباب الثامن

المهدية الجديدة

كان البعض ينظر إلى مؤتمر الخريجين باعتباره اداة يمكن استخدامها عند الضرورة لكبح جماح الطائفية بصفة عامة. وطائفة المهدية بصفة خاصة. والمؤتمر مثله مثل جماعة الفجر إعتنق سياسة تحررية ومعادية للسياسة التي تعتنقها الطوائف الدينية المختلفة. والخريجون المنضوون تحت لواء المؤتمر نظروا إلى الطائفتين الرئيسيتين. الختمية والأنصار، باعتبارهما الطائفتين المسؤوليتين عن الانقسام والشقاق في الجبهة الوطنية.

وكان السيدان من وجهة نظرهم هما المسؤولين عن ذلك. ومن جهة أخرى حاول كل من السيدين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي .جهده لسنوات عدة. في أن يضاعف من عدد مؤيديه بين صفوف الخريجين والشعب. على أن السيد علي كان يعتبر نفسه موالياً للسياسة التي كانت تمارسها الحكومة. ومن أجل هذا. كان يتوقع منها القيام بكبح جماح النفوذ الاقتصادي والسياسي المتزايد للسيد عبد الرحمن. وتزايد نفوذ المهدية إعتبر ـ في نظره ـ بمثابة كارثة حاقت به. وجب ألا يطلق لها العنان لتزدهر وتنمو ولذلك فقد تقدم للحكومة بكثير من العرائض المناوئة للسيد عبد الرحمن المهدي.[1] أما السيد عبد الرحمن الذي شعر بالجهود التي بذلها السيد علي الميرغني في النيْل من جانبه. والشكوك التي ساورت الإداريين إزاءه. فقد أخذ يعمل بهمة لكسب عطف الخريجين عليه. واستطاع في النهاية أن يضم حوله مجموعة من الخريجين تزعمها كل من محمد علي شوقي ومحمد صالح الشنقيطي. وظهرت مقالة بمجلة الفجر بقلم يحيى الفضلي قدمت السيد عبد

(١) P. S. I. Monthly Letter July 1934 S. G. A. / Northern Province 1/20

الرحمن المهدي كرجل أثبت قدراته الفذة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .وأن له «قدرات هائلة لقيادة البلاد سياسيا»[1] .وأقضت هذه المقالة مضاجع السيد علي والإدارة البريطانية . وأدت التقارير الواردة من مختلف أنحاء البلاد عن تزايد نفوذ السيد عبد الرحمن إلى مراجعة الإدارة للعلاقات بينها وبينه من ناحية . ومراجعة سياستها مع المهدية من ناحية أخرى . ذلك أنه على الرغم من أن إعادة فتح السودان في ١٨٩٨ كان قد حطم السلطة السياسية للمهدية إلا أنه قد نشبت عدة إنتفاضات مهدوية بين الفينة والأخرى .

وكانت إنتفاضة عبد القادر ود حبوبة في ١٩٠٨ اشد الانتفاضات خطراً واستمر الولاء للمهدية بين غلاة الأنصار باصرار على الرغم من الإنذارات المختلفة من الإدارة البريطانية . واستمر الموالون من الأنصار في زيارة قبة المهدي والخليفة وفي تلاوة الراتب[2] .ومن ثم أضحوا مصدر إزعاج مستمر للحكومة .

وكانت السياسة الرسمية قائمة على التسامح حيال المهدية على أساس الإعتراف بهم باعتبارهم فئة متناسقة دينية على ألا يسمح لها بالدعاية للعقائد المهدوية ولا بقيام تنظيمات لها . كما لم يسمح لها بتلاوة الراتب في اجتماع عام .

مهما يكن من أمر . فقد كانت فكرة المهدية في ذلك العهد الباكر للاحتلال دون قيادة . ذلك أن أبناء المهدي والخليفة الذين ظلوا على قيد الحياة لم يبلغوا من العمر حداً يمكنهم من تحمل مهمة القيادة . كما كانوا موضوعين تحت رقابة صارمة . وذلك وفقاً للسياسة الرامية إلى قمع أي مظهر علني من مظاهر المهدية .

وفي ١٩٠٦ ذهب السيد عبد الرحمن ليستقر بأم درمان ومنحته الحكومة إعانة قدرها خمسة عشر جنيها . ومع ذلك . فقد كان خاضعاً لرقابة صارمة شديدة . وفي ١٩٠٨ منحته الحكومة قطعة أرض بالجزيرة أبا لإعالة نفسه وأسرته .

وفي ١٩١٤ غدا معترفا به كزعيم لطائفة الانصار . وذلك رغم أنه لم يكن للطائفة وجود رسمي .

(١) الفجر - المجلد الثالث - عدد ٩ - ص ٢٧٥ - ٢٨١ .

(٢) Note on Mahdiam after the reoccupation S G. A. / Security Class 6, Box 8 File 271001

ولما اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ إعتبر نفوذ ومركز السيد عبد الرحمن من الأهمية بمكان إذ دعت « الحاكم العام إلى طلب مساعدته في الدعاية المناوئة للدعاية التركية . وفي أن يكسب إخلاص السكان في الجزيرة وكردفان ودارفور »[١] . بيد أنه حذر من إستغلال هذه الفرصة لتنظيم الموالين لفكرة المهدية » .وأخبر بكل وضوح بأنه سيكون « مسئولاً مسئولية شخصية إذا ما أخفى عن أعين الحكومة أي نشاط لبعث المهدية من جديد » بين صفوف الأنصار [٢].

ودل القرار القاضي باتخاذ السيد عبد الرحمن كأداة سياسية - فيما دلّ عليه - على إحداث تغيير سياسي من جانب الإدارة البريطانية . أدى إلى أن يكتسب مركزاً دينيا من ناحية . وإلى اكتسابه مركزاً سياسياً معترفاً به . من ناحية أخرى .

وأكد تقرير لأحد رجال المخابرات في الجزيرة بأنه « منذ زيارة السيد عبد الرحمن شرع سكان الكاملين في تلاوة الراتب علانية » . و « كانوا يعتقدون سراً بأنه سيحكم البلاد يوما ما مثلما حكمها والده الراحل . وأن مركز عبد الرحمن في أعين الأهالي لايضارعه أحد من البشر »[٣] .

وكتب أحد رجال المخابرات يقول أيضاً :« معظم أهالي الكاملين يعتقدون في المهدي. وان عبد الرحمن المهدي سيحلّ محل الحكومة الحالية في القريب العاجل »[٤]. وكان نجاح عبد الرحمن في المهمة الموكله إليه فيما يتعلق بالمجهود الحربي . بالغ الأثر لدرجة جعلت الحكومة تستشعر بأنه أضحى لزاماً عليها مكافأة رجل كان على درجة من الشجاعة جعلته يجاهر علناً لخدمتها في أكثر الأوقات شدة[٥] . ومن ثم وبناء على توصية من مكتب المخابرات . أفتى الشيخ مصطفى المراغي . مفتي الديار السودانية وقتئذ . بأن راتب المهدي لايعتبر كتاباً ممنوعاً وغير مرغوب فيه

---

(١) Note on the Recent History of Mahdiam.

(٢) Letter from Symes to Stack, Cairo – 4 . 3 . 1917

(٣) Report by Secret Agent from Kamlin, April 1916 Int / Class 9, Box 15

(٤) Report by Bustani Effendi, dated 2/11/1915, Ibid

(٥) Note on Mahdiam, op. Cit.

من وجهة النظر الدينية [١] . ومنح السيد عبد الرحمن ترخيصاً بالإقامة بأم درمان وباقامة الصلاة بجامعها .» وكانت هذه القرارات ترقى إلى درجة الاعتراف الجزئي بالمهدية كعقيدة دينية » .

وفي ١٩١٩ تزايد الاعتراف بالسيد عبد الرحمن أكثر عندما دُعي للانضمام إلى وفد سافر إلى لندن لتهنئة بريطانيا على انتصارها في الحرب ، حيث منح وسام فكتوريا ، كما سمح له بتقديم سيف والده كهدية للملك جورج الخامس ، الذي تقبله منه ثم أعاده إليه « لكي يدافع به عن نفسه وعن الامبراطورية »[٢] وفسرت كلمات الملك على أنها اعتراف منه بمركز عبد الرحمن المهدي كزعيم لطائفة الأنصار .

وأصاب التطور نشاطه الاقتصادي نتيجة الاعتراف به رسمياً ففي ١٩١٥ منح السيد عبد الرحمن المهدي أراضي إضافية في الجزيرة أبا . وفي ١٩٢٥ حصل هو وعبد الله الفاضل ومحمد الخليفة شريف على رخصة لزراعة ٦٠٠ فدان بمشروع قندال لزراعة القطن . ومنح السيد عبد الرحمن قرضاً قدره ٤٥٠٠ جنيه . تنازلت عنه الحكومة فيما بعد باعتباره هبة في ١٩٢٦ . وما أن حل عام ١٩٣٣ حتى كانت المساحة المعدة للزراعة في الجزيرة أبا ومديريات الفونج والنيل الأبيض وكسلا ١٣٫٠٠٠ فدان . وكان دخل السيد عبد الرحمن يتراوح ما بين ١٥٫٠٠٠ إلى ٤٠٫٠٠٠ جنيه في العام الواحد . وبلغ تعداد القوى العاملة بمشروع الجزيرة ٤٥٠٠ شخصا تقريباً [٣] .وفي ١٩٣٦ أضحى السيد - وفق كافة المعايير - رجلاً ثرياً وذا نفوذ سياسي بالغ الأثر .

وفي ذات الوقت . إضطرد نشاط أنصار المهدي في كردفان ودارفور والفونج وظهرت أول نسخ مطبوعة من الراتب في ١٩٢١ أما الطبعة الثانية منه والتي كانت تحمل عبارة « المهدي عليه السلام » وهي العبارة التي كان غير مسموح باستخدامها حتى ذلك التاريخ . فقد ظهرت في ١٩٢٤ وتضاعفت وتضاعف عدد الحجيج الزائر للجزيرة أبا . كما تضاعف عدد المهاجرين إليها أو المستوطنين بها . وكانت الزكاة تجمع بواسطة وكلاء السيد وتسلم له . وبلغت شعبيته شأواً بعيداً لدرجة أن حوالي

---

(١) Ibid

(٢) Note on Recent History, op. cit.

(٣) Note on Mahdiam, op. cit.

١٥٠٠٠ شخصاً تجمعوا في أبا في ١٩٢٣ للاحتفال بالعيد هناك . ومن الطبيعي أن أصيبت الحكومة بالذعر وأخذت جانب الحذر . خاصة وان الانتفاضة التي قام بها عبد الله الصحيني في نيالا في ١٩٢١ قد جعلت الموقف أكثر ازعاجا .

كان عبد الله الصحيني قد نادى بأنه النبي عيسى في جنوب دارفور . وذلك في ١٩٢١ . وقاد أتباعه للهجوم على مركز نيالا . فقتل الضباط البريطانيين هناك فضلا عن أربعة من المدنيين . واحتل المهاجمون مباني المركز وأشعلوا النيران بها . بيد أن الجنود والبوليس بقيادة بلال رزق إستطاعوا استعادة المباني وطرد المهاجمين . وقتل مئات من المتمردين . في حين أنه لم يقتل من الجنود ورجال البوليس غير ٣٧ شخصاً . ووقع عبد الله الصحيني في الأسر وأعدم شنقا حتى الموت . ونسب هذا التمرد بل أُلقي اللوم في شأنه على أنصار المهدية [١]

ومن ثم طلب من السيد عبد الرحمن أن يسحب وكلاءه من مديريات كردفان والنيل الأبيض . كما طلب منه أن يمتنع من جمع الزكاة وأن يمنع الهجرة إلى جزيرة أبا . ومنع أيضاً من الذهاب إلى الجزيرة أبا خلال الأعياد والاحتفالات الكبرى [٢] .ولم يكن إهتمام الحكومة بتعاظم حركة المهدية قاصرا على هذه الأحداث التي وقعت في السودان . ذلك أن الإدارة البريطانية في نيجريا كانت قد قلقت بسبب تطور الحركة في نيجريا واحتمال تأثيرها عليها . وكان للحركة المهدية منذ عهدها الباكر . إتصالات بالحركات القومية في نيجريا وتشاد وغيرهما من البلدان المجاورة . وكانت بورنو في وقت من الأوقات خاضعة لنفوذ المهدية عن طريق رابح الزبير السوداني الجنسية والقائد الفولاني الجنسية حياتو . والنيجيريون الذين تأثروا بالمهدية وهاجروا إلى السودان في ١٩٠٠ ظلوا على اعتقاد ببعث المهدية .

إن وجود جالية كبيرة في السودان من الاتباع النيجريين الموالين لحركة المهدية وإمكانية الدعوة لنشرها بواسطتهم أو بواسطة أولئك الذين كانوا على اتصال بهم في نيجريا كان سبباً إضافياً لإزعاج الإدارة البريطانية في نيجريا وإثارة إهتمامها . وكان

(١) Note on Recent History, op. cit.

(٢) Note on Mahdiam, op. cit.

الحجيج العائدون إلى أراضيهم يحملون الأخبار عن تزايد نفوذ السيد عبد الرحمن كما حملوا معهم المؤلفات والآثار العقائدية عن حركة المهدية . ودارت القصص حول السيد عبد الرحمن في شمال نيجريا وعن كراماته حتى غدا الأهالي هناك يعتقدون أنه عيسى . وفي ١٩٢٢ وجدت رسائل بحوزة بعض أنصار المهدية بنيجريا يقال أن عبد الرحمن المهدي قد بعث بها اليهم . وفي ١٩٢٣ اعتقل أكبر زعيم لحركة المهدية في نيجريا وأبعد من بورنو .وأرسل مندوب من الإدارة النيجرية هو ح.ح . ليتام في ١٩٢٤ إلى كل من السودان وجدة ومصر للتحقق من مدى تزايد وانتشار الحركة الفكرية المهدية ومدى أثرها على نيجريا[1] .وقد توصل ليتام في عام ١٩١٥ إلى أن عدداً قليلاً من النيجريين كانوا يعتنقون عقائد الدعوة المهدية . ولكن كان عدد المتعصبين كبيراً . كما دلت على ذلك المساهمة الفعالة في الانتفاضات الضئيلة وفي نشر الدعوة .

على أن عددهم تزايد في ١٩٢٢ نظراً إلى تزايد نفوذ السيد عبد الرحمن . واعتقاداً أنه أضحى مخل ثقة في دوائر الحكومة .وكتب ليتام يقول :« إن نفوذه كان قوياً لدرجة أن الأشخاص الذين كانت تساء معاملتهم من قبل الحكومة أو الذين كانت لديهم مظالم محددة ـ يجدون أنه من الطبيعي أن يلجأوا إليه كيما يبذل مساعيه لرفع الظلم عنهم . وطالما أن الأمر كذلك . فإنني أفهم أن يجد عبد الرحمن أو أي زعيم ديني آخر في السودان إذناً صاغية من المخابرات عندما يتحدث في شأن مثل هذه المظالم . وبالنسبة للمتعصبين من أنصاره يعزى نفوذه لقوى ووسائل غيبية »[2]

والاعتقاد في سلطان عبد الرحمن سواء كان علمانياً أو يعزى إلى وسائل خارقة للطبيعة . كان في نظر ليتام أداة قوية لمضاعفة عدد أتباعه بين صفوف التكارير والأهالي معاً .وما كانت أسفاره والطريقة التي تتم بها لتخفف التأثير على الحجاج القادمين من الغرب[3] وكتب ليتام التقرير أدناه عن مسئولية السيد عبد الرحمن في إعادة بعث الدعوة المهدية :(إن إنتشار الدعاية للمهدية بإسم السيد عبد الرحمن في

(١) S. G. A./ Tomlinson and G. T. Letham, History of Islamic Propaganda in Nigeria, London, 1927.

(٢) Ibid

(٣) Ibid

نيجريا يبدو أنه لايعدو أن يكون إمتداداً للدعاية التي انتشرت في دارفور وكردفان بواسطة وكلائه الموثوق بهم والذين يعملون في أحيان كثيرة تحت سمع وبصر المخابرات. ومسئولية عبد الرحمن عن مظاهر أعمال التخريب السياسية لدعوة المهدية في نيجريا أو في مديريات الغرب لا يوجد عليها دليل يمكن الحصول عليه.

والمسئولية الخاصة ببث روح التعصب من جانبه وتنظيمه المباشر. فيبدو أنه من المستحيل إنكارها ومن ثم إعتباره مسئولاً عن كل مايحدث في نيجريا من هذا القبيل. أما مسئوليته فيما يتعلق بما يحدث في نيجريا فإنها شبيهة بنظيرتها في غرب السودان. ولا تختلف عنها إلا في القدر .نسبة لبعد الشقة. وعدم استخدام وكلاء من الأعراب.

وبافصاحي عن هذا الرأي فإني أقر بأن آراء الأغلبية العظمى من الضباط السودانيين الذين كانوا على صلة شخصية بدعوة المهدية في مديريات الغرب. صحيحة لا جدال فيها .وهي تقول بأن السيد عبد الرحمن وحوارييه المقربين كانوا بوجه عام مسئولين عن الوضع الصعب الناشئ هناك. ومع ذلك. فإنه لايمكن أن يعزي إلى السيد عبد الرحمن وقوع بعض الحوادث الفردية المتطرفة سواء كان ذلك في المضمار السياسي أو الديني. وذلك رغما عن سياسة الاعتدال التي انتهجها عبد الرحمن المهدي نفسه.

والمسألة الجوهرية هي أن تنظيماً لدعوة المهدية قد أسس وذلك رغما عن معارضة الحكومة لهذا الأمر. وأن إعادة نشر الدعوة بين قبائل الغرب كان عن وعي وإدراك وبصفة مستمرة.

ودعوة المهدية التي كانت تقوم في شكل إنتفاضات معزولة سرعان ماكان يتم القضاء عليها. قد غدت حركة ذات ثقل مرموق في النظام الاجتماعي بأسره وذات أثر كبير على إدارة شئون قبائل الغرب.

ولا أرى لزاما عليّ التعليق على الآراء السابق ذكرها إلا القول بأن كل ما رأيته وسمعته في السودان أقنعني بصحة تلك الآراء. ومهما يكن من أمر. فإنه يتعين على القول بادئ ذي بدء بأن ما توصلت إليه من تحرياتي يؤكد أن دعاية متصلة نشطة

لدعوة المهدية في نيجريا وأداماوا وكانو. قام بتنفيذها أنصار الدعوة من التكاريركانت إقامتهم الرئيسية في أبا وكوستي وعلى ضفاف النيل الأزرق. كما يتعين عليّ القول بأنه من غير المعقول أن عبد الرحمن نفسه كان يجهلها أو أنه لم يكن يشجع نشاطها.

والغرض الاول كان ساطع الوضوح بالنسبة لي عندما كنت أقوم بتحرياتي في أوساط الفلاته أنفسهم. وإستناداً على استنتاجاتي عند اطلاعي على الرسائل التي وجدتها في نيجريا.

أما الغرض الثاني فهو مجرد وجهة نظر سوف أسوق لها الأدلة والبراهين. إن هذه المجموعة من التكارير التي كانت تتركز في أبا كانت تقوم بدعايتها للدعوة المهدية عن طريق الدعاية العامة للعقيدة المهدية عن طريق إرسال وتداول الكتب الخاصة بالدعوة عن طريق الرسائل الخاصة التي قام الأفراد بارسالها أو الرسائل التي أرسلت باسم عبد الرحمن. وعن طريق الاثارة الشفوية للحماس للتبشير بين الحجيج العائدين من الحج.

أما عن نشاط هذه المجموعة. فلا بد من أن نورد مثالاً جلياً تؤيده بعض الرسائل التي عثر عليها في نيجريا. وهو مثل يختص برجل من البرنو كان قد كتب للمربي الديني في برنو في ١٩١٩ و ١٩٢١ و ١٩٢٢. أصالة عن نفسه ونيابة عن عبد الرحمن. وكان هذا الكاتب لايزال موجودا بابا خلال زيارتي في ١٩٢٥. وكان لايزال يتحرى عن مصير رسائله لبرنو. كما سمعت عن منشئين لرسائل مماثلة. وبصفة خاصة عن اثنين منهما. أحدهما الدقيرا والآخر فلاتي. ومرة أخرى. تبعاً لمعلومات استقيتها بالقرب من أبا. فان الرؤيا الكاذبة المتعلقة «بالفاهاشم» مصدرها أحد المتعصبين للمهدية كان يعيش في تلك المنطقة.

والرسائل الفردية التي قام بإرسالها أفراد من التكارير في الحجيج إلى أصدقائهم في نيجريا أو بعثت تحت تأثير أداء فريضة الحج كانت أمرًا عادياً. وكان فحوى الرسائل التعبير عن الخلاص والانعتاق الذي وجده محررو الرسائل في عقيدة المهدية والطمأنينة التي وجدها الكاتب في سكنى الجزيرة في كنف ابن المهدي

والشعور بوجوب الحج اليها

وبعد ١٩١٧ ببضع سنوات . وعندما أخذت الدعاية لدعوة المهدية تمتد إلى الغرب . أضحى كثير من الحجيج العائدين دعاة نشيطين لحركة المهدية .

ومن مناقشة تكارير كوستي والجزيرة أبا أيضاً . برز إلى الوجود تنظيم أتباع المهدية كدعوة للتآخي فيما بينهم . وكان الدافع الأساسي للدعوة هو الاخلاص والولاء الشخصي لعبد الرحمن .وكان الاعتقاد السائد أن الدعاية لدعوة المهدية بشكلها القديم يتطابق مع مصالح ورغبات « السيد » .

والمهدية سواء كانت تدعو إلى الاعتقاد في عبد الرحمن المهدي أو لا . تمثل الجانب الديني لأي حركة سياسية في بلاد السودان . والأمر كذلك سواء استغله واستثمره مناهضو الوجود الأوربي أو لم يستثمروه . وهذا يلاحظ لدى رجال القبائل في غرب السودان في المساليت والباقيرمي والفلاته .

وكان ذلك واضحاً وضوحاً تاماً حتى في المؤامرات الصغيرة بين البرنو في ١٩٢٣ عندما كان الجو مشحوناً بروح دعوة المهدية . وهذا هو الجانب المهم للوضع في المسألة كلها .وأكثر أهمية من التفاصيل التي تعلقت بحياة عبد الرحمن . لأنها تؤثر في منطقة تتعدى بكثير حدود السودان الانجليزي ـ المصري . ولا ريب في أن أعداء النظام الرأسمالي يجدون في ذلك الوضع أرضاً خصبة لمؤامراتهم) .

وأنهى ليتام تقريره بأن أشار إلى أن تزايد نمو المهدية في السودان لا يحتاج إلى تأكيد . واستطرد يقول : « أن هذه الحقيقة معروفة لكل إمرئ له دراية ومعرفة بالسودان . على أنه يجب أن يعترف بأنها قد غدت بالفعل قوة سياسية ذات أهمية قصوى . سواء اتخذت صورة التعصب بين رجال القبائل أو المستنيرين من السودانيين والجانب الديني من الحركة الوطنية .

أما في نيجريا فإن أهميتها يجب ألا تُحد بالمدى الذي ضاقت أو اتسعت فيه محلياً .من وقت لآخر . ذلك لأن قوة جاذبية الحركة الإسلامية في نيجريا قد تتعاظم خلال السنوات القادمة . إذ أنه من الممكن أن تكون الجانب الديني للحركات

السياسية من النيل حتى النيجر .وان مستقبل الحركة لربما يعتمد على السياسة التي تنتهجها حيالها حكومة السودان . والمعلومات الموثوق بها المتعلقة بالتطورات والمراحل المختلفة للحركات الدينية في السودان والطريقة التي تواجهها بها حكومة السودان ستكون دائماً ذات أهمية قصوى بالنسبة للادارة البريطانية في نيجريا .

ويجدر القول بأن الوضع الراهن (١٩٢٥ ـ ١٩٣٦) غير مطمئن البتة . إذ أن الحركة بشكلها الراهن ـ وإن كانت لا تمنع في الأساس قيام إدارة ذات كفاءة ـ تبدو للكاتب مجافية للتطور السياسي المعتدل للمجتمعات المحلية في بعض الأجزاء الهامة من السودان .

وقد تابعت الادارة بالمزيد من الاهتمام هذه الحركة في السنوات الاخيرة . ولكن الخطوات التي اتخذت حيالها تبدو كما لو أملتها الإنتهازية .

ولم يعالج الأمر بصورة جذرية . وبطبيعة الحال بدا الامر صعبا للغاية . ولكن من العسير أن نصدق أن معالجته على نحو أكثر إيجابية غير ممكن وخاصة أن الأمر حاز على اهتمام كبير وتمت دراسته من زوايا متعددة[1] .

وقد تم التوصل إلى حقائق جديدة دعت إلى القلق وحفزت حكومة السودان إلى تصعيد مجهوداتها لمحاربة المهدية داخل وخارج السودان . بيد أن ذلك لم يمنع السيد عبد الرحمن المهدي من التعاون مع الحكومة في بعض المسائل السياسية في الفترة ما بين ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤ إذ لعب دورا كبيرا ضد حركة اللواء الأبيض الوطنية .إذ أنه طاف بالأقاليم المختلفة معلنا تأييده وولاءه لحكومة السودان .

وفي مقابل الخدمات التي قدمها لحكومة السودان في تلك الفترة منح لقب « سير » عام ١٩٢٦ . ووافق الحاكم العام على زيارته في الجزيرة أبا .

وقرر أرثر الذي عين حاكما عاما بعد مقتل السير لي ستاك إنتهاج سياسة تختلف عن سياسة من سبقوه فيما يتعلق بعلاقاته مع المهدويين . فحاول أن يكسب صداقة عبد الرحمن المهدي إذ أنه حتى من وجهة النظر العملية . كان لا بد من العمل على إرضاء السيد عبد الرحمن [2] . لذلك فقد رحب بالدعوة التي قدمها إليه الأخير

(١) Ibid

(٢) Note on Mahdism, op. cit

لزيارة الجزيرة أبا . بيد أن كبار الإداريين في حكومة السودان وجهوا سهام النقد المرير لتلك الزيارة . وطائفة المعارضين التي ضمت كلا من ويسي ستيري السكرتير القضائي وشستر السكرتير المالي تقدمت بشكوى مكتوبة وجهت إلى المندوب السامي بالقاهرة [١] . وقد ذهبا إلى أن الزيارة التي وُعد بها دون موافقة منهما وحديث الحاكم العام أمر غير ملائم وفي غير أوانه مما أدى إلى تضخم مريع في المصالح السياسية لعبد الرحمن وإلى تحسين كبير لأهميته السياسية . ولقد سبق أن أوحى لقادة المهدية الجديدة بالشعور بالفخر الذي يؤدي بالضرورة إلى مزيد من النصر لقوى المهدية عبر أرجاء البلاد [٢] .

ونبه ستيري و شستر أيضا إلى أن الزيارة المرتقبة قد أثرت على مجرى الرابطة بين الحكومة والسيد علي الميرغني . ولدى عودة آرثر إلى الخرطوم وجد أن أكثرية أعضاء مجلس الحاكم العام ليست في جانبه . فقرر الاستقالة من منصبه .ومن ثم كتب النجاح لمعارضيه ، دون أن تمنح سياسة آرثر فرصة للاختبار أو التجربة .

وكان السيد عبد الرحمن عالما باختلاف أوجه الرأي والانقسامات في صفوف الإداريين البريطانيين . ومن ثم قرر كسب المثقفين . وشرع في الاتصال الفردي ببعض منهم فأغدق الهدايا للنوادي والمدارس .

ومهما يكن من أمر . فإن أول أثر فعال له كان في ١٩٣١ خلال إضراب طلاب كلية غردون عندما حظي باعتراف من جانبهم على أنه زعيم وطني . ففي ذلك الوقت عندما فشل جميع القاده في اقناع الطلاب بالعدول عن الاضراب نجح السيد عبد الرحمن في اقناعهم للعودة لتلقي العلم . وساعده اتصاله بشوقي والشنقيطي على أن يستقطب حوله مجلساً من المتعلمين الذي أدى له خدمات جليلة وأثار مطامحه في الحقل السياسي [٣] .

---

(١) Archer, Sir Geoffrey, Personal and Historical Memoirs of an East African Administrator, London 1963, p. 185.

(٢) Ibid

(٣) Mahdiam and Sayed Abdel Rahman, April 28, 1935.

وفي ١٩٣٠ إقترح السيد عبد الرحمن بأن يقوم برحلة لسوريا لمقابلة زعماء حركة الوحدة العربية . وفي العام التالي . اقترح بأن يقوم بزيارة إلى بيت المقدس لحضور المؤتمر الاسلامي باعتباره مندوبا عن السودان . ورفضت الإدارة البريطانية كلا الاقتراحين .

ومنذ ذلك التاريخ . إنصبت جهود السيد عبد الرحمن على النشاط الداخلي . فأخذ يتبرع إلى الجمعيات الخيرية والمدارس . الأمر الذي أدى إلى أن يكون له مركز مرموق في صفوف الخريجين . ومن الهبات التي قدمها مائة رغيف يوميا للمعهد العلمي بأم درمان و ١٥٠ جنيهاً لمدرسة الأحفاد برعاية الشيخ بابكر بدري . وقدم معونه أيضا لزعيم الطريقة الاسماعلية . وقام بوضع خطة لإنشاء مكتبة عامة بأم درمان وإنشاء داخلية للمعهد العلمي بجامع أم درمان . كما قام بالوفاء بمصروفات الترويح عن كبار الزوار من النظار والعمد والشيوخ الذين قاموا بزيارة العاصمة . واستقبل الموظفين سواء من السودانيين أو الأجانب في رحاب منزله العامر . ولما قام وفد تجاري مصري بزيارة السودان في فبراير ١٩٣٥ دعاهم السيد عبد الرحمن إلى جزيرة أبا وإلى سرايه بالخرطوم . وتأثر الصحفيون أيما تأثر بالترحيب الحار إلى الحد الذي حدا ببعضهم بوصف السراي بالكعبة المقدسة . وأطلقوا على السيد عبد الرحمن لقب ممثل الأمة السودانية والوريث الشرعي لمملكة المهدي .

وما أن حل عام ١٩٣٥ حتى لقى السيد عبد الرحمن المهدي بين صفوف الطبقة المستنيرة والمهتمين بالعمل السياسي من الشباب والرجال مايزيد كثيرا عن التأييد الذي وجده أي زعيم سياسي اخر . ولذلك إعتبروه أنسب الشخصيات السودانية لقيادة الحركة الوطنية [١] . أما زعماء القبائل والعشائر . فقد كانوا يجلونه إجلالاً عظيما ورفع مؤيدوه السياسيون من شأنه بوصفه « المحرر المسلم للسودانيين من حكم المسيحيين » [٢]

---

(١) Ibid

(٢) Ibid

ولذلك أصاب الذهول والفزع كلا من الإدارة البريطانية والسيد علي الميرغني. ورأى السيد علي في قيام المهدية عدوا له وفي شخص السيد عبد الرحمن منافساً خطيراً. وفضلا عن ذلك. فقد نشأت بين الرجلين عداوة دفينة. فلم يتقابلا إلا في المناسبات التي لم يمكن تفاديها. بيد أن مركز السيد عبد الرحمن لم يتقدم في النيل الأبيض ودارفور فحسب. بل تقدم كذلك في المديرية الشمالية وكردفان ودارفور.

وساد نفوذ الختمية في مديريتي كسلا والشمالية. ولذلك لم يجد نشاط السيد عبد الرحمن تأييدا من جانب السيد علي الميرغني. بل على النقيض من ذلك رأى فيه الأخير وأتباعه تهديدا لنفوذ الختمية. ومع ذلك قام السيد عبد الرحمن بتقديم معونة كريمة لجامع أنصار دعوة المهدية في بربر. بل جمعت له تبرعات سخية من بقاع بعيدة بلغت كسلا المعقل العتيد للختمية. ولعب الناظر أيوبية دوراً نشطا في لجنة التبرعات للجامع. كما تحالف مع أحد دعاة الحركة المهدية وجاء في تقرير لقلم المخابرات في ١٩٣٥ تلخيص لموقف السيد عبد الرحمن على الوجه التالي:

(إن مطامح السيد عبد الرحمن هي مطامح سياسية بحتة. فهو يرغب في أن يعترف به ويتسنم زمام السلطة: أنه ابن الرجل الذي وحد السودان. ولعبد الرحمن نفسه مطامح مماثلة لا حدود لها. وإن اهتمامه الرئيسي هو أن يخلق مركزا مساويا لمركز السيد علي الميرغني. وأن يحل محله. ويكون هو المستشار الوطني للحاكم العام. ليصبح في النهاية قوة وطنية كبرى. وهو لا ينوي أن يحقق أهدافه بالعنف بل عن طريق المؤسسات الدستورية. وليس من أهدافه أن يشرع في إيقاظ فتنة ضد الحكومة)[١].

ولقد تقرر إرخاء القبضة المفروضة عليه (لكي يكبح جماحه تدريجيا إلى مركز المواطن العادي والممتاز في الوقت ذاته على أن يثبت أنه سيتخذ مسلكاً قويماً في المستقبل)[٢]

(١) Ibid

(٢) Ibid

ولقد استلمت تقارير من غرب السودان في ١٩٣٥ عن تزايد نشاط دعاة الحركة الفكرية للمهدية . وأحد هؤلاء الوكلاء ويدعى الفكي عبد الله سليمان أقام الصلاة في مناسبات عدة في ١٩٣٥ بزالوريري لكي يجمع الزكاة لإرسالها للسيد عبد الرحمن . وعندما ألقي القبض عليه . وجدت بحوزته مذكرة من السيد عبد الرحمن . مع الأمر بأن « لا يعترف بأي رسول إلا إذا كان يحمل رسالة مني . وما أن يسلم المطلوب حتى أمنحه بركاتي »[١] . ووكيل آخر يدعى يوسف أبوزفا كان قد أعتقل في يونيو ١٩٣٦ في نيالا . وكان بحوزته علامة (أ) وهي علامة السيد عبد الرحمن لوسم الأبقار في جنوب دار فور تمهيدا لإرسالها إلى أبا .

أما جار النبي أدم وهو وكيل آخر نشط في دار مساليت فقد كان يعمل في ١٩٣٦ على إقناع العائلات للهجرة إلى جزيرة أبا . وحوكم محمد عبد الله أبو بكر من أنصار دعوة المهدية - ويرجع أصله العرقي إلى أثيوبيا - في نفس ذلك العام بالسجن لمدة سنتين وبالابعاد عن البلاد لتسببه في إثارة الفزع والاضطراب . وذلك عن طريق نشر تقرير أكد أن السيد عبد الرحمن هو إمام كل مناطق السودان الواقعة شرق الأبيض[٢] . وفي المدن الكبرى . استخدم دعاة المهدية احتفالات المولد لإشهار أنفسهم وللدعوة للسيد عبد الرحمن . ففي رفاعه مثلا . نصبوا في إحدى الاحتفالات سرادق ووضعوا على رأسه رمحا وسيفا ذهبيا وهما شعار المهدي . الذي كان حسب إدعاء دعاة الحركة العقائدية للمهدية . قد غزا السودان بالرمح والسيف . وبلغ إنتشار دعوة المهدية ذروته إلى حد أن غدت الموضوع الرئيسي لمداولات الحاكم العام في مجلسه ١٩٣٦وقدمت إقتراحات عن كيفية أفضل السبل لمعالجة المشكلة . واقترح « ريد » مدير النيل الأبيض . حيث تتركز معظم ممتلكات السيد عبد الرحمن بأن يوقف عند حده . ولكن ليس في الجانب الاقتصادي نظراً لأن ذلك لن يكون عادلاً . وبالنسبة لسكان مديرية النيل الأبيض خاصة في الظروف الصعبة في جبل الأولياء [٣] . ورأى بيرقس مدير الشمالية الذي لم تتأثر مديريته مباشرة بنشاط المهدية أن تترك

(١) S. G. A. 3 General Situation Note on Mahdist Affairs 22/7/36

(٢) Ibid

(٣) Minutes of the Northern Governor's Meeting, November 29, 1936 Northern Province 1/16

الفصائل المختلفة لتصفية حساباتها فيما بينها [١]. ومال مدير الخرطوم حيث أخذت شعبية السيد عبد الرحمن تتزايد بين الخريجين إلى الدعوة لقمع المهدية « حتى لو استدعى الأمر إلى مصادرة الحريات الدينية » [٢]. ورأى دوجلاس نيوبولد مدير كردفان حيث كان وكلاء الدعوة المهدية في قمة نشاطهم أن دعوة المهدية لم تعد مجرد طائفة دينية فحسب. بل مصدر إزعاج للأمن العام [٣]. وذهب كنيدي كوك مدير كسلا إلى ضرورة إنزال عقوبات صارمة وعامة على السيد عبد الرحمن [٤]. وأعقب ذلك مناقشات إنطوت على اقتراحات مثيرة. فلقد اقترح ريد مثلاً أن يرسل السيد يعقوب الحلو الذي لم يكن ولاؤه كاملاً للمهدية إلى الغرب بإعانات مالية من الحكومة للحد من انتشار المهدية [٥]. واقترح نيوبولد تبني سياسة تأييد لا حدود لها للسيد علي الميرغني نظراً إلى أن البريطانيين لا يمكنهم إرسال السيد عبد الرحمن إلى مالطة [٦] كما أرسلوا من قبل سعد زغلول. وبعد مداولات طويلة أصدر إجتماع المديرين القرارات التالية باعتبارها توصيات للحاكم العام:

١ ـ اننا نحس بأن المعتقدات المهدوية خطيرة من الناحية السياسية أو على الأقل تسبب إزعاجاً كبيراً. وأنها تنذر بتعكير صفو الأمن في كافة مناطق شمال السودان؛ وقد بدأت في تعكير صفو الأمن بالفعل في غرب السودان.

٢ ـ نرى ضرورة إتخاذ إجراءات عاجلة لأنه: (أ) بمرور الوقت يصبح من العسير تقليص نفوذ السيد عبد الرحمن المهدي. وبما أن السيد علي الميرغني ربما لا يعيش طويلاً نظراً لكبر سنه فلربما أصبح السيد عبد الرحمن المهدي الشخصية الوطنية الأولى في السودان. وبالإشارة إلى الأفكار التي عبّرنا عنها آنفاً نرى أن ذلك سيكون أمراً عظيم الخطر.

---

(١) Ibid

(٢) Ibid

(٣) Ibid

(٤) Ibid

(٥) Ibid

(٦) Ibid

(ب) إرتكب السيد عبد الرحمن المهدي مؤخراً مخالفات جسيمة والوقت الراهن مناسب لتوقيع بعض العقوبات عليه والحد من نفوذه وسطوته .

٣ ـ نقترح مايلي : (آ) حرمانه من مرتبه البالغ قدره ١٨٠ جنيها لمدة عام عقابا له لإهماله أثناء قضية الميدوبيين الهاربين . ولإيوائه الخارج على القانون أثناء حوادث نيالا .

(ب) منع الهجرة الى جزيرة أبا .

(جـ) الموافقة على اقتراح قدم في وقت سابق من هذا العام حول زيارة يقوم بها السيد علي الميرغني إلى مدينة الأبيض . على أن تشمل هذه الرحلة زيارة إلى بخت الرضا .

(د) منح لقب سير أو فارس للسيد محمد عثمان ابن أخ السيد علي الميرغني لتمييزه على غيره إذ أنه هو الذي سوف يخلف السيد علي لدى وفاته .

(هـ) الموافقة على طلب العون المالي المقدم من السيد علي الميرغني .

(و) إجراء دراسة مستفيضة للتوسع الزراعي للسيد عبد الرحمن المهدي في منطقة النيل الأبيض . وتشجيع المشاريع الزراعية الجديدة التي يملكها غير المهدويين كبديل لذلك [١] .

ولم يوافق ريد وبيرقس على المقترحات . وكان رأي ريد أنها غير عملية ومجحفة . وتلقى عقوبات على السكان المحليين . كما أنها تجاهلت مشاعر السودانيين [٢] . ورغم ذلك تم تبني المقترحات كأساس للسياسة الرسمية في مواجهة المهدية . وكنتيجة لذلك فقد حدّ مؤقتاً من نفوذ السيد عبد الرحمن في كردفان ودارفور . إلا أن نفوذه سار في إزدياد مضطرد في أوساط المتعلمين . وكان الخريجون في سعيهم لعقد المؤتمر العام يتلقون منه دعماً خفياً . إذ أن السيد عبد الرحمن رأى في تلك الحركة حليفاً محتملاً معاوناً له في محاولته ليخلق من نفسه قائداً قومياً . ولم

(١) Ibid

(٢) Ibid

تكسبه ثروته وشخصيته ومقدرته على التنظيم والقيادة سند الخريجين فحسب بل أكسبته سند بعض زعماء القبائل الذين كانوا موالين عادة للسيد علي الميرغني كحاج محمد ابراهيم فرح ناظر الجعليين . وقد ساعد تنظيم أعدائه الضعيف وعدم رغبتهم في التعبير عن مساندتهم الصريحة للقضايا الوطنية والعامة في كسب البعض الآخر إلى جانبه .

وقد ورد في خطاب أرسله السكرتير الإداري إلى مديري المديريات الشمالية في عام ١٩٤٠ أن « السيد لديه إنطباع لا يدعمه الواقع أن نجمه في صعود مضطرد » . وأن السياسة الرسمية يجب أن تستمر في معاداتها لأي تنظيمات وجيوب جديدة للمهدية ولانتشار نفوذ السيد عبد الرحمن (١) .

ولقد ظلت تلك هي السياسة الرسمية حتى اندلاع الحرب في عام ١٩٣٩ حين كان من الضروري للحكومة الاعتماد على من كانت تسعى لمحاربته وشجبه . ولما أتى عام ١٩٤٤ كان الإعتقاد السائد أن نفوذ المهدية قد أصبح قويا لدرجة « أن الأصقاع الصغيرة أصبحت تنضم إلى لواء المهدية الواحدة تلو الأخرى » (٢)

وبنهاية الحرب العالمية الثانية لم تعد المهدية حركة سرية تبحث عن الصبغة القانونية أو الاعتراف بها . بل أضحت جزءاً من تيار الحركة السياسية العريض . وأصبح لها حزب سياسي هو حزب الأمة الذي عبرّت من خلاله عن أهدافها ومطامحها وعن مطامح وأهداف السيد عبد الرحمن وطائفة الأنصار . وكان تأسيس حزب الأمة بمثابة التتويج لجهود بدأها السيد عبد الرحمن المهدي منذ الحرب العالمية الأولى في السر وفي العلن . لبعث حركة المهدية . ولانتزاع الإعتراف بها . وكان ذلك بمثابة انتصار شخصي له ضد خصوم عديدين . فالإدارة البريطانية حتى عام ١٩٤٦ كانت تنظر للمهدية كعقيدة مناهضة للحكم البريطاني . وكان الختمية ينظرون إليها على أنها الخصم الأول .

---

(١) Letter from C. S. to Governors of Northern Province dated December 17/1940, Northern Province 1/25

(٢) Letter from Governor of Northern Province to Civil Secretary, June 15, 1944.

ولم تستطع المهدية أن تحوز على الاعتراف الرسمي والشعبي إلا عندما نجحت حركة الخريجين في ضمها إلى الحركة الوطنية . إذ أن تبني مجموعة من الخريجين لأفكار المهدية مكن السيد عبد الرحمن من تبني تلك المجموعة التي وجدت تعاطفا معه . ولما حلَ عام ١٩٤٦ لم تعَد المهدية في نظر الكثير من السودانيين وصمة كما أراد لها البريطانيون أن تكون . بل قوة لها حزبها السياسي .

وحققت المهدية الجديدة بذلك نبوءة سايمز الذي كتب في عام ١٩١٧ : « إنه من الطبيعي أن يصير مهدويو اليوم وطنيَ الغد »[1] وخلافاً للمهدية الأولى- التي كانت حركة دينية ثورية خالصة . فإن المهدية الجديدة كانت حركة دينية معتدلة .



(١) Letter from Symes to Stack, Cairo, March 9, 1917, Intelligence Class 1/Box 18.

الباب التاسع

مؤتمر الخريجين

كان من الطبيعي أن ينشغل قادة المؤتمر في عهده الباكر . بالأعمال التنظيمية والإدارية وببذل الجهود لتأسيس فروع للمؤتمر في المدن الكبرى . وكانت الحكومة في أولى إتصالاتها به تشجع أولئك الذين كانوا يقفون على الحياد أو الذين كانت تساورهم الشكوك في الموقف الذي تتخذه الحكومة ممن التحق بالمؤتمر أو أصبح عضواً فيه . وارتفعت عضوية المؤتمر وانتشر تكوين اللجان حتى بلغ مناطق نائية مثل الفاشر وملاكال .

وساعد موقف الحكومة المرن غير المعادي في أن تقوم اللجنة التنفيذية بإرسال مذكرتها الأولى المتعلقه بنظام الدرجات في الخدمة المدنية ـ وترتيب إجازات السودانيين العاملين بالمصالح الحكومية وطالبت اللجنة بإتاحة الفرصة لها لتبيان النقطتين المذكورتين والتغيرات التي رأت إدخالها عليهما . وكان رد الحكومة جافا بل عدائياً . فقد رفضت أن تقبل أن يكون للمؤتمر الحق في مناقشة الروابط التي تربطها بموظفيها[1] . وأدى هذا الود إلى إغلاق الباب أمام المؤتمر لممارسة نشاطه نيابة عن أعضائه العاملين بدواوين الحكومة . وتفاوت رد الفعل لذلك لدى أعضاء المؤتمر . فقد رأى بعض الأعضاء بأنه ماذام الهدف الرئيسي للمؤتمر حماية مصالح أعضائه الاقتصادية . فإنه يتعين ألا يقبل الرفض كرد على المذكرة .

---

(١) Abdulla Mirghani, The Congress Mayellat el Muathanar Vol, I, No. 5, May 1939, pp. 17 – 22.

ورأى البعض الآخر أنه يجب على المؤتمر رفع مظالم أعضائه دون أن يدخل بالضرورة في مفاوضات بشأنها . وكان أولئك يخشون من أن يترتب على الدخول في مفاوضات حول شروط خدمة الموظفين أن يتحول المؤتمر إلى تنظيم مهني يهتم أساساً بمصالح فئة ضئيلة من المجتمع مما يؤدي إلى أن يفقد رونقه وجاذبيته لدى جماهير الشعب . ومن ثمّ فإنّه يكون من الصعب على المؤتمر أن يصير هيئة قومية تعطى أولوية للمسائل السياسية والاجتماعية التي تهم الوطن كله .

بيد أن التركيز على المشاكل التنظيمية خلال ١٩٣٨ لم يمنع المؤتمر من مناقشة المشاكل ذات الطابع السياسي . ويمكن أن يستدل على ذلك من أنه كان من بين ماتضمنه جدول أعمال اللجنة التنفيذية في أكتوبر ١٩٣٨ أوضاع السياسة العالمية . ولدى توقيع اتفاقية ميونخ . قررت اللجنة التنفيذية أنه في حالة تشوب الحرب يجب تقديم رسالة للحكومة لإعلان « ولاء واستعداد المؤتمر للتعاون معها دفاعاً عن البلاد مهما كانت التضحيات التي يتطلبها الموقف . . . »[١] ورغم أن ذلك القرار لم يُبلغ رسمياً إلى الحكومة . إلا أنها ابتهجت به لما ترامى لأسماعها . ولم يحضر اجتماع الجمعية العمومية في عام ١٩٣٩ عدد كبير بالمقارنة مع اجتماع عام ١٩٣٨ . وقد تسبب في ذلك هبوط حماس وتأييد عدد كبير من الأعضاء الذين دعوا للقيام بنشاط سياسي أكبر . وإلى إتخاذ موقف أكثر صلابة إزاء حكومة السودان . فضلاً عن أولئك الذين أصيبوا بخيبة أمل وعدم رضاء شديدين .

وبعد أن أحرز السيد اسماعيل الأزهري أعلى عدد من الأصوات الانتخابية . إنتخب سكرتيراً عاماً للمرة الثانية . وعيّن السيد حماد توفيق سكرتيراً مساعداً . والسيد عبد الله ميرغني أميناً للصندوق . ولأول مرة . أقسم كل من أعضاء الجمعية الستينية القسم التالي : « أقسم بالله العظيم وكتابه الكريم بأن أرفع من شأن دستور المؤتمر وأن أكون مخلصاً له » . ومن ثمّ كوّنت لجان فرعية للشئون الاقتصادية . والاصلاح الاجتماعي والتعليم وشئون الطلبة والعمال وموظفي الحكومة . والتزمت كل لجنة بمهمة إعداد تقرير وبرنامج عمل . كل في مجال اختصاصها

(١) Sudan Military Intelligence Report No. 72, 25/11/1938 S. G. A./ Danfur / 11

وكوّنت لجان دراسة خاصة بالمسائل الوطنية الكبرى الهامة مثل مشكلة مياه النيل ودار الثقافة . كما شكلت لجنة لدراسة التقرير السنوي الذي كان يصدره الحاكم العام ولجمع المعلومات المتعلقة بالبلاد والمنشورة في الصحف الأجنبية .

ووجد نظام التعليم عناية خاصة من جانب اللجنة التنفيذية لعام ١٩٣٩ . ولما افتتحت المدرسة الوسطى الأولى للبنات في أم درمان في تلك السنة . أبرقت اللجنة التنفيذية للمؤتمر مدير التعليم بتلك الخطوة الجديدة . على أنها في ذات الوقت عبّرت عن أسفها وأساها من أن فرص التعليم في كل المستويات كانت محدودة وضيقة . وأوصت بإنشاء مزيد من المدارس . وقامت اللجنة التنفيذية بإعانة الطلاب السودانيين مالياً . وبوجه أخص من كانوا بمصر . وكان من أوائل من تلقى المعونة المالية من المؤتمر السيد يعقوب عثمان . إذ كان يدرس القانون في جامعة ليدز . وقدم المؤتمر التماسا إلى الحكومة المصرية لكي تفوض له شئون إدارة تعليم الطلاب السودانيين بمصر[1] غير أن الحكومة المصرية ترددت أول الأمر في قبول ذلك الالتماس . إذ ساورتها الشكوك حول المؤتمر وفي طبيعة نواياه وأهدافه السياسية . ولكن أصدقاء المؤتمر نجحوا في إقناع وزارة المعارف المصرية للموافقة على التماس المؤتمر .

ومنذ ١٩٤٠ جرى العمل على استشارة المؤتمر فيما يتعلق بالمنح الدراسية للطلاب السودانيين الذين تلقوا العلم بمصر . وأرسل المؤتمر مذكرتين إلى حكومة السودان بخصوص المشاكل التعليمية وطرق إصلاحها . وكانت المذكرة الأولى تتعلق بالمعهد العلمي بأم درمان . وقد طالب فيها المؤتمر بأن تزيد الحكومة المنح المخصصة للمعهد . وأن تدخل في مناهجه العلوم الحديثة . وأن تضم إلى هيئة التدريس أساتذة من ذوي الكفاءة العالية من الأزهر الشريف . وكبديل لهذه المطالب إقترحت المذكرة بأن تتصل حكومة السودان بحكومة مصر لكي يتولى الأزهر إدارة المعهد لكي يتولى الأخير إدخال الإصلاحات الضرورية لنهضة المعهد[2] ولم يُقبل هذا الطلب البديل . ولكن قبلت الحكومة الطلب الخاص بزيادة الإعانة المالية للمعهد على الفور . وكانت المذكرة

---

(١) مداولات اللجنة التنفيذية ـ اجتماع رقم ٢٥ ـ ١٤ / ٧ / ١٩٣٩

(٢) مذكرة مؤتمر الخريجين بشأن المعهد العلمي ـ ٢٠ / ٤ / ١٩٣٩

الثانية تختص بالتعليم . وقدمت في يوليو ١٩٣٩ . وانتقدت فرص التعليم المحدودة وافتقار مناهجه إلى الموضوعية . وحاولت عرض آراء الخريجين عن نوع التعليم الذي كانوا يؤملون في تطبيقه[١] واقترحت بأن التعليم في السودان « يجب أن يتخذ طابعاً إسلامياً شرقياً وليس طابعاً وثنياً إفريقيا . كما يجب أن تولي اللغة العربية والتعاليم الدينية الإسلامية عناية متزايدة في كل المراجل . ويجب أن تستهدف السياسة التعليمية الأهداف التالية :

أ ـ محو الأمية بصورة نهائية .

ب ـ توسيع وتحسين كل مراحل التعليم بهدف الحفاظ على مستوى ثقافي عال بغرض :

١ ـ خلق السعادة الروحية للفرد في حياته مع الجماعة .

٢ ـ تصعيد روح التآزر والتعاون مع الفرد حتى يقوم بدوره الفعال في رفاهية المجتمع .

٣ ـ تزويد الفرد بصفات تجعله يحقق النجاح في كفاحه من أجل البقاء .

وقدمت تفاصيل كثيرة عن كيفية إصلاح نظم التعليم في الشمال والجنوب ولم تقبل الحكومة تلك المذكرة فحسب . بل مدح مدير المعارف جوانبها البناءة والعملية . وبناء على اقتراح الجمعية الأدبية بواد مدني إنعقد أول مهرجان أدبي فريد في نوعه بمدني في نوفمبر ١٩٣٩ . وانتخب أحمد خير سكرتيراً للمهرجان . وحضر المهرجان كثير من الخريجين هناك كما حضره خريجون من المدن الأخرى . وألقيت محاضرات في الشئون الدينية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية . واستمرت المناقشات والمناظرات لمدة ثلاثة أيام . واعتبر المهرجان ناجحاً نجاحاً عظيماً . وتم الاتفاق على أن يعقد مهرجان سنوي في أحد أندية الخريجين المنتشرة في المدن الكبرى . وازدهرت شعبية المؤتمر خلال عام ١٩٣٩ . ليس في أوساط الخريجين فحسب . بل في صفوف الجماهير

---

(١) محمد عمر مضر ـ تطور التعليم في السودان

أيضاً . إذ أخذت الجماهير تنظر إليه باعتباره الممثل الرسمي للبلاد . وبلغ نفوذ المؤتمر شأواً بعيداً حتى أن لفيفاً من أهالي أم درمان تقدموا له بعريضة تضمنت شكواهم من شركة النور والقوى الكهربائية [1] . وأنيط بلجنة المؤتمر ببور سودان مناقشة مشاكل الديوم مع السلطات المحلية [2] . وفي عام ١٩٤٠ طلبت مجموعة من العمال بوادي سيدنا من المؤتمر التحدث نيابة عنهم عن ظروف عملهم السيئة . وفي نفس العام طلبت مجموعة من العمال المفصولين من العمل بعطبرة من المؤتمر النيابة عنهم في مناقشة قضيتهم مع الحكومة .

وفي كلا الحالين . قامت لجنة المؤتمر نيابة عنهم في تقديم الشكاوي للحكومة [3] . ورغم أن المؤتمر لم يعمل بهمة في المجال السياسي في ١٩٣٩ إلا أنه تعرض للمشاكل في فترات متباعدة في اجتماعات اللجنة التنفيذية . وفي ١٩٤٠ أصدر المؤتمر بياناً ناشد فيه الأهالي بتأييد المجهود الحربي والمشاركة في دعم الخطط الرامية لتقوية الدفاع الوطني [4] . وحضر الاجتماع السنوي للجنة لعام ١٩٤٠ عدد غفير من الأعضاء . وتمّ فيه انتخاب حماد توفيق سكرتيراً وخضر حمد سكرتيراً مساعداً وعبد الله ميرغني أميناً للخزينة . وابراهيم يوسف سليمان مراجعاً عاماً للحسابات . وأبعد اسماعيل الأزهري من السكرتارية إلا أنه احتفظ بعضوية اللجنة التنفيذية . وكان أعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة ينتمون إلى جمعية أبي روف الأدبية . ومن الخريجين الداعين لتشديد النضال السياسي وسياسة التعاون المشروط مع الحكومة .

وكان إنتخابهم معلماً جديداً في علاقات المؤتمر مع الإدارة البريطانية . وحدث أول خلاف بينهم وبين الإدارة حول الإذاعة . فلقد توصلت اللجنة إلى عقد إتفاق مع هيئة الإذاعة لإذاعة بيان عن الحرب ولكن ما أن دنت ساعة إذاعته حتى بُدّلت صيغة البيان إلى حد لم يرض عنه أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر .

---

(١) مداولات اللجنة التنفيذية ـ الاجتماع رقم ٢٧ ـ ١٣ / ١٠ / ١٩٣٩ .

(٢) مداولات اللجنة التنفيذية ـ الاجتماع رقم ١٧ ـ ١٩ / ٣ / ١٩٤٠ .

(٣) مداولات اللجنة التنفيذية ـ الاجتماع رقم ٢٠ ـ ١٣ / ٤ / ١٩٤٠ .

(٤) مداولات اللجنة التنفيذية ـ الاجتماع رقم ٣٩ ـ ٦ / ٨ / ١٩٤٠ .

وكنتيجة لذلك ، قررت اللجنة التنفيذية وقف التعاون مع الحكومة تأسيساً على أن الاتفاق الأصلي لم ينفذ بشرف . ومع ذلك . فقد كانت هناك جماعة من الخريجين مازالت تعتقد أن التعاون مع هيئة الإذاعة في مصلحة المؤتمر . ولكن لم يجد رأيهم قبولاً . ومن ثمَ فقد قدم أفراد تلك الجماعة إستقالاتهم من المؤتمر . فقبلت . ومن ثمَ تم انتخاب لجنة جديدة على رأسها اسماعيل الأزهري[1] وكان هذا الانقسام في الجمعية العمومية وفي اللجنة التنفيذية العلامة الأولى لنشوء الانقسام في صفوف أعضاء المؤتمر . إذ أنه حتى ذلك التاريخ . كان المؤتمر يعمل كجسم واحد . وذلك رغم ماكان ينشب من خلاف بين الأعضاء حول بعض المسائل الطفيفة .

وفي ذلك الوقت . كان الاتفاق قد تمَ بين الأعضاء على تبني برنامج ذي طابع إقتصادي وتربوي واجتماعي . واشتمل البرنامج على بدء حملة لمحو الأمية وإرسال إعانات مالية للطلبة السودانيين بمصر . وإنشاء مدارس أولية وصندوق للتعليم وتكوين شركات للتصنيع وإقامة معرض للصناعات الوطنية وتطوير الثروة الحيوانية . أما في النواحي الاجتماعية . فقد تضمن البرنامج مشاريع لمحاربة الدعارة وإدمان الخمر والختان الفرعوني[2] وكان انتخاب أزهري فاتحة عهد جديد اضطرد فيه النشاط السياسي للمؤتمر . فقد ناقشت اللجنة التنفيذية في ١٩٤٠ إقتراحاً بتقديم مذكرة للحاكم العام تضمنت « مشروعات تخص المصلحة الوطنية والتي يجب تنفيذها في الوقت المناسب »[3] . كما اقترحت تقديم مذكرة سياسية لشرح مطالب وآمال السودانيين السياسية والخطوات التي يجب على الحكومة إتخاذها في هذا الخصوص .

مهما يكن من أمر . فإن شيئاً في ذلك الخصوص لم يتخذ من جانب الإدارة البريطانية . وكل ما استطاعت اللجنة القيام به هو الاكتفاء بتسجيل المقترحات في محاضر جلساتها . وتهيأت فرصة للمؤتمر لما زار علي ماهر رئيس وزراء مصر السودان في فبراير ١٩٤١ . فقدم له المؤتمر مذكرة تضمنت مقترحات محددة لمصر لعل أهمها تشجيع

---

(١) مداولات المؤتمر العام ـ الاجتماع رقم ١٠ ـ ٦ / ٨ / ١٩٤٠ .

(٢) مداولات اللجنة التنفيذية ـ اجتماع رقم ١٢ ـ ٩ / ٢ / ١٩٤٠

(٣) مداولات اللجنة التنفيذية ـ اجتماع رقم ٤٩ ـ ٦ / ٩ / ١٩٤٠

الجمعيات الخيرية والمعاهد الدينية المصرية للعمل في جنوب السودان. واتخاذ الخطوات الضرورية لتأسيس بعثة تبشيرية في جنوب السودان على ألا تكتفي بأن تجذب الوثنيين إلى رحاب الإيمان فحسب. بل تعمل على نشر التعليم والاهتمام بالرعاية الصحية أيضا. وإعانة ملجأ القرش للأيتام بمده بالمربين والأدوات اللازمة. وإعانة المعهد العلمي. وتشجيع رجال الأعمال المصريين على استثمار رؤوس الأموال في السودان. وتأسيس مكتبة عامة بأم درمان. وإقامة مستشفى حديث بها[1]

. ولا تعدو المذكرة أن تكون دعوة للحكومة المصرية لبذل مزيد من العناية بشئون السودان والمساعدة في تطويره.

وبان جليا أن روح العداء السابقة قد تبدلت إلى روح للود والإخاء. وحتى ذلك التاريخ. كانت الشكوك تساور السياسيين المصريين في أهداف المؤتمر. وقد ساعدت تلك المذكرة على إزالة تلك الشكوك والمخاوف. بل مهدت السياسة لطريق الود والتعاون.

وفي ١٩٤١ وجهت كل جهود المؤتمر إلى التعليم. أما وقد أعيد انتخاب اسماعيل الأزهري. فإن اللجنة التنفيذية كانت تتكون أساساً من العناصر التي تؤمن بعدم التعاون مع الإدارة البريطانية وبمضاعفة النضال السياسي.

وفي خلال تلك السنة. تبنت اللجنة التنفيذية قراراً بإنشاء صندوق للتعليم على النطاق الوطني. وكانت الدعوة للاحتفال بيوم التعليم هي الشغل الشاغل للمؤتمر ولجانه الفرعية في أرجاء القطر بأسره. وفي ذلك اليوم بالذات. شنت حملة لجمع التبرعات لتاسيس المدارس أو للمساهمة في مشاريع التعليم. وقوبل هذا المشروع مثلما قوبل مشروع المهرجان الأدبي من قبل بحماس بالغ لدرجة أن تقرر أن تكون حملة التبرع للتعليم سنوياً. وأضحى من الممكن تشييد عدد من المدارس الوسطى وتقديم المساعدات والإعانات المالية للطلاب السودانيين بمصر من حصيلة التبرعات في يوم التعليم.

---

(١) مداولات اللجنة التنفيذية ـ اجتماع رقم ١٠ ـ ٢٤ / ٢ / ١٩٤٠

وضاعفت تلك الإجراءات من شعبية ونفوذ المؤتمر بين الجماهير. فتزايدت عضويته، وأخذ يُنظر إليه باعتباره الممثل الأصيل للفكر السوداني المستنير. ولم يقابل تزايد نفوذ المؤتمر ومسلكه الودي تجاه مصر ومحاولاته للإنغمار في العمل السياسي، بالترحاب من جانب الإدارة البريطانية. ولكن أية محاولة من جانبها لردع ذلك النشاط كان يؤدي إلى مزيد من المعارضة في الوقت الذي كانت الإدارة البريطانية في أشد الحاجة إلى معاضدة المؤتمر لدعم المجهود الحربي لبريطانيا وحلفائها.

واقترح حماد توفيق أن يولي المؤتمر عناية أشد بالوحدة العربية وبالوحدة بين الشمال والجنوب. وأشار عثمان شندي، وهو عضو نشط في المؤتمر وذو تفكير سياسي، إلى الحاجة إلى مزيد من التعاون مع مصر، واقترح بأن ينادي المؤتمر بوحدة مصر والسودان[1]

وفي ذات الوقت، كانت الحرب التي دارت رحاها بالقرب من الحدود السودانية قد خلفت «دافعاً قويا من الشعور بالعزة القومية». إذ إستطاعت القوات الضئيلة العدد أن تصُدّ قوات هائلة فاقتها عددا لمدة ستة أشهر مضنية طويلة، كما استطاعت قوات بوليس السودان أن تخفر ٦٠٠ ميل في الحدود المترامية الأطراف. وفضلا عن ذلك استطاعت قوات دفاع السودان أن تضع السودان كندّ كبير مع بقية الدول الحليفة لبريطانيا. إذ «وقفت قوات دفاع السودان جنباً إلى جنب مع قوات الأمم والدول الأخرى في ظروف متساوية واحترام متبادل»[2]. وألحقت الهزيمة بالإيطاليين من جراء هجوم القوات البريطانية والهندية والسودانية بقيادة الجنرال بلات في معركة كرن في ١٥ مارس ١٩٤١.

وكان انتصار جيش مونتجمري في العلمين قد أنهى خطر إحتلال الألمان لوادي النيل، وعمّ البلاد شعور بالأمن والطمأنينة. ومن ثمّ أرسلت اللجنة التنفيذية للمؤتمر برقية للحاكم العام معلنة إبتهاج أعضاء المؤتمر بإزاحة الخطر ومبدية الشعور بالعزة

---

(١) مداولات المؤتمر العام - ٢٩ / ١٢ / ١٩٤١

(٢) هندرسون. ك. د. د. جمهورية السودان - لندن - ١٩٦٥.

والكرامة للموقف البطولي الذي وقفته قوات دفاع السودان . وأشارت البرقية أيضا إلى « أمل أعضاء المؤتمر بأنه في حالة إحراز النصر . أن يعترف الحلفاء بحقوق السودانيين في الرفاهية وبحقوق سائر الدول العربية »[1] . ونظرا إلى أنه لم يكن هنالك خطر مباشر محدقاً بالسودان . وأن أي نشاط سياسي معادِ لا يعتبر طعنة من الخلف لحكومة السودان . فقد شجع ذلك الذين كانوا يعتقدون بوجوب إعطاء العمل السياسي الأولوية على غيره ..فعملوا على تصعيد النشاط السياسي .

وعندما انتخبت لجنة جديدة في ١٩٤٢ . كان العمل السياسي أول بند في جدول أعمالها . وأصبح السيد إبراهيم أحمد رئيسا . واعتبر انتخابه إنتصاراً للعناصر المرنة غير المتطرفة وللمنادين بالتعاون مع الإدارة البريطانية وللمهدويين الجدد في صفوف الخريجين . وبتدخل الزعيمين الدينيين الكبيرين في الشئون السياسية للمؤتمر . لم يعد المؤتمر هيئة خاصة بالخريجين وحدهم . بل لم يعد حركة للأقلية . إذ أصبح هيئة متغلغلة في صفوف مؤيدي الطائفتين الدينيتين وجذبتهم إلى المعتركين السياسي والوطني . ومن ثمَ أصبح كل طرف منهما مهتما ومتأثرا بالآخر . وهكذا تكونت القوى الوَطنية من أعضاء مؤتمر الخريجين ذوي الاتجاهات الحديثة والطوائف الدينية التقليدية .

وفي ١٩٤٢ غدت الظروف المحلية والخارجية مواتية لمضاعفة العمل السياسي . ذلك أن ميثاق الاطلنطي الذي أعلن عن حق الشعوب في الحرية والديمقراطية . وبعثة كريبس للهند لمناقشة إستقلال الهند . والبيانات المتتالية التي أصدرتها حكومة الوفد في مصر عن استقلال مصر . كل ذلك كان يحظى بالعناية والاهتمام من جانب السودانيين .

وعندما مر كريبس بالخرطوم . طلب إلى إثنين من الصحفيين هما إسماعيل العتباني وأحمد يوسف هاشم مقابلته . وحدثهما كريبس عن ميثاق الاطلنطي وآثاره على مستقبل البلاد المستعمرة .

واللجنة التنفيذية لعام ١٩٤٢ رغم تكوينها من عناصر إتصفت بالمرونة . إلا أنها

---

(١) مداولات اللجنة التنفيذية ـ الاجتماع رقم ٢ ـ ٥ / ١ / ١٩٤٢ .

هيات نفسها للعمل السياسي . ولقد أعدّ كل من اسماعيل الأزهري وعبد الحليم محمد وعبد الله ميرغني وأحمد خير . مسودة لمذكرة ترفع للحاكم العام ، فقبلتها اللجنة التنفيذية على الفور . ومن ثمّ شكلت لجنة فرعية من إبراهيم أحمد وإبراهيم عثمان وأحمد يوسف للقيام بمهمة نشر المذكرة في داخل السودان وخارجه . وقد تمت استشارة السيدين عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني [1]

واحتوت مذكرة مؤتمر الخريجين العام على المطالب الآتية :

١ ـ اصدار تصريح مشترك في أقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الإنجليزية والمصرية بمنح السودان بحدوده الجغرافية حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق حرية تامة كما تكفل للسودانيين الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر . باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني

٢ ـ تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين وتخصيص ما لا يقل عن ١٢٪ من الميزانية للتعليم .

٣ ـ تأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الميزانية والقوانين

٤ ـ فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية .

٥ ـ إلغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود مزاولة التجارة والانتقال داخل الأراضي السودانية عن السودانيين .

٦ ـ وضع تشريع يحدد الجنسية السودانية .

٧ ـ وقف الهجرة إلى السودان فيما عدا ماقررته المعاهدة الإنجليزية ـ المصرية .

٨ ـ عدم تجديد عقد الشركة الزراعية بالجزيرة .

٩ ـ تطبيق مبدأ الرفاهية والأولوية في الوظائف وذلك :

---

(١) مداولات اللجنة التنفيذية ـ الاجتماع رقم ٢٥ ـ ٣٠ / ٣ / ١٩٤٢ .

ا ـ بإعطاء السودانيين فرصة الإشتراك الفعلي في الحكم بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسئولية سياسية في جميع فروع الحكومة .

ب ـ قصر الوظائف على السودانيين . أما المناصب التي تدعو الضرورة لملئها بغير السودانيين فتملأ بعقود محدودة الأجل يتدرب في أثنائها سودانيون لشغلها في نهاية المدة .

١٠ ـ تمكين السودانيين من استثمار موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية .

١١ ـ وضع قانون بإلزام الشركات والبيوتات التجارية بتحديد نسب معقولة من وظائفها للسودانيين .

١٢ ـ وقف الاعانات لمدارس الإرساليات وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب .

وكان المؤتمر . والحال هذه . يطالب في الواقع من الآمر بالحكم الذاتي . وكانت حاجة السودانيين للتدريب في الوظائف الحكومية أمرا معترفا به من جانب الإدارة البريطانية[١] أما المطالب الخاصة بتغيير نظم التعليم والجنوب والبعثات التبشيرية والجزيرة فقد كانت مطالب مشروعة بل كانت منذ أمد بعيد موضع نقاش بين المستنيرين السودانيين .

وعلى الرغم من ذلك . فقد ردَ السكرتير الإداري سير دوقلاس نيوبولد على مذكرة المؤتمر ردا مقتضبا للغاية[٢] معلنا رفضها[٣] . بل أكثر من ذلك . فقد أعلنت الإدارة البريطانية أن المؤتمر بتقديمه للمذكرة قد نقض عهد التعاون معها وشروط الاعتراف به . وكانت أسانيد الإدارة البريطانية قائمة على ثلاثة أسباب . أولها أن مذكرة المؤتمر طرحت قضايا متعلقة بالوضع السياسي للسودان . وهي مسألة تخص دولتي الحكم الثنائي . وثانيهما أن المؤتمر قد خالف دستوره وذلك بمحاولة جعل نفسه هيئة سياسية على الصعيد الوطني وبادعائه تمثيل السودانيين ؛ وثالثهما أن الحكومة « كانت تعنى بالرغبة الوطنية المشروعة الخاصة بالمستنيرين السودانيين لزيادة مساهمتهم في الإدارة

(١) Henderson, K. D. D. The Making of the Modern Sudan pp 539

(٢) Holt, P. M. A Modern History of the Sudan, p. 145.

(٣) Letter from Civil Secretary to Graduates Congress, April 29, 1942.

وتطوير بلادهم » . وهذا الأمر هو واجب ومسئولية حكومة السودان وحدها ولا يخص أي هيئة أو منظمة سواها[1].

ولم يكن العديد من أعضاء المؤتمر يعرف الأسباب التي رفضت من أجلها المذكرة وسحب من أجلها الاعتراف والتعاون . ومهما يكن من أمر . فإن المؤتمر لم يخالف دستوره بتبني الوسائل المشروعة وبعرض مسألة تقرير المصير على الحكومة . ذلك أن إحدى مهامه بمقتضى دستوره . التعرض للمسائل ذات الطابع القومي . ولما كان وضع السودان السياسي من اختصاص حكومتي مصر وبريطانيا وليس حكومة السودان فقد تحتم على الأخيرة أن ترفع المذكرة إليهما لا أن ترفضها .

وفضلاً عن ذلك . فقد إتفق أعضاء المؤتمر على أن الأوضاع قد تغيرت عما كانت عليه الحال في ١٩٣٨ عند بداية تأسيس المؤتمر . ذلك أن العالم انقسم إلى معسكرين متحاربين . وقام السودان بتقديم كثير من التضحيات لمساعدة الحلفاء . وعبر السودانيون عن ولائهم للحلفاء قولا وعملا . الأمر الذي أدى بالضرورة إلى نشوء آمال جديدة وطرق حديثة في التفكير . ودلت الحوادث على أن « كل قرارات وأعمال المؤتمر إستثارت عناية الرأي العام . ووجدت تأييدا ودعما من كل الطبقات » . وفي مثل تلك الظروف . فإنه مما لا ريب فيه أن المؤتمر كان يمثل بحق الرأي العام في البلاد[2] . ووجد أعضاء المؤتمر أنه من العسير عليهم إدراك السبب الذي دعا الحكومة إلى احتكار حق تقرير المسائل الخاصة بالسودانيين في وقت كانت قد أعلنت فيه أنها تنتظر الفرصة المتاحة لإشراك السودانيين في إدارة بلادهم[3] . ومن ثمَ نشأت مواجهة صريحة بين الحكومة والمؤتمر .

ومهما يكن من أمر . فإن السكرتير الإداري كان راغبا أشد الرغبة في الوصول إلى وسيلة لرأب الصدع الذي حدث وتسوية الأمر مع زعماء المؤتمر . ولذلك فقد دَبر عقد اجتماع مع ثلاثة من زعماء المؤتمر بعد شهر من رفض المذكرة .

---

(١) Letter from Graduates Congress to Governor General, May 12, 1942

(٢) Ibid

(٣) Ibid

وفي ١٧ يوليو أرسل خطاب إلى اللجنة التنفيذية موضحا النقاط التالية :

ليس للحكومة موقف معادٍ للمستنيرين من السودانيين وقد إتخذت خطوات سريعة لزيادة مشاركة السودانيين في الحكم . وأن الحكومة راغبة في استشارة السودانيين على أن ذلك يجب ألا يكون قاصرا على المؤتمر وحده . إذ لا يمكن أن يعترف علانية بالمؤتمر كأداة سياسية لأن عددا كبيرا من أعضائه ينتمون إلى فئة الموظفين الحكوميين . ومن ثمّ فإن المشورة يجب أن تتم بصورة شخصية وسرية (١)

وكان من الواضح أن السكرتير الإداري قد أعاد التفكير في المسألة وأنه على استعداد للتعاون ولكن ليس على النحو الذي أراده المؤتمر .

وصدم كل من المعتدلين والمتطرفين صدمة عنيفة من مسلك الادارة البريطانية . إذ اعتبروه بمثابة عدم ثقة في المؤتمر والفئة المستنيرة . أما المعتدلون الذين لم يتوقعوا مثل هذا الخذلان فقد إستثاروا غضبا . ولم يعودوا راغبين في مواصلة المفاوضات أو الحوار مع الإدارة . بيد أن السيد اسماعيل الأزهري والعناصر الأقل اعتدالا في اللجنة التنفيذية قد أصروا على أنه يجب أن يشير الرد على خطاب السكرتير الإداري بوضوح إلى المطالب التي اشتملت عليها المذكرة الأصلية . دليلا وتأكيدا على أن المؤتمر ما كان مستعدا للمساومة في مسألة تقرير المصير .

ولما تسلم السكرتير الإداري الرد في الرابع والعشرين من أغسطس . ردّ عليه معبّراً عن أسفه من أن المؤتمر لا زال مصرا على تمثيل كافة الأهالي في البلاد . وأن الحكومة على علم بمطامح السودانيين . وأنه لما كانت قد أعلنت من قبل عن نواياها فيما يختص بتحسين الأوضاع السياسية للسودانيين . فإنها ترى أن لا جدوى من الاستمرار في تبادل المذكرات (٢)

وكان الرد الأخير بمثابة ضربة خزيٍ أخرى للمؤتمر وبدء فترة عداء وتربص بين الخريجين والإدارة البريطانية . فلقد أعادت الإدارة تأكيد لوائحها التي تحد من النشاط السياسي . . للعاملين بالخدمة المدنية العامة .

---

(١) S. G. A./ Letter from Civil Secretary to Congress, July 17, 1942.

(٢) S. G. A. / Letter from Civil Secretary to Congress dated 19. 9. 1942.

وحذرت الصحافة بانه في الوقت الذي لا زالت فيه الفرص متاحة أمام النقد الموضوعي إلا أن التقليل من هيبة الحكومة أمر غير سائغ ويترتب عليه جزاء صارم[1] .

وهكذا اتسعت شقة الخلاف بين الادارة البريطانية والخريجين نظراً إلى أن كل طرف منهما أصر على وجهة نظره . وأصبح يواجه الآخر بمرارة وحقد .

وشرع المؤتمر الذي كان لا يزال يضع نصب أعينه مجرى الأحوال السياسية . في تركيز نشاطه أكثر فأكثر على الأعمال الإدارية والتنظيمية ومشروعات التعليم . وحشد لذلك كثيرا من الأعضاء الجدد من التجار والموظفين . وتبنى المؤتمر الخطة الرامية إلى تأسيس النقابات بين صفوف العمال وقبول عضويتهم في لجان المؤتمر[2] .
وشكل مجلس من رجال المال والأعمال ليرشد المؤتمر بتقديم الاستشارات له فيما يتعلق بالمسائل المالية والاقتصادية .وازدادت الإعانات للمدارس الأهلية .وشيّدت مدارس كثيرة في البلاد باسم المؤتمر .

وبرز على المسرح السياسي بالسودان معسكران سياسيان أحدهما معسكر المعتدلين الذي قاده السيد إبراهيم أحمد . كان المعتدلون يرون أنه على الرغم من مسلك الحكومة وضربة الخزي والعار التي وجهتها للمؤتمر . إلا أنه يجب استمرار العلاقة بين المؤتمر والإدارة البريطانية .

والمعسكر الآخر الأكثر تطرفاً والذي تزعمه اسماعيل الأزهري كان يرى بأن لا جدوى من الحوار مع الحكومة . وأن الحاجة ملحة لمواجهة الإدارة البريطانية بمواجهة سياسية مباشرة بصلابة وقوة . وأن ذلك لم يتحقق مالم تتم الإطاحة بقيادة المؤتمر .

وفي ١٩٤٣ تم انتخاب اسماعيل الأزهري رئيساً للمؤتمر وأمين زيدان سكرتيراً واستقال العدد القليل الباقي من المعتدلين في اللجنة التنفيذية . ونحى الطريق

(١) Henderson, The Making of the Modern Sudan, p. 553.

(٢) Minutes of Executive Committee 81st Meeting 11. 12. 1942.
مداولات اللجنة التنفيذية ـ ١١ / ١٢ / ١٩٤٢

مفتوحا أمام معسكر السيد اسماعيل الأزهري .

وعيّن يحيى الفضلي سكرتيرا للشئون التنظيمية . وتكون المكتب السياسي من اسماعيل الأزهري وأمين زيدان وابراهيم المفتي وأحمد محمد يس وعبد الله الفاضل .

وأوكل إليه أمر متابعة تنفيذ مذكرة عام ١٩٤٢ . وقامت لجنة التعليم والثقافة بوضع برنامج خاص للمدارس وللتدريب بالخارج . وبتدريب المدرسين وإقامة المهرجانات الثقافية وتشجيع حركة النشر .

وشكلت لجنة للشؤون الاجتماعية أوكلت إليها مهمة إعداد برنامج لشؤون العمالة وظروف العمل وشؤون القرى ومسائل التربية البدنية ، كما شكلت لجنة للشؤون الاقتصادية ، وتم وضع برنامج للتعاونيات والصناعات المحلية ، والمشاريع الزراعية ومياه النيل ، وكان من المأمول أن يستطيع المؤتمر من خلال تلك اللجان مضاعفة نفوذه بين كافة الطبقات واستقطاب السند الشعبي للنشاط السياسي [1] .

وبعد هزيمة إيطاليا في سنة ١٩٤٣ ، أرسلت لجنة المؤتمر برقية إلى الحاكم العام مهنئة الحلفاء على النصر. ومعبرة عن أمل المؤتمر في أن تتم الاستجابة للمطالب السودانية . في إطار ميثاق الاطلسي . لدى تحقيق النصر النهائي [2] .

وفي ذات الوقت . شرعت الإدارة البريطانية في تنفيذ أول مخطط لها لإشراك السودانيين في الحكومة المركزية . وأعلنت الحكومة عن نيتها لتكوين مجلس استشاري لشمال السودان . ولم يكتف المؤتمر برفض فكرة المجلس الاستشاري بل حذر أعضاءه من الاشتراك فيه . معلنا أن من يشترك فيه يفصل من المؤتمر فورا . وكانت الأسباب التي أعطاها المؤتمر لرفض فكرة المجلس الاستشاري هي أنه لم يكن للمجلس سلطات تشريعية وأنه كان يخص شمال السودان فحسب . إذ ان إقصاء الجنوب ينطوي على تهديد لوحدة الوطن . وإن غالبية أعضاء المجلس كان من المتوقع أن يكونوا من زعماء العشائر والسلطات المحلية ولا يكفي المقعدان اللذان كان من المقرر إعطاؤهما للمؤتمر لمقاومة المؤتمر لنفوذ تلك العناصر داخل المجلس .

---

(١) مداولات اللجنة التنفيذية ـ اجتماع رقم ٧ ـ ١٩ / ١ / ١٩٤٣ .

(٢) مداولات اللجنة التنفيذية ـ اجتماع رقم ٤٩ ـ ٧ / ٩ / ١٩٤٣ .

وكانت مقاطعة المجلس مثار نزاع آخر بين المعتدلين والمتطرفين. فلقد كان المعتدلون يؤيدون الاشتراك فيه لاعتقادهم بأنه يتيح فرصة للمتعلمين السودانيين لمناقشة قضايا ومطالب البلاد. وكان السيد عبد الرحمن المهدي من المؤيدين لفكرة المجلس. ونتيجة لذلك الخلاف، انفصل المعتدلون عن المؤتمر وكونوا بالتحالف مع السيد عبد الرحمن المهدي والأنصار حزب الأمة عام ١٩٤٥.

وبعد انفصال المعتدلين كوّن الباقون حزبا سياسيا أسموه حزب الأشقاء وبدأوا في تنفيذ برنامجهم السياسي. ونسبة لعدم ثقتهم في الحكومة البريطانية والمجلس الاستشاري فقد كانوا يسعون إلى تنفيذ أهدافهم مع الحكومة المصرية. ووقف السيد علي الميرغني وطائفة الختمية إلى جانبهم.

وفي عام ١٩٤٥ قررت اللجنة التنفيذية أنه من ناحية المبدأ يجب أن يطلب المؤتمر من حكومتي الحكم الثنائي أن يكون المؤتمر ممثلا في المفاوضات المتعلقة بمصير السودان. ووافقت اللجنة المركزية والجمعية العامة للمؤتمر على أن يفسر الطلب الذي تقدم به المؤتمر في عام ١٩٤٢ بصدد تقرير المصير على أنه طلب لإقامة حكومة ديموقراطية سودانية تتحد مع مصر تحت التاج المصري. وأعلن المعتدلون والمهدويون الجدد معارضتهم لذلك التفسير. بينما أيده الأشقاء ومؤيدوهم داخل المؤتمر وفي صفوف الختمية.

وفي سبتمبر ١٩٤٥ أرسلت مذكرة تتضمن هذا التفسير الجديد المتعلق بتقرير المصير إلى حكومتي الحكم الثنائي.



الباب العاشر

الحركة الوطنية والتطورات الدستورية

١٩٤٢ - ١٩٥٦م

لم يكن عام ١٩٤٢ معلما بارزا في تطور الحركة الوطنية فحسب . بل كان معلما أيضا بالنسبة لتطور الحركات الدستورية . وقد استخدمت مذكرة مؤتمر الخريجين إلى الحاكم العام في ابريل ١٩٤٢ والردود المتبادلة فيما بعد . ذريعة لتأجيل التطورات الدستورية التي كان من الممكن أن تتم . ففي مذكرة بعث بها السكرتير الإداري لمجلس الحاكم العام بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٤٢ كتب يقول :

(وإنه لمن المستحيل بداهة دراسة الاصلاحات الادارية والسياسية في هدوء أو إجراء المشاورات بين البريطانيين والسودانيين في حين أن رياح المؤتمر لا تزال تهب وتعتم المشكلة الأساسية التي لا تزال مطروحة أمامنا عن كيفية الاستجابة بطريقة ملائمة للتطلعات والآمال المشروعة والمعقولة للمتعلمين السودانيين المستنيرين سواء كانوا بالمدن أو الريف بما في ذلك قادة أكثر القبائل تحضراً والتجار فضلاً عن أكثرية الموظفين) .

مهما يكن من أمر . فإن رياح ذلك المؤتمر لم تكن لتطغى على التغيرات التي حدثت بالسودان منذ بداية الحرب العالمية الثانية . كانت الإدارة البريطانية مدركة لمثل تلك التغيرات التي وصفت وأحصيت في المذكرة المشار إليها آنفا . وبناء على هذه المذكرة . شكَل الحاكم العام لجنة خاصة في ٤ يناير ١٩٤٣ لدراسة مدى إمكانية تكوين مجلس إستشاري لشمال السودان . وقبلت الاقتراحات المقدمة من اللجنة مع ادخال

بعض التعديلات عليها . ومن ثمّ أصدر الحاكم العام في مجلسه قانونا بإنشاء مجلس استشاري لشمال السودان وذلك في سبتمبر ١٩٤٣ .

والمجلس الاستشاري الذي كان في نظر مؤيديه « أكثر الخطوات الجريئة التي نفذتها الحكومة بشأن السياسة المعلنة من جانبها لتدريب السودانيين على إدارة بلادهم »[١] وجهت إليه سهام النقد إعتباراً إلى أنه أقصى الجنوب عن المجلس كما انطوى المجلس الاستشاري على كثير من المساوئ والعيوب .

وحاول السكرتير الإداري بوصفه الناطق الرسمي للإدارة البريطانية الإجابة عما وجّه من نقد للمجلس الإستشاري وإزالة المخاوف التي ساورت الناس . في حديث ألقاه من إذاعة أم درمان قائلا : (إن الأسباب التي جعلت هذا المجلس يقتصر على مديريات الشمال الستة قامت على إعتبارات عملية وليس على إعتبارات سياسية . ويمكن القول ببساطة أن السودانيين الجنوبيين . لأسباب تاريخية وطبيعية . لم يصلوا بعد درجة من الاستنارة والانسجام تمكنهم من إرسال مندوبين أكفاء لمجلس من هذا النوع . كما أن ليس هناك سوداني من أبناء الشمال يستطيع أن يدعي بحق أن بمقدوره أن يمثل أبناء الجنوب[٢] . . . وأن تاريخ وتجربة معظم الحكومات بما في ذلك هذه الحكومة . يدل على أن قدرا كبيرا من فعالية أية حكومة يأتي من النصائح والمقترحات التي تقدمها اللجنة الاستشارية .

والحكم الاستشاري مرحلة إنتقالية للتدريب على الحكم الذاتي . وأسرع طريقة للتدريب على ذلك . هو العمل بجد والتعلم باجتهاد مرحلة بعد أخرى . . . وإن ظروف السودان الخاصة تتطلب منا أن لا نقلد الأقطار الاخرى . سواء كانت عربية أو افريقية . وأن الرغبة الرئيسية للحكومة هي أن يكون للسودانيين في المدن والريف . الموظفين والتجار وسكان البادية . رأي واضح ومحدد في إدارة شئون بلادهم وأن يقفوا على أقدامهم يوما بعد آخر بثبات أكثر . . . وأن الحكم الذاتي ليس هو

(١) Henderson, K. D. D. The Making of the Modern Sudan, London 1953,pp. 562

(٢) Ibid

الحكم الذي يمكن الحصول عليه سراعا مثل ارتدائك سربالاً في لمح البصر[1]

ومقارنة الخريجين بطلاب المدارس لم يكن أمرا مرضيا ولا مقنعا . وكان من الطبيعي والمنطقي أن يرفض أولئك الذين عملوا بـ...ـط لتكوين مؤتمر الخريجين ثم قاموا أخيرا بتقديم مذكرة بمطالب واضحة ومحددة . التعاون في انشاء المجلس والمشاركة في أعماله اذ أن ذلك لم يكن يستجيب لتطلعاتهم ومطامحهم . ولذلك لم يروا فيه إلا ضربا جديدا من الالتواء لمحاربة الحركة الوطنية . وإحداث إنقسام بين صفوف المتعلمين . وفصل الشمال عن الجنوب .

ولذلك قاطع مؤتمر الخريجين المجلس الاستشاري . واتخذت الحكومة المصرية موقفا مماثلا . اذ رأت في المجلس الاستشاري خطوة جديدة أخرى في مجرى التيار الزاخر بمحاولات فصل السودان عن مصر والتي بدأتها الإدارة البريطانية منذ ١٩٢٤ وكان لطائفة من المتعلمين السودانيين ولحزب الأمة بقيادة السيد عبد الرحمن المهدي المؤيد بطائفة الأنصار . وجهة نظر أخرى مغايرة . فقد وافقوا على الإشتراك في التطورات الدستورية المقترحة بواسطة الإدارة البريطانية . دون أن يكونوا غافلين عن العيوب والضعف الذي إعتور المجلس الاستشاري .

ومهما يكن من أمر . فقد كان حزب الأمة متجها تدريجيا إلى سياسة التعاون مع الإدارة البريطانية . وانقسم الوطنيون إلى قسمين . اتسعت الفرقة بينهما منذ ١٩٤٤ حتى ١٩٥٦ فلقد اتجهت جماعة من المتعلمين السودانيين المؤيدين من جانب الختمية بزعامة السيد علي الميرغني والمتحالفين مع مصر . إلى معارضة الإدارة البريطانية وعدم التعاون معها . بينما إتجه فريق اخر من المتعلمين المؤيدين بطائفة الأنصار إلى التعاون مع الإدارة البريطانية . إن لم يكن الضلوع معها .

وعلى الرغم من أن أعضاء المجلس الاستشاري قد استطاعوا مناقشة العديد من المسائل الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة مباشرة بمشاكل البلاد . كما قبلت الادارة البريطانية مشورة الأعضاء المعينين في المجلس الاستشاري في كل الحالات تقريبا . إلا

---

(١) Ibid

أنهم لم يحظوا بعطف اغلبية السودانيين المتعلمين او تاييد مصر . الشريك الثاني في الحكم الثنائي .

وكان ذلك من وجهة نظر الإدارة البريطانية أمرا لا تحسد عليه . ومن ثمَ كان عليها العمل في سبيل تطور أفضل .

وهذا الموقف . فضلا عن الضغوط من جانب الظروف والعوامل الخارجية . دفع حكومة السودان إلى إتخاذ خطوة جديدة نحو إصلاح المجلس الاستشاري والتغلب على أوجه القصور والنقد . وفي ١٩٤٥ أعلنت الحكومة المصرية بأنها في سبيل التفاوض مع بريطانيا لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ وقد دفع ذلك بسكرتير عام حزب الأمة وأربعة من أعضاء المجلس الاستشاري إلى تقديم سؤال الى المجلس عما اذا كانت الحكومة عازمة على أخذ رأي أعضاء المجلس بالنسبة لمستقبل السودان عند بدء المفاوضات بين مصر وبريطانيا . وأجابت الحكومة بالايجاب . وبينما وجدت تلك الإجابة قبولا من جانب أعضاء المجلس الاستشاري . فإنها لم تجد صدى لدى المعارضة . ومن ثمَ تحركت المعارضة للعمل خارج الأطر الدستورية . وانضم حزب الأشقاء إلى الأحزاب الاتحادية الآخرى . واستطاعت هذه الأحزاب كسب تأييد قيادة حزب الآمة بشعار سياسي جديد يمكن آن تلتف حوله الآحزاب جميعها .

وقد تمت محاولات لجذب حزب الأمة الذي كان لا يزال وقتئذ ضالعا في أعمال المجلس الاستشاري . وقائدا أيضا لجبهة معارضة للمصريين ومعسكر الاتحاديين على السواء .

وكان الشعار غامضا بيد أنه مقبول . وكان ينادي بتكوين حكومة سودانية حرة ديموقراطية في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا . ولكن تركت تفاصيل نوع الاتحاد لتقرره الحكومة السودانية في المستقبل .. وكان ذلك الشعار . كاتفاق سياسي دائم ، يحمل في طياته أسباب فشله .

كان حزب الأمة الذي كان يلعب لعبة مزدوجة بوقوفه مع معسكر الوطنيين من ناحية . ومساهمته في المجلس الاستشاري . من ناحية أخرى . يحاول التصدي

للمشكلة الوطنية بوجهين متباينين. ولم يكن موقفه ذلك سائغاً لا بالنسبة للبريطانيين ولا المصريين. كما لم يكن مقبولاً لدى معسكر الوطنيين الداعين لاستقلال حقيقي للسودان خال من العصبية ومتحرر من الطوائف الدينية.

ومع ذلك فإنه رغم أن الأشقاء والأحزاب الاتحادية الأخرى لم تكن راضية تماماً عن ذلك الشعار إلا أن معسكر الاتحاديين كان قويا إلى درجة أن لم يكن هناك من هو قادر على الوقوف ضده. وكان الشعور الوطني السائد في البلاد قوياً إلى حد جرف جميع الأحزاب إلى تياره. وحصيلة ذلك الشعور الوطني الطاغي هو الإتفاق على إرسال وفد للسودان ممثل لجميع الأحزاب السياسية للقاهرة في ٢٢ مارس ١٩٤٦. وحظي الوفد بوداع تاريخي رائع. فقد تقاطرت لوداعه بمحطة الخرطوم وفود طلاب، كلية غردون من سكان العاصمة المثلثة كما تقاطرت وفود الموظفين وغيرهم من أفراد طائفتي الختمية والأنصار. وعلى طول الطريق الممتد من الخرطوم إلى وادي حلفا، حظي الوفد بالتهليل والتصفيق من جانب المودعين في شتى محطات السكك الحديدية. وكان في ذلك دلالة على رضا الشعب باتحاد الأحزاب السياسية بأكثر منه تعبيرا عن إدراك حقيقي - على الأقل بالنسبة لمعظم الناس - للتعقيدات التي انطوى عليها الشعار السياسي المتفق عليه. قوبل الوفد بمصر باللامبالاة أحياناً والعداء الصريح أحيانا أخرى. ولم تكن الحكومة المصرية والأحزاب السياسية راضية بما تم الاتفاق عليه. ذلك أنها لم تكن تفكر إلا في وحدة تامة بين السودان ومصر تحت التاج المصري. ومن ثمّ فقد وجد أولئك السودانيون المؤيدون للوحدة مع مصر أنفسهم تحت ضغط مستمر لتغيير موقفهم سواء كان من جانب الطبقة الحاكمة في مصر أو المعارضة السودانية. ولم يستطع الوفد بالقاهرة المحافظة على الوحدة التي تم الوصول إليها في الخرطوم ومن ثمّ انتاب اليأس أعضاء حزب الأمة فعادوا قافلين للسودان. ومنذ ذلك التاريخ. اتخذ كل من الفريقين طريقاً يخالف الآخر. فقد عاد حزب الأمة إلى ماكان عليه حاله من قبل للتعاون مع الإدارة البريطانية والسير في تيار التطور الدستوري التدريجي. في حين أن الأحزاب الاتحادية إتخذت جانب النظر الرسمي والشعبي واستمرت تعارض المشروعات المقترحة من جانب حكومة السودان. أما أعضاء

الوفد السوداني الذين بقوا بمصر فقد ظلوا مصرين على قبول الأحزاب المصرية لوجهة نظرهم التي لم تكن تخالف كثيرا وجهة النظر المصرية . وعلى اشتراكهم في المفاوضات بين بريطانيا ومصر حول معاهدة ١٩٣٦ .

وكانت أفكار كل من بريطانيا ومصر حول مصير السودان تخالف الآخرى إلى الحد الذي جعل من الضروري لامكانية نجاح أية مفاوضات بينهما أن يتنازل كل منهما بعض الشيء عن التمسك بكامل وجهة نظره .

ودون توقع من أحد . حدث أن تمَ إتفاق بين إسماعيل صدقي باشا رئيس وزراء مصر وأرنست بيڤن وزير خارجية انجلترا عندما تقابلا بلندن في أكتوبر ١٩٤٦ . وأطلق على الاتفاق بروتوكول السودان . اتفق الطرفان بموجبه على إتباع سياسة تدور « في إطار الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري . على أن يكون من أغراض ذلك تحقيق رفاهية السودانيين وتطوير مصالحهم واعدادهم الفعال للحكم الذاتي وإعطاؤهم حق تقرير المصير »[١].

وكانت هذه الصياغة المرنة للبروتوكول ترمي إلى إرضاء الاتحاديين بالإشارة إلى الوحدة . والحكومة المصرية بالإشارة إلى التاج المصري ؛ وحزب الأمة بحق تقرير المصير . وإرضاء حكومة السودان بالإشارة إلى الإعداد لتقرير المصير والحكم الذاتي . لقد حاول البروتوكول جمع شتات المتناقضات لإرضاء الجميع . ومن ثمَ إنطوى على بذرة عجزه عن كسب تأييد أي من الجماعات أو الأحزاب التي حاول ارضاءها . لقد كان إتفاقا فضفاضا وغامضا إلى الحد الذي حدا بصدقي باشا للتصريح لدى عودته لمصر بأنه عاد إليها وهو يحمل السيادة على السودان . وصرح مستر بيڤن مباشرة عقب ذلك بأن ما أورده صدقي ليس هو فهمه لما يقضي به البروتوكول .

وأبدى حزب الأمة معارضة شديدة لبروتوكول السودان . وما لبث أن تنصل منه كل الجماعات والأحزاب وأصبح في طي النسيان . ودفع هذا الفشل في الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا الحكومة المصرية لعرض المسألة عل مجلس الآمن . حيث عرضت كل من بريطانيا ومصر قضيتها بشأن السيادة على السودان وحق السودانيين في تقرير

---

(١) The Sidki -Bevin Draft Treaty : Record of the Discussions of the Security Council, Khartoum,

مصيرهم . وانبنت أسانيد مصر على اساس ان مصر والسودان كانتا طوال مراحل التاريخ . مرتبطتين دائما . ومن أجل ذلك ؛ ورغما عن أي أسانيد يمكن أن يقدمها الجانب الآخر فإن مصير السودان يجب أن يرتبط بمصر .

وفي مقابل ذلك . أصرت بريطانيا على أن اتفاقية ١٨٩٩ جعلت السيادة على السودان لكل من بريطانيا ومصر . ولم يستطع مجلس الأمن أن يجد حلا للقضية ثم أجّل النظر فيها . وكان ذلك يعني الفشل في الوصول إلى حل لها .

وخاب أمل السودانيين الموالين لمصر . كما خاب أمل حزب الأمة إذ تحقق أن كلا من البريطانيين وحكومة السودان مهتمتان بالوصول إلى تفاهم مع مصر أكثر من اهتمامهما بالوفاء بالتزاماتهما نحو حزب الأمة .

وسببت المصادمات التي حدثت بين مؤيدي حزب الأمة والأحزاب الاتحادية . سواء في المدن أو الريف . نتيجة معارضة بروتوكول صدقي - بيفن . مرارة عميقة لدى الفريقين . ومن ثمّ أضحت العلاقات بين قادة الفريقين أكثر حدة وتنافرا . ولما تعذر الإتفاق بين مصر وبريطانيا . سواء عن طريق المفاوضة أو مجلس الأمن . شرعت حكومة السودان في تنفيذ الخطط التي وضعتها من أجل التطور الدستوري . والتي سبق أن أوقف تنفيذها مؤقتا . والحق أن تلك الخطط قد بدئ في مناقشتها منذ أبريل ١٩٤٦ مباشرة عقب سفر وفد السودان إلى القاهرة .

وعيّن الحاكم العام لجنة لكي « تقوم بدراسة الخطوات التي تمكّن السودانيين من المشاركة بصورة أكثر فعالية في الحكومة المركزية »[١]. وكانت اللجنة مكونة من ستة عشر موظفا من موظفي الحكومة . من بينهم ثمانية من الموظفين البريطانيين . وقدمت اللجنة تقريرها في مارس ١٩٤٧ واقترح أعضاء اللجنة تكوين جمعية تشريعية من أعضاء سودانيين منتخبين يمثلون جميع مديريات السودان . وتكون مسئولة عن الشئون المالية والتشريعية والإدارية . وتكوين مجلس تنفيذي يحل محل مجلس الحاكم العام .

وورد في التقرير أن « على السودان أن يهدف إلى قيام نظام برلماني ذي حكومة

(١) Report of the Sudan Administration Conference, Khartoum, March 1947, p. 2.

مسئولة على النمط البريطاني »[1].

مهما يكن من أمر . فإن السلطات التي منحت للجمعية التشريعية لم تكن تتوافق والنموذج الذي حاولت الاهتداء به . ولقد تسنى للموظفين العموميين الذين كانوا من الموظفين البريطانيين أو السودانيين منافشة المسائل المتعلقة بأعمالهم نفسها . بيد أن بعض المسائل الأخرى . مثل التطور الدستوري للبلاد في المستقبل ، وبعض المسائل المالية . لم يكن للجمعية الحق في مناقشتها . بل أكثر من ذلك . فإن المجلس التنفيذي المقترح إنشاؤه لم يكن مجلس وزراء ذا مسئولية تضامنية . إذ أن بعض الوزراء لا يتم إنتخابهم بواسطة الجمعية التشريعية .

وفي نظر كثير من السودانيين قصرت تلك المقترحات عن إعطاء الشعب نصيبه الملائم في تكوين حكومة قومية بل إن الإقتراحات « قدمت شيئا ضئيلا كما جاءت متأخرة جدا »[2].

ولم يوافق حزب الأمة ولا حلفاؤه على هذا الرأي . كما لم توافق عليه أيضا بعض العناصر المعتدله في الأحزاب الاتحادية التي كانت تنادي بسياسة أكثر مرونة وميلا نحو الإدارة البريطانية .

ورأى حزب الأشقاء الذي حظي بتأييد عدد كبير من أبناء المدن الكبرى أن لا جدوى من الفكرة كلها « لأنها لا تؤدي بنا إلى شيء » كما أنها جاءت في غير أوانها إذ أن القضية كانت مطروحة للنقاش أمام مجلس الامن . ولم ير في المقترحات إلا تكرارا لأساليب المناورة القديمة المعروفة . وأن ليس هناك حل مقبول إلا صدور إعلان بالوحدة مع مصر وتكوين حكومة سودانية ذات سلطات مطلقة .

ورفضت الحكومة المصرية أيضا مشروع الجمعية التشريعية معلنة معارضتها لإصداره قانوناً . تأسيساً على أن ذلك المشروع مخالف لرغبات السودانيين[3] . ومع ذلك لم تأبه الإدارة البريطانية باعتراضات السودانيين ولا المصريين . فلقد قام

---

(١) Ibid

(٢) Abdel-Rahim, Mudathir, Imperialism and Nationalism, Clarendon Press, Oxford 1967, p. 172.

(٣) Ibid, p. 173 – 174

المجلس الاستشاري بالموافقة على المشروع . ومن ثمَ أصدر الحاكم العام قانون الجمعية التشريعية .

ونشر في ١٩ يونيو ١٩٤٨ . وكان القانون مطابقاً لمسودة المشروع فيما عدا بعض التعديلات الطفيفة . ونتيجة لفشل مصر في مجلس الأمن وإصرار الحكومة البريطانية على المضي في طريقها لتنفيذ التطورات الدستورية رغم إعتراض مؤتمر الخريجين والأحزاب الاتحادية . فقد إتجه تيار المقاومة الشعبية ضد حكومة السودان . يشتد عودا ويضطرد حدة منذ ١٩٤٨ على مر الأعوام .

ففي ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ وفي ١٥ ديسمبر ١٩٤٨ أيضا يوم إفتتاح الجمعية التشريعية . قامت مظاهرات صاخبة أدت إلى وقوع صدام مع رجال البوليس . جرح خلاله مئات من المواطنين . واستشهد عشرة أشخاص .

ونادت الأحزاب الاتحادية بمقاطعة انتخابات الجمعية التشريعية ونجحت في ذلك إلى حد كبير . وقاد معظم المظاهرات صغار الطلاب والعمال في كثير من المدن . ولم تكن الشعارات واللافتات هي ذات الشعارات القديمة المألوفة . ذلك أن المظاهرات نادت بالثورة . وطالبت الأحزاب بالعمل من أجل الاستقلال والاستعداد للتضحية ونكران الذات والسجن في ذلك السبيل .

ومن ثمَ ظهر على المسرح السياسي جيل جديد من الشباب أكثر صلابة . وأولئك الشبان الوطنيون أكثر عداء للبريطانيين . ولكنهم لم يكونوا موالين تماما للمصريين . لقد كانوا معادين لحزب الأمة لكنهم لم ينقادوا إنقيادا أعمى للاحزاب الاتحادية التي كان مفهومها عن الاتحاد مع مصر يخالف أفكارهم . ذلك أن معظم الشبان الوطنيين كانوا يرون في الاتحاد مع مصر وسيلة للكفاح والصراع معها ضد الاستعمار لنيل الاستقلال . وليس لأنه غاية في حد ذاته . وأثرت تلك الحوادث على التطورات الدستورية خلال عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ إذ أصبح واضحا أن الحركة الوطنية في بلادنا قد دخلت مرحلة جديدة تتميز بالاصالة والصلابة معا . صحيح أن تلك الاصالة والصلابة قاصرة على عدد ضئيل من جانب المتعلمين أكثرهم من الطلاب . بيد أن أثرهم ونفوذهم على مجرى الأحداث السياسية كان كبيرا جدا بما لا يقارن مع

عددهم . فقد ظلوا يضغطون على الأحزاب الاتحادية لاتخاذ موقف أكثر صلابة في مواجهة الادارة البريطانية . كما ظلوا يحثون حزب الأمة على ترك سياسة التعاون معها .

وكان لذلك الضغط أثره على أعمال الجمعية التشريعية . ذلك أن أعضاءها . وبوجه أخص المنتمين لحزب الأمة . قد شرعوا في الاثبات لمؤيديهم بأن سياسة التعاون يجب أن تستخدم من أجل العمل الجاد في سبيل الإصلاح والتغيير .

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى : عملت الإدارة البريطانية جاهدة لإقناع الرأي العام بأنه يمكن تحقيق كافة أوجه الإصلاح رغم ما انطوت عليه الجمعية التشريعية من عيوب وقصور . ومما قامت به الجمعية التشريعية في سبيل الإصلاح تأميم مشروع الجزيرة وتقرير تعليم اللغة العربية بمدارس الجنوب وإصدار بعض القوانين العمالية .

ولمجابهة نقد المعارضة الموجه للجمعية التشريعية . ولإبداء عدم الرضاء عنها . فإن السكرتير الاداري في نوفمبر ١٩٤٩ « شكا من أن بعض الأعضاء المعينين . . . لم يقوموا بدورهم » . وقد استشعر بأن وزن وصلابة الأعضاء القبليين لم يساعد على التفهم السريع للتشريعات »[١] . وذهب السكرتير الإداري إلى أبعد من ذلك في عام ١٩٥٠ إذ قال :

(مما لا جدال فيه أن التدبيرات الحالية بعيدة إلى حد كبير عن صورة الحكم الذاتي الديموقراطي الذي تهدف اليه سائر الاحزاب السودانية . . .)[٢] . وتلك دلالات ظاهرة على أن حكومة السودان لم تكن راضية عن أداء الجمعية التشريعية . وأنها كانت على استعداد لإعادة النظر في صلاحياتها .

وكانت الإدارة البريطانية مهتمة بوجه خاص لإرضاء طائفة الختمية بالذات . ومن ثمّ تمّ تعديل قانون الجمعية التشريعية عام ١٩٥٠ . ومع ذلك لم يرض ذلك الختمية

---

(١) Ibid

(٢) Civil Secretary to all Governors, ect - File SCO/A20/9

الذين ظلوا خارج الجمعية آملين في إجراء تعديلات أشمل[١] . ورغم ذلك لم يرغبوا في القيام بأي عمل ضد رغبات مصر ولا ضد تيار الحركة الوطنية .

مهما يكن من أمر . فقد ذهب بعض رجالات الختمية إلى القول بأنهم ظلوا حقبة طويلة من الزمن بعيدا عن مركز القوى والسلطة في حين أن منافسيهم الانصار كانوا يعززون من مواقفهم . وكان لمثل ذلك الرأي بريقه بطبيعة الحال لدى بعض الأفراد في معسكر الاتحاديين . بيد أن المعارضة السائدة في المدن الكبرى وفي صفوف الخريجين والطلاب كانت شديدة إلى الحد الذي حال دون الراغبين في التعاون مع الإدارة البريطانية إلى الجهر بذلك .

وبينما ظلت المناورات السياسية مستمرة . شرع حزب الأمة في الدعوة الملحة لنيل السودان الحكم الذاتي فورا . وقد تحقق السيد عبد الرحمن المهدي ورجالات حزب الأمة بأنهم مالم يحظوا بتأييد السيد علي الميرغني وأتباعه من الختمية . فإنهم لن يستطيعوا الوصول إلى الهدف الذي يرمون اليه .

بيد أن الختمية لم يكونوا على إستعداد للتعاون مع حزب الأمة . ومن ثمّ لم يجد قادة الأمة بدا من المضي في طريقهم الخاص . ويمكن أن يبين مما ورد في مذكرة السكرتير الإداري المؤرخة في ٢ نوفمبر ١٩٤٩ أن حكومة السودان ما كانت لتوافق على اقتراح الحكم الذاتي إن جاء من جانب حزب الأمة وحده . إذ يقول التقرير : « إن مهمة البريطانيين في هذه البلاد هي تأخير يوم الحكم الذاتي إلى أطول وقت ممكن . . . وإن الإجابة الصريحة لأي مطلب لإعلان الحكم الذاتي في المستقبل القريب . هو أن الحديث عن الحكم الذاتي سابق لأوانه مادام السودانيون منقسمين على أنفسهم . وأن كثيرا منهم لم يساهم في المنظمات الدستورية .

وعلى هذا . فإن عدم إشراك الختمية في الجمعية التشريعية يعتبر سلاحا فعالا في أيدينا نستطيع أن نرد به على أية مطالبة بالحكم الذاتي في الوقت الراهن . . . ويمكن لنا أن نساوم حزب الأمة على أساس أننا لن نسرع في تعديل القانون لجذب

---

(١) Note on the Council and Legislative Assembly Ordinance, 1948 Executive dated 4 Feb. 1956 (FII SGR/L. A. 20 VOL I)

الختمية إلى رحاب الجمعية التشريعية ما لم تنقص ثلاث سنوات من عمرها . إذا لم تستعجلوا من جانبكم لإعلان الحكم الذاتي . وقد يبدو هذا الأسلوب مكياڤليا . ولكنني أعتقد أنه يجب علينا في هذه الأيام إستخدام أية وسيلة لدينا »[١] .

لكل ذلك كان انقسام السودانيين إلى فرق وطوائف أمرا ملائما تماما لخطط البريطانيين الرامية لعدم إعلان الحكم الذاتي للسودان . وفي مذكرة سرية مؤرخة في ١٣ فبراير ١٩٥٠ تقدم الحاكم العام باقتراح مؤداه إعادة النظر في قانون الجمعية التشريعية بغرض زيادة عدد الوزراء السودانيين لكي يصبحوا أربعة بدلاً من ثلاثة . ومن ثمّ يمكن السودانيون من « أن يعتقدوا أنهم يمارسون في واقع الحال الحكم الذاتي على الأقل فيما يتعلق بالشئون الداخلية للبلاد »[٢] .

وفي ذات الشهر . تقدم السكرتير الاداري باقتراح جديد يقضي بأن يكون « جميع أعضاء الجمعية التشريعية من المنتخبين . وأن يكون أعضاء مجلس الوزراء جميعا من السودانيين . ومجلس الوزراء مسئولا لدى الجمعية عن كل الشئون على أن يستثنى من ذلك مسائل الدفاع والشئون الخارجية . . . وبعبارة أخرى . أن يكون للسودان حكم ذاتي تام . . . وأن يتوافر فيه عدد أكبر لدوائر الخريجين . . . على أن يظل الحاكم العام مسئولا عن الشئون الخارجية والدفاع . ولديه سلطات محددة للتدخل في الشئون الأساسية لحفظ القانون والنظام ووقف التدهور الاقتصادي ومراعاة الطوائف الأجنبية بما في ذلك الموظفين البريطانين . . . »[٣]

وخطة الحكم الذاتي هي أن « يستمر لمدة عشر سنوات . وبعد إنقضاء ذلك الأجل تقوم لجنة دولية لكي تقرر ما إذا كانت البلاد قد تهيأت بعد للحكم الذاتي . وان كان الأمر كذلك . فهل أصبح الشعب في وضع يمكنه من تقرير مصيره . ومن ثمّ يجري الاستفتاء »[٤] .

ولعل مما تجدر الإشارة إليه في هذا الخصوص أن تلك المقترحات كانت مشابهة

(١) Abdel-Rahim, M op. cit pp. 180 186

(٢) Quoted by Abdel-Rahim M op Cit. p 186

(٣) Confidential Memorandum, FEB. 13, 1950, S. G. R/I A. II. Archives, Khartoum, quoted by abdel – Rahim M p. 184

(٤) Note by the Legal Secretary P/SCR I A. 1/2, Archives Khartoum, quoted by Abdel – Rahim. M Ibid

إلى حد كبير لما اتفقت عليه مصر وبريطانيا في عام ١٩٥٤ بموجب إتفاقية الحكم الذاتي للسودان . ذلك أن تلك المقترحات عالجت العيوب التي أخذها المصريون والوطنيون السودانيون على المنشآت السابقة . فرأت أن يكون هناك جكم ذاتي كامل . وأن يكون جميع أعضاء البرلمان منتخبين من الشعب . وأن يكون مجلس الوزراء مسئولاً مسئولية تضامنية أمام البرلمان . واشتملت المقترحات في نفس الوقت على جميع العناصر الكفيلة بإزالة المخاوف البريطانية ؛ وعلى سلطات للحاكم العام . كما كفلت تأجيل الحكم الذاتي ونصت على ضرورة إجراء إستفتاء آخر الأمر .

ولكن تلك المقترحات التي كان من المكن أن تؤدي إلى تحسين العلاقات إزاء الأحزاب الاتحادية لم تجد قبولاً لدى الحاكم العام . لأنها كانت في نظره مقترحات شديدة التعقيد كما لم يكن قد حان أوانها[١] .

ولما لم يكتب النجاح لكل محاولات الإصلاح أو الوصول إلى إتفاق مع الختمية . قرر حزب الأمة المضي في طريق تعديل قانون الجمعية التشريعية .

وفي نوفمبر ١٩٥٠ أصدرت الجمعية التشريعية قرارا بتكوين لجنة للانتخابات . وبعد شهر تقريباً ؛ وافقت الجمعية على اقتراح ينادي بالحكم الذاتي وذلك بأغلبية ٣٩ صوتا ضد ٣٨ صوتاً .

وكان رد السكرتير الإداري على ذلك عنيفا إذ مالبث أن أعلن بأن « ليس من سياسة حكومة جلالة الملك أن يعد السودان لنيل الحكم الذاتي[٢]

ورفض الحاكم العام الانصياع لقرار الجمعية إستناداً إلى أن القرار صدر بأغلبية صوت واحد مما يدل على أن أعضاء الجمعية التشريعية منقسمون إلى حد كبير على أنفسهم بشأن تقرير المصير .

وصدم رد الفعل غير المتوقع من جانب الادارة البريطانية كثيرا من أعضاء حزب الأمة . فلقد تحققوا بأن حالة التأخر في السودان . وبوجه أخص في الإقليم الجنوبي .

---

(١) Ibid

(٢) Ibid

عدم اشتراك الختمية في الجمعية قد استغلا من جانب الإدارة البريطانية لوضع العراقيل أمام البلاد لنيل الحكم الذاتي . وبدا أن ليس ثمة سبيل للخروج من الأزمة غير رفض الاستمرار في الاشتراك في الجمعية التشريعية . ولما لم يكن ذلك ممكناً . لم يكن أمامهم غير قبول الاشتراك على مضض في لجنة تعديل الدستور التي شكلت في مارس ١٩٥١[١] .

وكانت أعمال لجنة تعديل الدستور معاصرة للفترة التي ساءت فيها العلاقات البريطانية ـ المصرية . ذلك أن بريطانيا كانت حريصة في المفاوضات التي جرت مع مصر في ١٩٥١ على ألا تظل مسألة السودان حجر عثرة في سبيل الاتفاق على المسائل الأخرى . ولما أصرت بريطانيا على أن يكون للسودانيين حق تقرير المصير . وأصرت مصر على أنها لا توافق إلا على وحدة وادي النيل . قطعت المفاوضات دون إحراز تقدم يذكر . ومن ثمّ قامت مصر بإلغاء اتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ وأعلنت أن الدستور الجديد الذي يراد إصداره سيتضمن نصا على وحدة السودان مع مصر .

وكان من رأي مصر أن ينص في الدستور على أن يكون للسودان حكم إقليمي على أن تكون جميع السلطات الأخرى مثل الدفاع والشئون الخارجية لملك مصر والسودان . وهذا الرأي شابه إلى حد كبير ما ارتأه السكرتير الاداري ورفضه الحاكم العام فيما عدا أن الاقتراح البريطاني رمى إلى وضع السلطة الحقيقية في أيدي الحاكم العام لا ملك مصر .

وقوبل إلغاء الاتفاقية ومعاهدة ١٩٣٦ بالتهليل والترحيب من جانب جميع الأحزاب السودانية . بيد أن الدستور المقترح من جانب مصر لم يكن مقبولاً لأحد بما في ذلك الختمية والأحزاب الاتحادية[٢] .

وترتب على ذلك الإلغاء خلق فراغ سياسي مما دفع أعضاء لجنة الدستور لاقتراح تعيين لجنة دولية بواسطة هيئة الأمم المتحده لاعداد السودانيين لتقرير المصير في آخر عام ١٩٥٣[٣]

(١) Ibid

(٢) Abdel – Rahim, M. p. 189.

(٣) Abdel – Rahim, M p 193 .

ووجد ذلك الاقتراح تأييدا من الختمية والأنصار . ومن ثمّ كونت الطائفتان جبهة متحدة لمعارضة كل من مصر وبريطانيا .

ولما تحققت حكومة السودان بأن تشكيل تلك الجبهة المتحدة لم يكن في صالحها . قررت المضي لتنفيذ خططها حول الحكم الذاتي الكامل . وأخطر السكرتير الإداري الذي كان قد أعلن قبل عامين فحسب « أن غالبية سكان السودان لا يرغبون في الاسراع بالحكم الذاتي »(١) . مديري المديريات والمفتشين بأن سياسة حكومة السودان هي العمل على التعجيل بالحكم الذاتي . كما أخبرهم بأن واجبهم الأساسي هو « الحفاظ بأي ثمن على ثقة أهل السودان قاطبة . المتعلمين منهم، وغير المتعلمين . أهل الحضر وأهل البادية »(٢) . ومن ثمّ رتبت الأمور من أجل تطورات دستورية جديدة . وتمّ إعداد مسودة لأمر الحكم الذاتي استنبطت من مداولات لجنة تعديل الدستور . وأعطت الحكومة البريطانية موافقتها على المسودة .

أما مصر التي كانت قد فقدت كثيرا من التأييد خلال السنتين السابقتين نتيجة مطالباتها المستمرة بالنسبة للسيادة على السودان والوحدة . فقد شرعت في أخذ رأي مختلف الأحزاب السودانية أملا في استعادة ثقة السودانيين بها .

وكان للأحزاب السودانية عدة انتقادات وتحفظات على مسودة المشروع تبنتها مصر لكي تحصل على مزيد من الامتيازات من بريطانيا . لتستطيع مصر استعادة نفوذها في السودان . لكي تسكت الأصوات الغاضبة للأحزاب المصرية ـ وبوجه أخص حزب الوفد المصري ـ التي لم تكن تدعو للتصالح مع بريطانيا في مسألة السودان .

مهما يكن من أمر . فإنه لا يمكن الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا إلا بعد أن تم اتفاق بين الأحزاب السودانية نفسها .

شرعت مصر في التفاوض مع حزب الأمة في مايو ١٩٥٢ بغرض الحصول على

(١) Civil Secretary to all Governors and the Commissioner Port Sudan (SCO/I. A. G/9) Archives Khartoum-Quoted by Abdel Rahim, M., p 187.

(٢) J W Robertson to all Governors with copies to District Commissioners Feb. 12, 1952 SC/SCO I A 20/9 Vol. I, Archives, Khartoum quoted by Abdel Rahim, M., p 196

تاييده لمقترحات مصر . وتوصل الطرفان إلى اتفاق فيما يتعلق بمعظم المسائل .

بيد أنه لما أثيرت مسألة السيادة على السودان بان جليا أن لم يكن أحد الطرفين مستعدا للالتقاء عند حل مرض . ومن ثمّ انقطع حبل المفاوضة وعاد أعضاء حزب الأمة المتفاوضين إلى الخرطوم .

وبعد شهر من ذلك التاريخ . قامت بمصر ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكان من أولى أعمال قيادة الثورة المصرية إعلانهم بأنهم على استعداد لفصل مسألة السودان عن مسألة جلاء القوات البريطانية من منطقة قناة السويس وذلك في أية مفاوضات قادمة مع بريطانيا .

ومهّد هذا النظر الطريق لفهم أفضل لاتجاهات السياسة السودانية . مما أدى بدوره إلى الوصول إلى اتفاق نهائي مع بريطانيا .

والحق أن حكومة الثورة المصرية الجديدة قد هجرت السياسة التقليدية السابقة للحكومات المصرية المتعاقبة . واختطت طريقا جديدا . إذ بادرت باستئناف المفاوضة مع حزب الأمة اتصالا لما انقطع في مايو ١٩٥٢ . واستطاعت الاتفاق صراحة مع حزب الأمة ١٢ اكتوبر ١٩٥٢ على أن يكون للسودانيين حق تقرير مصيرهم بأنفسهم .

وتم الوصول إلى اتفاق مماثل مع الأحزاب الاتحادية في ١٠ فبراير ١٩٥٣ . وكانت كل من الاتفاقيتين تنص على حق تقرير المصير وتشكيل لجنة للسودنة ولجنة دولية للإشراف على الانتخابات ولجنة الحاكم العام . واتفق أيضا على أن يتم جلاء القوات البريطانية والمصرية قبل تنفيذ الإجراء الذي يقضي بتقرير المصير . وكان اتفاق رجال الثورة المصرية مع الأحزاب السودانية نصراً مؤزراً سواء بالنسبة للنظام المصري الجديد أو بالنسبة للنظر الإيجابي للسياسيين السودانيين .

فلقد مهدت مبادرة مصر الطريق لاتمام الاتفاقية مع بريطانيا وللوصول إلى حلول أخرى بشأن المسائل المتنازع عليها .

ولما شكلت الأحزاب المؤتلفة جبهة موحدة مع مصر . وجدت بريطانيا أن من العسير عليها أن تقف في وجه المطالب المشروعة للسودان أكثر مما وقفت . ذلك أن

الاعتراضات التي دأبت على إثارتها كلما طولبت بإعلان الحكم الذاتي لم يعد لها مبرر بعد .

لذلك لم تجد بريطانيا بُداً من الموافقة على ما تمَ الاتفاق عليه . وفي ١٢ فبراير ١٩٥٣ وقعت في القاهرة اتفاقية بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان .

ونصت الاتفاقية على ما يأتي :

١ ـ فترة انتقال يتم خلالها تصفية الإدارة الثنائية .

٢ ـ قيام لجنة الحاكم العام تشكل من عضو باكستاني وعضو مصري وممثل لبريطانيا وعضوين سودانيين لتساعد الحاكم العام في ممارسة واجباته .

٣ ـ تشكيل لجنة انتخابات من سبعة أعضاء ـ ثلاثة سودانيين وعضو مصري وعضو بريطاني وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية وعضو هندي ـ وذلك للاعداد والاشراف على الانتخابات العامة للبرلمان .

٤ ـ تشكيل لجنة السودنة من خمسة أعضاء ـ ثلاثة سودانيين وعضو مصري وعضو بريطاني ـ للقيام بسودنة الإدارة والبوليس وقوة دفاع السودان . وغير ذلك من الوظائف إن أمكن ذلك . في مدة لا تجاوز ثلاثة أعوام .

وفضلاً عن هذه الاتفاقية وبالبناء عليها صدر قانون الحكم الذاتي في ٢١ مارس ١٩٥٣ .

وظلت أحكام هذا القانون مع بعض التعديلات الطفيفة هي دستور السودان المعدل في ١٩٦٤ حتى ١٩٦٩ وذلك فيما عدا فترة الست سنوات من الحكم العسكري للفريق عبود . ومن ثمّ شكلت لجان ثلاثة ـ لجنة الحاكم العام . ولجنة الانتخابات . ولجنة السودنة . بقصد تنفيذ أحكام الاتفاقية . وأجريت الانتخابات لأول برلمان سوداني في خلال شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٥٣ .

وفي أول يناير ١٩٥٤ حصل الحزب الوطني الاتحادي على أغلبية واضحة في

البرلمان إذ حصل على ٥١ مقعدا من مجموع المقاعد وقدرها ٩٧ . ولم يحصل منافسه حزب الأمة إلا على ٢٢ مقعدا فقط . وانتخب رئيسا لأول وزارة سودانية اسماعيل الأزهري . الوطني المخضرم والسكرتير والرئيس السابق لمؤتمر الخريجين طوال سنوات عدة . ومؤسس حزب الأشقاء ورئيس الحزب الوطني الاتحادي .

وشكلت في ٩ يناير ١٩٥٤ أول وزارة سودانية من أعضاء الحزب الوطني الاتحادي . وعكست نتيجة الانتخابات مشاعر الشعب العدائية القوية للحكم الاستعماري . وكانت قاطعة في الدلالة على الدور الذي لعبه الحزب الوطني الاتحادي في صراعه لتحقيق الاستقلال . ومن ثمّ نُظر إلى الحزب الوطني الاتحادي على أنه حزب أولئك الوطنيين الذين كافحوا وناضلوا طويلاً ضد الإدارة البريطانية . ذلك أن التصويت لمرشحي ذلك الحزب كان تعبيرا عن العداء للحكم البريطاني الأجنبي والموالين لذلك الحكم .

وعكس ذلك أيضا الى حد ما المخاوف التي انتابت كثيراً من المواطنين من اتجاهات وسلوك حزب الأمة وقادته . فقد كان يخشى بأنه إن حصل حزب الأمة على الأغلبية في الانتخابات أن يعلن السيد عبد الرحمن نفسه ملكاً على السودان وساعدت معارضة حزب الأمة لأي علاقة مع مصر كما ساعدت مظاهر الأبهة الملكية لحياة السيد عبد الرحمن المهدي على تقوية تلك المخاوف . وكان ثمة خشية أيضاً من نظام مهدوي يُبعث من جديد نظام المهدية القديم وعداواته. فقد أظهر البريطانيون دائما للسودانيين بأن حقبة الثلاثة عشر عاماً ما بين ١٨٨٥ إلى ١٨٩٨ كانت سنوات ظلم وقهر في مواجهة سواد الشعب من غير طائفة الأنصار . وأن تلك الشكوك والمخاوف لم تنته حتى بعد أن تغيّر اتجاه ونظر البريطانيين إلى السيد عبد الرحمن والأنصار خلال السنوات القريبة الماضية . بيد أن تلك العوامل لم تكن هي العوامل الوحيدة التي حدت بالشعب السوداني إلى التصويت لجانب الحزب الوطني الاتحادي . ففضلاً عن ذلك كله . كان لمصر نشاط كبير لدى الانتخابات عن طريق صلاح سالم . إذ ساهمت بأموال كثيرة في سبيل مساعدة الحزب الوطني الاتحادي . كما أن ذلك الحزب كان أفضل تنظيما من حزب الأمة . وذا فروع ولجان فرعية في طول البلاد وعرضها .

وكان تأييد الختمية للحزب تأييدا شديدا حاسما بالمقارنة مع الجانب الاخر نظرا لما كانت عليه الأحزاب الأخرى مثل حزب الأمة والحزب الجمهوري الاشتراكي والمستقلين أيضا من فرقة وانقسام . ولذلك لم تكن تلك المعارضة شيئا يذكر بالمقارنة مع الحزب الوطني الاتحادي الذي كان يتمتع بتنظيم متين ومصادر تمويل كثيرة . ومن أبرز نتائج الانتخابات أيضا نجاح أحد أعضاء الشيوعي في إحراز مقعد من مقاعد البرلمان . ورغم عدم مشروعية الحزب حتى ذلك التاريخ . فقد استطاع الحزب الشيوعي أن يحظى بنفوذ وتأييد كبير في صفوف الطلاب ونقابات العمال وموظفي الخدمة المدنية . فقد كان منذ البداية يناصر سياسة حق تقرير المصير للشعب السوداني . كما دعا في إصرار لتطوير وجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا دون تردد أو إبطاء . ومهما يكن من أمر . فإن الحزب الشيوعي عندما أبدى معارضته لاتفاقية الحكم الذاتي ١٩٥٣ فقد بعض مؤيديه الذين اعتاد على كسبهم إلى جانبه .

ولعل أهم الحوادث التي أعقبت تكوين الحكومة السودانية الأولى هو الصدام الذي وقع بين الأنصار وقوات البوليس في أول مارس ١٩٥٤ . إذ كان من المتعين إفتتاح البرلمان . وكان هناك عدد من الضيوف الأجانب على رأسهم اللواء محمد نجيب مدعوين لحضور حفل الافتتاح . وبدافع من مرارة الهزيمة التي مني بها الأنصار والشكوك التي ساورتهم حول نوايا مصر . سار الأنصار في مظاهرة كبرى بشوارع الخرطوم إظهارا لمعارضتهم للحكومة الجديدة ولضيفها المصري . فقتل عدد من المواطنين من جراء ذلك الصدام . ومن ثمّ ألقي القبض على السكرتير العام لحزب الأمة وقدّم للمحاكمة فدانته المحكمة وعاقبته بالسجن . وكان ذلك نذيراً واضحاً بأن حزب الأمة مصمم على محاربة أية محاولة للوحدة بين مصر والسودان . ولعل من أبرز حوادث ذلك العام تمرد القوات الجنوبية الدي وقع في ١٨ أغسطس ١٩٥٥ تعبيرا عن معارضة الجنوبيين للحكومة الجديدة .

فلقد كانت المديريات الجنوبية الثلاثة مسرحاً للفوضى والإخلال بالأمن . ومن ثمّ قُتل مئات من الضحايا . وعارض أعضاء البرلمان الجنوبيون الحكومة الجديدة بصفة مستمرة . وأبدوا عدم رضاهم عن أية سياسة قد تؤدي إلى الوحدة مع مصر

وكان التمرد دليلا بالنسبة لأبناء الجنوب على أن تقرير المصير للسودانيين لا يعني إلا إستقلال السودان. وأن ذلك لا يمكن تحقيقه في سلام مالم يكن في مقدور الأحزاب السياسية في البلاد الاتحاد والاتفاق على ذلك.

وهذان الحدثان. فضلا عن تغير الاتجاه الشعبي نحو النظام الجديد بمصر كنتيجة لإبعاد اللواء محمد نجيب الرئيس المصري المحبوب لدى السودانيين والذي يمت إلى السودان بصلة الدم. كل ذلك دعا كثيراً من أولئك الذين كانوا يدعون للوحدة مع مصر إلى تغيير موقفهم من ذلك.

وأعلن الحزب الشيوعي تأييده للمناداة باستقلال السودان. وكان النداء باستقلال السودان فيما مضى يعتبر سياسة إستراتيجية من جانب حزب الأمة تؤدي إلى سيادة الأنصار واعلان السيد عبد الرحمن ملكا. وإلى التعاون مع بريطانيا؛ ولكنه أضحى شعارا سياسيا يمكن للتقدميين والمناضلين تأييده. ولما أعلن بعض رجالات الختمية المعروفين بصلتهم الوثيقة بالسيد علي الميرغني بأن أصواتهم ستكون للمطالبة باستقلال السودان. بدا أن المسرح السياسي كان مهيئا تماما لاتخاذ قرار بإعلان استقلال السودان. وفي نفس الوقت. قامت لجنة السودنة بأداء مهمتها. فحلَ السودانيون محل البريطانيين سواء في دوائر البوليس أو الجيش. وفي أبريل قدمت إقتراحات بشأن سودنة جميع الوظائف الإدارية الكبرى في مختلف الوزارات والمصالح. وفي أغسطس ١٩٥٥ أنهت لجنة السودنة أداء مهامها. وفي نفس الشهر وافق البرلمان على تقريرها النهائي. ومن ثمّ تهيأ الجو الحر المحايد اللازم لمباشرة حق تقرير المصير.

ولما كان التمرد في الجنوب قد زال وكان هناك إجماع أو شبه إجماع لدى سائر الأحزاب والهيئات والفئات. على استقلال السودان. فلم يبق. والحال هذه؛ إلا إتخاذ بعض الاجراءات الشكلية التي رسمتها الاتفاقية وممارسة السودانيين لحق تقرير المصير.

وفي ٢٩ أغسطس أصدر البرلمان قرارا بضرورة إجراء استفتاء شعبي للتحقق من رغبة السودانيين في ذلك الخصوص. ولكن هذا القرار مالبث أن عدل عنه لما أيقنت

الأحزاب السودانية أن إجراء استفتاء شعبي في بلد شاسع الأرجاء متباين الملل كالسودان . ومعظم سكانه من غير المتعلمين . وبوجه أخص أبناء الجنوب . قد يترتب عليه إثارة كثير من المشاكل ولا يحقق هدفاً .

وفضلاً عن ذلك . فإنه كان من الاستحالة بمكان إجراء استفتاء شعبي بالجنوب إذ تسبب التمرد فيه عن إنهيار مريع في مجالي الأمن والإدارة كما كانت هناك خشية أيضاً من تدخل المصريين لتأييد جانب أولئك الذين ظلوا منادين ومؤيدين للوحدة مع مصر مما كان يمكن أن يؤدي إلى إخلال بالأمن والنظام من جديد . وفي ١٩ ديسمبر أُعلن قرار بالعدول عن الاستفتاء الشعبي وأصدر البرلمان بالإجماع إعلانا بأن السودان أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة . وأعلن القرار لكل من مصر وبريطانيا فقبلته كل منهما .

وفي ٣١ ديسمبر وافق البرلمان بمجلسيه في جلسة مشتركة على إصدار دستور للسودان استمد أحكامه من قانون الحكم الذاتي (١٩٥٣) مع إجراء بعض التعديلات اللازمة التي اقتضاها وضع السودان الجديد كدولة مستقلة . ومن ثمّ أصبح السودان جمهورية مستقلة منذ مطلع عام ١٩٥٦ .

وعلى هذا تحققت الأهداف السياسية المباشرة التي تبناها أولئك المناضلون في ١٩٢٤ وأولئك الذين قاموا في ١٩٣٨ بتأسيس مؤتمر الخريجين . والذين قاموا بتكوين وتنظيم الأحزاب السياسية والنقابات العمالية وغيرها من المنظمات النضالية .

لقد تباينت وسائل النضال وتشعبت طرق الاتجاهات والمفاهيم السياسية . وذهب البعض إلى وجوب إتخاذ الوسائل السلمية وطريق المفاوضات . ودعا البعض الآخر إلى العنف بل الكفاح المسلح . ولكن لم يتم تحقيق هذه الأهداف إلا باتحاد جميع الوطنيين والتفاهم حولها . ومن ثمّ دخل السودان مرحلة جديدة في تاريخ تطوره السياسي وجوانحه تنطوي على آمال كبيرة ضخمة في مستقبل أفضل . بيد أن تلك الآمال تبددت . ذلك أنه عقب الحصول على الاستقلال مباشرة مالبث أن انبعثت من جديد الخلافات والخصومات بل أضحت السمة الغالبة للحياة السياسية . وما لبث أن تبدى ظاهرا للعيان أن الأحزاب السياسية التقليدية كانت مهتمة في الاعتبار الأول

بمصالحها الخاصة أكثر من السعي للتغلب على مصاعب بناء دولة حديثة أو التغلب على المشاكل التي حالت دون وحدة الشمال والجنوب .

ولم يترك الصراع على السلطة بين الفريقين السياسيين الكبيرين المتنافسين مجالاً لهما للعناية بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية للشعب . ومن ثمّ شهدت البلاد فترة حكم برلماني ديموقراطي منذ ١٩٥٦ حتى ١٩٥٨ تلاها حكم عسكري منذ نوفمبر ١٩٥٨ حتى أكتوبر ١٩٦٤ ثم أعقب ذلك فترة ثانية للحكم البرلماني الديموقراطي منذ ١٩٦٤ حتى ١٩٦٩ .

وخلال السنوات الطويلة التي أعقبت الاستقلال ظلت مشكلة الوحدة بين الشمال والجنوب دون حل . كما لم تمس يد التغيير وسائل الانتاج ومستوى الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية إلا في حدود ضيقة ضئيلة .

لقد تحقق للوعي الوطني القومي مرماه الذي تغيّاه منذ ١٨٨٤ ألا وهو تكوين دولة مستقلة ذات سيادة . ولم يكن ذلك كسباً يسيراً . بل كان نتيجة تضحيات جسام . بيد أن ما كان ينقص قادة السودان المستقل الجدد هو السلطة السياسية لتغيير حياة الناس إلى أفضل وبناء دولة حديثة متقدمة ومتحدة .



الباب الحادي عشر

الأحزاب والنقابات واتحاد الطلاب

١٩٤٦ - ١٩٥٦

أعقب تكوين الحزبين السياسيين ـ الأشقاء والأمة ـ في عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ على التوالي ، تكوين أحزاب وجماعات سياسية أصغر منهما . وعلى الرغم من أنه لم يكن لها وزن كبير مثل الحزبين السياسيين الكبيرين إلا أنها كانت قادرة على التأثير أحياناً على مجرى التاريخ في بلادنا خلال الفترة ما بين ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦ وكان من أكثر الأحزاب أهمية ، حزب الاتحاديين بقيادة حماد توفيق وعبد الله ميرغني وخضر حمد وآخرين . وقد دعا إلى إيجاد رابطة سياسية بين مصر والسودان تماثل دعوة الداعين لقيام رابطة بين بريطانيا ومستعمراتها . ولم يذهب مثل حزبي الأشقاء والأمة إلى تأييد أن تكون للطوائف الدينية زعامة على الأحزاب السياسية.ونادى حزب الأحرار الاتحاديين ـ وهو حزب صغير ـ بضرورة الاتحاد مع مصر ، على أساس إتحاد حر بينهما .

ونادى حزب وادي النيل برئاسة الدرديري أحمد اسماعيل ـ الذي تلقى علومه القانونية بجامعة ليدز ـ بالوحدة الشاملة الكاملة بين مصر والسودان .

وكان من بين الأحزاب السياسية التي أيدت استقلال السودان حزب الوطن والحزب الجمهوري الاشتراكي . ولم يكتب البقاء لحزب الوطن إذ مالبث أعضاءه أن انضموا إلى حزب الأمة في ١٩٤٦

ووجد الحزب الجمهوري الاشتراكي تأييداً ودعما من جانب زعماء القبائل

بالمناطق الريفية . وكانت سياسته قائمة على التعاون مع الإدارة البريطانية بالنسبه للتطورات الدستورية . كما نظر إليه على اعتبار موالاته للسياسة البريطانية . وانتهى نشاطه في ١٩٥٣ .

وفي ١٩٥٣ إندمجت أحزاب الأشقاء والاتحاديين والأحرار الاتحاديين ووحدة وادي النيل في حزب واحد هو الحزب الوطني الاتحادي بزعامة الرئيس إسماعيل الأزهري .

وفي ١٩٥٤ استقال من الحزب كل من ميرغني حمزة وخلف الله خالد وأحمد حلبي . الذين قاموا بتكوين حزب « الاستقلال الجمهوري » . وحظي هذا الحزب بتأييد السيد علي الميرغني الذي لم يكن في ذلك العام على إتفاق مع الحزب الوطني الاتحادي ولا زعامته بشأن مستقبل العلاقات بين السودان ومصر .

مهما يكن من أمر . فلم يكتب البقاء طويلاً لحزب الاستقلال الجمهوري رغم تأييد السيد علي الميرغني إذ حلَّ في ١٩٥٦ ونشأ حزب جديد هو حزب الشعب الديموقراطي الذي قام على سند من الختمية أيضاً . وذلك برئاسة علي عبد الرحمن الصديق الحميم لإسماعيل الأزهري منذ عهد مؤتمر الخريجين وحزب الأشقاء . وظل حزب الشعب الديموقراطي الحزب السياسي الوحيد للختمية حتى ١٩٦٥ . إذ اندمج في ذلك العام مع الحزب الوطني الاتحادي . لتكوين « الحزب الوطني الديموقراطي » برئاسة اسماعيل الأزهري . وأصبح علي عبد الرحمن نائباً للرئيس . وأكثر من إنضم إلى تلك الأحزاب بما في ذلك الأحزاب الداعية للتعاون مع مصر أو انجلترا من أبناء شمال السودان

وكان أكبر الأحزاب بالجنوب حزب الأحرار الجنوبيين . الذي تكون في ١٩٥٣ داعياً لقيام إتحاد فدرالي بين الشمال والجنوب . وظل قائماً إلى أن تمّ حل جميع الأحزاب السياسية بالشمال والجنوب على السواء في ١٩٥٨ .

وفي ١٩٦٤ تمّ تكوين حزبين سياسيين جنوبيين هما : حزب الاتحاد السوداني الافريقي برئاسة وليم دينق وجبهة الجنوب برئاسة كليمنت أمبورو . كما تمّ إنشاء

حزب الوحدة السوداني في ذلك العام بقيادة سانتينو دينق . بيد أنه لم يستمر طويلا .

وحل حزب الإتحاد السوداني الإفريقي محل حزب الأحرار الجنوبيين في الدعوة إلى إتحاد فدرالي بين الشمال والجنوب . وعارض حزب الوحدة السوداني كلًا من اتجاه الاتحاد السوداني الافريقي وجبهة الجنوب داعياً إلى إنشاء نظام موحد للحكم لجميع مديريات السودان .

أما الأحزاب السياسية الأخرى في الجنوب مثل حزب السلام . والحزب الديمقراطي الجنوبي . وحزب النيل . فلم تعدُ أن تكون تجمعات سياسية صغيرة دون سند شعبي .

وعلى هذا . لم تكن الأحزاب الجنوبية . مثل الأحزاب الشمالية . أحزاباً قومية ، وبعبارة أخرى لم يكن أي منها يضم بين جناحيه أبناء الجنوب والشمال معاً . وبينما كانت الأحزاب التقليدية بالشمال على اتصال وثيق برجال الطوائف الدينية الكبرى بالشمال ، اقتصرت أحزاب الجنوب في دائرة المديريات الجنوبية وحدها واستمد حزب الإتحاد السوداني الإفريقي تأييده من أفراد مديرية بحر الغزال بينما استندت جبهة الجنوب على تأييد من جانب أبناء مديرية الاستوائية .

والمنظمتان الكبيرتان اللتان ظهرتا على المسرح السياسي السوداني قبل ١٩٤٦ وأصبحتا ذات نشاط في مجرى السياسة السودانية هما جماعة الاخوان المسلمين والحزب الشيوعي السوداني . وقد تكونت جماعة الاخوان المسلمين أساساً في صفوف طلاب جامعة الخرطوم في ١٩٥٢ . وازداد تأثيرها على السياسة بوجه أخص بين صفوف الطلاب بعد ١٩٥٦ . وكانت إمتداداً لجماعة الاخوان المسلمين بمصر بزعامة المرشد حسن البنا . ذلك أن بعض الطلاب السودانيين الذين تلقوا العلم بجامعات ومعاهد مصر ، بعد الحرب العالمية الثانية ، وكانوا قد انضموا إلى جماعة الاخوان المسلمين بمصر ، قد قاموا بتكوين جمعية للاخوان المسلمين بالسودان مماثلة لجماعة الاخوان بمصر بعد عودتهم للسودان .

وقامت تعاليم جماعة الاخوان المسلمين بمصر والسودان على أساس من تعاليم وسنن الاسلام . ودعا الاخوان المسلمون إلى إحياء التراث الإسلامي وإنشاء دولة إسلامية

في جميع الأقطار التي تدين بالإسلام . والى وحدة العالم الإسلامي . ورفضوا صراحة الايديولوجيات الأخرى . وبوجه أخص . الايديولوجية الشيوعية . كما حملوا حملة شعواء على الاتحاد السوفييتي . ولما حلّت جماعة الاخوان المسلمين بمصر عقب الثورة المصرية، ١٩٥٢ أعتقل بعض أعضائها وأضحى نشاطها عدائيا لحكم جمال عبد الناصر كما ناصبت العداء حكم الفريق عبود .

ولما انهار الحكم العسكري في اكتوبر ١٩٦٤ . عادت جماعة الاخوان المسلمين لممارسة نشاطها من جديد . وتبلور نشاطها بوجه أخص في صفوف طلاب جامعة الخرطوم . وأضحت معارضة الحزب الشيوعي والنظام الناصري هما الشغل الشاغل لجماعة الاخوان المسلمين بعد ١٩٦٤ .

وفي ١٩٦٥ حلَّ محل جماعة الاخوان المسلمين تنظيم جديد هو جبهة الميثاق **الإسلامي** ، التي إتبعت نفس سياسة وتعاليم جماعة الاخوان المسلمين .

وتأسيس الحزب الشيوعي السوداني لأول مرة بأم درمان في أغسطس ١٩٤٥ من لفيف من المتعلمين السودانيين الذين قرروا تكوين « الجبهة السودانية للتحرر الوطني » .

والحق أنها كانت إمتدادا لمنظمة مصرية مماثلة هي « الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني » وتدعو للشيوعية .

وكان بعض الطلاب السودانيين الذي التحقوا بمدارس وجامعات مصر قد إنضموا إلى تلك الحركة الشيوعية . . . ولدى عودتهم للوطن استأنفوا نشاطهم فيه . وقد سبق أن كوّنت خلايا شيوعية لبعض الطلاب السودانيين المقيمين بمصر في ١٩٤٤[١] . واستطاعت مجلة « ام درمان » التي أصدرتها جماعة من الماركسيين السودانيين أن تجذب اهتمام آلاف الطلاب السودانيين المقيمين بالقاهرة . إذ لم تكن « ام درمان » متهمة في صفوفهم بأنها أداة أو مخلب للاستعمار المصري .

ذلك لأنها ناصرت الكفاح المشترك للشعبين المصري والسوداني . ورأت منح

---

(١) Laquer, W. J. Communism and Nationalism in the Middle East.

السودان حق تقرير المصير لا أن تتم وحدة بينهما تحت التاج المصري[1]. وذهب الشيوعيون المصريون والسودانيون إلى القول بوجوب حق تقرير المصير للشعب السوداني. وأكدوا في كتاباتهم بأن « أولئك الذين يدعون بمصر إلى الوحدة - دون تقرير حق المصير - ليسوا أقل خطراً من الداعين للانفصال في السودان »[2]. ومن ثمّ أضحى شعار حق تقرير المصير للسودانيين، كمقابل لشعار الوحدة مع مصر، هو السياسة التي تبنتها كل من المنظمات الشيوعية واليسارية بالسودان ومصر. وأكدت المنظمات الشيوعية واليسارية المصرية الحاجة « لتأييد نضال الشعب السوداني ضد الامبريالية البريطانية وغيرها من الدول الاستعمارية. وتنسيق كفاح العمال والزراع والطلاب وكل المنظمات السياسية في البلدين »[3]

وكان مفهوم الوحدة بالنسبة للشيوعيين المصريين مخالفاً لمفهومها لدى الأحزاب المصرية الأخرى. ذلك لأن مفهومها لدى الشيوعيين أكد على وحدة الكفاح ضد العدو المشترك أي الاستعمار بأكثر من السعي وراء وحدة دستورية تحت التاج المصري. وكان الطلاب السودانيون الذي إنضموا إلى الخلايا الشيوعية بمصر يقومون لدى عودتهم خلال الإجازات الدراسية أو بعد الإنتهاء من دراساتهم. بنشر المبادئ الماركسية بين صفوف الأصدقاء والمعارف. ومن ثمّ استطاعوا إغراء عدد منهم لتكوين منظمة مماثلة للمنظمة الموجودة بمصر. وكان من نتائج ذلك تأسيس الحركة السودانية للتحرر الوطني. ومع ذلك فإنه لمن الخطأ أن يقال أن المبادئ والتعاليم الاشتراكية لم تكن معروفة في السودان أو أنها كانت غريبة عليه قبل ذلك التاريخ. ذلك لأنه منذ ١٩٢٤ وجدت المبادئ الماركسية والاشتراكية سبيلها إليه عن طريق الحزب الشيوعي المصري الذي تأسس في ١٩١٩. وعن طريق « عدد من العمال الشيوعيين المحترفين العاملين بإدارة السكة حديد بعطبره. والذين كانوا ينتمون إلى أرمنيا ووسط أوربا ودويلات البلطيق »[4]

---

(١) Laquer, W. J. Communism and Nationalism in the Middle East.

(٢) Ibid

(٣) Ibid

(٤) Bakheit, G. M. A., Communist Activities in the Middle East, 1919—1927, Sudan Research Unit, U. khartoum 1968

وقد أخذ أحد أعضاء جمعية اللواء الأبيض ويدعى علي أحمد صالح المبادئ الماركسية عن أولئك الشيوعيين المحترفين العاملين بعطبره[1]. ولطالما تسلم علي عبد اللطيف زعيم اللواء الأبيض منشورات شيوعية من منظمات شيوعية باستوكهولم[2].

وكان الحزب الشيوعي المصري منذ تأسيسه مهتماً بشئون السودان. وفي يونيو ١٩٢٥ وزعت منشورات شيوعية كثيرة في أرجاء مصر والسودان[3].

ولما استولى رجال البوليس بمصر على برنامج الحزب الشيوعي المصري في ١٩٢٥ تبين أن ذلك الحزب كان يلح على أهمية تأسيس حزب شيوعي بالسودان يضم بين جناحيه أبناء جنوب السودان « حتى يتجنب الإنقسام في صفوف الطبقة العاملة في شمال السودان وجنوبه »[4].

وفضلاً عن ذلك فقد وجدت الماركسية طريقها للسودان خلال الفترة مابين ١٩٢٥ ـ ١٩٣٠ بواسطة أحمد حسن مطر عضو اللواء الأبيض. الذي هرب إلى أوربا في ١٩٢٤ في أعقاب الهزيمة التي لحقت بثوار ١٩٢٤.

وأضحى مطر عضواً نشطاً باحدى المنظمات المناوئة للامبريالية وعضواً بالحزب الشيوعي الألماني ببرلين. وقد عمل على إرسال بعض الكتب والمنشورات الشيوعية لبعض أصدقائه في السودان. وعاق اضطهاد الحزب الشيوعي المصري ونظام الرقابة الصارم على الرسائل في السودان انتشار المبادئ الماركسية.

مهما يكن من أمر. فالواقع أن بعض الدراسات الماركسية قد تسربت وانتشرت في ربوع البلاد. وظل المتعلمون المستنيرون يهتمون بالفكر الاشتراكي والآداب الماركسية رغم الحظر وفرض الرقابة على دخولها.

والحلقات الدراسية للاشتراكية التي شكلت فيهما بين ١٩٣٠ ـ ١٩٤٠ أضحت على معرفة تامة بمؤلفات ماركس وغيره من الكتاب الاشتراكيين.

(١) Ibid 7 9

(٢) Ibid 4

(٣) Ibid 12

(٤) Ibid 19

وكانت منشورات نادي الكتاب اليساري ببريطانيا تدرس بواسطة حلقات الدراسة. وظل الإهتمام بالدراسة الجماعية للاشتراكية قائماً حتى الحرب العالمية الثانية.

وتسربت الشيوعية أيضا عن طريق آخر من جراء تكاثر الجنود البريطانيين بالسودان خلال تلك الحرب. إذ دأب بعض الجنود الشيوعيين والدارسين للماركسية على منح أصدقائهم من السودانيين بعض الكتب الماركسية.

وكان للجندي البريطاني «ستون» عضو الحزب الشيوعي الانجليزي القدح المعلى في هذا الخصوص. ذلك لأنه لما عاد إلى انجلترا بعد وضع الحرب أوزارها، بادر بإرسال المؤلفات الماركسية لعدد من أصدقائه.

لكل ذلك، فإنه لما تكونت الحركة السودانية للتحرر الوطني في ١٩٤٥ كانت جذور الفكر الاشتراكي وتعاليمه قد سبق بذرها في التربة السودانية على الوجه السالف بيانه.

وفي ١٩٤٦ كونت الحركة السودانية للتحرر الوطني أولى خلاياها بجامعة الخرطوم. وفي نفس السنة، شكلت خلية مماثلة بعطبرة من عمال السكك الحديدية. وازداد عدد الخلايا باضطراد خلال الخمس سنوات اللاحقة. ومن ثمّ انتشر لواء الحركة السودانية للتحرر الوطني في كثير من أرجاء البلاد.

وعانت الحركة الشيوعية كما عانت الأحزاب الأخرى من داء الانقسام. ففي ١٩٥٢ إنشق بعض أعضاء الحركة وشكلوا حزب الجبهة الديموقراطية السودانية.

وفي ١٩٥٣ حدث انقسام آخر بحزب الجبهة. وكان من أثر ذلك أن لم تعد منافسا خطيرا للحركة السودانية للتحرر الوطني.

وأضحى حزب الجبهة المعادية للاستعمار الذي شكل في ١٩٥٣ الممثل العام للحزب الشيوعي. وقد انتخب أحد أعضائه نائباً في أول برلمان سوداني في ذات العام. وأورد حزب الجبهة المعادية للاستعمار في برنامجه الذي نشر في ١٩٥٤ بأن من سياسته المطالبة بالجلاء الفوري للقوات البريطانية من السودان. وانتخاب حكومة وطنية

يكون همها الأول محاربة الاستعمار وفك قيود التبعية من الدول الاستعمارية . والقيام بالاصلاح الاجتماعي الذي تتطلبه البلاد[1].

وكانت نشاطات الحزب الشيوعي خلال تلك المدة تتركز أساسا في صفوف الطلاب والنساء وصغار المعلمين والعاملين بالزراعة والمثقفين.

وقد أنشئت عدة فروع لحزب الجبهة المعادية للاستعمار في شتى ربوع البلاد فيما عدا المديريات الجنوبية . ولقد ثبتت قوة الحزب الشيوعي وبان نفوذه جليا في انتخابات البرلمان عام ١٩٦٥ . إذ أنه رغم فشله في الفوز بأي من الدوائر السبعة بالعاصمة المثلثة (الخرطوم ـ أم درمان ـ الخرطوم بحري) إلا أنه نال ٢٠٥١٦ صوتا من مجموع أصوات الناخبين وقدرها ٨٢٨٧٦ ذلك أن مرشحي الحزب الشيوعي قد نالوا أحد عشر مقعدا من مقاعد البرلمان من بين الخمسة عشر دائرة التي كانت مخصصة للخريجين من المدارس الثانوية والمعاهد العليا والجامعات . فلقد نال مرشحو الحزب الشيوعي ٦٣٦٦ صوتا من مجموع الأصوات وعددها ١٨٣٣٦٨ . وكان ذلك دليلا على ماحظي به الحزب الشيوعي من تأييد في أوساط المتعلمين .

وكان تأثير الحزب الشيوعي على الحركة العمالية عظيما ومستمرا بأكثر من تأثيره على الاحزاب والفئات الأخرى . بيد أنه من الخطأ أن ينسب نمو وتطور الحركة العمالية لنشاط الحزب الشيوعي بمفرده . كما أن ليس صحيحا القول بأن لم يكن هناك تنظيمات عمالية في السودان قبل الحرب العالمية الثانية[2] . ذلك أن التقريرات الرسمية المدونة قبل تلك الحرب تشير إلى وقوع عدة اضرابات عمالية في كثير من أرجاء البلاد . مثل إضراب عمال مصلحة الغابات (١٩١٣) ثم في عام ١٩٠٧ احتجاجا على ظروف العمل السيئة[3].

وفي ١٩٠٧ قام العمال المصريون الذين جاءوا من مصر للعمل في مصلحة البواخر النيلية بإضراب نتيجة تذمرهم من ضآلة أجورهم . وكان السجن نصيب البعض

---

(١) Laqueur, op cit p. 67

(٢) Fawzi, Serad Aldin, The Labour Movement in the Sudan (London) 1957, p. 149.

(٣) Governor General Annual Report 1903 and 1907.

منهم[1] . وفي ذات العام ، حدث إضراب للعاملين بمزرعة الفاضلاب ببربر[2] وكانت أعمار العاملين تتراوح ما بين الثانية عشر والرابعة عشر .

وفي ١٩٠٨ قدم موظفو السلك الكتابي بالمصالح الحكومية مذكرة ضمنت شكواهم من شروط الخدمة وضآلة المرتبات[3] . وفي العام التالي ، قام سبعون من عمال الزراعة بمشروع الكاملين الحكومي بإضراب عن العمل عندما لم يستجب لمطلبهم بزيادة الأجور .

وقد فصل أولئك العمال ، ومع ذلك حدث إضراب آخر من جانب عمال المزرعة الباقين في ذات العام[4]

وفي ١٩١٢ و١٩١٣ أضرب عمال ميناء بور سودان وعمال طريق أركويت[5] . مهما يكن من أمر . فإن معظم تلك الإضرابات لم تكن تضم إلا أعدادا وجماعات قليلة من العمال . وهي بوصفها ذلك لم تكن تمثل إلا بداية حركة المقاومة في الحقلين الصناعي والزراعي . ولقد مرت حركة المقاومة العمالية الوليدة - مثل الحركة الوطنية - بمرحلة جديدة في تطورها بعد الحرب العالمية الأولى . ذلك أن الأسعار قد ارتفعت - وبوجه أخص سعر السكر - ومن ثمّ ازداد بؤس أصحاب ذوي الدخل المحدود بالمقارنة مع الطبقات الأخرى .

وفي اجتماع عقده الموظفون الحكوميون في نادي الخريجين بأم درمان في ٢٣ اكتوبر ١٩١٩ لمناقشة مشكلة ارتفاع الأسعار قرر الموظفون مطالبة الحكومة بزيادة المرتبات . ومن ثمّ تقدموا بمذكرة للحكومة . وبعد مناقشة مجلس الحاكم العام لها . وملاحظته « القلق السائد لدى موظفي الحكومة » . طلب المجلس من لجنة الاقتصاد المركزية القيام بعمل احصاءات بشأن مستوى الأسعار فيما قبل الحرب وبعدها[6] .

---

(١) Ibid

(٢) Ibid

(٣) Minutes of the proceedings of the Governor General's Council 5th Meeting March 28, 1910 and 55th Meeting May 27, 1912.

(٤) Sudan government file LB/ 48/ A Labour Bureau S. G.

(٥) Governor-General Report 1912 and Sudan Government File LB/ 48/ C. S. G.

(٦) Minutes of 132 and Meeting of Governor-General's Council, Nov. 11, 1919, and File CS/35/-S. G.

ولم يتخذ أي إجراء إيجابي من جانب الحكومة للاستجابة لمطلب زيادة الأجور.

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فقد ساد وازداد قلق المواطنين المصريين العاملين بعطبره ووادي حلفا.

ولما قام موظفو وادي حلفا باضراب في ٢٠ اكتوبر ١٩١٩ تمت تعبئة وحشد قوات الجيش. وأرسلت بعض الفرق البريطانية والمصرية لكل من بور سودان وكوستي وعطبره.(١)

وعكس إرسال الجنود قلق الحكومة فيما يتعلق بتطور روح المقاومة بيد العمال والموظفين. وانطوى ذلك على إنذار للعمال بأنه يمكن استخدام الجيش لقهرهم عند الضرورة. بيد أن ذلك لم يمنع من انتشار المقاومة بين العمال. إذ حدث إضراب مماثل لعمال السكة حديد بعطبره خلال الأعوام ١٩٢٠ إلى ١٩٢٣. ذلك أنه لما اقترح تطبيق نظام التدرج الجديد في ١٩٢٠. هدد عمال السكة حديد بالإضراب(٢).

وفي يناير ١٩٢١. إحتج ١٠٨ عاملا من عمال ورش السكة حديد بالخرطوم على تطبيق ذلك النظام الجديد وأضربوا عن العمل. ولم يقم عمال القطاع الخاص بالمساهمة والاشتراك في المسائل السياسية إلا منذ ١٩٢٩ ثم انضموا إلى ركاب الحركة الوطنية.

وقد شرع قادة جمعية اللواء الأبيض في تعبئة وتحريك مشاعر عدم الرضاء والقلق بين العمال لخدمة الأغراض السياسية للجمعية. ورد في تقرير مدير الخرطوم في ١٩٢٤ بأن «هناك في الخرطوم جماعة من العمال منظمة بواسطة جمعية اللواء الأبيض. وقد قصدت بذلك أن تضع في الوقت المناسب تحت تصرف الجمعية نشاط جميع الفنيين السودانيين»(٣)

وذكر علي أحمد صالح عضو جمعية اللواء الأبيض والذي أصبح شاهد ملك لدى

(١) Ibid

(٢) Sudan Intelligence Reports No. 312, July 1920, and No. 317 December 1920, and No. 318 January 1921.

(٣) Palace 4/9

محاكمة أعضائها : « إن أعضاء اللواء الأبيض حاولوا أن يجذبوا إليها كل من عمل بالورش والبواخر ومصلحة الأشغال العامة . . . »[1] .

وكان من قادة العمال في جمعية اللواء الأبيض عثمان أحمد سعيد العامل بمصلحة الأشغال العمومية . ورمضان محمد بمصلحة البواخر بالخرطوم . وعبد الله ريحان الترزي بالخرطوم .

وبذل أولئك الرجال وعلي عبد اللطيف جهداً شاقاً للحصول على تأييد العمال لجمعية اللواء الأبيض . ولم تحدث تطورات ذات دلالة في الحركة العمالية في الفترة مابين ١٩٢٥ ـ ١٩٣٣ .

ورغم أنه قد استغنى عن عدد كبير من العاملين السودانيين في مختلف المصالح كما خفضت أجور العاملين ومرتباتهم كنتيجة للأزمة الاقتصادية في ١٩٣١ . فإن الاستياء من تلك الظروف والأحوال لم يجد صداه لدى المنظمات العمالية . وذلك على عكس مما حدث بالنسبة لحركة الاحتجاج التي نمت وازدهرت بين طلاب كلية غردون في ١٩٣١ . فلقد تبلور إستياء العمال السودانيين بوجه خاص من استمرار استيعاب العمال الأجانب في الوقت الذي انطوى فيه كثير من السودانيين تحت جناحي البطالة والعوز .

وكان العمل الوحيد الذي أمكن لهم القيام به هو إرسال برقية إحتجاج للحاكم العام في ١٩٣١[2].

ومنذ ١٩٣٤ حتى ١٩٤٣ قام العمال والمزارعون بغدة إضرابات . ففي ١٩٣٤ أضرب ٢٠٠ عامل بخزان جبل الأولياء مطالبين بزيادة في الأجور[3]. كما قام العمال المصريون في الخزان باضراب مماثل في ١٩٣٦[4]

وفي نفس السنة . قام سائقو الترام والمفتشون وجامعو التذاكر بشركة الماء والقوى الكهربائية باضراب لمدة خمسة أيام[5].

(١) Ibid

(٢) Secirity 7/1

(٣) Sudan Monthly Record, New Series, No. 62, Feb. to March, 1934

(٤) Ibid, No. 90, June-July 1935.

(٥) Ibid, Nov. Dec. 1936

وفي ١٩٣٨ أضرب ٦٠ عاملاً من عمال مصانع حلج القطن بالحصاحيصا كما أضرب عمال ميناء بور سودان[١]

وحدثت اضرابات من جانب العاملين بالزراعة في مديريات الجزيرة وكسلا والشمالية خلال ١٩٤٠[٢].

وفي عامي ١٩٤١ و ١٩٤٢ لم تقل حوادث الاضرابات عن العمل من جانب الهيئات والجماعات المختلفة في شتى أرجاء البلاد عن ١٤ إضراب[٣]. تفاصيلها على الوجه التالي :

٣٠٠ عامل بالخرطوم في ١٩٤١

عمال في ترينكيتات بالقرب من بور سودان في ١٩٤١

عمال مصلحة الري بالجزيرة في اكتوبر ١٩٤١

عمال مصنع الزراير بعطبرة في نوفمبر ١٩٤١

٦٠٠ عامل من عمال المقاولات بكسلا في يناير ١٩٤٢

عمال ببحر الغزال في يناير ١٩٤٢

عمال مصلحة الأشغال العمومية بالخرطوم في ابريل ١٩٤٢

عمال بجوبا في نوفمبر ١٩٤٢

العمال بالشجرة ومصلحة السكة حديد بالمقرن بالخرطوم

والعمال بجوبا في ديسمبر ١٩٤٢

ولم تنتشر موجة الإضرابات بين عدد كبير من العاملين حتى امتدت جنوباً إلى جوبا فحسب. بل تسربت أيضاً إلى صفوف الجيش السوداني. ففي أبريل ١٩٤١. أعلنت إحدى فرق قوات دفاع السودان المحاربة بليبيا. حالة إضراب في مركز عملها إحتجاجاً على إلغاء الأجازات[٤]. ولما إزداد إشتعال الحرب العالمية الثانية وازدادت مساهمة السودان في العمليات الحربية بالشرق الأوسط. بدأت تتغير وتتبدل الظروف

---

(١) Ibid, No. 120, April-May 1939

(٢) Gezira Province Monthly Diary, March 1940

(٣) Sudan Monthly Record 1941-42.

(٤) Henderson, K. D. D., The Making of the Modern Sudan.

الاجتماعية والاقتصادية في البلاد . إذ اتسع سوق العمل وازداد عدد العاملين باضطراد
بيد أنه في نفس الوقت . كان هناك زيادة كبيرة في أسعار البضائع والسلع الاستهلاكية .
وفي هذا الخصوص . رأى الدكتور سعد الدين فوزي : « أن الإنخفاض الفعلي في مستوى
دخل الفرد قد أثر على جميع أقسام وفئات العاملين . ذلك أن أجورهم لم تتغير منذ ١٩٣٥ .
إذ أن ارتفاع الأسعار لم يواجه إلا بزيادة ضئيلة عبارة عن بدل حرب وبدل غلاء
للمعيشة منذ نهاية الحرب . وقد تضاعف مستوى المعيشة للسوداني ذي الدخل الأقل من
١٢ جنيها في ١٩٤٦ بالمقارنة عن مستواها قبل الحرب [١] ولكن تلك الظروف لم تحرك
الحكومة لإتخاذ عمل إيجابي كان من شأنه تحسين أحوال معيشة العاملين أو زيادة
أجورهم » .

وفي نفس الوقت . فإن تأسيس محطة للاذاعة وازدياد عدد الصحف المحلية .
واضطراد الوعي القومي كان ذا أثر على اتجاهات العمال . فلقد زاد إهتمام العمال
بالإنضواء إلى نقابات العمال والعمل الجماعي . لما بان لهم وتحققوا أن العمل الفردي
لا جدوى منه [٢] . ومن ثمَ مهدت التربة لتطور جديد في حقل الحركة العمالية .

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى : فإن الحكومة « لم تكن تأبه بالاسراع لتنفيذ
السياسة الرامية لتكوين نقابات العمال » [٣] والتي نادت بها فوراً حكومة العمال
ببريطانيا بعد الحرب . ذلك أن حكومة السودان « لم تكن لها مصلحة في إنشاء
النقابات العمالية » [٤]

مهما يكن من أمر . فإن الحكومة قد اضطرت للإهتمام بهذا الشأن نتيجة تزايد
عدد الاضرابات . وبوجه أخص بالنسبة لعمال السكك الحديدية بعطبره وعمال مشروع
الجزيرة . ونتيجة لنمو الوعي الوطني بوجه عام أيضاً .

وورد في أحد التقريرات الرسمية :

---

(١) Fawzi, Saad Aldin, The Labour Movement in Sudan, London 1957, p. 22.

(٢) Sudan Government : The Development of Trade Unions and Organizations of Labour.

(٣) A. E. A. Taha, The Sudanese Labour Movement Thesis submitted for ph. D., University of California, Los Angeles, p. 59.

(٤) Ibid

(إنه بناء على نصيحة من لجنة العمل . وهي لجنة كونت قبل سنوات للقيام بدور استشاري بالنسبة للحكومة فيما يتعلق بجميع المسائل المتعلقة بالعمل ولكي تقترح عن طريق الوسائل الصحيحة الاجراءات التي تراها ضرورية . قررت الحكومة اتخاذ خطوة جديدة الاعتراف بحق العمال في التعبير عن مطالبهم عن طريق هيئات تمثلهم .

وكان التدبير الجديد المقترح لتهدئة خواطر العمال هو إنشاء « لجان للعمل » . على النهج الموجود بانجلترا . والذي بموجبه يشترك ممثلو العمال المنتخبين من جانبهم مع الأعضاء المعينين من قبل الادارة لإبداء النصح لها . ومثلما يحدث في انجلترا . فان الغرض الأساسي لقيام اللجان الاستشارية هو إيجاد وسائل معترف بها لإدارة حوار بين الادارة والعمال . لتجنب الانقسام وسوء التفاهم . ولكي نعطي العمال حوافز أكبر ومسئوليات أكثر بالنسبة للظروف التي يؤدون فيها أعمالهم)[1] .

والحق أنه لم يكن المقصود من ذلك التدبير رغبة حقيقية في تشجيع العمل النقابي بل كان الهدف هو محاولة الحد من موجة الاضرابات [2] . وقد أخذت أحكام لجان العمل بالتفصيل من موجز كتاب أصدرته وزارة العلاقات الصناعية للعمل ببريطانيا[3] . ولم يكن الغرض من مثل هذه اللجان الاهتمام بمسائل الأجور وشروط العمل ولا أن تكون هيئات تمثيلية للمفاوضة نيابة عن جميع العمال من الحكومة أو المخدمين . ذلك أن وظيفة تلك اللجان اقتصرت أساساً على الحد من موجة الاضرابات .

وقد رفضت إدارة السكة حديد الاعتراف بهيئة شئون العمال كممثل للعمال . وأصرت على أن تكون هناك عدة هيئات للعمال مستقلة عن الأخرى . فتقدمت هيئة شئون العمال بمذكرة للحاكم العام بتاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٤٧ . ولكنها لم تتلق ردا مرضياً عنها .

ولما وجدت الهيئة معارضة من جانب إدارة السكة حديد وعدم مبالاة لمطالبها من جانب الحكومة . لجأت إلى إجراء بعض التحركات المنظمة بإعتبارها الحل الوحيد للاعتراف بها .

---

(١) Sudan Government : Development of Trade Unions and Organizations of Labour, op. Cit. p. 2.

(٢) Ibid

(٣) A. E. A Taha, op. cit., pp 59.

ففي ١٢ / ٧ / ١٩٤٧ سارت مظاهرة سلمية من اعضاء الهيئة والعمال صوب رئاسة السكة حديد لإعلان احتجاجهم ولإظهار أن الهيئة تحظى بتأييد معظم العاملين بالسكة حديد بعطبرة . ولما اقترب المتظاهرون من مباني الرئاسة تصدت لهم قوات البوليس المسلحة . وحالت دون تقدم مسيرتهم معلنة بأنه لن يسمح لغير رئيس الهيئة من تقديم المذكرة للادارة . ورغم ذلك أصر العمال المتظاهرون على استمرار المسيرة وتقديم المذكرة بصفة جماعية .

وتصدى رجال البوليس لهم بقصد تفريق شملهم واصطدموا بالمتظاهرين إصطداما شديدا عنيفا . وقبض على قادة هيئة شئون العمال في اليوم التالي . وكان من جراء ذلك أن أضرب عمال السكة حديد بعطبره . وانتشرت موجات الاضراب في كل البلاد ، ومن ثمّ توقف سير القطارات تماما . ولم ينه العمال الإضراب إلا في ٢٣ / ٧ / ١٩٤٧ بعد اعتراف الادارة بهيئة شئون العمال إثر تدخل من ممثلي الأحزاب السياسية والصحافة .

وترتب على نجاح الإضراب إقتناع الادارة البريطانية بأنها لم تكن تتعامل مع عمال لا يمثلون إلا أنفسهم . بل إنها جابهت حركة صلبة مناضلة لا تقبل بديلا عن قيام نقابات حقيقية للعمال . ومن ثمّ صدر في ١٩٤٨ قانون نقابات العمال . وقد استمدت أحكامه من قانون نقابات العمال الانجليزي لسنة ١٨٧١ فيما عدا أن قانون نقابات العمال لسنة ١٩٤٨ ينص على ضرورة تسجيل النقابات . فلقد خول القانون لكل الأشخاص المستخدمين حق تكوين النقابات .

وصدر في ذات السنة كل من قانون منازعات العمل ١٩٤٨ وقانون منازعات العمل (التحكيم والتحقيق) ، كما صدر أيضاً قانون المخدمين والأشخاص المستخدمين لسنة ١٩٤٨ وقانون تعويضات العمال لسنة ١٩٤٨ .

وكانت القوانين المذكورة مثل قانون نقابات العمال تستمد أحكامها من القوانين واللوائح الانجليزية المماثلة . وقد عهد بصياغة جميع تلك القوانين إلى أحد الخبراء البريطانيين الذي انتدب من وزارة العمل والخدمة الوطنية . وبعد أن حصلت هيئة شئون العمال على اعتراف الحكومة بها ، أبدت رفضها لأحكام قانون نقابات العمال نظرا لما انطوت عليه من فرص إشتراطات وقيود كثيرة . ولذلك ساد الإضطراب بين العمال من جديد

ولقد اضرب عمال السكة حديد في يناير ١٩٤٨ ثم قاموا باضراب آخر في مارس إمتد لفترة ٣٣ يوماً . وعلى الرغم من أن الدافع الأساسي للاضراب كان المطالبة بزيادة في الأجور إلا أن كفاح العمال قد إنطوى في واقع الأمر على دوافع سياسية . وفي هذا الخصوص يقول الدكتور سعد الدين فوزي :

(لم يكن من اليسير على الإطلاق بالنسبة للعمال أن يفرقوا بين الحكومة بوصفها أكبر مخدم للعمال في الحقل الصناعي في البلاد . والحكومة بوصفها جهازا مسئولا عن العمل على إدارة ، ورفاهية القطر . ومما زاد الأمر تعقيدا أكثر فأكثر على مر الزمن هو أن الحكومة كانت أجنبية وقد سيطر عليها العنصر البريطاني . وقد أدى نمو الروح الوطني لدى العمال ورغبتهم في تحسين شروط خدمتهم إلى أن يخلصوا إلى أن سياسة التخديم التي تنتهجها الحكومة تعمل إلى حد كبير على حماية مصالح الحكومة كمؤسسات استعمارية) .

وكنتيجة للضغط من جانب عمال السكة حديد الذين حظوا بتأييد العمال في شتى المرافق والمنشات . تمّ تعديل القوانين لإزالة بعض القيود . ومن ثمّ إنهالت طلبات تسجيل النقابات .

وفي أغسطس ١٩٤٩ تكون مؤتمر العمال من هيئة شئون العمال وأربعة عشر نقابة عمالية . وفي نوفمبر ١٩٥٠ إستبدل المؤتمر بالاتحاد العام لنقابات عمال السودان . وكان من أولى الأعمال التي قام بها الاتحاد العام الاحتجاج على فصل مئات الطلاب من المدارس الثانوية بسبب نشاطهم السياسي . والاحتجاج على تعديل أجري على قانون دفاع السودان والذي بموجبه أعطي الحاكم العام سلطات أوسع لقمع الاضرابات .

ورغم فشل الغرض من الاضراب إلا أن الاتحاد العام لنقابات العمال استطاع إعلان معارضته .

ووجّه الاتهام لرئيس وسكرتير الاتحاد بأنهما حرضا العمال على الاضراب . وقدما للمحاكمة فدانتهما المحكمة وعاقبت الرئيس بالسجن لمدة سنة والسكرتير لمدة سنتين .

وبعد ثلاثة أشهر. وفي أغسطس ١٩٥١ عمل الاتحاد على تنظيم أعظم إضراب للعمال في تاريخ بلادنا. وكان من بين مطالب عمال نقابات زيادة الأجور بنسبة ٧٥٪ بالنسبة لجميع العمال المستخدمين في شتى المصالح الحكومية.

ومع ذلك. فإنه لما دعا الاتحاد العام جميع نقابات العمال للقيام باضراب في ١٩٥٢ للمطالبة باطلاق سراح رئيس وسكرتير الاتحاد من السجن. لم تستجب بعض النقابات بما في ذلك نقابة عمال السكة حديد لدعوته. ولذلك لم ينجح الاضراب ومن ثمّ أصاب الاهتزاز الحركة العمالية بعض الوقت.

وقد توافقت فترة الاضطراب السائد في الحركة العمالية مع ماحدث من إنقسام في صفوف الحزب الشيوعي. ولذلك لم تعد الحركة العمالية ذلك التنظيم الموحد المناضل المؤثر كما كان العهد بها من قبل.

بيد أنه رغم ذلك. فقد ظلّ اتحاد نقابات العمال يساهم في مجرى حركة التحرر الوطني والسياسة الخارجية. وقد أجرى على دستوره، الرامي لحماية مصالح العمال تعديل في ديسمبر ١٩٥١ لكي يشتمل على الأغراض التالية:

١ ـ محاربة السياسة الاستعمارية في السودان في كل النواحي الاقتصادية والسياسية والادارية والعسكرية.

٢ ـ الحصول على حق تقرير المصير للسودانيين في جو حر خال من النفوذ الأجنبي.

وهذا يعني:

٣ ـ عدم التعاون إطلاقا مع النظام الاستعماري.

٤ ـ توحيد صفوف الشعب في جبهة متحدة تتكون من جميع الأحزاب والفئات الأخرى.

وأكد التقرير السنوي للاتحاد لعام ١٩٥٢ الأغراض السياسية إذ ورد فيه: (وان نضال الحركة الوطنية قد أظهر أن المطالبة بتحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمل في حياة رغيدة وآمنة. كانت تعوقها دائما صخرة واحدة هي

وجود النظام الاستعماري ممثلا في الحكومة . ولذلك فإنه لدى التحليل النهائي للأمور . فإن أغراضنا لا يمكن أن تتحقق إلا عند إخراج الاستعماريين من بلادنا .

وعلى هدى من تلك السياسة إنضم إتحاد نقابات العمال في ١٩٥١ للجبهة المتحدة لتحرير السودان التي كانت تضم الحزب الشيوعي والأحزاب الاتحادية الطلابية . ومنظمات المزارعين . وفي خلال ١٩٥٢ إتجه نشاط الجبهة في تنظيم الأنشطة المعادية لسياسة الحكومة . والتي لم تكن معادية لها فحسب . بل كانت معادية لسياسة حزب الأمة أيضا .

وقد أدى هذا النشاط ببعض العمال العاطفين على سياسة حزب الامة إلى عدم تأييدهم للسياسة التي إتبعها إتحاد نقابات العمال . ولما أعلن الاتحاد في ١٩٥٣ معارضته لاتفاقية الحكم الذاتي المعلنة في ذلك العام ودعا العمال لرفضها وشجبها . عارض كثير من العمال الذين كانوا مؤيدين للاتفاقية تصرف الاتحاد في ذلك الخصوص .

وكان الاتجاه والنشاط المعادي للاستعمار عاملا فعالا في نمو الحركة العمالية . وفي هذا الخصوص يقول قائد عمالي مخضرم « كانت الحركة العمالية إنعكاسا للأوضاع الاقتصادية للعمال . والمعاملة المهينة التي عوملوا بها من جانب البريطانيين الذين كانوا هم المخدمين والمستعمرين في آن واحد » . ولقد قام قادة الأحزاب السياسية . وبوجه أخص حزب الأشقاء . ثم أخيرا الحزب الوطني الاتحادي . بمد يد المساعدة لنقابات العمال . سواء كان ذلك ماديا أو أدبيا . لما كانت الحركة العمالية في البداية في حاجة إلى ذلك . ولم يصدر مثل هذا التأييد من جانب حزب الأمة . وذلك لأن معظم العمال كانوا على عداء مع سياسة حزب الآمة الرامية للتعاون مع الإدارة البريطانية .

ولذلك كانت مساهمة حزب الأمة بالنسبة لتطور الحركة العمالية ضئيلة لا تكاد تذكر . وعلى العكس من ذلك . فقد ساهم الحزب الشيوعي أكثر من أي حزب آخر . في خلق ونمو الحركة العمالية . وأدى التصاقه الوثيق الحميم بالحركة العمالية منذ بدايتها إلى قيام الحركة العمالية بدور مستمر وفعال خلال الفترة ما بين ١٩٤٧ ـ ١٩٥٤ .

ولم يكن الحزب الشيوعي يمثل دور القائد المناضل الذي كانت الحركة العمالية في حاجة إليه فحسب . بل كان مصدرا أيضا لتبيان الإيديولوجية والرؤى السياسية التي اصطبغت بها الحركة العمالية عبر سنوات طويلة . وظل النشاط السياسي للحركة العمالية مستمرا بعد نيل الاستقلال . ونظرت الأحزاب التقليدية التي استولت على زمام الحكم . بعين الريبة والحذر إلى الحركة العمالية . بل ناصبت قادتها العداء متهمة إياهم بأنهم شيوعيون أو عملاء للشيوعية . وأدى هذا العداء ـ على حد تعبير د . عبد الرحمن الطيب علي طه « إلى مزيد من التقارب بين الحركة العمالية والحزب الشيوعي وإلى نشاط أصيل متصل » . لذلك لم تنقطع مطاردة البوليس لقادة الاتحاد العام لنقابات العمال .

وفي السنتين التاليتين للاستقلال « كانت هناك حملات مكثفة صعدت المواجهة بين الاتحاد العام لنقابات العمال والحكومة » . مهما يكن من أمر . فقد فشلت المحاولات لإحداث إنقسام في صفوف الحركة العمالية كما فشلت محاولة إنشاء نقابات صفراء معادية للاتحاد العام . وبلغ نشاط الاتحاد العام الذروة ضد الأحزاب التقليدية الحاكمة لدى إعلان الإضراب العام في ٢١ أكتوبر ١٩٥٨ . فلقد ساعد هذا الاضراب على مساندة العمال لنقابات العمال مرة أخرى . .وعلى إزالة الانقسامات التي حدثت وتطورت من جراء تدخل الأحزاب التقليدية . ولما استولى الحكم العسكري على زمام الحكم في نوفمبر ١٩٥٨ كان مواجهاً بحركة عمالية موحدة وذات وعي سياسي عظيم . وفي هذا الخصوص قال الدكتور عبد الرحمن طه : « لما كان النظام العسكري عالماً بالامكانيات السياسية للحركة العمالية والخطر الناجم عنها . فقد بادر بحل جميع النقابات وحل الاتحاد العام » . واستمرت مطاردة واضطهاد قادة النقابات طوال عهد الحكم العسكري . ولم تستعد الحركة العمالية فعاليتها وتشرع في النضال من جديد إلا بعد سقوط ذلك الحكم .

والجماعة الأخرى التي ساهمت بنشاط فعال في مجرى الحركة الوطنية ولعبت دوراً مشابها لدور العمال . هي الطلاب . مهما يكن من أمر . فإنه على عكس العمال . لم يقم طلبة كلية غردون التذكارية . الذين قاموا بآخر إضراب لهم في ١٩٣١ . بتدخل نشط وملموس في مجرى الأحداث السياسية قبل ١٩٤٦ وانحصر نشاط الطلاب

خلال عطلات الدراسة لدى عودتهم إلى محال إقامتهم الأصلية . كما اقتصر نشاطهم على تكوين الاتحادات الطلابية في شتى المدارس . وقد قامت بممارسة النشاط الأدبي والثقافي كما ساعدت اللجان الإقليمية لمؤتمر الخريجين في جمع التبرعات للأعمال الخيرية وغيرها من الأغراض . وفي ١٩٣٩ قامت جماعة من طلاب المدارس العليا بتأسيس جمعية ثقافية تربوية . وكان من بين أغراض هذه الجمعية رفع المستوى الثقافي للجماهير عن طريق نشر الجرائد وعن طريق تشجيع الأوجه الأخرى للنشاط الثقافي مثل المسرح وتأليف الكتب .

وفي عطلة صيف ١٩٤٠ تم اجتماع لجنة الجمعية بنادي الخريجين بأم درمان . وحضر ذلك الاجتماع طلاب المدارس العليا المقيمين بالعاصمة المثلثة . وقرر الاجتماع تكوين إتحاد لطلبة المدارس العليا . ولما حصل الطلاب على موافقة السلطات المسئولة للمدارس العليا في ذلك الشأن بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٤١ عقد الطلاب اجتماعاً وقاموا بانتخاب أول لجنة تنفيذية للاتحاد . وشكلت من أحمد خير رئيساً . ومبارك زروق نائبا للرئيس . وعبد المجيد إمام سكرتيراً .

وكانت مساهمة أحمد خير بمؤتمر الخريجين مساهمة فعالة أمراً معروفاً لدى الطلاب . وكان لانتخابه رئيسا دلالة ظاهرة . واقتصر نشاط الاتحاد في أطر الثقافة والاجتماع .

وفي ١٩٤٤ نجح الاتحاد في تأسيس ناد للطلاب بمباني الكلية وقد حظي الاتحاد بتأييد سلطات الكلية طالما كانت أغراضه محصورة في النطاق الاجتماعي وبعيدة عن آفاقه السياسية .

وكانت أولى مبادرات اللجنة التنفيذية للاتحاد هي المطالبة بالسماح لطلاب المدارس العليا بالانضمام لمؤتمر الخريجين . ولكن سلطات الكلية رفضت ذلك الطلب . مهما يكن من أمر . فقد وافقت سلطات الكلية على السماح للطلاب بمناقشة المسائل السياسية بشرط أن يدور الجدل في نطاق الحرم الجامعي . ومن ثمّ إنفتح الباب للطلاب للمساهمة في الحوار السياسي . وازداد على الزمن اهتمام الطلاب بمجريات السياسة .

ويعتبر عام ١٩٤٦ بداية لمرحلة جديدة في تاريخ اتحاد الطلاب. فقد عمل الطلاب السودانيون الذين كانوا يتلقون العلم بالقاهرة على إيجاد صلة بينهم وبين الطلاب المصريين. ولم يكتب النجاح لأي من محاولات إدارة الكلية الجامعية لإقناع الطلاب بأن انغماسهم في خضم السياسة ضار بهم وذو أثر سيء على مدى استيعابهم لدروسهم. كما هو ضار بالنسبة لمستقبلهم. ودفع الطلاب ذلك الزعم بالقول بأن المشاركة في السياسة ليست حقا لهم فحسب بل واجبا عليهم أيضا مادامت بلادهم خاضعة لنير حكم أجنبي. ومن ثمّ شارك طلاب كلية غردون والمدارس الثانوية في الأنشطة السياسية التي نظمتها الأحزاب كما شاركوا في المظاهرات والحركات المعادية للاستعمار البريطاني خلال الفترة ما بين ١٩٤٦ إلى ١٩٥٦. واستمرت هذه المشاركة في القضايا الوطنية والعلمية طوال فترة ما بعد الاستقلال. وكان للطلاب منظماتهم الحزبية الخاصة التي كانت مرتبطة أو متصلة بالأحزاب السياسية خارج الجامعة.

وأكثر من أثّر في الطلاب الحزب الشيوعي وجماعة الاخوان المسلمين. وقد أسست الحركة السودانية للتحرر الوطني فرعا لها بالكلية الجامعية في ١٩٤٦ مكوناً من الطلاب فحسب. وكان لها منذ ذلك التاريخ أثر بالغ على اتجاهات ومفاهيم الطلاب في الحقل السياسي.

وفي ١٩٤٩ نجح الحزب الشيوعي في تأسيس مؤتمر للطلاب. الذي استطاع - مثل مؤتمر العمال الذي أسس في ذات العام - تطوير الايديولوجية الماركسية ونشر سياسة الحزب الشيوعي. واستبدل بمؤتمر الطلاب في ١٩٥٤ الجبهة الديموقراطية التي اشتملت على أعضاء ومؤيدين للحزب الشيوعي. وشكلّ تنظيم للاخوان المسلمين لأول مرة بالكلية الجامعية بالخرطوم في ١٩٥٤. ورغم أنه كانت هناك جماعات من الاخوان المسلمين الطلاب بالمدارس الثانوية منذ ١٩٥٢ - معادية للشيوعية - إلا أنه لم يكن لها دور يذكر في مضمار السياسة الطلابية حتى ذلك التاريخ.

ولم تقم جماعة الاخوان المسلمين بتشكيل فروع لها في شتى المدارس إلا بعد عودة الطلاب السودانيين الذين تلقوا العلم بمصر إلى السودان. وفي ١٩٥٣ زار السودان ثلاثة من كبار أعضاء جمعية الاخوان المسلمين واستطاعوا إقناع الجماعات المختلفة

بتكوين جماعة واحدة . وفي ١٩٥٤ إجتمع ممثلون للجماعات الإسلامية المتباينة في شكل مؤتمر . وقرر الحاضرون تكوين جماعة الاخوان المسلمين في السودان . وبدأ نفوذ جماعة الاخوان المسلمين ينمو ويزداد في أوساط طلاب جامعة الخرطوم والمدارس الثانوية . والجماعات السياسية التي لعبت دورا في صفوف الطلاب في شتى العهود كان من بينها الديموقراطيون (١٩٦٢) وجبهة الاشتراكية العربية (١٩٦٢) والجبهة الديموقراطية الاشتراكية (١٩٦٥) وجبهة اتحاد الطلبة الجنوبيين (١٩٦٥) .

وكانت عضوية الجبهة الأخيرة تقتصر على الطلاب الجنوبيين ولم يستطع كل من حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي تكوين فرع له بالجامعة الا في ١٩٦٥ .

لكل ذلك . كان نشوء التنظيمات الطلابية مثل نشوء الحركة النقابية . لصيقا بتطور الحركة الوطنية ونشوء الأحزاب السياسية . فقد كانت اتحادات الطلاب ونقابات العمال نتاجاً للوعي الوطني . كما كانت في نفس الوقت عاملا مساعدا لتطور الحركة الوطنية . ذلك أن كلاً من الأحزاب السياسية ونقابات العمال واتحاد الطلاب قد أدى دوره لكي تحصل بلادنا على الاستقلال في مطلع عام ١٩٥٦ .



الباب الثاني عشر

عودٌ على بدءٍ وخاتمة

مرّ السودان خلال السنوات التي أعقبت استعادته لسيادته واستقلاله بتجربة ثلاثة أنواع من الحكم. ففي خلال السنوات الثلاثة الأولى كانت تحكمه حكومات حزبية. ظلت تمارس سلطاتها من خلال المؤسسات البرلمانية التي أنشئت في عام ١٩٥٤

أما خلال الست سنوات التالية: فقد خضع لحكم عصبة من العسكريين إلى أن تمت الاطاحة بهم بعد طول عناء في ١٩٦٤ وحلت محلهم حكومة من الأحزاب عادت مرة أخرى لممارسة سلطاتها عن طريق المؤسسات البرلمانية. ونرى لزاماً علينا أن نؤكد أن الصراع من أجل السلطة والحكم بين الأحزاب السياسية والتي كانت حتى ذلك الوقت على صلة وثيقة بالطائفتين الدينيتين الكبيرتين. هو العنصر المهيمن على الحياة السياسية في بلادنا. ولم تعد مسألة جنوب السودان بأقرب إلى الحل في ١٩٦٤ منها في ١٩٥٥ لما تمردت القوات الجنوبية وشقت عصا الطاعة.

وعلى الرغم من أنه تمت تغيرات جذرية في ميادين الزراعة عن طريق إنجاز إمتداد المناقل وإدارة مشروع خشم القربة وبناء خزان الروصيرص. وتشييد مصنع للسكر بالجنيد ومصنع لتعليب الفاكهة في كريمة وواو. وتشييد مصنع الاسمنت في ربك ومصنع النسيج بالخرطوم إلا أن الظروف الاقتصادية للبلاد بوجه عام لم تصبها يد التغيير. إذ لم يحدث إلا تغيير طفيف في مستوى الإنتاج ومستوى الدخل الفردي. ذلك لأن الهيكل الاقتصادي للبلاد ظلّ كما كان عليه الحال من قبل.

أما في الميدان الاجتماعي فإن أبرز تغير طرأ كان في ميدان التعليم. إذ ازداد عدد المدارس على مختلف المراحل. ومع ذلك ظلت الأمية ولا تزال معضلة أساسية. إذ

لم يتغيّر وضعها إلا قليلاً . وأدى النزاع والخلاف المستمر بين الأحزاب السياسية إلى تكوين عدة حكومات حزبية في الفترة ما بين ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ وكان ذلك هو السبب الأساسي لعدم الاستقرار الذي اصطبغت به السياسة السودانية . وكان عدم الاستقرار هو المسؤول عن فشل مختلف الحكومات الحزبية في أن تنجز أية إصلاحات جذرية كبيرة .

وظل الحزب الوطني الاتحادي الذي أحرز أغلبية المقاعد البرلمانية في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٥٤ حاكماً للبلاد بعد الاستقلال . بيد أن أغلبية مقاعده أخذت تتناقص خاصة بعد أغسطس ١٩٥٥ .

وفي نوفمبر ١٩٥٥ استطاعت المعارضة إلحاق هزيمة بحكومة الوطني الاتحادي . إلا أن المعارضة لم تتح لها الفرصة للتمتع بثمار انتصارها ، ذلك أنه بعد يومين من تشكيل حكومة المعارضة ، وخلافاً لكل التوقعات ، عاد البرلمان مؤيداً للوطني الاتحادي ، وكان الختمية قد انسلخوا من الوطني الاتحادي وأصبحوا حلفاء لحزب الأمة .

وكان من شأن هذا التحالف أن جعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل على الحزب الوطني الإتحادي القيام بأية اصلاحات أو تغييرات . وظل الشغل الشاغل للوطني الإتحادي هو كيفية القبض على زمام السلطة بدلاً من السعي وراء إجراء الإصلاح أو التغيير . وسرعان ماسقطت الحكومة عندما قرر بعض أعضاء الحزب الوطني الإتحادي الإنضمام إلى المعارضة .

وفي يوليو ١٩٥٦ استبدلت حكومة الوطني الإتحادي بحكومة إئتلافية من أعضاء حزب الأمة وحزب الأحرار الجنوبيين وحزب الشعب الديموقراطي .

والحق أن الحزب الأخير لم يكن إلا حزب طائفة الختمية ، ولم يكن في وسع هذا التحالف غير المقدس أو غير الشرعي ، كما كان يطلق عليه في ذلك الوقت ، إنجاز الإصلاحات التي طال التشوف إليها أو تحقيق الاستقرار المنشود .

وكانت هذه الحكومة الائتلافية كغيرها من الحكومات الأخرى السابقة ، أكثر

وأشدّ اهتماماً بالبقاء في دست الحكم من إيجاد الحلول الاقتصادية والسياسية للبلاد. وغدا أمراً عادياً حصول أعضاء البرلمان على إضافات جديدة إلى مكافآتهم كلما اشتدت الحاجة إلى أصواتهم. وكلما منحوا ضرباً من التأييد للجهة التي ينتمون اليها. وأصبح من المألوف انتقال السياسيين من حزب إلى حزب آخر.

ولما أجريت الانتخابات في مارس ١٩٥٨ لتكوين جمعية تأسيسية جديدة لم يتمكن أي من الأحزاب الأربعة الكبرى (الأمة ـ الشعب الديموقراطي ـ الوطني الاتحادي ـ الأحرار الجنوبيين) من إحراز أغلبية مطلقة.

وعلى ذلك. كان لا بد من تشكيل حكومة ائتلافية جديدة. وتمّ فعلاً تشكيل حكومة ائتلافية من حزبي الأمة والشعب الديموقراطي. بينما بقي الحزب الوطني الاتحادي في المعارضة. وانضم حزب الأحرار الجنوبيين إلى المعارضة هو الآخر.

وكانت المشاكل التي واجهت الحكومة الائتلافية الثانية هي عين المشاكل التي واجهت الحكومة الائتلافية الأولى. ولم يكن من الميسور توافر التعاون بين حزبي الأمة والشعب الديموقراطي.

ذلك أن تاريخ التنافس الطويل بين طائفتي الأنصار والختمية والشكوك المترتبة على ذلك. لم تؤد إلى حسن العلاقات والتعاون فيما بينهما. إذ كانت الثقة المتبادلة بين قادة كل من الحزبين ضئيلة. مما أدى إلى عسر الأداء بمجلس الوزراء. وفي هذا الخصوص قال الدكتور ب. هـ. هولت: «كان الائتلاف بين الأمة وحزب الشعب الديموقراطي اصطناعياً وانتهازياً في طبيعته. فقد تمّ بقصد إبعاد الأزهري ونوابه أو الذين ساروا خلفه من الحكم. ذلك لأنه كان لكل من الحزبين رأي مخالف أو معارض للآخر في كل مسألة من المسائل الكبرى»[1]. فقد كان حزب الأمة يتهم شريكه في الحكم «الشعب الديموقراطي» بأنه لا يصر على البقاء في الحكم إلا لخدمة المصالح المصرية فحسب.

وبالمثل. كان حزب الشعب الديموقراطي يتهم حزب الأمة بأن قصده من

---

(١) Holt P. M. « A Modern History of the Sudan » London : p. 174.

الحكم خدمة الأغراض والمصالح البريطانية.

ويتعيّن علينا مرة أخرى أن نؤكد أن نقطة الخلاف الرئيسية بين الحزبين كانت تتعلق بالمسائل الخارجية.

لقد كانت السياسة الخارجية للسودان تقوم منذ نيله للاستقلال على الصداقة وحسن الجوار مع سائر البلدان العربية. وأسهم السودان في مؤتمر باندونج ١٩٥٥. وأصبح عضواً في هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٥٦. كما أصبح في ذلك العام عضواً بجامعة الدول العربية. وزار وفد للصداقة الأقطار العربية في مارس ١٩٥٧.

وشجّعت البلاد إقامة علاقات ودية حسنة مع الأقطار الإفريقية. وزار كوامي نيكروما السودان في يونيو ١٩٥٨ وكانت سياسة الحكومات المتعاقبة إقامة علاقة صداقة مع مصر. وقد خلفت الجهود المصرية للإنحراف بالسودان عن التمسك بأهداب الاستقلال شكوكا وهواجس نحو القاهرة، الأمر الذي أدى إلى سلوك سياسة الحذر تجاهها من وقت إلى آخر.

أما علاقات الصداقة والود مع بريطانيا فقد كان ينتابها التوتر لبعض الوقت بسبب تدهور العلاقات المصرية - البريطانية. وفي هذا الخصوص يقول ب. هـ. هولت، «إن التوتر الخفي في العلاقات المصرية - السودانية قد زال لبعض الوقت في شتاء ١٩٥٦ نتيجة لأحداث السويس»[1]. إذ أدّى التدخل البريطاني - الفرنسي ضد عبد الناصر إلى اهتزاز الوضع الخاص لبريطانيا بالسودان كما حدث في جميع أقطار الشرق الأوسط الأخرى. فلقد قامت مظاهرات صاخبة في الخرطوم مؤيدة لمصر وموقف عبد الناصر ومعادية لبريطانيا. وقام وفد برئاسة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بزيارة مصر للبحث عن أنجع الوسائل للتعاون والتفاهم بين البلدين. وظل هذا الشعور الأخوي مستمراً حتى فبراير ١٩٥٨.

وأخذ ذلك الشعور في التدهور والانهيار عندما حاولت مصر أن تضم القطاع الشمالي من الأراضي السودانية والمنطقة الواقعة شمال وادي حلفا. فقد أرسلت فرقة

---

(١) Ibid., p. 170

من الجيش المصري إلى الجزء الشمالي الشرقي من السودان المعروف باسم حلايب .

ورغم الحجج التي ساقها الجانب السوداني عن خطل ذلك الموقف إلا أن الحكومة المصرية قد أصرّت على موقفها . ومن ثمّ أرسلت الحكومة كتيبة من الجيش السوداني إلى حلايب . وعُبئت المشاعر الشعبية ضد التحرك المصري . وتقدم السودان بشكوى إلى مجلس الأمن . ولم يتجنب وقوع صدام بين الجيشين السوداني والمصري إلا بعد موافقة مصر على العدول عن دعواها بالنسبة للمنطقة المتنازع عليها واللجوء إلى طريق المفاوضة بدلاً عن القتال .

أما نقطة النزاع الثانية بين القطرين فقد كانت تتعلق بمياه النيل . ذلك أن جميع الأحزاب كانت ترى ضرورة إعادة النظر في اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩ .

وجأرت الحكومات السودانية المتعاقبة بالشكوى من ضآلة نصيب السودان في مياه النيل نتيجة تقادم العهد بالاتفاقية . وتم عقد اجتماعات بين الجانبين المصري والسوداني خلال ١٩٥٧ و ١٩٥٨ . ولكن لم يمكن الوصول إلى اتفاق بين الطرفين في ذلك الخصوص ولا بالنسبة للتخطيط لتعلية خزان أسوان . إذ كان قيام السد العالي في ذلك الوقت هو المشروع الرئيسي لمصر للري الصناعي المنظم .

ولم تكن آراء حزب الأمة والشعب الديموقراطي متطابقة بشأن هذه المسألة أو بشأن الحلول الملائمة لها .

ولم تكن آراء الحزبين متوافقة أيضاً بشأن العلاقات بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية .

وفي ١٩٥٧ قام نائب الرئيس الأمريكي بزيارة السودان بقصد إغراء الحكومة السودانية بقبول ما كان يطلق عليه وقتئذ مشروع أيزنهاور .

كان حزب الأمة راغباً في الموافقة عليها وعلى عكس حزب الشعب الديموقراطي المعارض لها اعتباراً بأن الجانب العسكري من الاتفاقية . لم يكن يستهدف مصلحة السودان . نظراً الى أنه كان موجهاً ضد الأقطار الشيوعية » والتي لم تكن تضمر

للسودان شعور العداء »[١] .

وفضلا عن ذلك . فقد رفض حزب الشعب الديموقراطي الموافقة على اقتراح تقدمت به إحدى الشركات الأمريكية بإقامة مصنع اللحوم في كوستي على النيل الأبيض . وتشييد المطارات في غرب السودان بقصد نقل اللحوم إلى الخارج[٢] .

ولما وافق حزب الأمة في مايو ١٩٥٨ على توقيع اتفاقية المعونة الأمريكية مع الولايات المتحدة الأمريكية . قام حزب الشعب الديموقراطي بمعارضتها علناً وشرع في تعبئة المعارضة داخل وخارج البرلمان[٣] .

وفي ذات الوقت . لم يكن قد حدث إلا تطور يسير في مضمار التقدم الاقتصادي . إذ لم يتم غير إنجاز مشروعين اقتصاديين ضخمين هما امتداد المناقل وإتمام مد خط السكك الحديدية إلى نيالا .

وكان محصول القطن الذي تعتمد عليه البلاد أقل من مستوى الانتاج العادي رغم بدء زراعته في امتداد المناقل . ولم يتم إلا بيع جزء يسير من المحصول الذي تم جنيه . وظلت كميات هائلة دون تصريف في ١٩٥٨ .

لذلك كان العجز المقدّر في ميزانية ١٩٥٩ لا يقل عن ثلاثة ملايين من الجنيهات . ومن ثمّ كانت هناك أزمة بالنسبة للعملات الأجنبية . ولذلك جرى حظر واسع على الاستيراد . وأضحت البضائع الاستهلاكية نادرة الوجود في الأسواق .

وحدث في ذلك الوقت أن ساد سخط وتذمر عام في طول البلاد وعرضها . وقامت عدة مظاهرات منددة بالسياسة الداخلية للحكومة وبالسياسة الخارجية أيضاً[٤] . كما حدثت عدة إضرابات . وباءت بالفشل كل المحاولات المبذولة لإزالة سوء التفاهم

---

(١) Ali Abdel Rahman quoted in « Resources behind the 17th of November 1958 Coup D'etat » Khartoum 1965, p. 17.

أسباب انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨

(٢) نفس المرجع - ص ١٧ .

(٣) المرجع السابق ص ١٨ .

(٤) المرجع السابق ص ١٧ - ٢٤

بين أعضاء الحزبين المؤتلفين الحاكمين أو لتكوين حكومة قومية من الأحزاب الرئيسية الأربعة . ومن ثمّ كان من المحتم تغيير الحكومة . وحاول الوطنيون الاتحاديون ضم قواهم إلى حزب الشعب الديموقراطي بهدف تكوين حكومة ائتلافية جديدة .

وجرت مناقشات بين زعماء الحزبين في سبتمبر وظلت مستمرة حتى أكتوبر ١٩٥٨ وقد أمكن من جراء ذلك التوصل إلى اتفاق حول عدة مسائل كانت من قبل سببا للفرقة والانقسام بينهما .

وأضحى واضحاً في الأيام الأخيرة من اكتوبر ١٩٥٨ أن الدورة الجديدة المزمع عقدها في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ستتمخض عن حكومة ائتلافية جديدة من الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديموقراطي . وبات من المؤكد انفضاض الائتلاف بين حزب الأمة والشعب الديموقراطي . ليفسح المجال للائتلاف الجديد .

وفي سبيل سدّ الطريق أمام ذلك التطور قام رئيس مجلس الوزراء وزعيم حزب الأمة عبد الله خليل باجراء اتصالات مع الفريق ابراهيم عبود طالباً استيلاء الجيش على زمام الحكم .

وكان عبد الله خليل يأمل في أن يحول تولي الجيش الحكم دون تكوين حكومة ائتلافية جديدة تقضي بعزل حزب الأمة وتؤدي الى تسلم أعدائه التقليديين زمام الحكم .

وفي إقرار أمام لجنة تقصي الحقائق التي كونت في ١٩٦٤ . قال الفريق عبود :

(قبل إنعقاد البرلمان بنحو عشرة أيام جاءني عبد الله خليل وقال لي الحالة السياسية سيئة جدا ومتدهورة ويمكن أن يترتب عليها أخطار جسيمة ولا منقذ لهذا الوضع غير الجيش يستولي على زمام الأمر . فقلت هذا لضباط الرئاسة أحمد عبد الوهاب وحسن بشير وآخرين . ومرة ثانية جاءني عبد الله خليل فأخبرته بأن الضباط يدرسون الموقف . فقال لي ضروري إنقاذ البلاد من هذا الوضع . ثم أرسل لي زين العابدين صالح ليكرر لي نفس الكلام . والضباط وقتها كانوا يدرسون تنفيذ الخطة .

قبل التنفيذ بثلاثة أيام جاءني عبد الله خليل في الرئاسة ليطمئن على الموقف فقلت له كل حاجة تقريبا انتهت وستتم قبل الانعقاد فقال لي ربنا يوفقكم)[1] .

وعلى هذا قبل الفريق عبود العرض وتولى الجيش زمام الأمر . لذلك فإن استيلاء الجيش على الحكم في نوفمبر ١٩٥٨ قد تم تخطيطه وتنفيذه بوافر علم وتعاون زعماء حزب الأمة .

لقد كان زعماء حزب الأمة . والحق يقال . منذ أمد بعيد قبل وقوع الانقلاب . غارقين إلى آذانهم في نشاط واسع بين صفوف الجيش لتدبير الانقلاب[2] . ولقد أقنع عبد الله خليل السيد عبد الرحمن المهدي الذي كان معنياً بصفة خاصة بما جرى . بأن نجاح الانقلاب يؤدي إلى تنصيبه رئيساً لجمهورية السودان[3] . وعلى هذا النحو أمكن الحصول على تأييده . ثم حصّل على تأييد السيد علي الميرغني في اليوم التالي للانقلاب . وتأييد الزعيمين الدينيين للانقلاب كان بمثابة إشارة المرور لأنصارهما لسلوك نفس النهج .

لقد فقد النظام البرلماني رونقه وروعته في أعين الجماهير . وألقي عبء الفشل الاقتصادي والسياسي على عاتق السياسيين المنتفعين منه .

وكان انهيار النظام البرلماني سبباً للرضا والحبور بدلاً من الأسف والأسى . وعارض الحكم العسكري منذ البداية كل من الشيوعيين وبعض من رجال الحزب الوطني الاتحادي . لقد عارض الشيوعيون . وبدرجة أقل شدة . أعضاء الحزب الوطني ، الانقلاب العسكري على أساس أن الاستيلاء على الحكم قد تم على يدي حفنة من الضباط التقليديين . وليس على يدي مجموعة ثورية .

وأعلن الحزب الشيوعي في ١٨ نوفمبر ١٩٥٨ « أن الانقلاب الذي جرى صباح ١٧ نوفمبر لم يكن متجاوباً مع مطالب شعبنا ومصالحه ولم تكن ثورة الجيش هي جزء من التحولات الوطنية الديموقراطية ضد تحكم الاقطاعيين والاستعماريين . بل كان

---

(١) المرجع السابق ص ٢٦

(٢) الدكتور ابراهيم محمد حاج موسى « التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان » رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة - ١٩٧٠ ص ٢٠٢

(٣) نفس المرجع ص ٢٠٣

تسليماً سلمياً للسلطة من يد عبد الله خليل لقيادة الجيش ... »[1] .

بيد أن معارضة الحكم العسكري لم تكن واسعة الانتشار . ذلك أن عدم اقتناع الجماهير بالأحزاب السياسية من جراء عدم قدرتها على إقامة حكومة مستقرة وقوية . فضلًا عن الفساد الذي استشرى والتدهور الذي أصاب الحياة الاقتصادية ، قد أغرى الرأي العام بتأييد الحكم العسكري أو على الأقل على التردد في معارضته .

ولعل مما شجع على ازدياد التأييد للنظام الجديد إعلان الفريق عبود بأن الجيش سيعود إلى ثكناته حالما يتم القضاء على المخاطر الخارجية . ويتم خلق البيئة الملائمة للاستقرار السياسي والاقتصادي ، التي طال الأمد على التعلق بها والتشوق إليها .. بيد أن ذلك الاعلان لم يكتب له التنفيذ . والحق أن الفريق عبود أعلن في العام التالي أنه لا بد من مرور وقت طويل قبل أن يتخلى الجيش عن السلطة ويعود إلى ثكناته[2]

وكان أول عمل قامت به الحكومة العسكرية إلغاء الأحزاب السياسية والقضاء عليها . وحظر كل المظاهرات والاجتماعات السياسية باعتبارها خروجا على القانون . كما أوقفت الصحف مؤقتاً وأعلنت حالة الطوارئ التي استمرت حتى عام ١٩٦٤ . وتم تجميد الدستور المؤقت الذي كانت تحكم به البلاد منذ عام ١٩٥٤ . وتمّ تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة باعتباره السلطة الدستورية العليا في البلاد . كما تم تكوين مجلس للوزراء أغلبيته من العسكريين إذ كان عدد المدنيين من الوزراء خمسة فقط .

وبعد انقضاء أسبوع على الانقلاب ، حذر وزير الداخلية الصحافة بأنه لن يكون مسموحاً لها بتوجيه أي نقد للحكومة . وفي الأسبوع التالي . ألغيت كل التنظيمات النقابية والمهنية واعتبرت غير مشروعة . ولم يتحقق الاستقرار السياسي الذي كان النظام العسكري للفريق عبود يأمل فيه . ذلك أنه وجد معارضة داخل الجيش منذ البداية .

ففي مارس ١٩٥٩ قام اللواء محيي الدين أحمد عبد الله ، واللواء عبد الرحيم

(١) برنامج دستور ـ الحزب الشيوعي السوداني ـ الخرطوم ١٩٦٥ ص ١١

(٢) خطاب الفريق إبراهيم عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٩ .

شنان ، من القيادة الشرقية والشمالية على التوالي ، بقيادة قواتهما إلى الخرطوم واعتقلا ثلاثة من أعضاء المجلس الأعلى من بينهم نائب الرئيس ، وطالبا باستقالة الآخرين ، واستجيب لطلبهما ، ومن ثمّ تم تكوين مجلس جديد إذ أستبعد نائب الرئيس ورفيقيه المقربين له ، وأضحى القائدان المنتصران عضوين بالمجلس الأعلى ووزيرين ، وقيل وقتئذ أن أسباب انقلاب مارس ١٩٥٩ كانت شخصية ، من بينها أن اللواء محيي الدين أحمد عبد الله قد تجوهل رغم رتبته العالية عندما تم تشكيل المجلس الأعلى في نوفمبر ١٩٥٨[1] ومن الجائز أن يكون ذلك صحيحاً ، بيد أن السببين الآخرين الأكثر أهمية هما أن هدف العميدين محيي الدين أحمد عبد الله وعبد الرحيم شنان كان هو إبعاد اللواء أحمد عبد الوهاب الرجل القويّ في الجيش ومؤيديه من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وقد كان اللواء أحمد عبد الوهاب معروفاً بميوله وتأييده لحزب الأمة ، كما كان معروفاً بصلاته الوثيقة بعبد الله خليل المخطط الأول للإنقلاب ، وقد صرح العميد عبد الرحيم شنان أن الغرض من الانقلاب الذي قاده « هو إبعاد اللواء أحمد عبد الوهاب الذي كان يسعى ليكون رئيساً للدولة ، وتنصيب الفريق ابراهيم عبود بدلاً عنه ، وذلك للتوصل إلى حل للمشاكل القائمة مع الجمهورية العربية المتحدة ولوقف التدخل الأجنبي »[2] .

وبعد شهرين من حركة مارس ١٩٥٩ حدثت محاولة ثانية للانقلاب في ٢٢ مايو بواسطة الضباط والجنود الذين نظموا وقاموا بانقلاب مارس ، وكان الغرض هذه المرة إبعاد نائب الرئيس الجديد حسن بشير ، الذي كان يسير - في رأي أولئك الضباط - على نهج مماثل لسلفه أحمد عبد الوهاب أي التعاون مع حزب الأمة والصداقة مع أمريكا[3].

وأدت الخلافات بين اللواء محيي الدين أحمد عبد الله واللواء عبد الرحيم شنان إلى فشل انقلاب مايو ، وتمّ القبض عليهما وحوكما بالسجن ، وكان نصيب صغار الضباط المؤيدين للانقلاب الثاني الفاشل الطرد من الخدمة العسكرية أو السجن

(١) الدكتور إبراهيم حاج موسى - التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان المرجع السابق .

(٢) نفس المرجع - ص ٢١٩

(٣) المرجع السابق .

وكانت المحاولة الثالثة للاطاحة بالحكم العسكري في ٩ نوفمبر ١٩٥٩ . إذ قام بها صغار الضباط في حامية أم درمان . ولم يمكن التحقق من تنظيم وأهداف صغار الضباط . بيد أنه تم القبض على الضباط وقدموا لمحاكمات عسكرية .

وتمّ تنفيذ حكم الاعدام على خمسة منهم . وأرسل آخرون إلى السجن . وسبّب ذلك فزعاً للناس . وأصاب المواطنين حزن شديد من جراء أحكام الاعدام .

وأثبت تنفيذ أحكام الاعدام ميل النظام العسكري إلى عدم التهاون مع خصومه سواء كانوا مدنيين أو عسكريين كما دلّ أيضا على أنه لن يكتب النجاح لأية محاولة للإطاحة به إلا بمساعدة فعالة من جماهير الشعب .

وظلت الاحزاب السياسية التي مهدت سياستها وفشلها السبيل للانقلاب العسكري . صامتة دون حراك في أول العهد . أملا في أن يقوم الحكم العسكري بمد يده لها للتعاون معها . وذلك فيما عدا الحزب الشيوعي الذي أبدى معارضته منذ البداية . وشرع في موالاة نشاطه في همة ضد ذلك الحكم . مشجعاً النقابات والطلاب على التعبير عن معارضتهم .

وقبض على خمسة وعشرين عضوا من الحزب الشيوعي في يونيو . وتم ترحيلهم إلى جنوب السودان . ولما أدركت الأجزاب السياسية أن النظام العسكري لا يرغب في المهادنة ولا تسليم السلطة للمدنيين . رأى قادة الأحزاب بأن ليس ثمة سبيل لإعادة السلطة للمدنيين والحفاظ عليها إلا عن طريق النضال . وأن الموقف السلبي لا يجدي .

وفي نوفمبر ١٩٥٩ كتب الصديق المهدي الذي خلف والده كزعيم لحزب الأمة إلى الفريق عبود طالباً تشكيل حكومة مدنية للقيام باعداد الترتيبات اللازمة لاجراء الانتخابات .

وتقدم اسماعيل الأزهري زعيم الحزب الوطني الاتحادي بمذكرة مماثلة . وكان نصيب المذكرتين الإهمال من جانب الفريق عبود مما أدى إلى تشجيع كل من الحزبين على التعاون سراً مع الحزب الشيوعي لتنظيم جبهة بغرض تنشيط المعارضة للحكم

العسكري . ومن ثمّ كانت الجبهة الوطنية المتحدة مكونة من حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي والحزب الشيوعي وبعض المستقلين .

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٦٠ أرسلت مذكرة أخرى للفريق عبود موقع عليها من ممثلين عن حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي والحزب الشيوعي . وقد تضمنت عين الطلبات الواردة بالمذكرات السابقة . ثم أرسلت الجبهة مذكرتين أخريين في ١٩٦١ .

ولم يتخذ الحكم العسكري أي إجراء في مواجهة الجبهة إلا عندما أرسلت في ٧ يوليو ١٩٦١ برقية إلى الفريق عبود احتجاجا على تعذيب واضطهاد أحد السجناء السياسيين في الأبيض . إذ قام الحكم العسكري باعتقال قادة الجبهة الوطنية المتحدة . وكان من بينهم عبد الله خليل واسماعيل الأزهري وعبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي . ونقلوا إلى الجنوب حيث بقوا هناك حتى يناير ١٩٦٢ عندما قاموا باضراب عن الطعام وأطلقَ سراحهم .

وكانت الأحزاب السياسية تنتهز أية فرصة للتعبير عن معارضتها للحكم العسكري . ولما قام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة السودان في نوفمبر ١٩٦٠ وأعد له استقبال شعبي كبير بواسطة السيد الصديق المهدي . اُستغلَ هذا الحدث للتعبير عن معارضة الحكم العسكري .

وفي الاصطدامات التي وقعت بين الأنصار ورجال البوليس خلال المولد في اغسطس ١٩٦١ لقى إثنا عشر شخصا حتفهم . ولم تقتصر المعارضة على الأحزاب السياسية وحدها بل قامت نقابات العمال أيضا بنشاط فعال في هذا الخصوص . والحق أن أول مظاهرة جماهيرية معادية للنظام العسكري كانت من قبل الإتحاد العام لنقابات العمال . فلقد احتج الإتحاد العام على القرار الصادر في ٢ ديسمبر بوقف إصدار الجريدة النقابية الوحيدة « الطليعة » . وأرسل الاتحاد العام مذكرة إحتجاج إلى الفريق عبود في ٨ ديسمبر ١٩٥٨ .

ومن ثمّ تم القبض على الشفيع أحمد الشيخ سكرتير الاتحاد العام لنقابات العمال . وعلى ستة من رفاقه أعضاء اللجنة التنفيذية . وقُدموا للمحاكمة أمام محكمة عسكرية . فقضت بادانتهم وعاقبتهم بالسجن لمدد مختلفة .

وعندما انتقدت جريدة الأيام في ٣٠ يناير ١٩٥٩ إجراءات المحاكمة وقسوة العقوبات، صدر أمر بوقفها فورا[١]

وأدت تلك الاعتقالات والأحكام إلى إرسال برقيات الاحتجاج من جانب اتحاد نقابات العمال العالمي، الذي كان الشفيع أحمد الشيخ يشغل منصب نائب الرئيس في لجنته التنفيذية. وتقدم الاتحاد العام لنقابات العمال العالمي بشكوى إلى مكتب العمل الدولي بجنيف نيابة عن الاتحاد العام لنقابات عمال السودان محتجا فيها على حرمان عمال السودان من حقهم في التنظيم النقابي.

وأرسل لفيف من القادة النقابيين مذكرة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ملتمسين السماح للنقابات بمزاولة نشاطها والافراج عن القادة النقابيين المسجونين. ولم يكتف سكرتير المجلس الأعلى للقوات المسلحة برفض استلام المذكرة بل تم القبض على القادة النقابيين الموقعينَ على المذكرة وزُجّ بهم في السجن. وأضرب عمال السكة حديد في الخرطوم احتجاجا على ذلك. كما أضرب طلاب جامعة الخرطوم تضامناً مع العمال في نضالهم ضد الظلم والاضطهاد. ولما صدر قانون نقابات العمال لسنة ١٩٦١ ليحد من النشاط النقابي. أضرب عمال السكك الحديدية في ١٧ يونيو ١٩٦١. وقبل ذلك التاريخ كان عمال السكك الحديدية قد طالبوا بالغاء القانون الجديد للنقابات فضلا عن مطالب أخرى متعلقة بزيادة الأجور ولكن دون جدوى. ولم يرفض الحكم العسكري المفاوضة بشأن المطالب فحسب بل ذهب إلى أبعد من ذلك إذ أمر باعتقال عدد كبير من القادة النقابيين. وكان رد عمال السكك الحديدية على ذلك إعلان إضراب دام لمدة أسبوع من ١٧ يونيو إلى ٢٤ يونيو. وبعد شهر أي في ٢٥ يوليو ١٩٦١ أضرب بعض عمال السكك الحديدية ليوم واحد. ومن ثَمّ تمّ حل النقابة. وأدى إرهاب واضطهاد النقابات وحلها واعتقال عدد كبير من قادة العمال إلى اضعاف الحركة النقابية.

وخمدت شعلة الحركة النضالية للعمال ضد الحكم العسكري خلال عام كامل. وظل الحزب الشيوعي التجمع الوحيد الذي قام بنشاط مناوئ للحكم العسكري.

(١) جريدة الأيام - ٣٠ يناير ١٩٥٩.

واستطاع التنظيم السري للحزب مزاولة النشاط العدائي . ومن ثمّ تمكن من التأثير على الحركة العمالية وناصب السلطة العسكرية العداء . ولما قام مكتب العمل بتنظيم ندوة عملية في أغسطس ١٩٦٣ لكسب تأييد العمال للسياسة التي مارستها الحكومة . لم يرفض أغلبية من حضر الندوة السير مع تيارها فحسب بل أكّدوا أيضا رفض قانون نقابات العمال لسنة ١٩٦٠ .

وكشف ذلك السلوك عن عدم شعبية الحكم كما أظهر من ناحية أخرى . النفوذ القوي الذي تمتع به الحزب الشيوعي في صفوف الحركة العمالية النقابية . وباءت بالفشل المحاولات التي بذلها الحكم العسكري خلال عامي ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ للوصول إلى إتفاق مع القادة النقابيين . ورغم كل الجهود التي بذلها مكتب العمل وعدد قليل من العمال المؤيدين للحكومة . ظلت أغلبية العمال مؤيدة للقادة المعتقلين ومعارضين لسياسة الحكم العسكري . ولم تقتصر المعارضة على الأحزاب السياسية والنقابات العمالية فحسب . بل امتدت المعارضة في صفوف طلاب جامعة الخرطوم أيضا .

ففي سبتمبر ١٩٥٩ وجهت اللجنة التنفيذية لطلبة جامعة الخرطوم مذكرة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مطالبة في إصرار وتأكيد بضرورة عودة الجيش إلى ثكناته . كما طالبت بتكوين حكومة من المدنيين للعمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لإجراءات انتخابات تُسفر عن برلمان جديد .

وكنتيجة لذلك . أعتقل أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم . وأرسلوا إلى السجن .

والإضراب الثاني للطلاب كان في ١٣ نوفمبر ١٩٥٩ تأييدا للمطالب التي تقدمت بها نقابة عمال السكة حديد والمتعلقة بتعديل القوانين العمالية . وفي نوفمبر ١٩٦٠ زار الرئيس جمال عبد الناصر السودان . وقد حدث أنه في اليوم الذي قام فيه بزيارة للفريق ابراهيم عبود في منزله المجاور للجامعة . أن تجمع الطلاب ورددوا هتافات معادية للحكم العسكري وللفريق عبود . وكانت إضرابات الطلاب ومظاهراتهم سببا من أسباب إزعاج النظام وإقلاقه . وأصبح معنيا أشد العناية بالمعارضة المتزايدة التي وجدها من جانب الطلاب بوجه عام . ومن طلاب جامعة الخرطوم . بوجه خاص .

وفي فبراير ١٩٦١ تم تعديل جامعة الخرطوم . والهدف من التعديل وضع الجامعة تحت رقابة الحكومة . ووجد التعديل معارضة شديدة من جانب الطلاب وأساتذة الجامعة . وأضرب الطلاب يومين احتجاجا . بيد أن ذلك كله لم يثن الحكم العسكري عن المضي في طريقه في نوفمبر ١٩٦٣ باتخاذ قراره بالحاق الجامعة وادارتها في الهيكل الخاص بوزارة التربية والتعليم . وبناء على ذلك القرار أصبح وزير التربية والتعليم . لا مجلس الجامعة ؛ هو المسؤول عن إدارة الجامعة . ونتيجة لذلك ، تم القضاء على الحريات الأكاديمية التي كانت تتمتع بها الجامعة .

وتقدم إتحاد الطلاب بمذكرة ثانية عارض فيها تلك الاجراءات وطالب بوجوب رجوع الجيش إلى ثكناته . وتكوين حكومة مؤقتة من المدنيين لإجراء الانتخابات ، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين .

وقدم الأساتذة السودانيون استقالاتهم من مناصبهم في الجامعة . ولم يوافق الأساتذة والطلاب على الرجوع إلى الجامعة إلا بعد أن أعلن أن كل القرارات الخاصة بالجامعة سوف يعاد فيها النظر . وبلغت المعارضة للحكم العسكري ذروتها لما اتحدت على ذلك الأحزاب السياسية والنقابات العمالية وطلبة الجامعة كما لو اتفقت على سياسة معينة لنشاطها .

وكان للاضراب الذي قام به مزارعو الجزيرة في ديسمبر ١٩٦٣ دلالته على امتداد المعارضة في أرجاء الريف .

وكان لهذه الأحداث أثرها على الوضع الاقتصادي . وكما حدث في ١٩٥٨ ، انخفضت إنتاجية القطن وغدت أكثر انخفاضاً في عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٤ وبلغ رصيد البلاد من العملات الأجنبية حده الأدنى مثله في ذلك مثل الصادرات . أما في الجنوب . فقد أضحت الأزمة السياسية أشد خطورة مما كانت عليه الحال قبل ١٩٦٣ .

وكانت سياسة الحكم العسكري تجاه الجنوب قائمة على قهر وكبت المعارضة وتنفيذ سياسة لا تضع اعتباراً لطبيعة الأحوال الخاصة بالجنوب .

وأدى تعطيل الأحزاب السياسية والغاؤها والقضاء على النظم البرلمانية إلى حرمان

الجنوبيين المستنيرين من المنبر الوحيد الذي كانوا يستطيعون خلاله التعبير عما لاقوه من عنت وإرهاق. كما أن إبعاد الارساليات الأجنبية في ١٩٦٢ تأسيسا على أنها تشجع معارضة النظام القائم. ضاعف من معارضة الجنوبيين بوجه عام. ومن ثمّ هجر كثير من الجنوبيين المستنيرين الوطن إلى الأقطار الافريقية المجاورة ليكونوا تنظيما سياسياً خاصاً.

وازداد عدد اللاجئين الجنوبيين في يوغندا والكونغو وأثيوبيا وافريقيا الوسطى. واستطاعوا أن يؤسسوا هناك تنظيمات سياسية مستقلة. ونجحوا في تلقي إعانات مادية من الارساليات التبشيرية وجماعات أخرى عطفت على قضيتهم.

وأخذ تنظيم اللاجئين السياسي يدعو إلى فصل المديريات الجنوبية عن الشمال. وتأسيس دولة مستقلة في الجنوب.

وفي ١٩٦٣ وُلد التنظيم العسكري للأنيانيا القائم على فكرة العنف والمعارضة المسلحة. وهوجمت نقاط الجيش والبوليس باستمرار في ١٩٦٤ ولم يستتب الأمن إلا في المدن الرئيسية. وبلغت مشكلة الجنوب خلال ١٩٦٤ أبعاداً خطيرة جديدة وغدت وحدة القطر في خطر.

وباءت بالفشل المحاولات الرامية إلى حل المشكلات الاقتصادية والسياسية في الشمال والجنوب عن طريق تكوين المجلس المركزي في ١٩٦٢. ذلك أن الأحزاب السياسية الرئيسية فيما عدا الختمية. قد رفضت الاشتراك في الانتخابات للمجلس المركزي.

واستمرت النقابات واتحاد الطلاب في مقاومة الحكم العسكري. ولم يكن هناك صلة تذكر بينها وبين رجال الجيش. ووضعت السياسة الخارجية للحكم العسكري بالسلبية ولم تحز على أي تأييد يذكر. وعلى الرغم من المنجزات الاقتصادية القليلة التي قام بها الحكم العسكري خلال الأعوام الثلاثة الأولى إلا أنه نظراً لارتفاع الأسعار وانتشار البطالة. أضحت سياسته الاقتصادية بغيضة في أعين الشعب. كما أضحت كذلك سياسته حيال الجنوب.

وادت المعارضة والتذمر المتزايدين منذ عام ١٩٥٩ من جانب القوى الوطنية إلى مواجهة سافرة للحكم العسكري مما أدى إلى اندلاع الثورة في ٢١ اكتوبر ١٩٦٤ عندما أطلق رجال البوليس النار على ندوة طلابية انعقدت بحرم جامعة الخرطوم لبحث مشكلة الجنوب. واستشهد أحد الطلاب على الفور. وأصيب تسعة آخرون بجروح خطيرة.

وفي اليوم التالي. خلال الموكب الذي سار خلف نعش الطالب الشهيد « أحمد القرشي طه ». القيت خطب سياسية تندد وتدين الحكم العسكري.

وتقدم أساتذة الجامعة باستقالات احتجاجا على الظلم الذي وقع وأعلنوا أن لا شيء يقنعهم بالعودة إلى عملهم والاستمرار في أداء واجباتهم إلا إنهاء الحكم العسكري وإعادة الحياة الديموقراطية للبلاد.

واجتمع قضاة المحكمة العليا والمحامون في اليوم التالي. وأعلنوا قرارات مماثلة. وفي ذات الوقت. جرى تنظيم الإعلان لإضراب سياسي عام. شارك فيه المدرسون والأطباء والطلاب والعمال. ونفذ الاضراب العام في ٢٦ اكتوبر ١٩٦٤.

وأول من نادى بسلاح الاضراب السياسي العام للإطاحة بالحكم العسكري هو الحزب الشيوعي. كما ظل يدعو للفكرة باستمرار.

ففي اغسطس ١٩٦١ وزع الحزب نداء للجماهير داعياً إلى تعبئة جميع القوى الثورية للقيام باضراب سياسي عام يؤدي حتماً إلى القضاء على الحكم العسكري.

وفي هذا الخصوص ذكر الحزب الشيوعي: (إن الحزب يؤمن بالعمل الجاد والمتواصل في أوساط تلك القوى: العمال والملاك والطلاب المثقفين إذ يمكن تعبئتها لتقوم بإضراب سياسي شامل يؤدي حتماً إلى شل النظام السياسي القائم)[1].

وعرف الحزب الشيوعي الإضراب السياسي بأنه (توقف الجماهير الثورية عن العمل ويتم تنفيذه عندما تصل الجماهير الثورية إلى وضع لا تحتمل فيه العيش تحت

---

(١) الحزب الشيوعي - ثورة شعب - ١٩٦٥ - ص ٤٢٥

ظل النظام الراهن . ولهذا فهو يمثل تغييرا كيفيا في وضع الجماهير الثورية وعقلياتها . إنه عملية وسلسلة . وليس ضربة واحدة ـ عملية من الدعاية والعمل الفكري الدائب ضد تهريج النظام الراهن . ومن أجل تعميق الاتجاهات الثورية لدى الجماهير ومن التعليم ومن التجارب ومن المعارك اليومية المختلفة والتآزر حولها من بناء قوة ثابتة للجبهة الوطنية الديموقراطية ...)[1] .

ولم تستطع قوات البوليس والقوات المسلحة كبح جماح الاضرابات والمظاهرات التي نظمت لاسقاط النظام العسكري . ومن ثم أضحت المواجهة بين الجيش والمتظاهرين أمرا لا مفر منه .

ولم يكن صغار ضباط الجيش الذين أبدوا استياءهم من قبل وتذمرهم في الماضي واقفين خلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة . وعندما أعطيت الأوامر باطلاق الرصاص على المتظاهرين . رفض صغار ضباط الجيش الانصياع للأوامر .

ومن ثمّ لم يبق للفريق عبود غير حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء وإعلان موافقته على تكوين حكومة انتقالية لاتخاذ الخطوات الضرورية لإعادة الديموقراطية والحكم المدني . وكان ذلك بمثابة الخطوة الأولى نحو التصفية الكاملة للنظام العسكري وانتصار الإرادة الشعبية . ونجاح الإضراب السياسي بل نجاح الحركة الشعبية كلها لم يكن من الميسور تحقيقه لولا التأييد الفعال والمساهمة الصحيحة من جانب الحركة العمالية وموظفي الخدمة المدنية والحركة الطلابية . كما يجب التأكيد بأن موقف صغار الضباط كان أمراً حاسماً للموقف في صالح القوى الشعبية .

ولم يجد الحكم العسكري كما لم يجد النظام البرلماني السابق من يدافع عنه أو يأسى عليه . ويتعين علينا في هذا الخصوص تأكيد القول بأن تصفية الحكم العسكري لم يكن أمراً هيناً ولا يسيراً . ففي مسار مقاومته ومعارضته والهجوم عليه تم اعتقال كثير من معارضيه وايداعهم المعتقلات والسجون . كما فقد كثير من المعارضين

(١) نفس المرجع ـ ص ٤٣٥.

وظائفهم . وذلك فضلا عن أن نقل السلطة من النظام القديم إلى النظام الجديد لم يكن ليتم بدون التضحيات التي قدمها الشهداء .

ولذلك فإن العنف الذي لازم التغيير كان أمرا حتميا لا مفر منه . وعلى ذلك كان تخطيط التغيير الذي حدث في ٢١ اكتوبر ١٩٦٤ قفزة ثورية وليس حركة سلمية .

وبناء على ذلك تكونت جبهة وطنية من جميع القوى والجماعات السياسية التي ساهمت في مقاومة النظام العسكري . أطلق عليها « جبهة الهيئات » . ومن ثمّ تمّ الاتفاق على منهج سياسي يكون بمثابة دليل للعمل . وهو ما أطلق عليه « الميثاق الوطني » . .

وقد تضمن الميثاق الوطني المبادئ الآتية :

أولاً : تصفية الحكم العسكري الحالي .

ثانيا : إطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة والتعبير والتنظيم والتجمع .

ثالثاً : رفع حالة الطوارئ وإلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات في المناطق التي لا يخشى فيها من اضطراب الأمن .

رابعاً : تأمين استقلال القضاء .

خامساً : تأمين استقلال الجامعة .

سادساً : اطلاق المعتقلين السياسيين والمسجونين من المدنيين في قضايا سياسية .

سابعاً : أن ترتبط الحكومة الانتقالية بانتهاج سياسة خارجية ضد الاستعمار والأحلاف .

وحددت الموافقة الاجماعية على الميثاق الوطني كمنهاج مرحلي للعمل . وتكوين حكومة انتقالية نهاية الحكم العسكري وبداية العودة للحكم المدني والديموقراطى .

وضمت الحكومة الأولى لاكتوبر ممثلا لكل من الأمة والوطني الاتحادي والشعب الديموقراطي وجبهة الميثاق الاسلامي والحزب الشيوعي . كما ضمت سبعة

وزراء لتمثيل النقابات والمنظمات المهنية . ووزيرين من الجنوب . ومن بين السبعة وزراء . السكرتير العام للاتحاد العام لنقابات عمال السودان ورئيس اتحاد المزارعين . وكان لمثل هذا التشكيل . والحال هذه . طابع خاص . ذلك أن كلا من الأحزاب التقليدية لم يمثل إلا بوزير واحد مثلما كان لكل من الحزب الشيوعي والاخوان المسلمين وزير أيضا . وبعبارة أخرى أعطى لكل من الحزبين الأخيرين نفس الوزن الذي أعطي للحزبين التقليديين . ودلّ هذا التمثيل على اعتراف الأحزاب التقليدية بالدور الكبير الذي لعبه الحزب الشيوعي والاخوان المسلمون في محاربة الحكم العسكري أكثر منه اعترافا بالمساواة بينهما من الناحية الشعبية .

وكان تمثيل الجبهة المهنية تعبيرا عن تزايد نفوذ وأهمية النقابات العمالية والمهنية . واعترافا بأنها غدت قوة لا يمكن تجاهلها . كما انطوى تعيين وزيرين من أبناء الجنوب على نظرة جديدة نحو الجنوب . ذلك أن كليمنت أمبورو الذي أصبح وزيرا للداخلية كان معروفا بعدائه للحكم العسكري فيما تعلق بسياسته حيال الجنوب . كما أن أزبوني مونديري كان معروفا كعدو صلب لذلك الحكم . إذ قضى عدة سنوات بالسجن بسبب معارضته لسياسة الشمال نحو الجنوب .

وهلّل الشعب بأسره . وبوجه أخص الجنوبيين . لتعيين الوزيرين الجنوبيين اعتبارا إلى أن التعيين خطوة حازمة لمعالجة مشكلة الجنوب . بيد أن الأحزاب التقليدية لم تكن منذ البداية راضية عن تشكيل الحكومة على النحو الذي شكلت به . وعارضت كثيرا من سياسة الحكومة . ولعل أبغض الأشياء عليها تمثّل في تغوّل التيار والنفوذ اليساري . وانقسم مجلس الوزراء منذ البداية إلى قسمين . القسم الأول تكون من الأحزاب التقليدية بما في ذلك الاخوان المسلمين . وتكون القسم الثاني من الشيوعيين وحلفائهم من جبهة الهيئات .

وكانت الأحزاب التقليدية معارضة بشدة للتمثيل المبالغ فيه للشيوعيين وكنتيجة لذلك أخذت الأحزاب التقليدية موقفا معاديا لمجلس الوزراء . وأعلنت أن البلاد في حاجة إلى اجراء انتخابات جديدة ليتسنى تكوين برلمان جديد يضع دستورا جديدا للبلاد .

وكانت الأحزاب تأمل في أن تسفر الانتخابات لصالحها تعبيرا عن وزنها الحقيقي . ولكي يكون لها تمثيل أوفر وأكبر في الوزارة . ولم تجد اتجاهات الأحزاب التقليدية قبولاً لدى الشيوعيين ومؤيديهم . لأنه لم يكن من المأمول إن أجريت الانتخابات في ذلك الوقت . أن يحصلوا على مقاعد في البرلمان ومناصب بمجلس الوزراء بصورة مماثلة لما تمتعوا به في حكومة أكتوبر الأولى . فقد كان الحزب الشيوعي حتى ذلك الوقت حزباً صغيراً . ليس لديه نفوذ بالمناطق الريفية أو الجنوب . ولم يبسط نفوذه السياسي كثيراً على النقابات والمنظمات المهنية ومن ثمّ جاءت معارضته لإجراء الانتخابات في ذلك الوقت .

وعارض حزب الشعب الديموقراطي إجراء الانتخابات في ذلك التاريخ لأسباب تختلف عن الأسباب الدافعة للحزب الشيوعي إذ أنه رغم أن قيادة حزب الشعب الديموقراطي كانت مؤيدة للحكم العسكري . إلا أنها استطاعت أن تمسك بأهداب ثورة أكتوبر . إذ تمكنت من الفرار من السفينة الغارقة في اللحظة المناسبة . واشتركت في المفاوضات التي أدت إلى تشكيل الحكومة المؤقتة . ومن ثمّ كان الختمية بحاجة إلى إعادة تنظيم صفوفهم وتصفية الخلاف مع الحزب الوطني الاتحادي .

والمسألة الأخرى التي دار الخلاف حولها بين الأحزاب هي تمثيل العمال والمزارعين بوصفهما قوتين مستقلتين . فلقد اقترح الشيوعيون وحزب الشعب الديموقراطي أن يكون للعمال والمزارعين ٥٠ ٪ من مقاعد البرلمان الجديد كما تقدموا باقتراح لوضع قوانين جديدة للانتخابات . لتحدد الدوائر بطريقة تحقق ذلك الغرض . ورفض حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي والاخوان المسلمون الموافقة على تلك المقترحات .

ولم يتم الوصول إلى إتفاق بين الفريقين . واستغرق الخلاف حول تلك المسائل ثلاثة أشهر . وفي خلال ذلك ظلت الأحزاب التقليدية مستمرة في ضغطها بقصد إجراء تعديل في مجلس الوزراء أملاً في الاستيلاء على مناصب أكثر .

وفي ١٨ ديسمبر ١٩٦٥ . قدم رئيس مجلس الوزراء سر الختم الخليفة استقالته بعد أن وجد نفسه عاجزاً عن إيجاد الحلول للمسائل المتنازع عليها .

ومن ثمّ شكلت حكومة جديدة في ٢٤ فبراير ١٩٦٥ . وكان من نصيب كل من حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديموقراطي وكتلة الجنوبيين . ثلاثة وزراء . ولم يمثل الشيوعيون والاخوان المسلمون إلا بوزير لكل منهما . ومن ثمّ ارتفع لواء ونفوذ الأحزاب التقليدية من جديد .

وعلى خلاف مجلس الوزراء الأول . تكون مجلس الوزراء الجديد من أغلبية للأحزاب التقليدية . وأول عمل قام به مجلس الوزراء الجديد هو الموافقة على إجراء إنتخابات عامة في يونيو ١٩٦٥ . وشهدت الفترة ما بين اكتوبر ١٩٦٤ إلى يونيو ١٩٦٥ عدداً من القرارات السياسية الهامة . فقد ألغى قانون الجامعة لسنة ١٩٦٠ وأعيد العمل بقانون جامعة الخرطوم لسنة ١٩٥٦ . فضلاً عن إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وإعادة جميع الضباط الذين سبق طردهم من الخدمة في ظل الحكم العسكري .

ولعل أهم ما حدث في تلك الفترة المحاولة الجادة لحل مشكلة الجنوب[1] . ذلك أن هذا الجانب من الحياة السياسية لبلادنا لم يجد العناية والاهتمام الكافي فيما مضى . إذ لم تساهم الحكومة العسكرية برئاسة الفريق ابراهيم عبود في حل المشكلة بل على العكس زادتها تعقيدا وضاعفت من انتشار عدم الثقة بين الشمال والجنوب .

وكنتيجة لسياسة الضغط والارهاب التي مارسها الحكم العسكري ظهر تنظيم الأنيانيا في عام ١٩٦٣ . وهذا التنظيم شبه العسكري تكوّن أساساً من الجنود الذين سبق أن اشتركوا في حوادث تمرد الجنوب في أغسطس ١٩٥٥ والذين تم الافراج عنهم .

وفي يناير ١٩٦٤ حاولت الانيانيا الاستيلاء على واو واحتلالها ولكن محاولتها باءت بالفشل .

ودفعت الخطوات التي اتخذها الجيش ضد الأنيانيا كثيراً من الجنوبيين إلى مغادرة البلاد والاستقرار بالأقطار المجاورة كلاجئين .

وما أن استقروا هناك حتى شرعوا في تكوين تنظيماتهم السياسية الخاصة . فتكون « اتحاد السودانيين المسيحيين » بقيادة الأب سترانينو . كما تكون أيضاً

---

(1) محمد عمر بشير ـ مشكلة الجنوب ; The Southern Sudan : Background to Conflict, London 1968.

« الاتحاد الافريقي للسودان » في عام ١٩٦١ بقيادة جوزيف ادوهو. والذي أصبح في ١٩٦٣ « اتحاد السودان الافريقي » (سانو) بقيادة وليم دينق.

وبدأ سانو عمله السياسي بارسال العرائض إلى هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الافريقية والمنظمات العالمية. كما أيد وشجع النشاط الحزبي للانيانيا. ومن ثمّ اصطبغ الخلاف بين الشمال والجنوب بالطابع العسكري. واعتبر تعيين سر الختم الخليفة رئيساً لمجلس الوزراء وكليمنت أمبورو وزيرا للداخلية من جانب كثير من الجنوبيين دليلا على حسن النية من جانب أبناء الشمال. ذلك أن كلا منهما كان معروفا بصلته الوثيقة بمشكلة الجنوب وموقفه الايجابي حيالها.

وفي ١٩ نوفمبر ١٩٦٤ أصدر رئيس مجلس الوزراء بيانا عن الجنوب ناشد فيه المواطنين العمل على إقرار السلام والتفاوض. كما أشار إلى الخلافات في التقاليد والثقافة بين الشمال والجنوب ووجوب رفض العنف كوسيلة لحل المشكلة.

وجاب كليمنت أمبورو أرجاء الجنوب كلها داعيا المواطنين هناك إلى إقرار السلام والنظام. وما أن عاد إلى الخرطوم حتى نشب قتال عنيف بين أبناء الجنوب والشمال.

والأحداث التي وقعت بعد خمسة أسابيع فقط من تكوين الحكومة الجديدة التي قامت سياستها على الحل السلمي لمشكلة الجنوب. كانت نذيرا بإحباط كل المحاولات والمساعي المبذولة لإيجاد حل سلمي للمشكلة.

وعلى الرغم من أن ما حدث كان ردة مناهضة للسياسة الجديدة ومخيبة لآمال الكثيرين الداعين للسلام الا أن ذلك لم يؤد إلى وقف تيار السلام. فلقد اتصل سانو أكبر الأحزاب الجنوبية خارج السودان برئيس مجلس الوزراء معبّرا عن رغبته في مناقشة المشكلة على أساس جديد هو إقرار السلام. واقترح حزب سانو عقد مؤتمر مائدة مستديرة في مكان خارج السودان لمناقشة العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب. وقبلت الحكومة عرض سانو. وبدأت مفاوضات في ديسمبر ١٩٦٤ بشأن مكان الانعقاد وجدول أعمال المؤتمر.

وكان أبرز أحزاب الجنوب وقتئذ جبهة الجنوب بقيادة كليمنت أمبورو وحزب اتحاد السودان بقيادة وليم دينق وفلمنج ماجوك . وجبهة الأحرار بقيادة بوث ديو .

وكانت جبهة الجنوب متمتعة بتأييد واسع في الجنوب كما كان حزب السودان متمتعا بالتأييد بدرجة أقل .

وأعاق التنافر بين أحزاب الجنوب والانقسام الذي حدث في حزب سانو الجهود لعقد مؤتمر المائدة المستديرة فترة من الزمن . وأجريت المشاورات المكثفة طوال شهري يناير وفبراير ١٩٦٥ مع الأحزاب والتجمعات السياسية المختلفة في الخرطوم وكمبالا . وأخيراً تم التوصل إلى حلول لكافة النقاط التي كان يدور الخلاف حولها . وتم عقد أول اجتماع لمؤتمر المائدة المستديرة في السادس عشر من مارس ١٩٦٥ .

وحضر المؤتمر ممثلون عن حزب سانو « وليم دينق » وجبهة الجنوب « غوردون مورتان » وحزب الأمة « الصادق المهدي » وحزب الشعب الديموقراطي « علي عبد الرحمن » والحزب الشيوعي « عبد الخالق محجوب » وجبهة الميثاق الوطني « حسن الترابي » والحزب الوطني الاتحادي « اسماعيل الأزهري » وجبهة الهيئات « مكاوي مصطفى » . كما دعي إلى المؤتمر مندوبون من حكومات الجزائر وغانا وكينيا ونيجيريا وتنزانيا ويوغندا والجمهورية العربية المتحدة .

وكان حضور مندوبين من الأقطار العربية والأفريقية ـ كما لاحظ ذلك المراقبون ـ تعبيراً عن الأهمية الكبرى التي علقتها الحكومة على قرارات المؤتمر وعن رغبتها في إشراك الأقطار المجاورة في إيجاد حل للمسألة .

ولم يستدع مندوب عن أثيوبيا ولا الكونغو . وذلك على الرغم من وجود عدد كبير من اللاجئين السودانيين في كل منهما .

وكانت إجراءات المؤتمر والخطب التي ألقاها ممثلو الأحزاب . والمناقشات التي دارت تحت أضواء آلات التصوير . دليلاً علي رغبة كل من الجانبين في الوصول إلى حل سلمي من ناحية . كما كانت من ناحية أخرى : تعبيرا عن التصدع الذي تعمّق عبر السنوات الماضية . وعن عدم الثقة الناتجة من سياسة الحكم العسكري نحو الجنوب .

وأكدت القرارات النهائية للمؤتمر الحاجة إلى ايجاد حل سلمي للمشكلة وأوصت باتخاذ خطوات معينة للعودة إلى الوضع الطبيعي وتحقيق السلام وإقراره .

ورغم أن المؤتمر لم يتمكن من الوصول إلى قرار جماعي حول المسائل الدستورية والإدارية . لكنه استطاع تكوين لجنة الاثنى عشر التي أسند إليها مهمة البحث عن حل في ذلك الخصوص . كما نجح المؤتمر في التعرف على طبيعة تلك المسائل ووجوب إتخاذ خطوات سريعة بشأنها .

ولعل أهم العوامل التي أدت إلى الفشل في الوصول إلى حل حاسم حول تلك المسائل . هو عمق الخلافات التي نشبت بين المندوبين الجنوبيين أنفسهم وعزوف كل جماعة من أن تلتزم بوجهة نظر واضحة محددة .

وعلى الرغم من كل الصعوبات والانقسامات أمكن الاتفاق بأن على لجنة الاثنى عشر استبعاد أي حلّ يقوم على الانفصال بين الشمال والجنوب أو يبرر استمرار الوضع الذي كان قائما . والذي لم يكن يسمح بأن يكون للجنوب وضع ذاتي في إطار السودان الموحد .

وقد سجل ذلك الاتفاق في محضر سري لم ينشر على الملأ . لذلك فإن إقرار المندوبين لذلك الحل وإن كان سرياً إلا أنه كان دليلا على أن الاتفاق بينهم حول المسائل الدستورية والإدارية أعمق مما بدا للجماهير أو دار بخلد عامة الناس .

والاتفاق السري كان يقضي بأن جنوب السودان لن ينفصل عن الشمال وأن أي هيكل إداري مقترح يجب ألا يقود إلى الانفصال . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى نص على أن يؤخذ في الاعتبار الوضع الخاص للجنوب في إطار السودان الواحد .

ويحق لنا القول بأنه كان هناك اتفاق عام حول حكومة إقليمية في الجنوب ، على أن يتم وضع التفاصيل بشأن ذلك فيما بعد . بيد أن نجاح الحكومات الانتقالية فيما يتعلق بالتصدي لمشكلة الجنوب لم ينقذها من المعارضة المتصاعدة من جانب الأحزاب التقليدية التي أخذت تنادي بضرورة إجراء الانتخابات بأقرب فرصة ممكنة . ونجحت فعلاً في إجرائها .

وكانت الانتخابات الجديدة دلالة على نهاية المرحلة الأولى للفترة التي أعقبت ثورة أكتوبر وبداية لمرحلة جديدة هي العودة إلى الحياة البرلمانية التي قامت في الفترة التي أعقبت الاستقلال. ومن ثمّ انبعثت من جديد السياسات الحزبية والأحلاف والتحمعات القديمة.

وجرت الانتخابات للبرلمان الجديد على أساس قانون الانتخابات لعام ١٩٥٨ فيما عدا تعديلات قليلة. واشتلمت التعديلات فيما اشتملت عليه على إعادة دوائر الخريجين وحق النساء في التصويت وتخفيض سن الانتخاب من واحد وعشرين عاما إلى ثمانية عشر عاماً.

ولم يمارس حق التصويت في تلك الانتخابات غير ١٫١٢٦١٤٠ شخصا في حين أن من قاموا بتسجيل أسمائهم في المديريات الشمالية الستة كانو ١٫٨٦٩٫١١١ شخصاً ـ ومجموع السكان ٨٫٤٤٩٫٩٣٨ نسمة. كما كان عدد المرشحين لدوائر الشمال يقدرها ١٥٨ دائرة ٧٩٨ مرشحاً.

أما الانتخاباتِ في المديريات الجنوبية فلم تُجر إلا بعد عام من ذلك التاريخ ظرأ لاضطراب الأحوال بالجنوب في ذلك الوقت ووجد تأجيل الانتخابات في جنوب معارضة شديدة من جانب حزب الشعب الديموقراطي وجبهة الجنوب الحزب الشيوعي.

وقاطع حزب الشعب الديموقراطي وجبهة الجنوب الانتخابات في كل من شمال والجنوب تأسيسا على أن إجراء الانتخابات في الشمال وحده مخالف للدستور.

وكانت جبهة الجنوب معنيةَ بتنفيذ قرارات مؤتمر المائدة المستديرة. وتعميق دور تنظيماتها في المديريات الثلاثة بأكثر من عنايتها بالانتخابات التي لم تكن من الحصول على التأييد الكافي لمرشحيها وفقاً للظروف والملابسات السائدة.

وبلغ عدد من سجلوا أسماءهم في دوائر الخريجين ١٩٠٠٠ شخصا من بينهم ٥٨٨ ى. وكان هؤلاءِ يمثلون من أكملوا التعليم الثانوي أو ما يعادله. وكانوا يشملون يجي المدارس الثانوية والمعاهد العليا والجامعات.

وكان عدد المرشحين ٨٧ شخصا للدوائر الخمسة عشر للخريجين . كانت نسبة التصويت بالنسبة للناخبين ٩٤.٤ ٪ ممن تم تسجيلهم . وكان عدد المقاعد التي نالها كل حزب أو تجمع سياسي كما يلي :

الحزب الوطني الاتحادي	٧٣
حزب الأمة	٩٢
حزب سانو	١٠
المستقلون	١٨
الكتلة الغوبية	١٠
أبناء البجة	١٠
الاخوان المسلمون	٥
الأحرار الجنوبيون	٢
حزب الجنوبيين الاتحاديين	٢
الحزب الشيوعي	١١
المجموع	٢٣٣

ويتعين علينا في هذا الصدد الإشارة إلى أن الحزب الشيوعي قد حصل على أحد عشر مقعدا من الخمسة عشر الخاصة بدوائر الخريجين بينما لم يحصل الحزب الوطني الاتحادي والاخوان المسلمون إلا على مقعدين فقط لكل منهما . ولم يحصل حزب الآمة على أي مقعد . كما يتعين الاشارة أيضا إلى أنه لأول مرة انتخبت امرأة كنائب في البرلمان وذلك في دوائر الخريجين كمرشح للحزب الشيوعي . وقد كانت السيدة فاطمة أحمد ابراهيم في ذات الوقت رئيسة للاتحاد النسائي السوداني

وبناء على نتيجة الانتخابات شكلت حكومة ائتلافية من الحزب الوطني الاتحادي وحزب الآمة والاخوان المسلمين . وعلى رأسها محمد أحمد محجوب بوصفه رئيسا لمجلس الوزراء .

أما بالنسبة لمجلس السيادة . فقد خصص مقعدان لكل من الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة . وخصص المقعد الخامس للجنوب وما لبث أن برزت الخلافات السياسية بين الحزبين المشتركين في الحكومة الائتلافية فضلا عن وجود

خلافات في داخل كل من الحزب الوطني الاتحادي وحزب الآمة . فلقد انشق حزب الأمة إلى قسمين . قسم يقوده الصادق المهدي . والقسم الآخر قاده عمه الهادي المهدي .

أما حزب الشعب الديموقراطي الذي كان بعيداً عن كل من البرلمان ومجلس الوزراء فقد شرع في التحالف مع الحزب الوطني الاتحادي على أساس الحلول محل حزب الأمة في الحكومة الائتلافية . وهكذا شرع في تكوين أحلاف جديدة في مكان الأحلاف القديمة واستمر الصراع على السلطة .

وبعد سنة تقريباً أي في يوليو ١٩٦٦ ألحقت الهزيمة بحكومة محمد أحمد محجوب . وشكلت حكومة جديدة برئاسة الصادق المهدي . ولقد تكونت من الفريق المؤيد للصادق المهدي في حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي . بيد أن هذه الحكومة قد اصطدمت بالمشاكل السابقة من خلافات وانقسامات . وفي أقل من سنة لحقت بها الهزيمة في البرلمان بسحب الثقة منها فانتخب محمد أحمد محجوب كرئيس لمجلس الوزراء في مايو ١٩٦٧ .

وبعد ثمانية أشهر أي في فبراير ١٩٦٨ تزايدت المعارضة واشتدت وأمكن للصادق المهدي أن يحرز التأييد الكافي الذي كان بمقدوره أن يمكنه من إلحاق الهزيمة بالحكومة .

وتجنباً لذلك لجأ مجلس السيادة إلى حل البرلمان ودعا لإجراء انتخابات جديدة . وهذا الإجراء الذي وصف في ذلك الوقت بأنه إجراء غير دستوري . لم يكن بأقل من إنقلاب برلماني . ولقد أجريت الانتخابات لبرلمان جديد في أبريل ١٩٦٨ دون أن يكون هناك دوائر للخريجين واشترك في المعركة الانتخابية ٣٢ حزباً سياسياً ومنظمة وجماعة في الجنوب والشمال على السواء .

وقد حصل الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديموقراطي اللذان اندمجا في حزب واحد « الحزب الاتحادي الديموقراطي » على ١٠١ مقعداً بالمقارنة مع ٧٣ مقعداً نالها حزب الأمة (٣٤ من جانب جناح الصادق المهدي و ٣٨ من جناح الهادي المهدي) . وحصل المستقلون على ١٠ مقاعد وحزب سانو على ١٥ مقعداً والاخوان

المسلمون على ٣ مقاعد كما حصل كل من أبناء البجة وجبال النوبة والجبهة الاشتراكية وحزب النيل على مقعد واحد .

وبناء على ذلك شكلت حكومة ائتلافية من الحزب الاتحادي الديموقراطي وحزب الأمة جناح الهادي المهدي . وانتخب محمد أحمد محجوب رئيسا لمجلس الوزراء . ولم تستطع هذه الحكومة الجديدة حل المشاكل السياسية والاقتصادية المعلقة . وما لبث أن ظهرت الخلافات والانقسامات من جديد .

وأدرك الشعب أن الأحزاب التقليدية قد فشلت في أن تحقق الاستقرار المنشود . ولم تكن مجهوداتها موجهة إلا إلى المؤامرات والصراع من أجل السلطة أكثر من السعي إلى إيجاد الحلول للمشاكل السياسية والاقتصادية .

وعندما قوبلت الخطوة التي اتخذها البرلمان لطرد الشيوعيين بالتحدي من جانبهم وأصدرت المحكمة العليا بالخرطوم حكماً لصالح النواب الشيوعيين . لم تبد الأحزاب السياسية استعدادها للرضوخ لذلك .

وعلى هذا تطورت المواجهة بين الأحزاب والشيوعيين والقضاء . وشرعت الأحزاب في وضع مسودة دستور جديد لكنها فشلت في ذلك أيضاً .

ولم تقف التغييرات المستمرة في الحكومات المتعاقبة عائقا في سبيل تحقيق الاستقرار الضروري للتطور والنمو الاقتصادي اللازم لحل مشكلة الجنوب المسلحة فحسب . بل أعاقت وأضعفت الأداة الحكومية أيضا .

وعقب أحد المثقفين السودانيين على ثورة اكتوبر وما أعقبها :

(لم يحدث في أي مكان من العالم الإطاحة بنظام عسكري بواسطة ثورة شعبية مستخدمة سلاح الاضراب السياسي العام . إلا بالنسبة لثورة السودان في اكتوبر ١٩٦٤ لقد وضعت ثورة اكتوبر في دست الحكم حكومتين متعاقبتين أولاهما مكوّنة من أغلبية كبيرة من العناصر الثورية .

بيد أن الانتخابات العامة التي أجريت في أبريل ١٩٦٥ أعادت حكم الأحزاب

التقليدية وضربا من الحكومة مشابها للحكومات التي تكونت في ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨[1] .

كان النظام البرلماني خلال ١٩٥٤ - ١٩٦٩ يتميز بالفوضى والتآمر وانعدام الهدف . وفشلت الحكومات المتعاقبة الممثلة للأحزاب والجماعات التقليدية في إنجاز ما جاءت من أجل تنفيذه . فتلاحقت وتتابعت الأزمات وأضحى عقم تلك الحكومات واضحا للعيان .

وفي تلك الظروف والملابسات قام تنظيم الضباط الأحرار بقيادة جعفر محمد نميري بالاستيلاء على السلطة في ١٩٦٩/٥/٢٥ وساعد الخطر الداهم المطل بتزايد عدم الاستقرار في إنجاح ما قام به الضباط . ذلك أنهم كغيرهم من المثقفين السودانيين قد ضاقوا ذرعا من تآمر وفساد السياسيين وتدهور الأحوال الاقتصادية وتعقد مشكلة الجنوب .

والقوة الدافعة وراء ما قاموا به هو اعتقادهم بأن ليس هناك من حل سوى السير في طريق الاشتراكية . فلقد نمت الأفكار الاشتراكية على شتى الإتجاهات والمدارس - الماركسية والناصرية والبعثية والاسلامية - عبر سنوات طوال وتركت أثرها الفعال على أفكار الضباط الأحرار الذين قاموا بتدبير الاستيلاء على السلطة .

ومنذ ١٩٢٤ حتى ١٩٣٢ كانت أغلبية الضباط السودانيين تتم ترقياتهم من الصف ، وكانوا نادراً ما يدورون في فلك السياسة أو تيار الحركة الوطنية . إذ اقتصر اهتمامهم بالتطورات المقبلة في الجيش وظروف العمل فيه ولم يأبهوا بأن يكون لهم دور سياسي خاص بهم .

بيد أن هذا المسلك أخذ في التغير بعد ١٩٤٨ عندما أعيد فتح الكلية الحربية التي كانت قد أغلقت في ١٩٢٤ . ومن ثمّ نشأ جيل جديد من الضباط .

وكان هؤلاء يتكونون من خريجي المدارس الثانوية الذين قضوا عامين في التدريب والثقافة العسكرية . وساهم كثير منهم أثناء دراسته بالمدارس الثانوية في النشاط السياسي . ومن ثمّ تأثروا بمجريات السياسة لما التحقوا بالكلية الحربية .

(١) A. E. Taha The Sudanese Labour Movement, ph. D. Thesis submitted to the University of California, Los Angles, 1970.

وتزايدت اهتماماتهم بالشؤون السياسية بعد الثورة المصرية في يوليو ١٩٥٢ وتضاعفت العناية بالسياسة بوجه أخص بين صغار الضباط .

وحاول اليوزباشي صلاح سالم أن يشكل تنظيما مواليا لمصر في الجيش عندما كان يعمل بالسودان .

وفي ١٩٥٧ اتهم اليوزباشي عبد الرحمن كبيدة بمحاولة تدبير إنقلاب . وأسفرت محاكمته وبعض من صغار الضباط وطلبة الكلية الحربية عن قرار بطردهم من الجيش . وكان الملازم جعفر محمد نميري من أولئك .

وفي ١٩٥٩ وخلال فترة الحكم العسكري تم تكوين التنظيم السري للضباط الأحرار . ومعظم أعضائه من خريجي الكلية الحربية .

ووصف التنظيم بأنه تنظيم وطني وليس له انتماءات سياسية إذ كرس كل جهوده لمعارضة الحكم العسكري .

وكانت منشورات الضباط الأحرار توجه النقد المر للحكم العسكري مما أدى إلى القضاء الكامل عليه .

وظل التدخل النشط في العمل السياسي مستمرا من جانب الجيش . ففي ١٩٦٦ اتهمت مجموعة من صغار الضباط كانت تعمل في حامية جوبا بالجنوب بتحريض الجنود وإشاعة التذمر وعدم الرضا في أوساطهم .

ومن ثمّ فقد أُلقى القبض عليهم وتم طردهم من الجيش .

وكان بعض منهم أعضاء في حركة الضباط الأحرار .

وفي يناير ١٩٦٧ اتهم الملازم خالد الكد بمحاولة تدبير انقلاب مما أدى إلى اعتقال عدد من صغار الضباط . كان من بينهم اليوزباشي جعفر محمد نميري . وأدت الحرب التي نشبت في الشرق الأوسط عام ١٩٦٧ إلى مزيد من التذمر والتمزق في صفوف الجيش . وتم استيعاب المزيد من صغار الضباط والجنود الذين انضموا إلى الحركة . وبحلول عام ١٩٦٨ أصبح من الجلي أن النشاط السياسي داخل الجيش قد

بلغ درجة اصبح من الصعب معها احتوائه .

وكانت الأحزاب السياسية الحاكمة ، وبوجه أخص حزب الأمة مدركة لذلك النشاط . وشرعت في العمل على كبح جماح والحد من نفوذ التنظيم عن طريق نقل من يُتهم من الضباط إلى أماكن نائية . وعن طريق تقوية نفوذ الأحزاب في صفوف الضباط .

وشرع الحزب الشيوعي الذي نجح في ضم بعض الضباط إليه في توثيق صلة الحزب الشيوعي بتنظيم الضباط الاحرار . وفي ذلك الوقت كانت قوة تنظيم الضباط الاحرار قد تضاعفت . وفي أوائل عام ١٩٦٩ كان التنظيم يضم ٦٧ ضابطا منخرطين في خلايا في مختلف الوحدات العسكرية .

وفي ذلك الأثناء كانت قد تمت ترقية بعض الضباط المنخرطين في تنظيم الضباط الاحرار من غير علم السلطات إلى الدرجة العليا في الجيش . ومهد ذلك بالاضافة إلى التذمر المتزايد لتحرك الضباط الاحرار في مايو ١٩٦٩ .

وفي البيان الأول للنظام الجديد بقيادة اللواء نميري أبدى الضباط الأحرار عزمهم على اتباع طريق الاشتراكية وعلى إيجاد حل لمشكلة الجنوب .

وتبنى النظام الجديد سياسة منح الجنوب الحكم الذاتي الإقليمي على أسس مشابهة لما تم الاتفاق عليه خلال مؤتمر المائدة المستديرة وبواسطة لجنة الاثنى عشر . إعتبارا إلى أنها السياسة الجديدة الواجبة الاتباع حيال مسألة الجنوب .

وأجرى مجلس قيادة الثورة تغييرات كبيرة إذ غيّر اسم الدولة إلى جمهورية السودان الديموقراطية . وحظر وجود أحزاب سياسية . وألقى القبض على قادة الأحزاب السياسية القدامى والوزراء السابقين .

إن ثورة مايو ليست انقلاباً عسكريا ولا هي نقلا للسلطة من المدنيين إلى ضباط الجيش المنضوين تحت لواء الضباط الأحرار فحسب . بل هي تحول جذري في السلطة السياسية والاقتصادية في السودان . ولذلك فهي ثورة على الماضي وبداية لعهد جديد من التاريخ السياسي والتنمية الاقتصادية للسودان .

الخرطوم في نوفمبر ١٩٧٨

أهم الرموز والاختصارات الواردة في هوامش الكتاب

المرجع السابق أو نفس المرجع	Ibid
دار الوثائق المركزية	S. G. A.
تقارير مصلحة المخابرات	INT
المرجع الذي سبق ذكره	op. cit.,
مجلس الحاكم العام	Genco
ملفات قصر الحاكم العام	Palace

الفهرس

